الجامعة الإسلامية– غـزة
عمادة الدراسات العليـــا
كـليـــة الآداب
قسـم اللغــة العـربيـة




# شـــرح الإعـــراب عـــن قـــواعـــد الإعـــراب

## (المسمى الفضيض)

لبكر بن علي فردي القيصري المعروف بموللي زاده (ت 1145هـ)

دراسة وتحقيق

**إعداد الطالبة**

نعمات عبد الله عطية البرش

**إشراف**

الأستاذ الدكتور/ محمود محمد العامودي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية – غزة

1433هـ - 2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقــدمـــة:

الحمدُ لله خالق الإنسان، ومعلمه البيان، والصلاة والسلام على من جُمع له الكلام، فنطق بأفصح لسان، وبعد:

تتناول هذه الدراسة كتاب: (الإعراب عن قواعد الإعــراب) لابــن هــشام الأنــصاري (ت761هـ)، وشرحاً عليه هو: (الفضيض) شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لبكر بن علي بــن فردي القيصري (ت1145هـ).

## أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ثلاثة أمور رئيسة، وهي:

1- أنها تغوص في أعماق لغة العرب وعلم النحو؛ لتبين لنا بعضاً من الأحكام التي تتعلــق بقواعد الإعراب، فهو: شرح لكتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام والــذي يُعد مختصراً لكتاب "مغني اللبيب" للمؤلف نفسه، وقد حظي كتاب الإعراب هذا بشروح عدة، تربو على عشرين شرحاً، أضف إليها الحواشي والمنظومات، مما يُدلل على منزلة هذا الكتاب في قلوب العلماء.

2- كون ابن هشام ذلك العلامة الذي ترك بصمات خاصة في النحو العربي، لعل من أهمها: الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية كسابقة من نوعها.

3- تبين لنا من خلال الدراسة هذه أن الشارح القيصري عالم مغمور لم يُعــرف عنـــه إلا النادر، ولعلنا بدراستنا هذه نعثر على بعض ما قدمه من علوم نافعة، ونبين أفضاله على العربية، ذلك لأنه شرح جليل لعالمٍ أجلّ، حيث اشتهر ابن هشام بسعة علمه وتبحره في علوم العربية.

## ثانياً: سبب اختيار الموضوع:

إن اختياري لدراسة وتحقيق هذه المخطوطة كان للأسباب الآتية:

1- إرشاد وتوجيه من المشرف الأستاذ الدكتور/ محمود محمد العامودي – حفظه الله، ونفع بعلمه المسلمين – لاختيار هذا الموضوع، وتحقيق هذه المخطوطة، ثم اقتناعي التام بهذه التوجيهات وهذا الاختيار.

2- إن تحقيق مخطوطة هو بمثابة إحياءٌ لها، وبعثٌ لما تحتويه من علم ومعارف.

3- إنّ المؤلف ابن هشام قد نافست مصنفاته غيرها من كتب النحو؛ لما يمتاز فكره من العمق والدقة.

## ثالثاً: أهداف الدراسة:

1- دراسة حياة القيصري، والكشف عن هذه الشخصية النحوية المغمورة.

2- دراسة تحليلية وصفية لكتاب القيصري: (الفضيض) وهو شرح الإعراب عن قواعد الإعراب.

3- رفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة، وكشف النقاب عن هذا النص التراثي.

## رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث:

لابدّ لمن يسعى لتحقيق طموحه أن يواجه صعوبات، وقد واجهت صعوبات كثيرة كان فضل الله وتوفيقه هو المعول في تذليلها، أضف إلى ذلك توجيهات الأستاذ المشرف – جزاه الله عنا خيراً – ومن هذه الصعوبات:

1- إنّ المخطوطة – موضوع الدراسة – هي النسخة الوحيدة المتوفرة بين أيدينا رغم الجهود الدؤوبة للحصول على نسخة أخرى، بالإضافة إلى الغموض والطمس الذي اعتراها، وتخللها بعض الرموز؛ لذا اضطررت لقراءة المتن والشروح الأخرى ذات الصلة المرة تلو المرة، وأيضاً إعادة قراءة المخطوطة مراتٍ عديدة، محاولةً توخي الدقة، والأمانة العلمية لإخراج هذا الشرح بأدق الاحتمالات.

2- عدم وجود ترجمة كافية لحياة (القيصري) شارح الكتاب؛ بل قل: إن المعلومات التي حصلت عليها قد تكون من الندرة بمكان.

3- ضغوطات الحياة اليومية، وتوزيع الأوقات بين تحصيل العلم، وتوصيله لطالبيه.

## خامساً: الدراسات السابقة:

أسلفنا أن القيصري شخصية مغمورة، وبالتالي لم تُوفق الباحثة في الوقوف علـى أيـة دراسة نحوية سابقة حول بكر بن علي القيصري.

## سادساً: منهج البحث

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الدراسة.

## سابعاً: تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين رئيسين: هما الدراسة والتحقيق، سُبقا بمقدمة وتمهيد.

المقدمة، وتتضمن:

أهمية الدراسة – أسباب اختيار الموضوع – أهداف الدراسة – الصعوبات التي واجهت الباحثة – الدراسات السابقة – خطة البحث وتقسيمه – منهج البحث.

**القسم الأول: الدراسة**

**الفصل الأول**

**الإعراب عن قواعد الإعراب وشروحه**

التعريف بمؤلف كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب.

منهج كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب.

شروح الإعراب عن قواعد الإعراب.

**الفصل الثاني**

**القيصري وعصره**

عصر القيصري.

اسم القيصري.

لقبه.

مهنته.

مذهبه الفقهي.

أصله.

نسبه، ومسقط رأسه.

أخلاقه وثقافته.

مؤلفاته.

وفاته.

## الفصل الثالث

## شرح الإعراب عن قواعد الإعراب للقيصري دراسة تحليلية وصفية.

منهج القيصري في شرحه.

مصادر القيصري.

شواهد القيصري النحوية.

الأصول النحوية عند القيصري.

اختيارات القيصري النحوية.

المذهب النحوي للقيصري.

شرح القيصري في الميزان.

## القسم الثاني: التحقيق

وقد تناول هذا القسم مقدمات التحقيق، ثم وصف المخطوطة، وبيان منهج التحقيق، ثم قدمتُ النصَّ محققاً تحقيقاً علميّاً ثم عرضت الفهارس الفنية.

# تمـــهيـــد

## بيـــن يـــدي البحـــث

لاشك أن النحو العربي هو القاعدة الأساسية لفهم ودراسة كثير من الدراسات العربيــة والعلوم القرآنية، وخصوصاً تفسير القرآن فمن لا يعرف قواعد النحــو لا يــصل إلـــى الفهــم الصحيح لمعاني الآيات، ومقاصد السور القرآنية، فمثلاً قول الله – تعالى-: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ** ﴾ [(1)] فلولا معرفتنا بالنحو وقواعده لما تسنى لنا أن نفهم المعنى بأن العلماءَ هم الذين يخشون ويخافون الله، وعكس هذا المعنى يفهمه من لا يعرف النحو.

ولقد تعددت المؤلفات النحوية، والمصنفات بين متون وشروح ومنظومات.

ومن أهم المتون التي اهتم النحاة بها وتناولوها بالشرح، والتحشية، كتاب: (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ).

ويُعدّ هذا الكتاب ملخصاً لما جاء في كتاب "مغني اللبيب" للمؤلف نفسه بل هو الــسبب الرئيس في وضع كتاب (المغني) كما صرح ابن هشام في سياق حديثه في المقدمـــة – مقدمـــة المغني – فقال: "ومما حثني على وضعه [ أي: المغني] أنني لما أنشأت فـــي معنـــاه المقدمـــة الصغرى المسماة بـــ (الإعراب عن قواعد الإعراب) حَسُن وقعها عند أولي الألبـــاب، وســـار نفعها في جماعة الطلاب، مع أنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائحٌ بما أسررته، مفيد لما قررته وحررتـــه، مقـــرب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثمام؛ لينالها الطلاب بأدنى إلمام"[(2)].

ولأهمية هذا المتن (الإعراب عن قواعد الإعراب) فقد جاءت الشروح عليه تترى عبـــر الأجيال – كما سنبين – ولكل شارح منهجه الخاص الذي يعكس ثقافته وآراءه النحوية.

كما أن هذه الشروح كانت معيناً عذباً، تتلاقى فيه الآراء والمذاهب، ويجتهد كلّ شارح – بفهمه للمتن – فيخرج لنا من عصارة فهمه وفقهه؛ فيزيد هذا المتن بهذا الشرح لمسات نحويـــة، ولغوية جديدة؛ لتخرج لنا مصنفاً بحلة جديدة، يعمل على رفد المكتبة العربية بالجدّة والابتكار.

---

(1) سورة فاطر 28/35.

(2) المغني 12-13.

إنّ العلماء هم أعمدة صرح الإسلام، وفي مقدمتهم علماء العربية والنحو، لأنهـم هـم مفاتيح العلوم وبعلمهم تُفتح كنوز العلوم الأخرى وذخائرها؛ فقد سخرهم الله، وأنزل عليهم مـن بركاته.

وقد كان عالمنا القيصري عالماً له باع طويل؛ لكن التاريخ أغفله، فلم يسطع نجمه بـين النجوم الأخرى، وبقى مدثوراً بين طيات الزمان، وعسانا في هذه الدراسة أن ننثره ليكـون درّة من درر العلماء، ونخرج علمه من بين الأموات؛ لتدب فيه الحياة.



# القســـم الأول
# الـــدراســـة

**القسم الأول: الدراسة وتشمل ثلاثة فصول:**

**الفصل الأول، وفيه: "الإعراب عن قواعد الإعراب" وشروحه.**

- التعريف بمؤلف كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب".
- منهج كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب".
- شروح "الإعراب عن قواعد الإعراب".

**الفصل الثاني، وفيه: القيصري وعصره.**

- عصر القيصري.
- اسم القيصري، ولقبه.
- مذهبه الفقهي.
- نسبته ومسقط رأسه.
- أخلاقه وثقافته.
- مؤلفاته.
- وفاته.

**الفصل الثالث، وفيه: شرح "الإعراب عن قواعد الإعراب" للقيصري دراسة تحليلية وصفية.**

- منهج القيصري في شرحه.
- مصادر القيصري.
- شواهد القيصري النحوية.
- الأصول النحوية عند القيصري.
- المذهب النحوي للقيصري.
- شرح القيصري الميزان.

# الفصل الأول

# الإعراب عن قواعد الإعراب وشروحه

ويتضمن:

أولاً: التعريف بمؤلف كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب).

ثانياً: منهج كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب).

ثالثاً: شروح (الإعراب عن قواعد الإعراب).

## أولاً: التعريف بمؤلف كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب":

### اسمه وكنيته ولقبه:

هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام[1] الأنصاري، كنيته: أبو محمد[2]، ولقبه: جمال الدين[3]، وشهرته: ابن هشام[4].

### ولادته ونشأته:

وُلد ابن هشام بالقاهرة يوم السبت، الخامس[5] من شهر ذي القعدة، سنة ثمان وسبعمائة[6]، ونشأ بها وتلقى العلم فيها، وكانت إذ ذاك موئل العلم والعلماء، ومهد الحضارة والفن[7].

### شيوخه:

تلقى ابن هشام علومه ومعارفه المختلفة على يدي علماء أجّلاء، ظهر جلالهم عليه، ومن أشهرهم:

1- تاج الدين: عمر بن سالم اللخمي الإسكندري المعروف بـ (الفاكهاني) (ت731هـ)، له كتاب الإشارة في النحو[8]. وقد حققه أستاذنا الدكتور/ محمود العامودي ونشره في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة.

2- قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الكناني الحموي الشافعي (ت733هـ)[9].

---

(1) انظر: بغية الوعاة 68/2.

(2) انظر: الدرر الكامنة 308/2 والبدر الطالع 406.

(3) انظر: الدرر الكامنة 308/2 وبغية الوعاة 68/2.

(4) انظر: الدرر الكامنة 308/2 وبغية الوعاة 68/2 وحُسن المحاضرة 536/1.

(5) انظر: شرح التصريح 5.

(6) انظر: بغية الوعاة 68/2 وشذرات الذهب 191/6.

(7) انظر: مقدمة أوثق الأسباب 2.

(8) انظر: الديباج المذهب 286-287 والدرر الكامنة 178/3 وبغية الوعاة 221/2 وحُسن المحاضرة 458/1 وشجرة النور الزكية 204/1.

(9) انظر: طبقات الشافعية 79/5-83 والبداية و النهاية 178/14 والدرر الكامنة 280/3-283.

3- عبداللطيف بن عبدالعزيز بن أبي العز النحوي المقرئ الحراني الأصل، المعروف بـــ "ابن المرحل" (ت744هـ)، وقد كان ابن هشام يلازمه ملازمة الظل لظله[1].

4- محمد بن يوسف بن علي الإمام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)[2].

5- تاج الدين أبو الحسن: علي بن عبدالله الأردبيلي التبريزي نزيل القاهرة (ت746هـ)، كان عالماً بغالب الفنون من المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض[3].

6- محمد بن محمد بن نمير أبو عبدالله، المعروف بـ (ابن السراج) (ت747هـ)، كان ينقل القراءات نقلاً جيداً[4].

## مذهبه الفقهي:

كان ابن هشام شافعيّ المذهب، حيث إنه تفقه للشافعي ثم تحنبل؛ فحفظ مختصر الخرقيّ[5] في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين[6]، حيث عين مدرساً بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة، وكان ذلك بعد عودته من رحلته الثانية إلى مكة على الأغلب[7].

## مذهبه النحوي:

تمكن ابن هشام من مبادئ النحو ومذاهب النحاة تمكناً يسّر له أن يتمثلها في كتبه جميعها تمثُلاً نادراً، وأن يناقشها مناقشة دقيقة دالة على مقدرة فائقة، وفهم عجيب؛ حتى إنه لم يُبْقِ مذهباً من مذاهب الذين تقدموه إلا استوعبه وفهمه بجزئياته يدلّنا على ذلك ما بثّه في كتبه من آراء النحاة، وما عارض به كبار النحاة أو وافقهم أو أبدى رأياً خاصاً به، ومن الواضح أنَّ ابن هشام كثير المعارضة للنحويين في كتبه، ولكنها معارضة مبنية على التوجيه والتعليل

---

(1) انظر: الدرر الكامنة 406/2-407 وشذرات الذهب 140/6.
(2) انظر: الدرر الكامنة 302/4-310.
(3) انظر: طبقات الشافعية 304/5 والدرر الكامنة 72/3-74.
(4) انظر: الدرر الكامنة 232/4-233 وبغية الوعاة 235/1.
(5) مختصر الخِرقي تأليف عمر بن الحسين الخرقي المتوفى سنة 334هـ، هذا المتن في أول ما ألف الحنابلة في الفقه، وتلقاه علماء المذهب الحنبلي بالقبول وعنوا به أشد العناية لغزارة علمه مع صغر حجمه، وقلة لفظه. انظر: الأعلام 44/5.
(6) انظر: بغية الوعاة 68/2 وشذرات الذهب 191/6.
(7) انظر: مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد العبيدي 13.

العقلي، والتخريج المنطقي المقبول[1]، وهذا ما حصل له مع شيخه أبي حيان؛ فكان كثير المخالفة له، شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك – والله أعلم – لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر، وكثيراً ما ينافس الرجل مَنْ كان قبله، وهذه دقيقة ينبغي لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص[2]، غير أن أحداً لا يستطيع القول بأن ابن هشام كان يجنح إلى مذهب دون آخر، وذلك أن هذا الرجل قد أخذ النحو من شيوخه كغيره من العلماء بصرياً كان أو كوفياً؛ فحمله بجملته، واستطاع أن يوازن بين آراء المدرستين، وأن ينافس مذاهبهما بدقة وحذر، مختاراً لنفسه منهجاً خاصّاً جامعاً بين القياس العقلي الذي غلب على رجال مدرسة البصرة، والاستعانة بالشواهد القرآنية والحديثية والشعرية التي نرى صداها واضحاً عند الكوفيين.

والحق أنّ هذا المنهج بغدادي صرف، فالبغداديون كانوا قد أقاموا منهجهم على ما وصلهم من رجال البصرة والكوفة؛ فأضافوا إلى ذلك نظراتهم وتحليلاتهم وتعليلاتهم حتى اتخذت مدرستهم طابعاً خاصّاً لهم، هو طابع الموازنة والمقابلة بين المذاهب، واختيار أصحها عقلاً ونقلاً[3] وهذا الطابع الخاص هو الذي عرفه فيما بعد بالمدرسة المصرية الشامية والذي كان ابن هشام من روادها والمؤسسين لها.

**ثقافته وعلمه:**

نبغ ابن هشام نبوغاً باهراً في مختلف العلوم، فقد كان إماماً فاضلاً يُشهد له بالتواضع والبرّ ودماثة الخلق، ورقة القلب[4].

ويُشهد له أيضاً بالفهم الدقيق والحفظ المتين حيث إنه حفظ مختصر الخرقيّ في دون أربعة أشهر[5]، وأتقن العربية، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام[6].

---

(1) انظر: انظر: مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد العبيدي 13-14.
(2) انظر: البدر الطالع 406-407.
(3) انظر: مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد العبيدي 15.
(4) انظر: بغية الوعاة 69/2 وشذرات الذهب 192/6.
(5) انظر: البدر الطالع 406.
(6) انظر: الدرر الكامنة 309/2.

**رأي العلماء فيه:**

نظراً لكون ابن هشام عالماً ليس كبعض النحاة؛ بل إنه يُحلل ويدقق، ويُعلل فقد أُعجب به كل من سمعه وقرأ له، ولم يكتفِ بأن يفوق الأقران بل الشيوخ[1]، ويكفينا في هذا ما قاله عنه ابن خلدون [2] في سياق حديثه على أن كثرة التآليف في العلوم – دون التركيز – تكون عائقة عن التحصيل: ولا يطمع أحدٌ في الغاية منه إلا في القليل النادر؟! مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر، يُعرَف بابن هشام ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من مَلَكة تلك الصناعة، لم تحصل إلا لسيبويه، وابن جنيّ وأهل طبقتها لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودلّ ذلك على أن الفضل ليس منحصراً في المتقدمين سيما؛ ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء وهذا نادر من نوادر الوجود[3].

وهكذا نجد أن ابن خلدون وصفه بأنه من نوادر الوجود هذا على السمع، فما بالك لو أن ابن خلدون هذا رأى ابن هشام واستمع له مشافهة.

**تلاميذه:**

إنّ من الواجب على مَنْ أراد علماً نافعاً أن ينتقي أستاذه، ويختار شيخاً يلازمه ليأخذ عنه؛ ولذا فإننا نرى أعداداً هائلة أقبلت على تلقي العلم على يدي هذا العلامة الجهبذ، سواء في حياته أو بعد مماته، حيث "تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم"[4]، ومن هؤلاء التلاميذ الذين أصبحوا علماء عصرهم:

1- جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبدالعزيز النويري (ت786هـ)[5].

2- إبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن يحيى اللخمي الشافعي (ت790هـ)[6].

---

(1) انظر: شذرات الذهب 191/6.

(2) هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن خالد (خلدون) الحضرمي، توفي سنة ثمانٍ وثمانمائة. انظر: شذرات الذهب 76/7.

(3) انظر: مقدمة ابن خلدون، الفصل الرابع والثلاثون 548.

(4) انظر: بغية الوعاة 69/2 وشذرات الذهب 191/6.

(5) انظر: شذرات الذهب 292/6.

(6) انظر: العقد الثمين 258/3 والدرر الكامنة 60/1 وبغية الوعاة 427/1.

3- ابن الفرات: عبدالخالق بن علي بن الحسين المالكي (ت794هـ)[1].

4- محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام العلامة محب الدين ابن الشيخ جمال الدين النحوي ابن النحوي (ت799)[2].

5- إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق، الشيخ برهان الدين الدجوي النحوي (ت830هـ)[3].

**أهم مصنفاته[4]:**

كثرت تآليف ابن هشام ومصنفاته في فنون مختلفة؛ لكنها لم تكن عائقاً؛ بل كانت فاتحة خير له ولمن جاء بعده حيث أقبل مريدو العلم على مؤلفاته ما بين الشرح والتحشية، والفهم والتدريس، ومن هذه المؤلفات مرتبة حسب الترتيب الهجائي:

1- الإعراب عن قواعد الإعراب وله عدة شروحات، سنأتي على القول فيها بالتفصيل.

2- الألغاز، وهو كتاب يحوي مسائل نحوية.

3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وهو المشهور بالتوضيح على الألفية.

4- التحصيل والتفصيل لكتاب التذليل والتكميل، وهو في عدة مجلدات، وأصل هذا الكتاب هو (تسهيل) ابن مالك الذي وضع عليه أبو حيان كتاباً سماه: (التذييل والتكميل) فقد شرحه ابن هشام بكتابه التحصيل، وفصّل ما أهمله أبو حيان.

5- التذكرة في النحو وهو كتاب كبير، وُصف أنه في خمسة عشر مجلداً.

6- تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف، وهو تلخيص كان كمحاكمة علمية بين الكتب.

7- الجامع الصغير وأيضاً الجامع الكبير في النحو.

---

(1) انظر: شذرات الذهب 333/6.
(2) انظر: بغية الوعاة 148/1 وشذرات الذهب 361/6.
(3) انظر: درر العقود الفريدة 100/1 وبغية الوعاة 427/1.
(4) انظر: الدرر الكامنة 309/2-310 وبغية الوعاة 69/2 وشذرات الذهب 192/6 والأعلام 147/4.

8- دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، والخلاصة هي ألفية ابن مالك، وقد وضع ابن هشام هذا الكتاب في أربعة مجلدات، ويسميه بعضهم رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.

9- رسائل نحوية كثيرة، نُشر معظمها في الأشباه والنظائر للسيوطي، وهي:

أ- رسالة في أحكام (لو وحتى).

ب-رسالة صغيرة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم.

ج-رسالة في انتصاب (لغة وفضلاً وخلافاً وأيضاً).

د- فوح الشذا في مسألة كذا، وهي تكملة (كتاب الشذا في أحكام كـذا) لأبـي حيـان النحوي.

هـ- مسألة اعتراض الشرط على الشرط.

10-الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، ويقال: إنه شرح شواهد اللمع لابن جني.

11-شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

12-شرح بانت سعاد، وهي قصيدة لكعب بن زهير في مدح الرسول ﷺ.

13-شرح البردة، وهي قصيدة مشهورة في مدح النبي ﷺ للبوصيري.

14-شرح الجمل للزجاجي في النحو.

15-شرح قطر الندى وبل الصدى.

16-شرح اللمحة في النحو، لأبي حيان الأندلسي.

17-عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.

18-مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، وله عدة شروحات.

19-موقد الأذهان وموقظ الوسنان، وهو المسمى بـ "ألغاز ابن هشام".

20-نزهة الطرف في علم الصرف.

**وفاته:**

توفي العالم الجليل ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة[1]، ورثاه ابن نباته[2] بقوله:

سقِى ابنَ هِشَامٍ في الثَّرَى نَوْءُ رَحْمَةٍ ... يَجُرُّ على مَثْواه ذَيلُ غَمَامِ
سأَرْوِي له مِن سِيرَةِ المدحِ مُسْنداً ... فما زِلتُ أرْوِي سِيرةَ ابْنِ هشامِ[3]

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين[4] كذلك، فقال:

تَهَنَّ جمالَ الدِّينِ بالخُلْدِ إنني ... لِفَقْدِكَ عَيْشَي ترحَةٌ ونكالُ
فما لدروسٍ غِبْتَ عنها طلاوةٌ ... ولا لزمانٍ لستَ فيه جمالُ[5]

---

(1) انظر: بغية الوعاة 69/2 وحُسن المحاضرة 536/1.
(2) هو محمد بن محمد بن الحسن الجذامي المصري أبو بكر جمال الدين، وهو شاعر عصره، وأوحد الكُتاب المترسلين، له ديوان شعر وسرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، مات سنة ثمانٍ وستين وسبعمائة. انظر: طبقات الشافعية 153/5 والدرر الكامنة 216/4 والأعلام 38/7.
(3) انظر: الدرر الكامنة 309/2.
(4) هو أحمد بن محمد بن أحمد الشيخ بدر الدين ابن الصاحب، كان كثير المجاورة وله مقاطيع كثيرة في ذلك، توفي سنة ثمانٍ وثمانين وسبعمائة. انظر: الدرر الكامنة 248/1-249.
(5) انظر:الدرر الكامنة 309/2.

## ثانياً: منهج كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب

**تسميته وتأليفه:**

تباينت آراء العلماء في تسمية هذا الكتاب، فمؤلفه ابن هشام قيّده باسم: (الإعراب عن قواعد الإعراب) حيث ذكر اسمه في سياق حديثه عن سبب تأليفه لكتاب المغني، فقال: "ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ (الإعراب عن قواعد الإعراب) حَسُنَ وقعها عند أولى الألباب"[1]، وذُكر عند صاحب الدرر الكامنة[2] وعند صاحب البدر الطالع[3] بـ (قواعد الإعراب) وهذه التسمية هي المشهورة؛ لأن غالب الشروح والحواشي قد سُميت بشرح قواعد الإعراب، وهذا من باب الاختصار غير المخلّ.

وورد اسمه في بغية الوعاة[4] بـ (القواعد الكبرى).

أما في كتاب كشف الظنون[5] فاسمه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وذُكر أنه مختصر مشهور بـ (قواعد الإعراب).

وفي حديث ابن هشام أعلاه، يتضح لنا أن زمن تأليف هذا الكتاب كان سابقاً على تأليف كتاب المغني، إذ إنه ألف المغني لِما رأى من إقبال الناس، وطلاب العلم على كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب.

وقد أراد ابن هشام من تسمية هذا الكتاب تقوية المعنى وتأكيد على دلالة اللفظ؛ فقصد بكلمة (الإعراب) الأولى: الإفصاح والإبانة، وهو معنى لغوي لا اصطلاحي، فقولنا: أعربت عن الشيء إذا أفصحت عنه وأبنته، أما كلمة (الإعراب) الثانية: فأراد بها مصطلح علم الإعراب في النحو، وهو تغيُّر أواخر الكلم بتغيُّر العوامل الداخلة عليها[6].

**قيمته العلمية:**

بالرغم من صغر حجم كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب وقلة عدد أوراقه، إلا أنه كان في طليعة الكتب التي أقبل الناس عليها؛ فهو كتاب صغير في حجمه، غزير في قيمته العلمية.

---

(1) المغني 12-13.
(2) الدرر الكامنة 309/2.
(3) البدر الطالع 406.
(4) بغية الوعاة 69/2.
(5) كشف الظنون 153/1.
(6) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد العبيدي 36.

تتبين هذه القيمة، وهذه الفوائد من الآتي:

1- أنَّ ابن هشام نفسه يصف ما ورد في كتاب القواعد بأنها فوائد، فيقول: "هذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب تقتفي متأملها جادة الصواب، وتطلعه في الأمد القصير على نكتٍ كثيرة من الإعراب عملتها عمل طبّ لمن حبّ"[1].

2- يُعدّ المنهج الجديد الذي سلكه ابن هشام في كتاب الإعراب من أهم المميزات التي رفعت من شأنه، حيث إنه لم يَسرْ فيه حسب أبواب النحو – المعهودة من قبل – المعربات فالمبنيات أو المرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات، وإنما تناول الجملة وأحكامها بالشرح والتحليل، ثم تناول أحكام الجار والمجرور ثم تفسير كلمات يحتاج إليها كل مشتغل بالنحو[2].

3- أنّ كتاب الإعراب يعالج مشكلة الإعراب، وتعابير المعربين ومصطلحاتهم، فهو جديد في أسلوبه جديد في مادته وبحثه؛ فهو لا يبحث إلا في الجانب الإعرابي للكلمة العربية وتراكيبها.

4- أنّ من أسباب تأليفه – التي جعلته ذا قيمة علمية كبيرة – حرص ابن هشام على أن يتقن المعرب مصطلحات الإعراب وأساليبه وعباراته إتقاناً يتعذر معه أن يصاب بشيء أو يؤاخذ بخطأ.

5- كتاب الإعراب ليس هو الأول من كتب ابن هشام الذي يُعالج هذا الجانب النحوي؛بل هو ثاني[3] ثلاثة كتب للمؤلف في هذا الموضوع، أما الكتابان الآخران فهما: المغني، وكتاب ثانٍ فقده عند منصرفه من مكة المكرمة[4].

6- والذي يتضح من خلال استعراض كتاب الإعراب، أن المصنف لم يبخل على مؤلفه هذا – مع صغر حجمه – بالشواهد القرآنية الكثيرة، والحديث والشعر والأمثال[5].

---

(1) التحقيق 3أ – 5أ.

(2) انظر: أوثق الأسباب 10.

(3) ورد عند المؤلف: ثالث ثلاثة، والصحيح أنه ثاني ثلاثة.

(4) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد العبيدي 7-9.

(5) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد العبيدي 37.

**منهج كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب"**

يُعدّ كتاب (لإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام من أهم المختصرات النحوية؛ بل أكثرها فائدة من حيث إجماله لقواعد النحو ومسائله، حيث حصرها في مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة، وهي:

**أ- المقدمة:**

كانت مقدمة كتاب ابن هشام كما كتابه، قليلة في كلماتها كثيرة في معانيها، فقد اشتملت على ما يأتي:

1- البسملة، وهذه عادة المؤلفين خاصة والمسلمين عامة أن يبدأوا أعمالهم بالبسملة.

2- ذكر المؤلف اسم الشهرة له (ابن هشام)، ولقبه (جمال الدين)، فقال: "قال الشيخ الإمام العالم العامل جمال الدين ابن هشام"[1].

3- الدعاء بأن ينتفع المسلمين ببركة هذا العالم، فقال: "نفع الله المسلمين ببركته"[2].

4- بيّن ابن هشام في مقدمته قيمة كتابه؛ فقال: "هذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب تقتفي متأملها جادة الصواب، وتُطلعه في الأمد القصير على نكت كثيرة من الأبواب"[3].

5- ذكر ابن هشام الفئة المستفيدة من هذا الكتاب، وبيّن كمال شفقته عليهم فقال: "عملتها عمل من طبّ لمَنْ حبّ"[4].

6- أيضاً عرفنا ابن هشام على اسم كتابه فقال: "وسميتها بالإعراب عن قواعد الإعراب"[5].

7- ثم اختتم مقدمته كما افتتحها بالدعاء، وإسناد التوفيق والهداية إلى الله فأسند قائلاً: "ومن الله أستمد التوفيق والهداية"[6].

---

(1) التحقيق 2ب-3أ.
(2) التحقيق 3أ.
(3) التحقيق 3أ – 4ب.
(4) التحقيق 5أ.
(5) التحقيق 5أ.
(6) التحقيق 5أ.

**ب- أبواب الكتاب: وقد حصرها في أربعة أبواب:**

**الباب الأول: في الجملة وأحكامها، وفيه أربع مسائل:**

المسألة الأولى: في شرح الجملة.

المسألة الثانية: في الجملة التي لها محل من الإعراب.

المسألة الثالثة: في بيان الجملة التي لا محل لها من الإعراب.

المسألة الرابعة: الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً، بعد النكرات المحضة صفات، وبعد المعارف المحضة أحوال، وبعد غير المحضة فيها محتملة لهما.

**الباب الثاني: في الجار والمجرور وفيه أربع مسائل:**

المسألة الأولى: تعلّق الجار والمجرور بفعل أو ما فيه معناه.

المسألة الثانية: حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة، كحكم الجملة في تعيين الوصفية أو الحالية.

المسألة الثالثة: تعلّق الجار والمجرور بمحذوف تقديره كائن أو استقر في حال وقوعه صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً.

المسألة الرابعة: عمل الجار والمجرور.

**الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، وقد قسمها إلى أنواع ثمانية:**

النوع الأول: ما جاء على وجه، وهي: (قط) و(عوض) و(أبداً) و(أجل) و(بلى).

النوع الثاني: ما جاء على وجهين، وهو: (إذا) حيث تأتي ظرفاً، وحرف مفاجأة.

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: (إذا) فيقال فيها تارة: ظرف لما مضى، وتارة: حرف مفاجأة،، وتارة: حرف تعليل.

الثانية: (لما) ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وحرف جزم، وحرف استثناء.

الثالثة: (نعم) فيقال فيها: حرف تصديق، وحرف إعلام، وحرف وعد.

الرابعة: (إِيْ) بكسر الهمزة، وسكون الياء، وهي بمنزلة: (نعم) إلا أنها تختص بالقسم.

الخامسة: (حتى) تأتي جارة بمعنى: (إلى)، أو حرف عطف، أو ابتداء، وتارة بمعنى (كي).

السادسة: (كلا) حرف ردع وزجر وحرف تصديق وبمعنى: (حقاً).

السابعة: (لا) فتكون نافية، وناهية، وزائدة.

النوع الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربعة:

أحدها: (لولا) فيقال فيها تارة: حرف يقتضي امتناع جوابها لوجود شرطه، ويختص بالجملة المحذوفة الخبر، وتارة: حرف تحضيض، وتارة: حرف توبيخ، ويكون للاستفهام.

الثانية: (إنْ) المكسورة خفيفة النون، فيقال فيها: شرطية ونافية، والمخففة من الثقيلة، وزائدة.

الثالثة: (أنْ) المفتوحة، خفيفة النون، فيقال فيها: حرف مصدري، وزائدة، ومفسرة، ومخففة من الثقيلة.

الرابعة: (مَنْ) فتكون شرطية، وموصولة، واستفهامية، ونكرة موصوفة.

النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه:

أحدهما: (أي) تقع شرطية، واستفهامية، وموصولة وصفة لنكرة ووصلة إلى نداء ما فيه (أل).

الثاني: (لو) فأحد أوجهها أن تكون حرف شرط في الماضي، أو حرف شرط في المستقبل، أو تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) أو تكون للتمني، أو للعرض.

النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه:

وهو (قد) فأحد أوجهها: أن تكون اسماً بمعنى: (حسب)، أو اسم فعل بمعنى: (يكفي) أو حرف تحقيق أو توقع أو حرف تقريب، أو حرف تقليل أو حرف تكثير.

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه، وهو (الواو) وهي:

أ- واوان يرتفع ما بعدهما، وهما: واو الاستئناف، وواو الحال.

ب-واوان ينتصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه، وواو الجمع.

ج-واوان ينجرُّ ما بعدهما، وهما: واو القسم، واو العطف في حالة الجرّ.

د- الواو الزائدة، وواو الثمانية على خلاف في الأخيرة عند النحاة.

النوع الثامن ما يأتي على اثني عشر وجهاً:

وهو (ما) فإنها على ضربين:

**اسمية:** وأوجهها سبعة: معرفة تامة، ومعرفة ناقصة (الموصولة)، وشرطية، واستفهامية، وتعجبية، ونكرة موصوفة، ونكرة موصوف بها.

**وحرفية:** وأوجهها خمسة:

العاملة عمل (ليس) والمصدرية غير الظرفية، والمصدرية الظرفية، وكافة عن العوامل، وزائدة.

**الباب الرابع:** في الإشارة إلى عبارات محررة، مستوفاة، موجزة، وفيه توجيهات للمعربين لاستعمال المصطلح الصحيح في الإعراب، وما ينبغي للمعرب أن يفعله، وما ينبغي عليه أن يتجنبه.

**ب- الخاتمة:** كانت خاتمة ابن هشام مقتضبة جداً، فقد اكتفى بما أورد، وحمد الله كذلك؛ فقال: "وفي هذا القدر كفاية لِمَنْ تأمله والحمد لله"(1).

وبهذه الأبواب يكون ابن هشام قد أنجز كتاباً من أفضل الكتب المشهود لها بالنفع العميم، الموجزة التي استوفت قواعد الإعراب.

(1) الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم 84. والتحقيق 53 أ.

## ثالثاً: شروح الإعراب عن قواعد الإعراب

كان كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب – ولا يزال – له منزلته، ومكانته في قلوب النحويين عامتهم وخاصتهم؛ ولذا فقد لقى عناية فائقة من العلماء؛ فتناولوه بالشرح والنظم والتحشية والتفسير والتوضيح، وفي هذه الدراسة نستعرض أهم الشروح لكتاب الإعراب حسب الأقدم تاريخياً:

1- شرح قواعد الإعراب للإمام عبدالله بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون اليعمري المدني التونسي[1].

2- شرح تحفة الطلاب (لباب كتاب ابن هشام الإعراب عن قواعد الإعراب) لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد بن علي القرافي المصري المقدسي الشافعي المعروف بـ )ابن الهائم) (ت815هـ)[2]. وأول الشرح: "الحمد لله الذي أتحفنا بالإعراب... الخ"[3].

3- أوثق الأسباب للشيخ أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني، (ت 819هـ)، وهو شرح مختصر ممزوج أوله: "الحمد لله الذي جمل أولي الألباب...الخ"[4].

4- شرح جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت864هـ)، وهو شرح غير مكتمل، إذ أن الشارح وقف عند الباب الرابع (في الإشارات إلى عبارات محررة موجزة) ولم يكمل هذا الباب[5].

5- شرح قواعد الإعراب لمحيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت879هـ)، وهو أحسن الشروح، وأوله: "الحمد لله الرافع لقواعد الدين والإسلام...الخ"[6].

6- شرح قواعد الإعراب لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر الأبشيطي ثم القاهري الأزهري الشافعي (ت883هـ)[7].

7- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لزين الدين أبي بكر بن عبدالرحمن السخاوي (ت893هـ) مخطوط مصور عن تركيا[8].

---

(1) الديباج المذهب 234 وانظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 42.
(2) درر العقود الفريدة 339/2 وكشف الظنون 154/1.
(3) كشف الظنون 154/1.
(4) انظر: كشف الظنون 154/1.
(5) انظر: الضوء اللامع 39/7 وكشف الظنون 153/1.
(6) انظر: كشف الظنون 153/1.
(7) انظر: الضوء اللامع 235/1.
(8) انظر: هدية العارفين 237/5.

8- تعليق لطيف على قواعد الإعراب، تأليف محمد بن خليل البصروي (ت889هـ) وقد حققه د. هشام الشويكي في رسالة دكتوراه[1].

9- لطائف الإعراب في شرح قواعد الإعراب، لحاجي بابا إبراهيم بن عبدالكريم بن عثمان الطوسي من علماء القرن التاسع- دراسة وتحقيق: محمد أحمد عبدالوهاب المـاليجي- كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر- مصر 1409هـ/1898م[2].

10-شرح الشيخ خالد الدين بن عبدالله الأزهري النحوي المتوفي (ت905 هـ) ، وهو شرح مختصر ممزوج، سماه: موصل الطلاب، أوله: "الحمد لله الملهم لحمده... الخ"[3].

11-شرح الشيخ محمود بن إسماعيل بن عبدالله الخرتيرتي (ت910 هـ )، أوله: "الحمد لله الذي رفع بدولة محمد كلمة الإسلام... الخ" وهو شرح ممزوج مسمى بتوضيح الإعراب[4].

12-شرح قواعد الإعراب لإبراهيم بن محمد بن أبي بكر برهان الدين المري المقدسي المصري الشافعي المعروف بـ (ابن أبي شريف) (ت923هـ)[5].

13-شرح قواعد الإعراب لمحمد القوجوي المشهور بشيخ زاده (ت950هـ)، مطبوع سنة 1997م، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة.

14-شرح محمد عبدالكريم العاكف (ت964هـ) الموسوم بـ (كاشف القناع والنقاب بإزالة وجوه قواعد الإعراب) وهو شرح ممزوج أوله: "الحمد لله الذي جعل النحو أهم الوسائل... الخ"[6].

15-شرح القاضي برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد الزيلي، ألفه في ذي القعدة، سنة 967 هـ، وسماه (جل معاقد القواعد)، أوله: "الحمد لله الذي رفع أسماء العلماء... الخ"[7]، وذكر إسماعيل مروة أنه قرأ أكثره على هامش شرح شيخ زاده[8].

(1) انظر: حواشي جلال الدين المحلى على قواعد الإعراب 17.
(2) انظر: حواشي جلال الدين المحلى على قواعد الإعراب 17.
(3) كشف الظنون 153/1.
(4) كشف الظنون 153/1-154.
(5) انظر: الضوء اللامع 134/1.
(6) انظر: كشف الظنون 153/1-154.
(7) انظر: كشف الظنون 153/1.
(8) مقدمة شرح قواعد الإعراب لشيخ زادة، حاشية 3-35.

16-شرح نور الدين علي العسيلي المتوفي في حدود سنة (980هـ)[1].

17-شرح جديد على قواعد الإعراب للمولي محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي (ت 855هـ)، وأول الشرح: "يا مَنْ جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام، يا من خصّ الإنسان بإجراء النحو في الكلام..."[2].

18-شرح عنوانه: مفاتح الألباب لمجهول، وأول المخطوط: "أسألك إلهام الحق والصواب يا من عنده أزمَّة فصل الخطاب"[3].

19-كتاب توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب لمحمود بن إسماعيل بن عبدالله بن يوسف بن هشام، وأول المخطوط: "أما بعد، فيقول العبد المفتقر إلى الله الغني الجليل محمود بن الشيخ..."[4].

20-شرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى "الفضيض" لبكر بن علي القيصري (ت1145 هـ)، وهو موضوع رسالتي.

21-أحسن الأسباب في شرح قواعد الإعراب، تأليف أحمد بن إبراهيم القاوقجي، المشهور بالصابوني (ت1334هـ)[5].

22-نظم قواعد الإعراب، المسمى: بهجة القواعد، لأبي البقاء محمد بن أحمد، أوله: "يقول راجي رحمة عفو رب أحمد... الخ"[6].

23-نظم للشيخ شهاب الدين أحمد بن الهائم (ت815هـ) في أرجوزة وسماه: تحفة الطلاب، أولهما: "الحمد لله على التعليم... الخ"[7]، وله أيضاً شرح سبق ذكره.

هذه هي أهم الشروحات لكتاب قواعد الإعراب، وهي كثيرة جداً بالنسبة لصغر حجم الكتاب، وهذا يزيدنا تأكيداً بأهمية هذا الكتاب عند النحاة.

(1) انظر: كشف الظنون 153/1-154.
(2) انظر: شذرات الذهب 286/7-288 والأعلام 163/7.
(3) انظر: حواشي جلال الدين المحلى 19.
(4) انظر: حواشي جلال الدين المحلى 19.
(5) انظر: الأعلام 86/1.
(6) انظر: كشف الظنون 154/1.
(7) انظر: كشف الظنون 154/1.

# الفصل الثاني

# القيصري وعصره

- عصر القيصري.
- اسم القيصري.
- لقبه.
- مهنته.
- مذهبه الفقهي.
- أصله.
- نسبته ومسقط رأسه.
- أخلاقه وثقافته
- مؤلفاته.
- وفاته.

## عصر القيصري:

عاش القيصري في أيام القرن الثاني عشر الهجري، فقد جاء أنه مـات سـنة خمـس وأربعين ومائة وألف[1] (ت1145هــ)، وهذا العصر قد شهد حركة علمية نشطة حيث انتشرت مهنة التدريس، وزاد إقبال الناس وخصوصاً المتعلمين منهم على التزود مـن مختلـف العلـوم تدريساً، وتصنيفاً، وتأليفاً، دل على ذلك أعداد العلماء وأسماؤهم ومصنفاتهم التي تفحصتها فـي كتب التراجم أثناء بحثي عن ترجمة لهذا العالم، ومن هذه الكتب ما ورد في كتاب: (سلك الدرر) الذي ترجم لعلماء القرن الثاني عشر الهجري وأعيانه، فهو مرجع هام لهـذا القـرن لعلمائـه ومؤلفاتهم، وقد قمت بإحصاء العدد الإجمالي الوارد في هذا المصنف حيث بلغ أكثر من سبعمائة وخمسين (750) عالماً، وهذا العدد الهائل من العلماء في قرن واحد، إنْ دل يدل على صـحوة علمية عارمة، وحركة دينية نشطة للإقبال على العلم والتأليف والتحشية والشروحات.

## اسم القيصري:

هو بكر بن علي فردي[2].

## لقبه:

ورد لقبه في هدية العارفين بــ آرييجي زاده[3]، أما في المخطوطة التي نحـن بـصدد تحقيقها فقد ورد لقبه في صفحة العنوان والصفحة الأخيرة من التحقيـق (53أ) بأنـه المـدعو بموللي زاده. [4]

وقد بحثت في المعاجم اللغوية عن معنى هذا اللقب ، فعثرت على الآتي:

- آرييجي : لم أجد لهذه الكلمة أيّ معنى؛ بل لم أجد لها أصولاً.
- موللي: أعتقد أنها مأخوذة من المادة اللغوية (ولي) ، ومنها مولى إلى أن أصبحت مـوللي، والمولى هو الربّ والمالك والسيد والمنعِم والمعتِق والناصر والمحِـب والحليـف والعبـد والمعتَق والمنعَم عليه، والموالاة ضد المعاداة، والمولى المالك والعبد ، والأنثى بالهاء، وفيه مَوْلَويّة إذا كان شبيهاً بالموالي، وهو يتمولى علينا إذا كان شبهاً بالموالي[5].

---

(1) هدية العارفين 233/5.
(2) هدية العارفين 233/5.
(3) هدية العارفين 233/5.
(4) انظر: المخطوطة صفحة العنوان والتحقيق 53 أ.
(5) انظر: لسان العرب (ولي) 411/15.

- زاده: لم أجد معناها في المعاجم اللغوية، غير أنني بحثت عنها على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) فخرجت بما يأتي:

* زاده باللغة التركية تعني المحترم، وقد كثر استخدام كلمة زاده بعد الأسماء كلاحقة تضاف على آخر الأسماء في الوثائق والمراسلات العثمانية عند مخاطبة الباشوات والمشايخ والسادة والأشراف وشيوخ القبائل وغيرهم من الشخصيات المرموقة في الدولة العلية العثمانية.

وعليه فكلمة زاده في التركية تعني ابن أو حفيد، وتطلق على الذرية ثم استخدمت بمعنى المحترم أو الموقر كما استخدمت كلمة آغا وباشا وبيك، وهي فارسية جاءت عن طريق العثمانيين[1]، ويقابلها بالتركية: أوغلو[2].

## مهنته:

كان القيصري مدرساً[3]، وقد بدت آثار هذه المهنة في أسلوبه وفي لهجته التعليمية التي تخللت الشرح.

## مذهبه الفقهي:

وصف القيصري بأنه حنفي[4]، وهذا المذهب هو المذهب السائد عند العلماء القيصريين.

## أصله:

يرجع القيصري في نسبه إلى أصول رومية، وقد ورد ذلك في ترجمته الوحيدة بأنه رومي[5]، ويدلل على ذلك لكنته الأعجمية، وبعض الكلمات التركية في الشرح

## نسبته ومسقط رأسه:

نظراً لندرة المعلومات الواردة عن هذا العالم الفاضل إلى إنني خلصت إلى أنه ينسب إلى مدينة قيصرية، وقد تكون هي مسقط رأسه، لأن الترجمة الواردة في هدية العارفين وفي

---

(1) انظر: www.almaany.com
(2) معجم المصطلحات والألقاب التاريخية 217.
(3) هدية العارفين 233/5.
(4) هدية العارفين 233/5.
(5) هدية العارفين 233/5.

المخطوطة تنص على أن اسمه القيصري[1]، مع ملاحظة أنّ قيصرية اسم أطلق على عدة مدن قديمة تكريماً لبعض قياصرة الرومان، ومن أهم هذه المدن:

قيصرية موريتانيا [على شاطئ البحر الأبيض المتوسط]، وقد كانت مركزاً تجارياً مزدهراً إلى أن دكّها الوندال في القرن الخامس ، وقيصرية مازكا أو قيصرية كابا دوكيا وموقعها قيصرية بتركيا اليوم، وقد كانت مركزاً تجارياً، ومقر ملوك كابا دوكيا، وقيصرية فلسطين في جنوب فلسطين، وكانت عاصمة هيردوس الأكبر، ومسرح الذبائح التي قام بها الرومان في اليهود، وقيصرية فيلبي في شمال فلسطين[2].

إذن هناك أربع مدن يطلق عليها اسم قيصرية:

- الأولى: في موريتانيا.
- الثانية: في تركيا.
- الثالثة: جنوب فلسطين.
- الرابعة: شمال فلسطين.

لكن الذي يعنينا في هذه الدراسة هي قيصرية تركيا؛ لأن الاعتقاد الراجح؛ بل المؤكد أن تكون هذه المدينة هي مسقط رأس القيصري التي ينسب لها، وذلك لعدة أسباب منها:

أولاً: ترجمة القيصري الواردة في كتاب هدية العارفين تؤكد أنه من أصل رومي.

ثانياً: أورد القيصري في شرحه عدة كلمات باللغة التركية مكتوبة بحروف عربية.

ثالثاً: وجود علماء كُثر يُنسبون إلى هذه المدينة، وقد عرفوا كل واحد منهم بـ (القيصري)، وقد أسميتهم في بحثي هذا بالعلماء القيصريين، وسأذكر مَن حصلت على أسمائهم بالترتيب على حسب تاريخ الوفاة:

1- القيصري: شرف الدين داود بن محمود القيصري الرومي الحنفي الصوفي المتوفي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة (ت751هـ) صنف تحقيق ماء الحياة وكشف أسرار الظلمات، شرح حديث الأربعين ، شرح قرة عين الشهود الأكبر[3]، وغيرها من الكتب.

(1) كشف الظنون 192/5 وهدية العارفين 233/5.
(2) الموسوعة العربية الميسرة 1412/2.
(3) هدية العارفين 361/5.

2- القيصري: محمد بن أحمد بن الموفق القيصري، صنف شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، فرغ منه سنة إحدى وستين وسبعمائة[1].

3- القيصري: حميد الدين حامد بن موسى بن عبد الله القيصري الحنفي الصوفي المتوفي بها سنة خمس عشرة وثمانمائة (ت815هـ) له شرح الأربعين في الحديث[2].

4- القيصري: يعقوب بن عبد الله القيصري الرومي الواعظ الحنفي النقشبندي المتوفي سنة تسع وسبعين وألف (ت1079هـ) له مجالس في الموعظة[3].

5- القيصري: علي بن مصطفى القيصري الرومي الحنفي الشهير بفردي فاضل، من آثاره: الحاشية الفردية على الحسينية في الآداب، توفي سنة سبع وعشرين ومائة وألف (ت1127هـ) [4].

6- القيصري: محمد بن عبد الله الزهري القيصري الحنفي المتخلص برمزي توفي سنة ثلاثين ومائة وألف (1130هـ) له رموز دلكشا حاشية على كنوز الرموز وله كنوز الرموز في شرح الطريقة المحمدية[5].

7- القيصري: بكر بن علي فردي القيصري الرومي المدرس الحنفي المعروف بآراييجي زاده، مات سنة خمس وأربعين ومائة وألف (ت1145هـ) له حاشية على شرح البخاري، شرح قصيدة البردة[6]، وهو صاحب الترجمة.

8- القيصري: مصطفى خواجة بن محمد القيصري الرومي الحنفي المدرس، يعرف بصوابجمز، مات سنة سبعين ومائة وألف (ت1170هـ) صنف المروحة في شرح الملتقى[7].

9- القيصري: حسن بن علي القيصري الرومي الحنفي، ويعرف بخطيب بطال، صنف من الكتب: دار البحار شرح ملتقى الأبحر في فروع الفقه الحنفي، وكشف الاشتباه في شرح

(1) هدية العارفين 162/6.
(2) هدية العارفين 259/5.
(3) هدية العارفين 547/6.
(4) كشف الظنون 612/5-613 ومعجم المؤلفين 642/7.
(5) هدية العارفين 314/6.
(6) انظر: كشف الظنون 192/5 وهدية العارفين 233/5.
(7) هدية العارفين 451/6.

الأشباه لابن نُجيم، وسمحة الأبرار في بيان غموض الأسرار في الفتاوى، تركي في مجلدين، مات سنة إحدى وثمانين ومائة وألف[1] (ت1181هـ).

10- القيصري: إبراهيم بن محمد القيصري المدرس الحنفي الشهير بكوزي بيوك زاده، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين وألف (ت1253هـ) وله تفسير جزء النبأ وشرح الاستعارة للعصام مجموعة الفوائد ومجموعة القواعد في إحدى وثلاثين رسالة[2].

إذن فهؤلاء هم العلماء القيصريون الذين أنجبتهم مدينة قيصرية التركية، فشارحنا القيصري ليس بدعاً من العلماء، ولم يأت من فراغ؛ بل كانت أصوله ثابتة من مسقط رأسه قيصرية، حيث أنّ قيصري تركيا كانوا علماءً أفذاذاً دلّ على ذلك تراجمهم السابقة الذكر، وقد يكون من بين هؤلاء القيصريين من كانوا شيوخاً وأساتذة لشارحنا، ومنهم من قد يكون من تلاميذه، لأن سبعة من العشرة السابقين وقد عاشوا في القرن الثاني عشر الهجري وأطرافه.

والملاحظ أيضاً أن تسعة منهم كانوا أحنافاً سنيين، وهذا يؤكد ما ورد في دائرة المعارف الإسلامية: "اشتهر أهل قيصرية الأناضول [تركيا اليوم] بشدة تمسكهم بالإسلام السُّني، ولا يمكن ليهودي أن يعيش أبداً في قيصرية، وتفسير ذلك أن ما عليه أهلها من المهارة والجد لا يسمح بالتواجد، والقول الشائع أن لأهل قيصرية ميلاً قوياً للعمل، وأنهم أهل جدّ ودأب[3].

أيضاً مما يلفت النظر أنّ منهم مدرسين ويبدو أنها مهنة سائدة في مدينة قيصرية كما أكدت المصادر التاريخية أن قيصرية يوجد بها سبع مدارس ترجع إلى زمن السلاجقة، وكان يوجد بالمدينة زمن السلطان القانوني ثلاثة مساجد كبيرة تقام بها صلاة الجمعة إلى جانب مسجد صغير وعشر مدارس وسبع عشرة زاوية[4].

**أخلاقه وثقافته:**

لم يرد نص صريح في أي من كتب التراجم تحدث عن أخلاق القيصري، غير أنني استشففت أنه ذو أخلاق طيبة، وأدب جم من خلال قراءتي لشرحه الذي ظهرت فيه الخصال الأصيلة والسمت الحسن التي يتمتع بها القيصري، نحو:

---

(1) هدية العارفين 299/5 وكشف الظنون 246/5 ومعجم المؤلفين 259/3.
(2) هدية العارفين 41/5.
(3) دائرة المعارف الإسلامية 8472/27.
(4) دائرة المعارف الإسلامية 8472/27.

- أنه لم يذكر اسم نبي من الأنبياء أو صحابي أو عالم من العلماء إلا وأتبعه بعبارة تدل على كامل الاحترام ، ومن ذلك كان يتبع اسم النبي عبارة عليه السلام، واسم الصحابي رضي الله عنه، والعلماء بـ رحمة الله عليه، والصالحين بقوله: بعض الأفاضل أو أفاضل المتأخرين، وغير ذلك.
- اعتراضه اللطيف على ابن هشام والتماسه العذر له في أحيان كثيرة.
- أسلوبه الراقي مع تلاميذه وقرائه بنداء حسن جميل ، وبقوله: أيها الطالب، ويأيها المرشد، وأيها المقيد، فلا تغفل، وينبغي لك.
- لم ترد في النص أية كلمة نابية أو لفظة تنبي عن سوء أدب ، بل كل ما ورد يدل على أنه مُربٍّ فاضل، ومعلم مشفق.

**مؤلفاته:**

شارك القيصري في رفد المكتبة العربية بعملين جليلين، الأول حاشية على شرح البخاري، والثاني أنه شرح قصيدة البردة[1]، والثالث وهو موضوع دراستنا شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام.

**وفاته:**

توفي القيصري في القرن الثاني عشر الهجري سنة خمس وأربعين ومائة وألف (ت1145هـ) [2].

وبعد فهذه المعلومات المقتضبة عن حياة هذا العالم ورد بعضها في كلمات معدودة في ترجمة للقيصري في كتاب هدية العارفين، وبعضها الآخر استشففتها استشفافاً من خلال دراسة النص وتحقيقه، هذا وقد قمت بالبحث والتقصي والتدقيق عن حياة القيصري في كتب التراجم التي وقعت بين يديّ، والتي أُلفت بعد تاريخ وفاة القيصري لكنها لم تتضمن أي معلومة سوى ما ورد في كتاب هدية العارفين، أما أسماء الكتب التي بحثت فيها فهي:

1- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة حاجي خليفة (ت1067هـ).
2- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل المرادي (ت1206هـ).

---

(1) هدية العارفين 233/5.
(2) هدية العارفين 233/5.

3- تاج عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للعلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتي (ت1241هـ).

4- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع لمحمد علي الشوكاني (ت1250هـ).

5- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت1339هـ).

6- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، للدكتور عبد العزيز الشناوي.

7- دائرة المعارف الإسلامية:

النسخة الأولى: دار المعرفة بيروت – لبنان.

النسخة الثانية: مركز الشارقة للإبداع الفكري.

8- الموسوعة العربية الميسرة، ش – ي دار نهضة لبنان

9- تراجم إسلامية شرقية وأندلسية، لمحمد عبد الله عنان، الطبعة الثانية.

10- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة.

11- الأعلام، لخير الدين الزركلي.

هذه هي أسماء كتب التراجم التي حصلت عليها وبحثت فيها فلم أجد فيها أي ترجمة للقيصري سوى كتابين، هما:

1- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، في الجزء الخامس في الصفحة 192.

2- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين في الجزء الخامس في الصفحة 233.

هذا وقد أهدرت كثيراً من وقتي –وغير نادمة– في البحث عن حياة هذا العالم أو أية معلومة توصلني لشيء لكن دون جدوى، حتى على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) أيضاً لا يوجد له دليل يوصل إليه.

# الفصل الثالث

## شرح الإعراب عن قواعد الإعراب للقيصري

## دراسة تحليلية وصفية.

ويشتمل على:

**أولاً: منهج القيصري في شرحه.**

**ثانياً: مصادر القيصري.**

**ثالثاً: شواهد القيصري النحوية.**

**رابعاً: الأصول النحوية عند القيصري.**

**خامساً: اختيارات القيصري النحوية.**

**سادساً: مذهب القيصري النحوي.**

**سابعاً: شرح القيصري في الميزان.**

## أولاً: منهج القيصري في شرحه

إن القيصري يسير على طريقة ابن هشام في ترتيب القواعد؛ ولذا نجد القيصري في شرحه يذكر عبارة ابن هشام ثم يقوم بتوضيحها وكشف غوامضها، وتدعيمها بالشواهد، وإظهار آراء العلماء فيها، وقد يستطرد أحياناً استطرادات مختصرة ومفيدة.

لكن كون القيصري ينتهج ويلتزم طريق ابن هشام في ترتيبه، فهذا لا يمنع من أن تبزغ له شخصية مستقلة لها منهجها النسبيّ الخاص بها، وهذا ما سنوضحه فيما يأتي:

### أ- مادته العلمية:

بدت شخصية القيصري العلمية واضحة بأنه صاحب ثقافة ورأي ولا نبالغ إذا قلنا: إن الشرح كان موسوعة مقتضبة فيها غالب الفنون اللغوية والدينية، دلّ على ذلك الكتب التي نقل منها، ففي مجال التفسير نقل من كتب كثيرة أبرزها تفسير الكشاف للزمخشري، أما بالنسبة للأحاديث فقد استشهد بعدة أحاديث خُرجت من الكتب الحديثية الخاصة، كما رجع إلى المعاجم اللغوية، وقد ذكر في شرحه الصحاح والقاموس المحيط.

أما عن مادة النحو فحدث ولا حرج فقد أكثر النقل عن المصنفات النحوية وخاصة كتاب سيبويه، وهناك كتب فقهية مذكورة مثل الأشباه والنظائر لابن نجيم، وكتب بلاغيه مثل المطول وغيره.

وهكذا فقد كان الشرح حقلاً معرفيّاً اجتمعت فيه فنون علمية مختلفة، والتقت فيه كثير من آراء العلماء من شتى المدارس.

### ب- أسلوبه:

تميز أسلوب القيصري بالبيان والوضوح وقد بدا المتن والشرح في حالة مزج وملاءمة حتى أنهما أصبحا جسداً واحداً في الغالب، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض الهنات والفجوات كانت سبباً في وجود الرِّكة والضعف في مواضع قليلة.

أيضاً ظهر القيصري بشخصية المعلم المشفق العطوف على تلاميذه وقارئيه، برز ذلك في أسلوبه التعليمي التربوي كما سيأتي:

1. الإكثار من قوله: اعلم وتبصر واحفظ وتأمل، وغيرها من الأساليب الحاثة على سلوك طريق العلم، وقد وردت هذه الألفاظ في أكثر من خمسين موضعاً" نحو:

- "... ثم اعلم أن القوم اختلفوا في الإعراب، فقالوا: معنوي أم لفظي..." [1].
- "... فكانت المغفرة بمقتضى المغفرة فلا يرد بأن يقال إن مجرد الدلالة لا توجب المغفرة لا عقلاً ولا عادة على أن الدلالة ههنا ليست مجردة بل مفسرة بتؤمنون، تأمل!" [2].
- "... والتقدير دارت مياسير في وقت وجود العسر أو في مكان العسر هذا على رأي المص، فإنه اختار معرفيتها تبصّر في البواقي!" [3].

**2.** أكثر من التنبيه بأسلوب النهي، وحذّر من الغفلة بقوله: لا تغفل! ورد ذلك في سبعة مواضع تقريباً، نحو:

- "... (الذين) اسم موصول مع صلته هي (خلوا) في محل الجر لإضافة المثل إليه، فلا تغفل!" [4].
- "... واطلاق التفسيرية على مثل هذه الجملة تسامح على أن جزم (نؤمنه) ليس بمسلم، فلا تغفل!" [5].

**3.** برع القيصري في إيصال معلوماته لقارئيه بأسلوب الحوار، نحو:

- "... فإن قلت: إن المراد من المسمى بالإعراب واحد شخصي، لكن المسمى به متعدد في الواقع، قلت: التحقيق أن لا نعتبر في شخص الكتاب خصوصية المحل..." [6].

**4.** ترك الحرية للقارئ في اختيار ما يشاء إذا تعددت الاختيارات، نحو:

- "... وقيل هي قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية مجملة، وقيل التنبيه: استحضار ما سبق وانتظار ما سيأتي، وقيل: هي إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب، خذ ما شئت!" [7].

**5.** الحث على إعمال الفكر، وإمعان النظر والتأمل والتبصر، نحو:

- "... فإنها من الحروف الجارة، ولا تتعلق بشيء فكانت المستثناة تسعة أحرف باعتبار العدد؛ فاحفظ مع التأمل تكن عشرة"[8].

---

(1) التحقيق 3ب.
(2) التحقيق 15ب.
(3) التحقيق 28أ.
(4) التحقيق 14ب.
(5) التحقيق 16ب.
(6) التحقيق 5 أ.
(7) التحقيق 24ب.
(8) التحقيق 22ب.

6. تميز أسلوب القيصري بالمنهجية والترتيب في كثير من المواضع، نحو:
   - "﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [1] ظاهر الفساد: وجه الظهور من وجهين:

   أما أولاً: كون أبكاراً مجتمعة مع ثيبات لا يمكن لأنهما متضادان.

   ثانيا: أنها دخلت في هذه الآية على التاسع إذا ولى الصفات فيها ﴿خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ﴾ [2]"[3].

7. برز في أواخر الشرح خوف القيصري وكمال شفقته على طلابه، وقد بدا ذلك واضحاً من كثرة توجيهاته ونصحه بقوله: ينبغي لك، وقل، ولا تقل، وبأسلوب ندائه الذي تنوع ما بين: أيها الطالب، وأيها المرشد، أيها المقيد.
8. تميز القيصري بوضع خلاصة في نهاية كثير من المسائل في الشرح، نحو:
   - "... اعلم أنّ المصنف مثّل إلى ههنا بأربعة أمثلة، فالأول: يحتمل التفسير والبدل، والثاني: يحتمل التفسير والحال، والثالث: يحتمل التفسير فقط، والرابع: يحتمل التفسير والاستئناف"[4].

**ج- أمانته العلمية:**

الحقّ أن القيصري كان أميناً في النقل بحيث ينسب الآراء إلى أصحابها، ويذكر الكتب التي أخذ منها، ويردّ أبيات الشعر إلى قائليها، بدا ذلك واضحاً في طيات الشرح، نحو:

1. "... والخامسة الجملة المنزلة بمنزلة التأكيد المعنوي في إفادة التقرير مع اختلاف التحريري، نحو: جاء زيد هونفسه، كذا في الإفصاح نقلاً عن مفاتح الألباب..." [5].
2. "... يعني يجوز في العين ثلاث حركات كلّها بنائية، وفيه لغة أخرى وهي بضم العين كذا في الكبير".[6]

ورغم هذه الدقة في النقل والأمانة العلمية إلا أنني عندما تتبعت كتاب شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، ثم قارنته بشرح القيصري، وجدت تشابهاً كبيراً بينهما، مما جعلني أعتقد

---

(1) سورة التحريم 5/66.
(2) سورة التحريم 5/66.
(3) التحقيق 45ب.
(4) التحقيق 15ب.
(5) التحقيق 11أ.
(6) التحقيق 26أ.

جازمةً بأن شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده هو المصدر الأول والمرجع الرئيس للقيصري في شرحه هذا، بيد أن شارحنا لم يأتِ على ذكره البتة، وقد تفرقت نقولاته من شيخ زاده من أول الفضيض إلى آخره ما بين النقل الحرفي، والنقل المتصرّف فيه، والذي يؤكد لي ما أقوله أنني استعنت كثيراً بشرح شيخ زاده في معرفة وتوضيح كلمات كانت مطموسة وغامضة في شرح الفضيض، ومن نقله ما يأتي:

- "...قال الثانية ولم يقل ثانيهما إشارة بأن الحرف يذكر ويؤنث أو إلى أن الأول اسم والثاني حرف..." [1].
- "... تنزيلاً للمعقول بمنزلة المحسوس..." [2].

كما أنّ هناك نقل من تفسير الكشاف أشار إليها القيصري بذكر مؤلفه (الزمخشري) لكنه في مرات عديدة لم يوثق هذا النقل، نحو:

- "... وقرأ أبو حيوة بفتح (إنّ) بمعنى العزة على صريح التعليل..." [3].
- "... وعن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنهم يسّمّعون ولا يسمعون..." [4].

هذه أمثلة على ما نقله القيصري ومع فرط أمانته ودقته في النقل إلا أنه غفل أو تغافل عن هذه السمة في أحيان كثيرة.

**د- التعريفات وتفسير المعاني:**

إنّ من أهم ما برز في شرح القيصري هو كثرة التعريفات وتفسير المفردات فلا تكاد تمرُّ مفردة واحدة إلاَ وتأخذ نصيبها من الشرح والتفسير والجمع والإفراد وأحياناً تُدعّم بالشاهد، ليس هذا فقط وإنما يستعرض المفردة والكلمات المشابهة لها في المعنى، ويوضح الفرق بينها حتى بلغت المصطلحات التي فسرها حوالي مائة مفردة من أول الشرح إلى آخره، نحو:

1. يقول في تعريف الأول: "... الأول هو نقيض الآخر، أصله أوأل على وزن أفعل، فقلبت الهمزة الثانية واواً ثم أدغمت..." [5].
2. يقول في تعريف الوحي: "... لأن الوحي كلام يسمع بسرعة في الاصطلاح..." [6].

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده133 والتحقيق 38ب.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 93 والتحقيق 28ب.
(3) انظر: الكشاف 244/2 والتحقيق 12أ.
(4) انظر: الكشاف 335/3 والتحقيق 12أ.
(5) التحقيق 5ب.
(6) التحقيق 35ب.

3. يقول في تعريف التنبيه: "أي هذا تنبيه يعني نبّهت تنبيهاً: هو في اللغة الدلالة على ما غفل عنه المخاطب، وفي الاصطلاح: ما يفهم من مجمل بأدنى تأمّل، وقيل: هي قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية مجملة، وقيل: التنبيه استحضار ما سبق، وانتظار ما سيأتي، وقيل: هي إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب، خذ ما شئت!" [1].
4. يقول في تعريف الأسفار: "... أسفاراً جمع سفر بالكسر والسكون يقال للكتاب سفر، فكل من علم ولم يعمل بعلمه فهو مثل الحمار..." [2].
5. يقول في تعريف الغالب والكثير والنادر، والتفريق بينهما:

"واعلم أن الفرق بين الغالب والكثير والنادر أن كل ما ليس بكثير نادر، وليس كل ما ليس بغالب نادراً، بل يكون كثيراً واعتبر بالصحة والمرض والجذام؛ فإن الأول غالب، والثاني كثير، والثالث نادر"[3].

6. في تعريف الشك والوهم والظن والتقليد واليقين والجهل المركب والتفريق بينها:

"وينبغي لك شيء نافع، وهو أن تعلم الفرق بين الشك والوهم والظن والتقليد واليقين والجهل المركب، فإنه لا يخطر ما في الذهن من أن يكون طرف الوقوع واللاوقوع السوية، أو يكون أحد الطرفين راجحاً، والآخر مرجوحاً، فإن كان الأول فهو الشك، وإن كان الثاني فالطرف المرجوح يسمى وهماً، والطرف الراجح إن قارن إمكان المرجوح يسمى ظناً وإن قارن امتناعه فلا يخلو إما أن يزول بتشكيك المشكك أو لا فالأول يسمى تقليداً، والثاني إن طابق الواقع يسمى يقيناً، وإن لم يطابق يسمى جهلاً مركباً..." [4].

### هـ- اهتمامه باللغة وضبط الكلمات:

خدمةً للقارئ، وحتى تصل المعلومة للباحثين عنها بسهولة ودون لبس، انتبه القيصري لضبط الكلمات التي تكون محل التباس وتشابه مع غيرها، وذلك نحو:

1. "وتطلعه":

"... أي توقف متأملها بضم التاء، وسكون الطاء، وبكسر اللام عارياً عن التشديد..." [5].

2. قوله في "الفصحى":

---

(1) التحقيق 24ب.
(2) التحقيق 19ب.
(3) التحقيق 33ب.
(4) التحقيق 37أ.
(5) التحقيق 4ب.

:... أي الأَوْلى بحسب الاستعمال، وهي بضم الفاء وسكون الصاد تأنيث الأفصح، كما كانت الفضلى تأنيث الأفضل، وكبرى تأنيث الأكبر..." [1].

3. قوله في "قط"

"... والفرق بين قط بفتح القاف وسكون الطاء، وقط بتشديد الطاء، أنّ قط بالسكون: اسم من أسماء الأفعال بمعنى: انتَه، وقط بالتشديد للزمان الماضي المنفي..." [2].

**و- اهتمامه الشديد بالإعراب:**

إن المتتبع للفضيض، يجد أن القيصري وكأنه أخذ على عاتقه أن يغطي كلام ابن هشام إعراباً، فإن لم يعربه كلّه فقد أعرب جُلّه، وكان هدفه من ذلك إيصال أكبر كَمْ من المعلومات لطلابه وقارئيه، ومن ذلك:

1. إعرابه "بسم الله الرحمن الرحيم":

"... والجار والمجرور متعلق بمحذوف سواء كان ذلك المحذوف مقدماً أو مؤخراً، تقديره: ابتدائي كائن بسم الله الرحمن الرحيم، أو أبتدئ بسم الله، أو بسم الله أقرأ، قدم الجار للحصر..." [3].

2. إعرابه ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [4]:

"... أي الغلبة ونحوها لله، العزة: اسم، خبره: لله، فالاسمية لا محل لها لذلك، جميعاً: إما حال من الضمير المستتر في الظرف، أي: إن العزة لله مجتمعة وإما ظرف زمان جميعاً، فلزم أن لا يملك أحد شيئاً منها، لا هُم ولا غيرهم..." [5].

3. إعرابه ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [6]:

"... ثم تفعلوا: فعل شرط، يعلمه: جزاء الشرط، ويجوز في من خير: النصب في المحل على أن يكون تمييزاً من ما أو حالاً على أن تكون (من) زائدة أو صفة لمصدر محذوف، فالتقدير: أي شيء تفعلون من خير، أو أي شيء تفعلون قليلاً أو كثيراً، أو ما تفعلون فعلاً من خير على الترتيب..." [7].

---

(1) التحقيق 25ب.
(2) التحقيق 26أ.
(3) التحقيق2ب.
(4) سورة يونس 65/10.
(5) التحقيق 12أ.
(6) سورة البقرة 197/2.
(7) التحقيق 46أ

**ز- اهتمامه بالصرف:**

كان القيصري مُقلّاً من الاهتمام بالناحية الصرفية مقارنة باهتماماته بالناحية الإعرابية، وذلك نحو:

1. قوله في "سيئة":
"... سيئة أي شدة أصلها: سيوَئَةٌ، فقلبت الواو ياء فأُدغمت"[1].
2. قوله في "العطاء":
"... العطاء أصله: عطاو، فقلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف..." [2].
3. قوله في "الناس":
"... الناس أصله: أُناس فحذفت الهمزة للتخفيف".[3]
4. قوله في "أشياء":
"... أشياء جمع شيء، وأصل شَيءٍ شَيِّيءٌ بالتشديد عند الفراء، وأصل أشياء شَيْئَاء على وزن فعلاء عند الخليل وأشيئاء عند الأخفش والفراء على أفعلاء"[4].

**ح- إحالاته للكتب:**

لم يألُ القيصري جهداً في توضيح المعاني واستقصاء المراد منها كل ذلك بهدف إفادة القارئ، ولزيادة الفائدة، أرجع الشارح تلاميذه وقراءه إلى كتب معينة للإفادة منها، وقد بلغت إحالات القيصري أربع إحالات، نحو:

1. في حديثه عن "المعرف باللام":
"... وإنما الخلاف في أنه وضع بإزاء كل من المعاني الأربع، أو بإزاء الاثنين فقط، أو بإزاء واحد منها فقط، فاضبط من البيان في المعرف باللام، ونسلم من الإشكال، ولو أردت التعليل، فارجع إلى موضعه..." [5].
2. في معرض حديثه عن "حتى".
"... ولو قلت: نمت البارحة إلى نصفها أو ثلثها جاز، وفيه كلام طويل فيرجع إلى المطولات..." [6].

---

(1) التحقيق 10أ.
(2) التحقيق 30أ.
(3) التحقيق 30ب.
(4) التحقيق 31أ.
(5) التحقيق 20أ.
(6) التحقيق 30أ.

**ط- الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية:**

أكثر القيصري من الاستشهاد بالآيات القرآنية والقراءات القرآنية الصحيحة منها والشاذة، فقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها أكثر من مائة وسبعين آية قرآنية.

**ي- الاستشهاد بالشعر:**

كان الاستشهاد بالقرآن في المرتبة الأولى في الاستشهاد، وجاء الشعر في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد أبيات الشعر ما بين التامة والمجزوءة تسعة وعشرين بيتاً.

**ك- الاستشهاد بالحديث والنثر:**

ومع أن القيصري كان من المتأخرين الذين توسعوا بالاستشهاد بالحديث النبوي إلا أنه كان مُقلّا في ذلك حيث استشهد فقط بستة أحاديث، وأيضاً استشهد بالنثر بإثني عشر قولاً ما بين قول مأثور ومثل مشهور.

**ل- استعمال القيصري بعض الرموز الدالة على كلمات مختصرة؛ لأن منهجه التخفيف والإفادة ومن هذه الاختصارات:** المص، تع، ح، وغيرها.

هذا ولا نبالغ إذا ما قلنا: إن السمة البارزة في منهج القيصري هو اهتمامه الشديد بالتعريفات وتفسير المفردات، وأيضاً اهتمامه بالناحية الإعرابية، ولم ينسَ الشارح أن يعرج على بعض المسائل البلاغية، والعروضية والصرفية، لكن بقِلّة.

## ثانياً: مصادر القيصري

انقسمت مصادر القيصري التي استقى منها شرحه إلى مصدرين أساسيين، وهما:

### الأول: الكتب

تعددت المراجع التي اعتمد عليها القيصري في شرحه ما بين نحوية ولغوية وكتب تفسير وقراءات، وبلاغة، وأيضاً تنوع النقل عنده ما بين النقل الدقيق الموثق، وما بين النقل غير الموثق، وقد بلغ عدد الكتب التي أخذ عنها القيصري أربعة وعشرين كتاباً، وردت أسماؤها في الشرح، غير أن هناك كتاباً أخذ الشارح عنه كثيراً لكنه لم يذكره البتة، وهو شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لشيخ زاده (ت 950هـ) ويكاد هذا الشرح أن يكون هو المنهل الوحيد والمرجع الرئيس للقيصري فلا تمر صفحة دون النقل عنه.

أما عن ترتيب الكتب المذكورة في شرح القيصري فهي كالآتي من الأكثر استخداماً:

مُغْنى اللبيب لابن هشام، والكشاف للزمخشري، والتسهيل لابن مالك، والمفصل للزمخشري، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، ومفاتح الألباب مجهول المؤلف، والقاموس المحيط للجوهري، والإيضاح للقزويني، والتلخيص للقزويني، والمفتاح للسكاكي، والمطول للتفتازاني، وخواص القرءان لليافعي، وحاشية الفوائد الضيائية لعصام الدين، وحاشية تفسير القاضي للفاضل ابن تمجيد وشرح الكشاف للفاضل اليمني، والشروح الشافية للجار بردي، والأشباه والنظائر لابن نجيم، وشرح الكشاف لعبد الغفور والمقرب لابن عصفور وشرح مغني اللبيب للدماميني، والأمالي للقالي، والكبير والمطولات.

وهذه المصادر تقسم إلى مصنفات بحسب مادتها:

### أولاً: المصادر النحوية، وهي:

مُغْني اللبيب لابن هشام وقد نقل عنه في مواضع كثيرة منها ما هو موثق في موضعين في صفحتي: (12 أ) و (34 ب) من التحقيق ومنها غير ذلك، والمفصل للزمخشري نقل عنه في موضعين في صفحتي: (6 ب) و (44ب) من التحقيق، والتسهيل لابن مالك في موضعين في صفحتي: (34ب) و (42أ) من التحقيق، والمقرب لابن عصفور في موضع واحد في صفحة: (18ب) من التحقيق، والإفصاح لابن هشام الخضراوي في موضع واحد في صفحة: (11ب) من التحقيق، ومفاتح الألباب لمؤلف مجهول في موضع واحد في صفحة: (11 ب) من التحقيق،

وحاشية الفوائد الضيائية لعصام الدين في موضع واحد في صفحة (18 ب) من التحقيق، والشروح الشافية للجار بردي في موضع واحد في صفحة: (31 ب) من التحقيق.

مع التذكير أن هناك مصدراً أصيلاً وهو شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده أعتقد اعتقاداً جازماً أن القيصري كان يعتمد عليه يستقي منه معلوماته من أول كلمة إلى آخر كلمة، لكن الشارح لم يشر إلى ذلك، والذي يجعلني أجزم بذلك ما قمت به من مقارنة بين الشرحين من أوله إلى آخره حتى خلصت بهذه النتيجة لدرجة أن هناك كلمات غريبة وردت في شرح شيخ زاده تكرر ذكرها في شرح القيصري.

وللوقوف على المصادر النحوية الرئيسة في شرح القيصري، نذكر منها:

**1- "شرح قواعد الإعراب" لشيخ زاده:**

ومؤلفه هو محمد بن مصطفى القوجوي شيخ زاده (ت 950 هـ)، ويعد هذا الشرح أحد الشروح على قواعد الإعراب، وقد جمع فيه كتب السابقين الذين وصلته كتبهم، اتكأ على بعضها، واستعان ببعضها ناقلاً ومحللاً ما أمكنه ذلك، لكنه بقي أسير تلك المصنفات، فهو غير مجتهد ولم يصل إلى رتبة الإمامة في النحو، وإن كان من الأئمة الفقهاء، وقد اتسم هذا الشرح كغيره من كتب المرحلة بالجمع والتبويب، وكذلك بالتصنيف والتوفيق بين الآراء، ولكن ما يحمد للشرح أنه كان لشارحه شخصية علمية ظاهرة إذ لم يكتفِ بشرح المتن، وإنما قدم معرفة نحوية ومنطقية وبلاغية، والشرح يقف بين أهم شروح متن الإعراب عن قواعد الإعراب مع شرح الكافيجي والزَّيْلي والأزهري، وهو صعب العبارة كثير المصادر متعدد المناهل[1].

وقد تمثل نقل القيصري عن شيخ زاده بالنقل الحرفي وغير الحرفي نحو الآتي:

أ. في حديث الشارح عن قط، قال: "واعلم: أن قط إذا كان ظرفاً، فلا يتصل بياء المتكلم، وإذا كان اسماً بمعنى حسب فتتصل به، فيقال: قطي وقطني على خلاف القياس"[2].
وقال شيخ زاده: "اعلم: أن قط إذا كان ظرفاً فلا تتصل بهاء المتكلم، وأما إذا كانت اسماً بمعنى حسب فيتصل بها ويكون بالنون على غير القياس"[3].

---

(1) انظر:شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لشيخ زاده 47-48.
(2) انظر: التحقيق 26 أ.
(3) شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، لشيخ زاده 83.

ب. عند الحديث عن حتى، قال القيصري: "قال الفارسي: إن المصادر تقع في الأزمان فيجعل لسعة الكلام زمان"[1].

وقال شيخ زاده: "وأما عند أبي علي الفارسي إنّ المصادر تقع في الزمان، فيُجعل لسعة الكلام زمان"[2].

**2- "مغني اللبيب" لابن هشام:**

يعد "مغني اللبيب" من أهم مؤلفات ابن هشام إذ أنه حوى خلاصة القضايا النحوية، وابن هشام في كتابه طويل النفس، كثير الاستطراد لا يفتأ يورد المسألة تلو المسألة، والتنبيه تلو التنبيه، ولعله أكثر النحويين استثماراً للشواهد وإيراداً لها، فهو يستشهد بالقرءان وقراءاته وبالحديث النبوي والمثل المروي وبالكثير من الشعر والنثر.

أما الأحكام والفوائد، فهو ينثرها في كل مناسبة إذ ليس البحث عنده أكثر فائدة من تعليق يورده في مسألة أو أمر ينبه عليه[3]. وكثيراً ما نلحظ أن المسائل مختصرة في قواعد الإعراب ومبسوطة وبإسهاب في المغني، وعليه فإن قواعد الإعراب يعد مختصراً للمغني، أو قُل بأن المغني هو شرح لكتاب قواعد الإعراب، وهذا الرأي قد يكون أرجح لأن المغني أُلف بعد القواعد.

وقد أكثر القيصري من النقل من هذا المصنَّف المفيد، وقد أشار لهذا النقل بأمانة في موضعين في صفحتي: (11 ب)، (34 أ) من التحقيق، بينما تناسى أن يشير إليه في كثير من الأحيان، وكان نقله الموثق وغير الموثق على النحو الآتي:

أ. في الجملة الواقعة صفة ذكر الشارح: "قال المص في مُغني اللبيب: هذا الذي ذكرته من انحصار الجملة التي لها محل في سبع، جارٍ على ما قدروه، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها... انتهى"[4].

ب. في حديثه عن كلا: "... لكن النحاة حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى حقاً أيضاً، أو بمعنى ألا على مذهب أبي حاتم بفتح الهمزة وتخفيف اللام وهي مركبة من همزة الاستفهام، وحرف النفي ويقدر بها الجملة حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما بلغ المتكلم..." [5].

---

(1) انظر: التحقيق 30 أ.

(2) شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، لشيخ زاده 98.

(3) المغني 6-7.

(4) انظر: المغني 558 والتحقيق 11 ب.

(5) انظر: المغني 250 والتحقيق 32 أ.

## ثانياً: المصادر القرءانية وعلومها:

ورد في الشرح أسماء أربعة كتب وهي حسب الأكثر استخداماً: الكشاف للزمخشري، خواص القرءان لليافعي، وحاشية تفسير القاضي للفاضل ابن تمجيد، وشرح الكشاف للذفاضل اليمني، وللوقوف على هذه المصادر نتحدث باقتضاب عن مصدرين منها:

1. **"الكشاف" للزمخشري:**

نقل القيصري عن الكشاف في سبعة مواضع بأمانة ودقة، في الصفحات الآتية من التحقيق : (27ب)، (33ب)، (34أ)، (36أ)، (40ب)، (42ب)، (43ب) ، بينما نجده في مواضع كثيرة لم يشر إلى ذلك، وكثيراً ما وجدت معلومات في كتاب الكشاف لم أعثر عليها في مظانها، وأعتقد أن هذا التفسير كان هو المصدر الثاني للقيصري في شرحه بعد شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، وكلمة حق تقال: إنّ تفسير الكشاف للزمخشري جامع لعلوم كثيرة، وهو تفسير قيّم لما يحويه من معلومات وفوائد، وهذان مثالان على نقله:

أ. في الحديث عن لولا: "قال الزمخشري: هلاّ أخرت موتي إلى أجل قليل"[1].

ب. وفي معرض حديث القيصري عن لو: "... وعن ابن عباس – رضي الله عنهما– أنهم قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله – تعالى– لعملناها فنزلت هذه الآية"[2].

2. كتاب "خواص القرآن" لليافعي:

وقد نقل عنه القيصري في موضع واحد في الصفحة (17 ب) من التحقيق، ليس للاستشهاد على قاعدة نحوية، وإنما كان استطراداً متعلقاً بجملة القسم، وكان هذا النقل لأكثر من صفحة، وخواص القرءان اسمه: "الدر النظيم في فضائل القرءان العظيم" لعبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي الشافعي (ت 768 هـ) وهو اختصار لنصف ما جاء في كتاب الدر النظيم في خواص القرآن العظيم لابن الخشاب (ت 567 هـ) وقد ورد في أوله فصولٌ في فضائل القرءان وتلاوته، ودعاء الختم وفضل البسملة وآداب القراءة، ثم بدأ بذكر خواص الفاتحة والبقرة إلى آخر القرآن الكريم[3]، ومثال لما نقله الشارح:

---

(1) الكشاف 112/4 والتحقيق 33 ب.

(2) الكشاف 100/4 والتحقيق 15 ب.

(3) انظر: كشاف الظنون 564/1.

- قال القيصري: "اختلف العلماء في الحروف المقطعة في أوائل السور، قال بعضهم: إنها من المتشابهات، فنحن نؤمن بتنزيلها ونَكِلُ الأمر إلى الله –تعالى– في تأويلها، قال أبو بكر الصديق –ﷺ– لله –ﷻ– في كل كتاب سرّ، وسرّ الله – ﷻ – في القرءان أوائل السور"[1].

## ثالثاً: المصادر المعجمية واللغوية:

ورد في الشرح كتابان معجميان وهما القاموس المحيط، والصحاح، ولكن عند المتابعة وقراءة النص المرة تلو المرة، تبين أن القيصري قد أخذ أيضاً عن اللسان، وقد كان نقلاً حرفياً في بعض المواضع لكن لم ترد الإشارة إلى هذا النقل، وللتعرف على هذه الكتب نذكر منها:

1. **"الصحاح" للجوهري:**

وقد نقل القيصري عن هذا الكتاب في عدة مواضع منها موضعان نقلاً حرفياً، أشار الشارح إلى واحدٍ منهما فقط في الصفحة (26 أ) من التحقيق بقوله: قال الجوهري، والنقل كان على النحو الآتي:

أ. في حديث القيصري عن كلمة عوض: "قال الجوهري: عوض للزمان المستقبل كما أن قط للزمان الماضي"[2].

ب. وفي حديثه عن أيضاً: "قولهم فعلَ ذلك أيضاً، قال ابن السكيت: هو مصدر قولك آض يئيضُ أيضاً، أي: عاد، يقال: آضَ إلى أهله أي: رجع"[3].

2. **"القاموس المحيط" للفيزوزي آبادي:**

تكرر الأخذ عنه مرات عديدة لكن القيصري أشار إلى ذلك في موضع واحد فقط في الصفحة (12ب) من التحقيق، وهذان مثالان على نقله:

أ. في حديث القيصري عن اسم درستويه: "درست لفظ عجمي مركب مع ويه، وفي القاموس: كل اسم خُتم بويه كسيبويه"[4].

ب. وفي تفسير لكلمة الأول من ناحية صرفية: "الأول هو نقيض الآخر، أصله أوأل على وزن أفعل فقلبت الهمزة الثانية واواً ثم أدغمت"[5].

---

(1) انظر: خواص القرآن 16 والتحقيق 17 ب.
(2) الصحاح (عوض) 1093/3 والتحقيق 26 أ.
(3) الصحاح (أيض) 1065/3 والتحقيق 11 ب.
(4) انظر: القاموس المحيط (وَيْهُ) 1131 والتحقيق 12 ب.
(5) انظر: القاموس المحيط (وأل) 961 والصحاح (وأل) 1838/5 والتحقيق 5 ب.

## رابعاً: المصادر البلاغية:

وقد بلغت المصادر البلاغية عند القيصري في شرحه أربعة كتب، وهي: المفتاح للسكاكي ذكر في الصفحة (20 أ) من التحقيق، والتلخيص للقزويني ذكر في الصفحة (19 ب) من التحقيق، والإيضاح للقزويني ذكر في الصفحة (19 ب) من التحقيق، والمطول للتفتازاني ذكر في الصفحة (21أ) من التحقيق، وقد تم النقل من كل كتاب في موضع واحد فقط، وللتعرف على هذه المصادر نتعرض لأحدها وهو:

"**المطول**" **للتفتازاني:**

وقد نقل القيصري عن المطول في موضع واحد وهو كما يأتي:

- في معرض حديثه عن كلمة الغضا: "هو شبح في البرية يثبت ناره أربعين يوماً، وله معنيان على طريق المجاز، أحدهما: المكان الذي فيه الفضاء، والآخر: النار التي فيه، كذا نُقل عن المطول"[1].

## الثاني: أقوال العلماء.

ارتكز القيصري في شرحه على فهم وذكاء، ومنطق وبيان بالإضافة إلى النقل عن الكتب ذات الصلة، وأيضاً استشهد بآراء العلماء من شتى المدارس النحوية، وقد بلغ عدد العلماء الذي أخذ عنهم ستة وخمسين عالماً في علوم متنوعة، ومن مذاهب مختلفة، وقد تفرقت آراء هؤلاء الأعلام في ثنايا الشرح، وقد قمت بتصنيفهم على حسب الفن الذي اشتهروا فيه، وهم كالآتي:

1. **الصحابة الأجلاء:** وكلهم علماء وقد بلغ عددهم ستة من أصحاب رسول الله ﷺ وهم: أبو بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، والحسن بن علي، وابن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأُبي بن كعب –رضي الله عنهم أجمعين– وقد أخذ القيصري عن ابن عباس –رضي الله عنه– في ثلاثة مواضع في الصفحات (12أ)، (15ب)، (26ب) من التحقيق، وعن ابن مسعود في موضعين في صفحتي (15أ)، (34أ) من التحقيق، وعن الباقين في موضع واحد في الصفحة (17ب) من التحقيق، وقد استشهد الشارح بآرائهم في مسائل نحوية، وفي مسائل أخرى لا تتعلق بالنحو، وللتمثيل على استشهاد القيصري بآراء الصحابة، نبين بعض ما أخذه عنهم:

(1) التحقيق 21 أ.

**ابن عباس –رضي الله عنه–:**

أ. ذكر القيصري في حديثه عن معنى التسمع: "روى عن ابن عباس –رضي الله عنهما – أنهم يسّمّعون ولا يَسْمَعُون"[1].

ب. في حديث الشارح عن معنى بلى: "... بل يقال: إن النظر إلى أصل منطوق الكلام مع تجريد النظر عن الاستفهام الإنكاري العارض له، وإلا لما صح ما قاله ابن عباس: لو قالوا نعم لكفروا، وإنما ذكر بلى في تفسير المقدر..." [2].

**2. علماء التفسير:**

وقد بلغ عددهم خمسة، وهم:

الضحاك، والزمخشري، والفاضل ابن تمجيد، والفاضل اليمني، والرازي، وقد نقل القيصري عن الزمخشري كثيراً[3]، منها مواضع أشار إليها ومنها مواضع لم يشر إليها، والمواضع التي أشار إليها سبعة من الكشاف، وسنلقي نظرة على بعض هذه الاستشهادات بآراء علماء التفسير ومنهم:

**الزمخشري:**

بلغ عدد مرات الأخذ برأي الزمخشري في تسعة مواضع، منها سبعة من آرائه في الكشاف واثنين في المفصل، ومواضع الكشاف وردت في التحقيق في الصفحات الآتية: (27 ب)، (33 ب)، (34 أ)، (36 أ)، (40 ب)، (42 ب)، (43 ب) ومن أمثلة الاحتجاج برأي الزمخشري:

أ. في حديث القيصري عن إذ: "نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [4]أنفو والخطاب للمهاجرين، وقيل للعرب كافة فجملة أنتم قليل خبرية في محل الجر بأنها مضافة إليها لإذ، إذ في محل النصب على أنه مفعول فيه لاذكروا على ما ذهب إليه المصنف، وأما على ما ذهب إليه الزمخشري أنه في محل النصب بأنه مفعول به لـ اذكروا"[5].

(1) الكشاف 335/3 والتحقيق 12 أ.
(2) التحقيق 26 ب.
(3) انظر: رقم 1 من المصادر القرآنية وعلومها ص46.
(4) سورة الأنفال 26/8.
(5) الكشاف 153/2 والتحقيق 27 ب.

ب. وفي الحديث عن لو، قال القيصري: "نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [1]بق1 أحد فاعل يود ومضاف إلى هم، وهو راجع إلى المشركين، يعمر فعل مجهول من التعمير في تأويل المصدر بلو فاعله مستتر فيه عائد إلى أحد، ومفعوله ألف سنة، والمجموع مفعول يود، قال الزمخشري: لو يعمر حكاية، ولو في معنى التمني وكان القياس لو اعمّر إلا أنه جرى على لفظة الغيبة لقوله –تعالى–: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾" [2].

### 3. علماء النحو:

طغى عدد علماء النحو على العدد الكلي للعلماء المستشهد بآرائهم في الشرح، فقد بلـــغ عددهم سبعة وعشرين نحويّاً. وهم على حسب ورود أسمائهم في الشرح كما يلي:

1- أبو علي الفارسي في خمسة مواضع من الــصفحات: (3ب)، (14أ)، (28ب)، (30أ)، (37ب) من التحقيق.
2- ابن الحاجب في موضعين اثنين في صفحتي: (3ب)، (29ب) من التحقيق.
3- الزمخشري في موضعين اثنين في صفحتي: (6أ) ، (44أ) من كتاب المفــصّل بالإضافة لما سبق ذكره في كتاب الكشاف.
4- سيبويه في سبعة عشر موضعاً في الــصفحات: (6أ) ، (6ب)، (9ب)، (13أ)، (22أ)، (24أ)، (28أ )، (28 ب)، (30أ)، (38أ)، (38أ) ، (43ب)، (44أ)، (44ب)، (45ب)، (46ب)، (49أ) من التحقيق.
5- الزجاج في أربعة مواضع في الــصفحات: (12ب)، (27أ)، (3أ)، (52أ) مـــن التحقيق.
6- ابن درستويه في موضعين اثنين في صفحتي: (12ب)، (31أ) من التحقيق.
7- الأخفش في ثمانية مواضع فـــي الــصفحات: (13أ)، (22أ) ، (24أ)، (26أ)، (29ب)، (31أ)، (34أ)، (46ب) من التحقيق.
8- ابن السراج في موضع واحد فقط في الصفحة : (13أ) من التحقيق.
9- والشلوبين في موضعين اثنين في صفحتي: (16أ)، (16ب) من التحقيق.

---

(1) سورة البقرة 96/2.

(2) انظر: الكشاف 298/1 والتحقيق 40 ب.

10- ابن مالك في ستة مواضع من التحقيق في الصفحات: (16أ)، (17ب)، (29ب)، (30أ)، (34أ)، (41ب) من التحقيق.
11- ثعلب في موضع واحد فقط في الصفحة: (17 أ) من التحقيق.
12- الدماميني في موضع واحد فقط في الصفحة: (18 أ) من التحقيق.
13- ابن عصفور في ثلاثة مواضع في الصفحات: (18أ)، (22أ)، (42 ب) من التحقيق.
14- ابن طاهر في موضع واحد فقط في الصفحة : (22 ب) من التحقيق.
15- عصام الدين في موضع واحد فقط في الصفحة: (18 أ) من التحقيق.
16- المبرد في موضعين اثنين في صفحتي : (27أ) ، (29ب) من التحقيق.
17- ابن هشام الخضراوي في موضع واحد فقط في الصفحة: (30أ) من التحقيق.
18- ابن هشام اللخمي في موضع واحد فقط في الصفحة: (41ب) من التحقيق.
19- الخليل في أربعة مواضع في الصفحات : (31أ)، (38أ)، (38أ)، (49أ) من التحقيق.
20- الفراء في ثمانية مواضع في الصفحات: (31أ)، (32أ)، (33أ)، (34أ)، (40أ)، (45ب)، (46ب)، (49أ) من التحقيق.
21- أبو حاتم في موضع واحد فقط في الصفحة: (32 أ) من التحقيق.
22- الهروي في موضع واحد فقط في الصفحة (34 أ) من التحقيق.
23- الرضي في أربعة مواضع من الصفحات: (35ب)، (43أ)، (45ب)، (15ب) من التحقيق.
24- يونس في موضع واحد فقط في الصفحة: (38 أ) من التحقيق.
25- عبد الغفور في موضع واحد فقط في الصفحة: (44 أ) من التحقيق.
26- أبو الأسود الدؤلي في موضع واحد فقط في الصفحة: (45 أ) من التحقيق.

بالإضافة إلى صاحب المتن ابن هشام.

ونظرة سريعة على أسماء هؤلاء الأفذاذ يتجلى لنا بوضوح مذهب القيصري الذي تجمعت اختياراته من شتى المدارس النحوية، وأكثر الأعلام وروداً في هذا الشرح هو سيد النحاة سيبوية، وللتمثيل للعلماء الذين استشهد القيصري بآرائهم:

**أولاً: سيبويه**

وقد ورد الاحتجاج برأيه في سبعة عشر موضعاً.

وهذان مثالان للاستشهاد برأيه:

أ. في حديث القيصري عن لولا، قال: ".. ثم اختلفوا في حال الاسم الواقع بعد لولا من جر أو رفع على أنه مبتدأ أو فاعل فعل محذوف، فمذهب سيبويه أن يكون الاسم مجروراً؛ لأن لولا في مثل ذلك المقول جارة..." [1].

ب. في حديثه عن (لمّا)، قال: "... فكانت لمّا لثبوت مفهوم الجملة الثانية هي: جاء عمرو لثبوت مفهوم الجملة الأولى، وهي جملة: جاء زيد، فظهرت مشابهتها بحرف الشرط، وعند سيبويه أنها حرف بمعنى اللام فلا تضاف؛ لأن الإضافة من خواص الاسم..." [2].

**ثانياً: الفراء:**

وقد بلغ عدد مرات الاستشهاد برأيه في ثمانية مواضع، وهذان مثالان للاستشهاد برأيه:

أ. في الحديث عن كلا، قال القيصري: "... ويقال فيها: إنها حرف تصديق بمنزلة نعم وإي على مذهب الفراء ومن تبعه، في نحو قوله –تعالى–: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [3] مد29، والمعنى أي معنى النظم الكريم: إي بكسر الهمزة" [4].

ب. وفي حديثه عن (لو): "... الثاني من وجوه استعمال لو أن تكون لو حرف شرط في الزمان المستقبل، وهذا مذهب الفراء..." [5].

**ثالثاً: الأخفش:**

وقد احتج الشارح برأيه في ثمانية مواضع، ومثال ذلك:

أ. عند الحديث عن الجار والمجرور يقول الشارح: "... وأما عند الكوفيين والأخفش من البصريين فلا يشترط الاعتماد في إعمال الظرف مطلقاً كما لا يشترط الاعتماد عندهم في إعمال اسمي الفاعل والمفعول، وفائدة الاعتماد التقوية..." [6].

ب. وفي حديث القيصري عن (أجل): "الثالث من الأربعة: أجل بفتح الألف والجيم وبسكون اللام وهو أي لفظ أجل: حرف واقع لتصديق الخبر نفياً وإثباتاً بمعنى نعم، ولا تجئ بعد

---

(1) انظر: الكتاب 373/2 والتحقيق 22 أ.
(2) انظر: التحقيق 28 أ – 28 ب.
(3) سورة المدثر 32/74.
(4) التحقيق 32 أ.
(5) التحقيق 40 أ.
(6) التحقيق 24 أ.

الاستفهام إلا عند الأخفش؛ لأنه قال: هو مثل نعم إلا أنّ أجل أحسن من نعم في التصديق"[1].

### 4. علماء اللغة:

بلغ عدد علماء اللغة الذي استشهد القيصري بأقوالهم خمسة، وهم: أبو علي القالي في موضع واحد فقط في الصفحة: (2ب) من التحقيق، وابن السكيت في موضع واحد فقط في الصفحة: (11ب) من التحقيق، والجوهري في موضع واحد فقط في الصفحة: (26 أ) من التحقيق، وأبو الفتح ابن جني في موضع واحد فقط في الصفحة: من التحقيق، وابن دريد في موضع واحد فقط في الصفحة: (21) من التحقيق.

ونتعرض هنا لواحد منهم، وهو:

**أبو علي القالي:**

استشهد القيصري برأيه في حديثه عن الاسم: "... والمسمى قد يمهل الخلاف فيما يفهم من الاسم هل هو عينه أم لا؟ ذهب أهل السنة والجماعة إلى أنه ليس غير المسمى كما قال صاحب الأمالي: وليس الاسم غيراً للمسمى لدى أهل البصيرة"[2].

### 5. علماء القراءات:

بلغ عدد القراءات ستة، وهم كما وردت أسماؤهم في الشرح:

- أبو حيوة في موضع واحد فقط في الصفحة: (12أ) من التحقيق.
- الكسائي في مواضع في الصفحات: (13ب)، (17أ)، (32أ)، (33أ)، (34أ)، (45ب)، (46أ) من التحقيق.
- حمزة في موضع واحد فقط في الصفحة: (17أ) من التحقيق.
- الحسن البصري في موضع واحد فقط في الصفحة: (23ب) من التحقيق.
- إبراهيم بن أبي عبلة في موضع واحد فقط في الصفحة: (24 أ) من التحقيق.
- نافع في موضع واحد فقط في الصفحة: (31 ب) من التحقيق.

ولأن الكسائي كان أكثرهم في الاستشهاد بقراءته نتعرض له في مثالين للاستشهاد برأيه:

---

(1) التحقيق 26 أ.

(2) التحقيق 2 ب.

أ. في الحديث عن بمواقع في سورة الواقعة: "... وقرأ الكسائي (بِمَوْقِعِ النُّجُومِ) [1] الآية، هي مفعول فعل محذوف فكأنه قال اقرأ باقي الكلام، وأقسم فعل فاعله مستتر، والبا في بمواقع النجوم حرف جر من حروف القسم..." [2].

ب. في معرض الحديث عن الرد على ثعلب، قال القيصري: " وردّ أي مقول ثعلب بقوله –تعالى– : ﴿والذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوْا الصَّالحَاتِ لَبنوِّئنَّهم﴾ [3] لننزلنهم من التبوئة، وهو التنزيل، كذا فُسِّرَ، وقرأ حمزة والكسائي لنثوينهم"[4].

**6. علماء البلاغة:**

وقد كان للبلاغة والبيان نصيب هي الأخرى في شرح القيصري، فقد أخذ برأي خمسة من علمائهم، وهم:

القزويني في موضع واحد فقط في الصفحة: (19ب) من التحقيق، وصاحب المفتاح: السكاكي، والتفتازاني، والجرجاني كلهم في موضع واحد فقط في الصفحة: (20 أ) من التحقيق، والرماني في موضع واحد فقط في الصفحة: (22ب) من التحقيق، ومثال للاستشهاد بآرائهم، نحو:

**التفتازاني:**

وقد أخذ القيصري عن التفتازاني من كتابه المطول في موضع واحد، واستشهد برأيه في موضع واحد أيضاً وهو:

- في معرض حديث القيصري عن أقوال العلماء في اللام: "... القول الثاني: إن للمعرف باللام معنيين فقط، الجنس والعهد الذهني وهو قول صاحب المفتاح، والمختار عند المحقق التفتازاني والمحقق الجرجاني، وغيرهم"[5].

**7. العلماء الفقهاء:**

وقد ورد أسماء ثلاثة علماء من الفقهاء المشهورين وهم: ابن نجيم، والشافعي واليافعي، وقد ورد الأخذ برأي الشافعي في موضعين، في صفحتي: (30ب)، (33ب) من التحقيق

---

(1) سورة الواقعة 75/56.

(2) التحقيق 13 ب.

(3) سورة العنكبوت 58/29.

(4) انظر: حجة القراءات 544 والتحقيق 17 أ.

(5) التحقيق 20 أ.

وموضع واحد فقط لابن نجيم في الصفحة: (39ب) من التحقيق، واليافعي في الصفحة: (17ب) من التحقيق، ولنأخذ نموذج منهم وهو:

**الشافعي:**

وقد استشهد القيصري برأيه في موضعين، الأول: في الاستشهاد بمسألة نحوية في صفحة (30 ب) من التحقيق، والثاني: في الاستشهاد ببيت من الشعر للشافعي في صفحة (33 ب) من التحقيق.

أ. في الاستشهاد برأيه عن (حتى): "... وأما الكوفيون فلم يجوزوا أن يكون حرف عطف يفيد أي حتى الجمع المطلق، أي ليس مقيداً بالترتيب كالواو، وخالف الزمخشري، فقال: الفاء وثم وحتى يقتضي الترتيب، وكذا عند الشافعي"[1]

ب. في الاستشهاد ببيت الشعر عند حديثه عن لولا: ".... يعني تدخل لولا هذه على مبتدأ وخبره محذوف لقيام قرينة... حذفاً غالباً، أي وجوباً وأكثريّا لا دائما كما ذهب إليه البعض، هذا إذا كان الجر عامّاً، وأما إذا كان خاصّاً لا يجب حذفه كما في قول الشافعي –رحمة الله عليه–:

فلولا الشعرُ بالعلماءِ يَزْري    لكنتُ اليومَ أشعرَ من لبيدِ"[2].

(1) انظر: الرسالة للشافعي 472، 536، 541 والتحقيق 30 ب.

(2) انظر: ديوان الشافعي 59 والتحقيق 33أ – 33ب.

## ثالثاً: شواهد القيصري النحوي

تتمثل الشواهد النحوية عند القيصري – كما غيره من النحاة وشارحي المتون – في آيات القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره.

### 1- القرآن الكريم

يُعدُّ القرآن الكريم المصدر الأول للاستشهاد به في مسائل النحو، إذ ينص علماء اللغة صراحة على أن "القرآن سيد الحجج ، وإن قراءاته كلها سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة مما لا يصح رده ولا الجدال فيه، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس"[(1)]، إذ كيف يترك الاحتجاج بنصّ موثوق إلى نصوص أخرى لا ترقى إلى ذلك[(2)].

لكن رغم ذلك فقد اختلف النحاة فيما بينهم حول الاستشهاد بالقراءات، أما القيصري فقد اقتفى بمن قبله من النحاة، والتزم بمنهج ابن هشام في ذلك؛ فاستشهد بالقرآن وقراءاته في كثير من المواضع حيث بلغ عدد الآيات التي استشهد بها مائة وثلاثاً وسبعين آية؛ متضمنة الآيات التي استشهد بها ابن هشام، والتي بلغ عددها مائة وخمساً وثلاثين آية مع ملاحظة أن الشارح كان غالباً ما يكمل الآية التي يأتي بها ابن هشام كشاهد على مسألة ما.

وقد تخلل الشواهد القرآنية عند القيصري ما فيه قراءات متواترة وأيضاً شاذة؛ حيث بلغ عدد الآيات التي وردت بقراءات مختلفة ثماني عشرة آية، منها أربع قراءات شاذة، وهذا العدد للقراءات متضمناً للآيات التي وردت في المتن والتي بلغ عددها ست قراءات منها قراءة واحدة شاذة.

لكن اللافت للنظر أن الشارح لم يُشر إلى كون القراءة شاذة أو لا، وفي مواضع قليلة كان ينسب القراءة لأصحابها، ويبدو أن الشارح لم يتحرج بالاحتجاج بالقرآن وقراءاته على السواء.

أضف إلى ذلك أن القيصري في شرحه للقواعد يتبع المنهج التعليمي، فأسلوبه في ذلك أسلوب المعلم المشفق حيث يأتي بالآية القرآنية فيفصلها ويغوص في أعماق المسائل المتعلقة بها، محللاً لها تحليلاً نحوياً ومعجمياً ما بين الإعراب المفصل والتفسير الموضح؛ فيخلص من الآية وقد أتى عليها من جميع جوانبها، كان هذا منهج القيصري في الاستشهاد بالقرآن، وللتوضيح أكثر نقسم الشاهد القرآني إلى قسمين:

---

(1) الرواية والاستشهاد باللغة 121.

(2) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة 124.

**القسم الأول:**

**الآيات التي لم يرد فيها قراءات، وعددها مائة وخمس وخمسون آيـــة، أي أن أغلـــب الشاهد القرآني عند القيصري ليس فيه قراءات، نحو:**

1- عند الحديث عن (إذا) بمعناها الثنائي: الظرفية والمفاجأة :

"... قد اجتمعتا، أي: الظرفية والفجائية في قوله تعالى: "﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ﴾ [1] أي: دعاكم إسرافيل – عليه السلام – على صخرة بيت المقدس دعوة واحدة يا أهل القبور، اخرجوا ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [2] رو21 أي: بسرعة من غير توقف فإذا الأولى للشرط؛ فإنها دخلت على الجملة الفعلية والثانية للمفاجأة؛ فإنها دخلت على الاسمية، وإذا الأولى هي ظرف من الظروف المبنية وهي للزمان المستقبل ، وفي محل النصب لكونه مفعولاً فيه لجوابه وهو إذا أنتم تخرجون، ودعا مع ما عمل فيه مجرور المحل لأنه مضاف إليه لإذا"[3].

2- عند الحديث عن (حتى)، وما تحتمله من معانٍ، قال:

"ومثل قوله –تعالى-: ﴿فَقَاتِلُوا﴾ [4] الطائفة ﴿الَّتِي تَبْغِي﴾ [5] أي تظلم ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ﴾ [6] حجر26؛ أي حتى ترجع إلى أمر الله، أي: إلى أن تفيء؛ أي إلى أن ترجع؛ فكانت للغاية أو كي تفيء، أي: لأجل رجوعها، فقاتلوا أمر من باب المفاعلة، واو متصل به، ومفعوله موصول فقط أو مع صلته، وتفيء فعل فاعله مستتر عائد إلى الموصول، وتفيء مع ما عمل فيه في تأويل المصدر مجرور بحتى، وهو متعلق بقاتلوا"[7].

---

(1) سورة الروم 25/30.
(2) سورة الروم 25/30.
(3) التحقيق 27 ب.
(4) سورة الحجرات 9/49.
(5) سورة الحجرات 9/49.
(6) سورة الحجرات 9/49.
(7) التحقيق 30 أ.

**القسم الثانـي:**

**الآيات التي ورد فيها قراءات، وعددها ثماني عشرة آية- مع ملاحظة أن هناك آية قد تكررت في موضعين، وهي الآية الرابعة من سورة الطارق، وأيضاً كلمة "فتحت" كُررت فــي آيتين من سورة الزمر – وهي كالآتي مرتبة على حسب ترتيبها في الشرح:**

1- ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [1] (يذرهم) تقرأ[2] بالياء ورفع الراء وجزمها، هكذا: (يذرُهم) و (يذرْهم)، وأيضاً تقرأ بالنون ورفع الراء، هكذا: (نذرُهم).

2- ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ ...﴾ [3]

(لا بيع) تقرأ[4] برفع العين، هكذا: (لا بيعٌ) ، وبفتحها، هكذا: "لا بيعَ".

3- ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾ [5]

(ترجعون) تقرأ[6] بضم التاء للبناء للمفعول، هكذا: (تُرجعون) ، وبفتحها على البناء للفاعل، هكذا: (تَرجعون).

4- ﴿إِنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾ [7]

(إن) تقرأ[8] بكسر الهمزة، هكذا: (إنّ)، وبفتحها، هكذا: (أنّ) وهذه القراءة شاذة.

5- ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [9]

(بمواقع) تُقرأ[10] بإثبات الألف، هكذا: (بمواقع) ، وبحذفها، هكذا: (بموقع).

---

(1) سورة الأعراف 186/7.

(2) انظر: حجة القراءات 303-304 والتحقيق 10 أ.

(3) سورة البقرة 254/2.

(4) انظر: الوافي في شرح الشاطبية 153 والتحقيق 11 أ.

(5) سورة البقرة 281/2.

(6) انظر: إتحاف فضلاء البشر 382/1، 459 والتحقيق 11 أ.

(7) سورة يونس 65/10.

(8) انظر: الكشاف 244/2 والتحقيق 12 أ.

(9) سورة الواقعة 75/56.

(10) انظر: إتحاف فضلاء البشر 517/2 والتحقيق 13 ب .

6- ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [1]

(تؤمنون) يقرأ[2] على أنه فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع، هكذا : (تؤمنون)، ويقرأ على أنه فعل أمر، هكذا: (آمنوا) وهي قراءة شاذة.

7- ﴿وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [3]

(لنبوئنهم) تقرأ[4] بالثاء المثلثة والياء المثناة، هكذا: (لنثوينهم)، وتقرأ أيضاً بالباء والهمز، هكذا: (لنبوئنهم).

8- ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ [5]

تقرأ[6] بكسر الدال، هكذا : "الحمدِ لله" وبنصبها، هكذا: (الحمدَ لله)، وبضم اللام، هكذا (الحمدُ لُله) وكلها قراءات شاذة.

9- ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [7]

(لمّا) تقرأ[8] بتخفيف الميم، هكذا: (لمَا) ، وبتشديدها، هكذا: (لمَّا).

10- ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [9]

(مطلع) تقرأ[10] بكسر اللام، هكذا: (مطلِع) ، وبفتحها، هكذا: (مطلَع).

11- ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [11]

(يقول) تقرأ[12] برفع اللام، هكذا: (يقولُ)، وبنصبها، هكذا: (يقولَ).

---

(1) سورة الصف 11/61.
(2) انظر: الكشاف 100/4 والتحقيق 15 أ.
(3) سورة العنكبوت29/ 58.
(4) انظر: حجة القراءات 554 والتحقيق 17 أ.
(5) سورة الفاتحة 1 /2.
(6) انظر: إتحاف فضلاء البشر 363/1 والتحقيق: 23 ب -24 أ.
(7) سورة الطارق 4/86.
(8) انظر: حجة القراءات 758 والتحقيق 29أ ، 35أ.
(9) سورة القدر 5/97.
(10) انظر: إتحاف فضلاء البشر 621/2 والتحقيق 29 ب.
(11) سورة البقرة 214/2.
(12) انظر: حجة القراءات 131 والتحقيق 31 ب.

12- ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ[1]﴾

(فلولا) تقرأ[2] (فلولا) وتقرأ أيضاً (فهلا) وهي قراءة شاذة.

13- ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [3]

(لما) تقرأ[4] بتشديد اللام، هكذا: (لمّا) وبتخفيفها، هكذا: (لمَا).

14- ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [5]

(تكون) تقرأ[6] برفع النون، هكذا : (تكونُ) ، وبنصبها، هكذا: (تكونَ).

15- ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾ [7]

(تعمل) تقرأ[8] بالتذكير، هكذا: (يعمل)، وبالتأنيث، هكذا: (تعمل).

16- ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ﴾ [9]

(ونقرّ) تقرأ[10] برفع الراء، هكذا: (ونقرُّ) ، وبنصبها، هكذا: (ونقرَّ).

17- ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [11]

(وفتحت) تقرأ[12] بتخفيف التاء، هكذا: (وفُتِحت)، وبتشديدها، هكذا: (وفتّحت).

---

(1) سورة يونس 98/10.
(2) انظر: الكشاف 253/2-254 والتحقيق 34 أ.
(3) سورة هود 111/11.
(4) انظر: حجة القراءات 350-352 والتحقيق 34 ب – 35 أ.
(5) سورة المائدة 71/3.
(6) انظر: حجة القراءات 232-233 والتحقيق 36 ب.
(7) سورة الأحزاب 31/33.
(8) انظر: حجة القراءات 576 والتحقيق 37 ب.
(9) سورة الحج 5/22.
(10) انظر: الكشاف 5/3-6 والتحقيق 43 ب.
(11) سورة الزمر 39/ 71، 73.
(12) انظر: حجة القراءات 625 والتحقيق 45 أ.

هذا وقد تنوع اتجاه القراءات وعللها إلى مستويات في شرح القيصري، نحو:

**أ- المستوى النحوي: ويتضح ذلك مما يأتي:**

1- رفع الفعل ونصبه وجزمه، وقد بلغت هذه القراءات تسع في أربع آيات، وجاء الفعل مبنيّاً في قراءة واحدة.

2- رفع الاسم ، ونصبه، وكسره[1]، وبناؤه، وقد وردت هذه القراءات في آيتين.

ولتوضيح المستوى النحوي عند القيصري نذكر مثالاً :

- وقد جاءت هذه القراءة لإفادة القارئ والطالب: "وقرأ الحسن البصري – رحمة الله عليه– الحمد بكسر الدال؛ لاتباعها اللام في (لله) ، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة بضم لام (لله) لاتباعها الدال، ويقرأ بنصب الدال على أنه مصدر لفعل محذوف، فتقديره: أحمد الحمد، أو حمدت الحمد، والرفع أجود ؛ لأن فيه عموماً في المعنى"[2].

**ب-المستوى الصوتي:**

وقد ظهر هذا المستوى في:

- حذف الألف وإثباتها في قراءتين لآية واحدة، ولتوضيح هذا المستوى نذكر الموضع:

حيث جاءت هذه القراءة لإفادة القارئ : "... لئلا يعلم بمواقع النجوم وبمنازلها ومجاريها؛ لأن في ذلك عظيم القدرة والحكمة، وقرأ الكسائي بموقع النجوم الآية، هي: مفعول فعل محذوف"[3].

**ج- المستوى الصرفي:**

ويتضح ذلك فيما يأتي:

1- التشديد والتخفيف للحرف، وقد بلغ عدد القراءات ست قراءات في أربع آيات.

2- بناء الفعل للفاعل وللمفعول في قراءتين في آية واحدة.

(1) الاسم لا يُكسر إلا في حالة عارضة، مثل: التقاء الساكنين، وحالة الاتباع كما هنا في "الحمدِ لله"
(2) التحقيق 23ب – 24أ.
(3) التحقيق 13 ب.

3- مجيء اسمي الفاعل والمفعول في قراءتين في آية واحدة.

4- تصريف الفعل بين المضارع والأمر في قراءتين في آية واحدة.

5- فتح الهمزة وكسرها في قراءتين في آية واحدة.

ولتوضيح المستوى الصرفي عند الشارح، نذكر مثالاً:

- وقد جاءت هذه القراءة لتفسير الآية، وزيادة الفائدة:

"نحو قوله – تعالى- : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [1] قرأ بفتح الميم واللام، وبكسر اللام فقط، ولفظ هي: مبتدأ مؤخر، وسلام: خبر مقدم قدم للتخصيص، وحتى: متعلق بتنزل أو سلام"[2].

**د- المستوى الأسلوبي:**

ويتضح ذلك فيما يأتي:

- قراءة الكلمة في الآية بقراءتين مختلفتين في اللفظ والمعنى، ولتوضيح ذلك نذكر الموضع، وقد جاءت هذه القراءة تأييداً لرأي بعض العلماء في معنى لولا:

"... ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ [3] يون11، ولذا فسّره بقوله: أي لم تكن قرية آمنت: أهل القرية، والظاهر أن المراد: من لولا في الآية معنى فهلا: فيفيد هلا ههنا التّوبيخ فيدخل هذا في الوجه الثالث. وقوله هو: أي كونها بمعنى هلا قول الأخفش، والكسائي، والفراء، ويؤيده: أي يؤيد معنى هلا قراءة أبّي: بن كعب، وعبدالله بن مسعود؛ فإنهما قرآ ﴿فَهَلا كَانَتْ﴾ الآية"[4].

وهكذا نجد القيصري قد اعتمد على الشاهد القرآني بالقراءات المختلفة، وقد اعتلى هذا الشاهد المرتبة الأولى بين الشواهد الأربعة في الشرح.

---

(1) سورة القدر 5/97.

(2) التحقيق 29 ب.

(3) سورة يونس 98/10.

(4) التحقيق 34 أ.

## 2- الحديث الشريف

اختلف النحاة فيما بينهم على الاستشهاد بالحديث الشريف، لكن الرأي الغالب "كان على عدم الاستشهاد إلا بما صح نقله عن النبي ﷺ لفظاً"(1) وكان ابن مالك أول من احتج بالحديث، وتابعه على ذلك ابن هشام، وأبو علي الشلوبيني في كتاب التوطئة وغيره من كتب المسائل(2).

ولم يخالف ابن هشام سنة ابن مالك؛ بل سار على دربه بالاحتجاج بالحديث الشريف؛ لكنه كان مُقلاً في ذلك، فقد استشهد بحديثين اثنين فقط، وذلك للتأكيد على مسألة نحوية وهي معنى لو في أنها تفيد التقليل، والحديثان هما:

"تَصدّقوا ولو بظلفٍ مُحرّقٍ" و"اتقوا النَّارَ ولو بشقِّ تَمْرة" ، أما "نِعْمَ العبدُ صهيب لو لم يَخْفِ اللهَ لم يعصِه" فقد أُثبت – بعد البحث – أنه قول مأثور، عن عمر ﷺ وليس حديثاً شريفاً.

أما القيصري فقد كان هو الآخر ملتزماً بمنهج ابن هشام؛ فلم يحتج إلا بستة أحاديث من ضمنها حديثا ابن هشام.

وقد أتى بهذه الأحاديث في شرحه للاستشهاد بها على ثلاث مسائل مختلفة، وهي:

**الأولى:** في بيان معنى عقدي بعد أن أتى بالمعنى اللغوي، وقد جاء هذا المعنى في حديث واحد، وهو: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلّا الله" وقد جاء في الشرح:

"ولفظة الجلالة: اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع الصفات وعرفوه: بعلم دال على إله الخلق دلالة جامعة بمعاني الأسماء الحسنى كلها. ألا ترى أن الإيمان اختصّ بهذا الاسم، حيث قال –ﷺ–: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلّا الله " مع أن الإيمان بجميع الصفات، وإنما سمّى الله (الله) لأنه لا تدركه الأبصار"(3).

**الثانية:** في بيان المعنى اللغوي وتأكيد معنى أراده الشارح، وقد جاء هذا المعنى في حديثين اثنين، هما:

1- "الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ".

2- سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عنِ الأَنْبيَاءِ – عَلَيْهِم السَّلام– فقال: "مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفاً، قِيلَ : فَكَمِ الرُّسُلُ؟ قَالَ: "ثَلَاثُمِائَةٍ وثلاثةَ عَشَرَ"

(1) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 25.

(2) الرواية والاستشهاد باللغة 134.

(3) التحقيق 2ب.

وقد جاءت في الشرح كما يأتي:

ب- في معرض حديث الشارح عن معنى أنعمت عليهم:" والمشهور: أنّ نعمة الله -تعالى- على نوعين: دنيوّية، وهى أوفر في حق الكافر؛ لقول النبى ﷺ: "الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ" وآخرويّة وهى مختصة بالمؤمن"[1].

ت- عندما فرق القيصري بين كلمتي الرسول والنبي: "مع أنّهم عرّفوا الرسول بأنّه الشخص الذّي يظهر علي يده الخارق للعادة، المقارف بطلب المعارضة.

سُئل رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- عن الأنبياء -عليهم السّلام- فقال: "مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشْرُونَ ألفاً، قِيلَ: فَكَم الرّسلُ؟ قال: ثلاثُمائةٍ وثلاثةَ عشرَ"[2].

**الثالثة:** في بيان معنى (لو):

أ- بأن تكون (لو) للتقليل، وقد جاء ذلك في حديثين اثنين، وهما الحديثان اللذان ذكرهما ابن هشام في المتن:

1- " سادساً، وهو: أي معنى آخر أن تكون: لو للتقليل، يعني إذا دخلت على شئ تفيد فيه معنى التقليل، نحو: قوله -عليه السّلام- "تَصدّقوا، ولو بظلفٍ محرّقٍ"، (ولو) فيه تفيد التقليل"[3]

2- "وفي رواية أخرى: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ" هما للترغيب على الصدقة، أجيب بأنه أن المفيد للتقليل"[4].

ب- للاستدلال بلو على أنها حرف شرط في المستقبل، وقد جاء ذلك في حديث واحد، وهو: "اطْلُبوا العلمَ ولَوْ بالصِّينِ"

- "الثاني من وجوه استعمال لو أن تكون لو حرف شرط في الزمان المستقبل، هذا مذهب الفراء؛ فإنه استدل عليه بقوله : (اطْلُبوا العلمَ ولَوْ بالصِّينِ) وهي اسم البلدة التي يتوصل إليها بعد سمرقند"[5].

وبعد، فهذه هي الأحاديث الستة التي وردت، وكما أشرنا أن الشارح قد استدل بها على معانٍ عدة: عقدية ولغوية ونحوية، لكن اللافت للنظر أن القيصري لم يُشرْ إلى درجة هذه

(1) التحقيق 21أ.

(2) التحقيق 30 ب.

(3) التحقيق: 41 ب.

(4) التحقيق: 41 ب.

(5) التحقيق: 40 أ.

الأحاديث من حيث الصحة وعدمها، وأيضاً لم يذكر اسم الراوي ولا حتى سند الحديث، فقط اكتفى بإيراد نص الحديث.

## 3- الشعـــــر

أجمع النحاة على الاستشهاد بالشعر الموثوق المعروف قائله، وأسقطوا من شواهدهم الشعر غير معروف القائل؛ لكن ذلك لا يعني أنهم لم يخرموا هذه القاعدة، ففي كتاب سيبويه عدد غير قليل من الشواهد مجهولة القائل، وأخرى مروية بروايات متعددة، وثالثة متنازعة النسبة[1]، ولهذا نجد أن "الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد الأساسي على الشعر، إذ يكون وحده هو العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد، وذلك باستثناء ابن مالك"[2] وبعض من جاء بعده من النحاة.

وقد حدد العلماء العصر الذي انتهى عنده الاعتماد في الاستشهاد بالشعر؛ لكن لم يرد عنهم تحديد السنة بالضبط، فليس لدينا نص قاطع بذلك وإن كان لا يخرج عن النصف الأول من القرن الثاني الهجري أما مَن أتوا بعد ذلك من الشعراء فقد وصفهم العلماء بالغلط واللحن والتخليط[3].

هذا وقد جاء الاستشهاد بالشعر عند ابن هشام في المرتبة الثانية بعد الاستشهاد بالقرآن حيث بلغ عدد الشواهد الشعرية التي أوردها في المتن سبعة عشر بيتاً، منها سبعة أبيات كاملة نُسب واحد منها فقط لقائلها وهو دُرَيْد، ومن السبعة عشر بيتاً عشرة أبيات مشطورة، أي غير كاملة نُسب واحد منها لقائلها، وهو أبو الأسود الدؤلي.

- وأول شاهد شعري ورد في المتن عند ابن هشام هو:

... ... ... ... ...          حَتّى ماءُ دجلةَ أَشكلُ[4]

وهو عجز بيت من الطويل غير منسوب عند ابن هشام، جاء به للاستشهاد على الجملة المتبدأة التي لا محل لها من الإعراب.

- أما عن آخر شاهد شعري ورد عند ابن هشام ، فهو أيضاً عجز بيت من الطويل غير منسوب:

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 26.

(2) الرواية والاستشهاد باللغة 138.

(3) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة 33-34.

(4) انظر: التحقيق 12 ب.

... ... ... ... ...　　　كما سيفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مضَاربُهْ[1]

وقد أتى ابن هشام بهذا الشاهد للاستشهاد به على معنى (ما) عندما تكون كافة عن عمل الجر.

أما القيصري فقد أورد في شرحه تسعة وعشرين شاهداً شعرياً بما فيها شواهد ابن هشام السبعة عشر، وتميزت هذه الشواهد بأنّ منها ما قيل قبل الزمن المحدد للاستشهاد، وبعضها الآخر قيلت بعد هذا الزمن، أيضاً نلاحظ أن شواهد القيصري بعضها منسوب وبعضها الآخر غير ذلك، فقد ذكر في شرحه تسعة عشر بيتاً كاملة من ضمنها تسعة أبيات كاملة منسوبة لقائليها، وأيضاً جاء بعشرة أبيات مشطورة غير كاملة، منها بيت واحد فقط منسوب، والتسعة غير ذلك.

- وأول شاهد شعري جاء عند القيصري كان جزءاً من بيت من الرجز غير منسوب، وهو:

أمَا تَرَى حَيــث سهيلٍ طالعاً

نجماً ... ... ... ...[2]

وقد أتى به للاستشهاد على أن الجملة الواقعة بعد حيث تكون في موضع خفض، غير أن هذا الشاهد وردت فيه حيث وبعدها مفرد، وقد اعتبر شاذّاً.

كان أسلوب القيصري في شرحه أسلوباً تعليمياً، يهدف إلى الإفهام والتوضيح في المسألة التي يتعرض لها، ولذلك نجده عند تعرضه للشاهد الشعري يقوم بتحليله من حيث التفسير المعجمي والنحوي، ويركز على موضع الشاهد في البيت، بحيث يحصل للقارئ فائدة جليلة عند القراءة، وقد بدا ذلك واضحاً في الشرح، كما سيأتي:

أ- نجد أن القيصري تارة يأتي بالشاهد كما ورد في المتن، فلا يزيد عليه شيئاً من حيث إكماله أو نسبته، غير أنه يوضحه ويُحلله ، نحو:

" يقول الشاعر:

فَمَن نحن نُؤَمّنه يَبِتْ وهو آمنٌ　　　... ... ... ...

والتقدير: فمن نحن نؤمّنه يبت وهو آمن، فَمَنْ: اسم متضمن بمعنى الشرط مبتدأ، وفعل الشرط محذوف مجزوم بمَنْ، ونحن: فاعله وتفسيره مجزوم بمن كذلك؛ لأنّه تابع وفاعل التفسير

---

(1) انظر: التحقيق 48 أ.

(2) انظر: التحقيق 9 ب.

من تحته ومفعوله متصل به عائد إلى مَنْ؛ ويبت: فعل مجزوم، فإنّه جزاء منه وفاعله مستتر فيه راجع إلى مَنْ. الواو في وهو آمن للحال، هو: مبتدأ، خبره مَنْ. فالجملة حال من ضمير يبــت، وفعل الشرط مع جزائه في محل الرفع على أنّه خبر المبتدأ"[1].

ب- وتارة أخرى يضيف القيصري إلى شاهد ابن هشام بأن ينسبه أو يكمله ثم يوضحه ويفسره ويعربه وبذا يحلله تحليلاً كاملاً، نحو:

" ... قال في بيان قوله أي قول الهذلي:

قَدْ أترك القِرنَ مُصفرّاً أناملُهُ          كأنّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفرصادِ

قد اترك القِرن: بكسر القاف المماثل في الشجاعة مصفرّاً أنامله: كأنّ أثوابه مُجَّــت بفرصـــادِ. الأنامل: جمع أنملة، وهي: رأس الأصبع.

المج الرش أي: أترك كثيراً من مماثليّ في الشجاعة حال كونه مصفرّاً برؤوس أصابعه. كـــأنّ أثوابه صُبغت بماءِ الفرصاد"[2].

جـــ – وقد استشهد القيصري ببعض الأبيات الشعرية غير معروفة القائـــل، وكـــذلك استـــشهد بشواهد منسوبة لقائلها؛ لكنها قيلت بعد انتهاء زمن الاحتجاج بالشعر، كما أنه أتى بأبيات شعرية لتأكيد معنى لغوي، وليس للاستشهاد على مسألة نحوية، نجد كل ذلك في الشرح، نحو:

1- عند حديثه عن الأنبياء – عليهم السلام- استطرد للفائدة العامة، فقال:

" قال الشاعر:

وما أحدٌ يبقَى عنِ المَوْتِ سَالماً          فإنّ المَنَايا قَدْ أصَابتْ مُحَمَداً

فَلَوْ كـــانَ بقـــاءٌ لساكـــنِ الدنيا          لكانَ رَسُولُ اللهِ فيهَا مُخلّداً" [3]

2- أيضاً عند حديثه عن لولا؛ فقد استشهد بقول الشافعي، وهو بعد انتهاء زمن الاحتجاج:

" وعلى ما ذهب إليه الفراء، فإنه قال: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها أي: حذفا غالبـــاً: أي وجوباً وأكثرياً، لا دائماً كما ذهب إليه البعض. هذا إذا كان الجرّ عامّاً، وأمّا إذا كـــان /33ب/ خاصّاً لا يجب حذفه كما في قول الشافعي –رحمة الله عليه-:

---

(1) التحقيق 16ب.
(2) التحقيق 43 ب.
(3) التحقيق 30 ب.

وَلَوْلا الشِّعرُ بِالعلَمَاءِ يَزْرِي          لكنتُ اليومَ أَشْعرَ مِنْ لَبيدِ"[1].

– أما عن آخر الشواهد الشعرية عند القيصري؛ فقد كان هو نفسه آخر شاهد شعري عند ابن هشام، غير أن القيصري أكمله؛ فجاء بصدره، وحلله بالتفسير والإعراب، كالآتي:

"مثال مكفوفية كاف التشبيه قوله: أي الشاعر:

أَخٌ مَاجِدٌ لم يَخْزُني يَوْمَ مَشْهدٍ          كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْهُ مضاربُهْ

الماجد: بمعنى عالي، والمراد من المشهد: محلّ الحرب، والكاف مكفوفة، وسيف: مبتدأ، ومضاف إلى عمرو، وتخن: مجزوم بلم، وفاعله في تخنه راجع إلى المبتدأ، ومفعوله ضمير متّصل به راجع إلى عمرو، ومضارب بالنصب: مفعول فيه لتخن أو بالرّفع: فاعل له، والضمير المتصل به راجع إلى السيف"[2].

وبعد، فهذا كل ما يدور حول استشهاد القيصري بالشعر – كما أسلفنا – لم يتحرج القيصري؛ فقد استشهد بالشعر المنسوب وغير المنسوب، وبالأبيات كاملة وغير كاملة، وبما قيل في زمن الاحتجاج وكذلك ما قيل في زمن ما بعد الاحتجاج، وقد تنوعت استشهاداته بالشعر إما للمسائل النحوية أو اللغوية أو غير ذلك.

---

(1) التحقيق 33 أ – 33 ب.
(2) التحقيق 48 أ.

## 4- النثر

أنعم الله – عز وجل – على العرب بنعمة البيان؛ فلذلك أهداهم القرآن معجزته الخالدة؛ لأنهم أوتوا الكلام؛ بل إن رسولهم – عليه السلام – قد أوتي جوامع الكلم، وقد ذكر بعض العلماء أن كلام العرب وحيٌ أُوحي إليهم، وإلهام أُلهموه، فقد أعطوا الكلام، والذي أعطاه لهم هو الله، كما قال بعض اللغويين، فهو إذن أمر مقدس يستحق ما يُبذل من أجله من جهد وعرق، ويجب أن يحاط بالعناية والرعاية[1].

وحديثنا في هذه السطور عن النثر في كلام العرب الذي جاء في شرح القيصري، فقد اعتمد الشارح عليه "كما اعتمد عليه علماء اللغة اعتماداً أساسياً في استنباط القواعد والاحتجاج لها"[2].

وقد أشار القيصري في شرحه للغات العرب بصيغ متعددة، نحو: لغة أخرى، قول فصحاء العرب، المشهور، الكثرة، القلة، إلى غير ذلك من مدلولات الاستشهاد بلغات العرب، غير أنه قد أتى باثنتي عشرة مقولة من مقولات العرب ما بين الأمثال والأقوال، متضمناً بهذا العدد ثلاث مقولات لابن هشام في متنه، وقد جاء القيصري بهذه الأقوال والأمثال حين استشهاده بمسائل نحوية ولغوية، أو لإيضاح معانٍ وردت في الشرح.

أما ابن هشام فقد جاء في المتن بمثلين وقولين، والقيصري استشهد بستة أمثال، وستة أقوال.

**أولاً : الأمثال:**

1- عند ابن هشام:

**المثل الأول: عَمِلتُها عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ"**

فقد جاء ابن هشام بالمثل الأول مُعللاً سبب تأليف كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب ، فقال:

"وتطلعه في الأمد القصير على نكت كثيرة من الأبواب عَمِلتُها عَمَلَ مَنْ طَبٍّ لِمَنْ حَب، وسميتها بالإعراب عن قواعد الإعراب"[3].

---

(1) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة 6.

(2) الرواية والاستشهاد باللغة 137.

(3) انظر: لسان العرب (طبب) 644/1 والتحقيق 5أ.

**المثل الثاني: "لأَمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنفَه".**

وقد استشهد بهذا المثل على معنى من معاني (ما)، وهي: "أي مثلاً بالغاً في الحقارة"[(1)].

**2- عند القيصري:**

**أورد القيصري هذين المثلين وزاد عليهما أربعة أمثال أخرى، فأصبح العدد عنده ستة أمثال، وهي:**

**المثل الأول: "مَا أجَلَّنِي وَلا أَدَقَّنِي"**

وقد جاء به لتوضيح معنى فوائد جليلة: "جليلة أي عظيمة وكثيرة، يقال: ما أجلني ولا أدقَّني، أي ما أعطاني كثيراً ولا قليلاً"[(2)].

**المثل الثاني: "إِنْ كُنْتَ ذا طِبٍّ فَطِبَّ لِعَيْنَيْكَ"**

وقد جاء به لتأكيد المثل قبلها "عَمِلتُها عَمَلَ من طَبَّ لِمَنْ حَبَّ": "... لمن حب متعلق بالعمل والطب، كما جاء في المثل: إِنْ كُنْتَ ذا طِبٍّ فَطِبَّ لِعَيْنَيْكَ، والغرض منه بيان كمال شفقته بهم"[(3)].

**المثل الثالث: "قال زيدٌ كلاماً: أطلبٌ منكَ سَلاماً وتَذكرْني مداماً"**

وقد جاء به لدعم مسألة نحوية مستطردة للفائدة في الجملة الواقعة بدلاً: "والثالثة الواقعة بدلاً مطلقاً ، نحو : أطلب سلاماً؛ فإنه بدل من كلاماً في قال زيد كلاماً: أطلب منك سلاماً، وتذكرني مداماً"[(4)].

---

(1) انظر: مجمع الأمثال 121/3 والتحقيق 47 أ.
(2) انظر: لسان العرب (جلل) 117/11 والتحقيق 3أ.
(3) انظر: لسان العرب (طبب) 644/1 والتحقيق 5 أ.
(4) التحقيق 11 أ.

**المثل الرابع: "أَكلُوني البرَاغِيث"**

وهو مثلٌ يستخدم شاهد نحوي في معرفة الفاعل: ".... على تقدير الأول: إما بدل من الواو في أسروا أو فاعل لأسروا؛ فالواو فيه علامة الجمع كما في : أكلوني البراغيث لا الضمير، وفيه بحث"[1].

**ثانياً: الأقوال:**

**1- عند ابن هشام:**

أما عن القول الوحيد عند ابن هشام، فهو: "**نِعْمَ العبدُ صُهَيب لَوْ لمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه**" وقد اختلف فيه بين القائلين بأنه حديث شريف، وبين مَن قال إنه قول مأثور؛ لكن الأرجح أنه قول مأثور وقد بينا هذا في موضعه، وقد جاء به لبيان معنى من معاني (لَوْ): "نِعْمَ العبدُ صُهَيب لَوْ لمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه يعني أن صهيباً لم يعص الله خاف أو لم يخف"[2] .

**2- عند القيصري:**

وقد بلغت الأقوال عند القيصري ستة أقوال بما فيها قول ابن هشام الآنف الذكر، وهي:

**القول الأول:**

**"يَا رَحْمٰنَ الدُّنيا والآخِرَةِ، ويا رحيمَ الآخِرَةِ"**

وأيضاً اختلف في هذا القول بين أن يكون حديثاً شريفاً أو قولاًمأثوراً؛ لكن ما أثبتناه في التحقيق أنه قول مأثور، وقد جاء به الشارح عند تفسيره لمعنى بسم الله الرحمن الرحيم:

"ومعنى الرحمن الرحيم واحد لأنهما من الرحمة؛ لكن في الرحمن زيادة مبالغة، وهو عام معنى، لأنه الرازق لكافة الخلق في الدنيا، وخاص لفظاً لأن غيره لم يُسمَ به، والرحيم خاص معنى؛ لأنه يرحم المؤمنين وعام لفظاً لأن غيره قد يُسمى رحيماً، وفيه الحديث: (يَا رَحْمٰنَ الدُّنيا والآخِرَةِ، ويا رحيمَ الآخِرَةِ)"[3].

---

(1) انظر: الكتاب 19/1 والتحقيق 14 أ.

(2) انظر: حلية الأولياء 177/1 والتحقيق 39 أ.

(3) انظر: الكشاف 41/1 والتحقيق 2 ب.

**القول الثاني:**

"**أنهم يسَّمَّعونَ ولا يَسْمَعُونَ**"

وقد جاء في سياق استدلاله على الجملة المستأنفة:

"... أي لا يقدرون على التّسمع بحيث يؤدّى إلى السّماع، روى عن ابن عباس -رضى الله عنهما- : "أنهم يسّمّعون ولايسمعون ﴿إِلَى الْمَلَإِ الأَعْلَى﴾[1]، والمراد منه: الملائكة"[2].

**القول الثالث:**

"**أنّهم قالوا: لَوْ نَعلمُ أحَبَّ الأَعمالِ إلى اللهِ لعَمِلنَاها**"

وقد جاء في سياق حديثه عن الجملة التفسيرية:

أي: إنْ تؤمنوا يغفر لكم فتؤمنوا يكون في معنى آمنوا فتكون مستأنفة، وعن ابن عباس -رضى الله عنهما- أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلى الله -تعالى- لعملناها؛ فنزلت هذه الآية"[3].

**القول الرابع:**

"**لَوْ قَالوا: نَعَمْ؛ لَكَفَروا**"

وقد جاء في سياق حديثه عن (بلى):

وإلا لما صح ما قاله ابن عباس: لو قالوا: نعم؛ لكفروا، وإنّما ذكر بلى في تفسير المقدّر للتّصريح بتعلّقه بذلك المقدّر"[4].

**القول الخامس:**

"**قَدْ لَعَمْرِي بِتُّ سَاهِراً**" وقد جاء به للاستشهاد على معنى من معاني (قد):

"... ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم، نحو قوله: والله أحلفُ لقدْ لعَمِري بِتُّ ساهراً"[5].

وبعد فهذه شواهد القيصري الأربعة التي تمثل الشواهد التي يعتمد عليها نحاة العربية في استشهاداتهم، واحتجاجاتهم على المسائل النحوية، ونخلص من الحديث عن الشواهد بأن القيصري نحوي وشارح كغيره من النحاة والشراح الذين يستشهدون بالآيات القرآنية والحديث الشريف، والشعر والنثر؛ فهو لم يخرج عن خطهم الذي ساروا فيه.

---

(1) سورة الصافات 8/37.

(2) التحقيق 12أ.

(3) التحقيق 15أ-15ب.

(4) التحقيق 26ب.

(5) انظر: المفصل 317 والمغني 227 والتحقيق 43 ب.

## رابعاً: الأصول النحوية عند القيصري

### السماع والقياس والتعليل والتأويل

اعتمد القيصري في شرحه على أصول نحوية ثابتة، وهي: السماع والقياس، والتعليل، والتأويل، وهذه الأصول الأربعة يعتمدها عامة النحاة مع التفاوت فيما بينهم في الاعتماد على أصل أكثر من آخر، وشارحنا القيصري يميل أحياناً لاستخدام أصل أكثر من آخر، وبعد قراءتي لنص القيصري وجدت أن هذه الأصول الأربعة المذكورة قد تفرقت في شرحه ، وسنعرّج على كل منها لنعرف كيف اعتمد عليه القيصري في الفضيض.

### 1- السماع

يقصد به عند النحاة ما ثبت من كلام العرب الذي يوثق بفصاحته، وهذا يشمل القرآن الكريم وكلام النبي ﷺ وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنها وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين(1)، وقد ورد في كتاب الخصائص:"حدثني المتنبي(2) شاعرنا – وما عرفته إلا صادقاً – قال: كنت عند منصرفي إلى مصر في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدث فذكر في كلامه فَلاةٌ واسعةٌ، فقال: يحير فيها الطرف، قال: وآخر منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه؛ فيقول له: يحار يحار! أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض، وتنبيهه إياه على الصواب"(3).

إذن فالسماع أصل مهم من الأصول التي يرتكز عليها النحاة؛ ولهذا اتكأ عليه القيصري واعتمده كأحد أصوله الأربعة، وجاء في شرحه على الصورة الآتية:

1- ذِكره كلمة السماع صراحة ، وذلك في الشرح عند التفريق بين الحذف السماعي والقياسي، قال الشارح: "وأيضاً : جملة إحدى جزئيها ملفوظة والأخرى محذوفة، ولا محل لها لجملتها لأنها لمجرد البيان، والفرق بين الحذف السماعي والقياسي هو هذا؛ فالأول بالسماع، والثاني بالضابطة" (4)

2- ذكر جملة لغات العرب، أو لغة أخرى أو كلمة جاء، أو غير ذلك مما يدل على السماع، وذلك نحو:

---

(1) انظر: حواشي جلال الدين المحلى على قواعد الإعراب 68.

(2) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الكوفي المعروف بالمتنبي، شاعر حكيم، ولد سنة ثلاث وثلثمائة، ويُعد أحد أعظم شعراء العرب، توفي سنة أربع وخمسين وثلثمائة. انظر: معجم المؤلفين 201/1.

(3)الخصائص 239/1.

(4) التحقيق 11 ب.

أ- " والحرف الثانى: منها (لعل) في لغة مَنْ يجرُّ بها: أي في لغة قوم يجرّ بلعلّ اسم المفرد فيكون إسناد عمل الجرّ بالحرف مجازاً في الإسناد، وهم: أي ذلك القوم (عقيل) أي أهل قبيلة (عقيل)[1].

ب- " والثاني: من الأربعة، (عوض): بفتح أوله: يعني العين وتثليث آخره: يعني يجوز في الضاد ثلاث حركات كلّها بنائية، وفيه لغة أخرى، وهي عوض بضم العين"[2].

ج- " السّادسة: من السبع كلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه (كلّا): بفتح الكاف، وبتشديد اللّام، وهي على أصلها وليست مركّبة. وقيل: هي مركبة؛ لأنّ أصلها (لا كذا)؛ فقدمت الكاف، وحذفت الذال، وشُدد لا عوضاً عن المحذوف، فالصحيح الأوّل"[3].

د- " وهذا العمل في لغة الحجازيين: واختار المصنف لغتهم؛ لأنّه على لغتهم ورد القرآن نحو: قوله –تعالى–: ﴿مَا هَٰذَا بَشَراً﴾ [4] فما نافية بمعنى: ليس، و(هذا) في محلّ رفع اسمها، و(بشراً) خبرها، وأمّا بنو تميم: فلا يثبتون العمل فيها"[5].

هـ- " ... ولوجوب كسر: همزة إنّ في قولك: مرض زيد: أي بلغ مرضه بمرتبة حتّى إنّهم لا يرجونه: أي لايرجون صحة منه يعنى لو كانت حرف جر لوجب فتح إن فيه، والمشهور خلافه"[6].

3- إيراد الشارح لكلمة فصحاء العرب، وهذا هو لبّ السماع، ورد ذلك في قوله: " لولا: الامتناعية إذا دخلت على المضمر سواء كان ذلك المضمر للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب في قول بعضهم: أي وقعت في كلام بعض فصحاء العرب"[7].

وذكر هذه الأمثلة يبين لنا مدى ارتكاز القيصري على السماع كأصل نحوي.

---

(1) التحقيق 22 أ.

(2) التحقيق 26 أ.

(3) التحقيق 31 ب.

(4) سورة يوسف 31/12.

(5) التحقيق 47 أ.

(6) التحقيق 13 أ .

(7) التحقيق 22 أ.

## 2- القياس

يعد القياس هو الأصل الثاني من الأصول النحوية التي يعتمدها النحاة، وفي اللغة: قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً، واقتاسه، وقيّسه إذا قدّره على مثاله، والمقياس: المقدار[1].

وورد أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم (كل) فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت (البعض) فقِست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد، أجزت ظرُف بِشر، وكرُم خالد[2].

واستمداداً من هذا المنهج، وتطبيقاً لما جاء فيه اعتمد القيصري على هذا الأصل، وهو القياس كثيراً، وقد ظهر واضحاً تارة في لفظ مباشر يدل صراحة عليه، نحو: قِسْ، الأقيسة، فقِسْ، ابنِ على، على خلاف القياس، وهو شاذ، وغير ذلك كثير، وتارة أخرى بألفاظ غير مباشرة تدل على هذا الأصل النحوي، نحو: كالمناسبة بين الشجر والثمر، وكالشرط والمشروط، وغير ذلك مما ورد في النص، وللتمثيل على الألفاظ المباشرة وغير المباشرة، التي تشير إلى القياس نأتي بالأمثلة ، نحو:

**أولاً: الألفاظ المباشرة الصريحة:**

**1- كلمة القياس ومشتقاتها، مثل:**

أ- في حديثه عن الإعراب ومتعلقاته، يقول الشارح: "مثلاً نقول في الاستدلال زيد في: ضرب زيد، مرفوع؛ لأنه مشتمل على علم الفاعلية، وكل مشتمل على علم الفاعلية مرفوع فزيد مرفوع، وقس على هذا سائر الأقيسة"[3].

ب- في إعرابه لكلمة نحو، قال: "فإن قلت: لفظ نحو معرب أم مبني ههنا؟ قلت: إذا استعمل على سبيل المثال يجوز بناؤه على الفتح، وإعرابه على حساب مقامه، فقِس على هذا ما سيجيء"[4].

ج- عند الحديث عن (قط): "واعلم أن قط إذا كان ظرفاً فلا يتصل بياء المتكلم، وإذا كان اسماً بمعنى حسب؛ فتتصل به؛ فيقال: قطي وقطني على خلاف القياس"[5].

---

(1) انظر: لسان العرب (قيس) 187/6.
(2) انظر: الخصائص 357/1.
(3) التحقيق 3ب.
(4) التحقيق 8 أ.
(5) التحقيق 26 أ.

**2- كلمة الشذوذ ومشتقاتها، مثل:**

أ- عند حديث القيصري عن حروف الجر الزائدة، قال: "ويجوز في غير النصب على الاستثناء، ويرزقكم صفة ثانية للخالق، هو مبتدأ وخبره محذوف؛ لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا على الشذوذ"[1].

ب- عند حديثه عن (حتى): "فلا يقال حتاه خلافاً للمبرد؛ فإنه جوّز دخولها على المضمر مستدلاً بمثل هذا القول:

فَلَا وَاللهِ لَا يَلْقَى أُناس ... فَتىً حَتّاكَ يا ابنَ أَبي زِيَادِ

وهو شاذ عند غيره ، واختار المص مذهب غيره"[2].

**ثانياً: الألفاظ غير المباشرة الدالة على القياس:**

**1- كلمة كالمناسبة فيها مشابهة وقياس:**

" وتُطْلِعه: أي توقف متأملها بضم التاء وسكون الطاء وبكسر اللام عارياً عن التشديد، المستتر راجع إلى الآخرين؛ فلا يُرد بأن يقال: معنى اطلاع الفوائد على النكتة فإنها عينها، والمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشجر والثمر"[3].

**2- جملة: واعتبر بالصحة فيها قياس:**

"واعلم أن الفرق بين الغالب والكثير والنادر: أن كل ما ليس بكثير نادر، وليس كل ماليس بغالب نادراً؛ بل يكون كثيراً، واعتبر بالصّحة والمرض والجذام. فإنّ الأوّل: غالب. والثّاني: كثير. والثالث: نادر"[4].

**3- جملة: كالشرط والمشروط، فيها مشابهة وقياس:**

"نحو قولك: أقسمت بالله أنّ الصّلح خير. فجملة أنّ الصّلح خير: جواب للقسم المذكور؛ فلا يكون لها محلّ من الإعراب مع شدة الاتصال، وفرط الامتزاج بينهما كالشرط والمشروط"[5].

---

(1) التحقيق 21 ب.

(2) التحقيق 29 ب.

(3) التحقيق 4 ب.

(4) التحقيق 33 ب

(5) التحقيق 16 ب.

**4- جملة: تشبيه غير المشهور بالمشهور، وفيه معنى القياس:**

" **فقل:** أيّها المقيد في: فعمرو، مثلاً: إنها **عاطف، ومعطوف، كما تقول:** في، نحو: بزيد. **جار ومجرور:** هذا تشبيه غير المشهور بالمشهور عند البصريين"[1].

**5- كلمة : أكثرياً وغالباً:**

" وعلى ما ذهب إليه الفراء، فإنه قال: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها أي: حذفا غالباً: أي وجوباً وأكثريّاً، لا دائماً كما ذهب إليه البعض" [2]

هذا وقد حفل النص بكثير من الألفاظ والعبارات التي توحي بمعنى القياس.

## 3- التأويل

وهو الأصل الثالث من الأصول النحوية الثابتة عند النحاة، وقد اعتمده القيصري، وتفرقت تأويلاته النحوية في الشرح كثيراً.

والتأويل في اللغة: من أوّل الكلام وتأوّله، أي: دبّره وقدّره وأوّله وتأوّله، أي: فسره، والمراد بالتاويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ[3].

وقد وضح صاحب الخصائص التأويل بقوله: "من ذلك: أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ، ثم أرسله، فتسمع صوتاً؛ فتقول: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس فـ (أصاب) الآن في حكم الملفوظ البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل – مُهْوٍ بسيف في يده – : زيداً، أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به"[4].

وقد وردت في الشرح ألفاظ تشير إلى التأويل في صور متعددة، نحو: يجوز، والجواز، بمعنى، وتقدير، والتقدير، فكان معناه، وللتعرف على التأويل نذكر أمثلة من الشرح، مع ملاحظة أنّ هناك ألفاظاً تدل صراحة على التأويل، وهناك ألفاظ يُستشف من معناها التأويل، نحو:

---

(1) التحقيق 50 أ.

(2) التحقيق 33 ب.

(3) انظر: لسان العرب (أول) 11/ 33.

(4) الخصائص 284/1 – 285.

**أولاً: لفظ الجواز ومشتقاتها:**

أ- " من الأبواب: جمع باب لجمع القلة أى: من أنواع الإعراب، ويستعار كل واحد من الكثرة والقلة على الآخر؛ فلا يرد بأن لا يكون الأبواب صفة لنكتة، ويجوز أن يكون من فيها بمعنى فى؛ فيكون الإعراب عبارة عن الأبواب"(1).

ب-" عمِلتها: بكسر الميم، أى: جعلت تلك الأربعة من حيث المجموع لطلبة العلم كما جعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه، ويجوز إرجاع الضمير إلى النكتة مع أنها أقرب"(2).

ج- " الإبداء في اللّغة: الاظهار، وقد يستعمل في الإعطاء، والثاني أنسب ههنا. ويجوز ههنا أن تكون (ما) منصوباً على التمييز، أي: نعم شيئاً هي "(3).

د- " ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ (4) بق2، ولو كان عالماً من الأزل، وفي التخصيص إشارة إلى عظم شأن الخير، والى ترغيب فعله على أن ذكر الشئ لا ينافي بما عداه، ثم (تفعلوا) فعل الشرط (يعلمه) جزاء الشرط، ويجوز في (من خير) النّصب في المحلّ على أن يكون تمييزاً من (ما) أو حالاً على أن تكون (من) زائدة، أو صفة لمصدر محذوف؛ فالتقدير: أي شئ تفعلوا من خير، أو أي شئ تفعلوا قليلاً أو كثيراً أو ما تفعلوا فعلاً من خير على الترتيب"(5).

**ثانياً: ألفاظ مختلفة دالة على التأويل، نحو:**

أ- " كقولك: زيد قائم بالرفع على سبيل الحكاية، والكاف إمّا اسم بمعنى: المثل، أو حرف جرّ. فعلى تقدير الأوّل يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ المحذوف الذى ضميره راجع إلى الجملة، تقدير الكلام: مثالها، مثل زيد قائم أو أن يكون صفة لمصدر الفعل المقدر تقديره: أمثل تمثيلاً، مثل زيد قائم، وعلى الثانى متعلق بمحذوف؛ فالمجموع خبر لمبتدأ محذوف تقديره، مثالها كائن"(6).

---

(1) التحقيق 4 ب.
(2) التحقيق 5 أ.
(3) التحقيق 45 ب.
(4) سورة البقرة 197/2.
(5) التحقيق 46 أ.
(6) التحقيق 6 ب.

ب- " ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيْهِ إِلَى اللهِ﴾[1] بق3 "واتقوا" فعل وفاعل "يوماً" منصوب بنزع الخافض، أي: على المفعول به أو المفعول فيه، والتقدير على الأول: واتقوا في الدنيا مقالب يوم ترجعون فيه. وعلى الثاني: واتقوا عذاب الله يوماً ترجعون فيه"[2].

ج- "العطف لغة: الإمالة، وإن كانت هذه الواو أخواتها تعمل عمل المعطوف إلى المعطوف عليه، سمية عاطفة، هذه الواو لمطلق الجمع، أي ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب منها"[3].

د- " مثلاً إذا قيل: لا رجل في الدار. فكأن معناه: إنّه ليس في الدار هذا الجنس؛ فإذن لا يجوز أن يكون فيها، واحد أو اثنان أو ثلاثة أو غيرها. وإذا قيل لا رجل في الدّار. فكأن معناه نفي، واحد من جنس الرّجال فقط؛ فيجوز أن يوجد ما فوقه"[4].

ه- " ثم لما أثبت التعبير في الزائد بالصّلة، والتأكيد أراد أن يبين الفرق بين الصلة، والتأكيد بحسب الاستعمال فقال: وكثير من المتقدمين: العالمين المحققين الموفقين في العلوم العقلية، والنقلية يسمّون الزائد صلةً"[5].

ومن سياق هذه الأمثلة يتضح مدى اهتمام القيصري بالتأول كأصل من الأصول النحوية.

## 4- التعليل

وهو معرفة السبب أو العلة النحوية في وجه من وجوه المسائل النحوية، وذلك إما أن يكون لغرض تعليمي أو لغرض جدلي، وهو ما يسمى بعلة العلة[6].

وقد بدا واضحاً في الفضيض هذا الجانب التعليمي ، حيث أكثر الشارح من التعليل، وذكر السبب في ثنايا هذا الشرح، خاصة وأن القيصري مدرس ومعلم، وأسلوبه تعليمي؛ فوجب عليه أن يبين العلة في أية مسألة كانت نحوية أو غيرها بطرق متعددة.

هذا وقد تنوع أسلوب التعليل عند القيصري بإيحاءاتها المختلفة، فأحياناً يذكر العلة بلفظ صريح من ألفاظها، وأحياناً يشير إليها بدلائل وإشارات، ونفصل ذلك كما يأتي:

---

(1) سورة البقرة 281/2.
(2) التحقيق 11 أ.
(3) التحقيق 44 ب.
(4) التحقيق 33 أ.
(5) التحقيق 52 ب.
(6) انظر: حاشية الحموي على شرح القواعد 41.

**أ- إشارة القيصري إلى تعليلاته بلفظ صريح من كلمة العلة ومشتقاتها، نحو:**

1- عندما يبين علة منع الصرف في كلمة فوائد: " فوائد: جمع فائدة، هى غيــر منــصرفة، وعلتها صيغة منتهى الجموع، وهى في اللغة استفيدت من علمٍ أو مال، والمراد منهــا ههنا: ضبط الجمل التى لها محل من الاعراب، والتى ليس لها محل"(1).

2- في التعليل لتسمية الجملة، وسطي: " أبوه غلامُه منطلقٌ جملة: لذلك كبرى بالنــسبة: أي بالقياس إلى: جملة غلامُه منطلقٌ: لكون خبره مركّباً من جزئين بخلاف خبر غلامــه. ويسمّى جملة لذلك، صغرى بالنسبة: أي بالقياس إلى: جملة زيد أبوه غلامُه منطلقٌ: وقد يسمى جملة وُسطى لتوجّهها إلى طرفيها وإنّما علّلناها بها بعظــم الحجــم وبــصغره احترازاً عن المنطقيين"(2).

3- عندما تحدث عن سبب جزم يذر: " فالعطف في الجزم يورث خفــاء فيــه؛ فــلا يلــزم الاستدلال بالخفى على الجلى، وقدم التعليل ليدلّ على الحصر؛ فلا تفعــل! أي ولأجــل كون تلك الجملة في الجزم. قرئ بجزم (يذر) عطفاً على محل الجملة"(3).

4- عند الحديث عن سبب منع صرف اسم آدم: " فجملة خلقه: من تراب هنا لا محل لها لأنها تفسير: كمثل في قوله جلّ وعلا: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾ (4) هو غير منصرف وعلّته العجمــة والعلميّة فلا يجوز أنْ تكون صفة لآدم"(5).

**ب- إشارة القيصري إلى تعليلاته بلفظ لأن، نحو:**

1- عند الحديث عن تعليق أفعال القلوب عن العمل: "نحو: علمت أزيد عندك أم بكر؟ وعلمت ما زيدٌ قائماً، وعلمت لزيدٌ منطلقاً، وإنّما تعلّق قبل هذه الثلاثة لأنّ هذه الثلاثة تقع فــي صدر الجملة وصفاً فاقتضت بقاء صورة الجملة، وهذه الأفعال توجب تغيرها بنــصب جزئها؛ فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنىً"(6).

---

(1) التحقيق 3 أ.
(2) التحقيق 7 أ.
(3) التحقيق 10 أ.
(4) سورة آل عمران 59/3 .
(5) التحقيق 15 أ.
(6) التحقيق 8 ب.

2- في الحديث عن الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب: " نحو: لفظك قام زيد وقعد عمرو: ولا محلّ لجملة قعد عمرو على تقدير الواو عاطفة لها؛ لأنّ إعراب التّابع تابع لإعراب المتبوع ههنا "[1].

3- عند الحديث عن الجار والمجرور: : " وإنّما سمى القسم الثاني من الظرف مستقرّاً؛ لأنه استقر فيه معنى عامله، وفهم منه. والأوّل لغواً؛ لأنّه فضلة في الكلام إذ بدونه يحصل المرام؛ ولأنه يكفى من جهة العمل حيث لا يعمل أصلاً"[2].

4- عند الحديث عن (حتى): " كقولك: مرض فلان حتى لايرجونه؛ لأنّ حتى الابتدائية في الاستعمال لا تدخل على المضارع إلّا بتحقيق الحال أو بحكاية الحال الماضي، ولا مساغ للأوّل ههنا؛ لأنّ المضارع موصوف بالمرفوعيّة "[3].

5- عند الحديث عن عطف البيان، نحو: "والثاني أشبه عطف البيان؛ لأنه تابع غير صفة توضح متبوعه، وما الاستفهامية لا تحتاج إلى موضح كالمضمرات: لأنها أعرف المعارف؛ فلا تحتاج إلى موضح "[4].

**ج- التعليل بلفظ كون أو مشتقاتها، نحو:**

1- عند الحديث عن سبب العطف: "العامل صفة ثالثة، هذا عطف المتسبب على السبب باعتبار حرف العطف، ويجوز التقديم؛ لكون العمل مفصولاً بالذات، فيكون على السبب"[5].

2- عند الحديث عن كلمة (حتى): "حتى ماءُ دجلةَ أشكلَ بالفتح، يقال: دم أشكل إذا كان فيه حمرة وبياض، وحتى: ابتدائية، ما مبتدأ، ومضاف إلى دجلة، هي: غير منصرفة؛ للتأنيث والعلمية؛ لكونها علَم نهر في بغداد "[6].

---

(1) التحقيق 18 أ.

(2) التحقيق 20 أ.

(3) التحقيق 31 ب.

(4) التحقيق 52 ب.

(5) التحقيق 3 أ.

(6) التحقيق 12 ب.

**د- التعليل بألفاظ متنوعة، فيها معنى التعليل وإظهار السبب، نحو:**

1- كلمة (لالتباس): عند الحديث عن الجملة التفسيرية:" **نحو:** قول خالق العالم -جلّ جلاله-: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾: [1] قم27 بنصب كلَّ لالتباس المفسر بالصّفة عند الرّفع؛ فيكون مفعولاً لفعل مقدر "[2].

2- التعليل بإظهار الغرض، نحو: "وفي السادسة منها ثلاثة أمثلة لها، والغرض منه: دفع توهّم ناشئ من تعبيره بالنكرات "[3].

3- التعليل بتوضيح سبب تأخير الجملة، نحو: "أما كونه صفة له فظاهر. وأمّا كونه حالاً منه فغير ظاهر؛ فانه حال من المفعول المعنوى، وهو ثمر. إذ المعنى أشير إلى ثمر يانع، وأنبّه عليه موجوداً على أغصانه، والظروف كلّها مستقرة، ووجه تأخيرها عن المسألة الأولى ظاهر "[4].

4- التعليل باستعماله كلمة (إشارة)، نحو: " والوجه الثالث أن يقال فيها: أي في حق لمّا أنها حرف استثناء: بمنزلة الّا؛ فَغَيّر الأسلوب إشارة إلى ضعف أقوال المخالفين أو إلى إتمام الوجوه "[5].

5- التعليل بإظهار الدليل، نحو: " لو تنزِلُ عندنا فتصيبَ راحة: فلو فيه للعرض بدلالة نصب فتصيب؛ لأنّ إضمار أن بعد الفاء لا يكون إلا بعد أحد الأشياء الستة، وهي: أمر أو نهي، أو نفي، أو استفهام، أو تمني، أو عرض"[6].

وغير هذا كثير من الألفاظ المتداولة في توضيح السبب وإظهار العلة في مسألة نحوية أو وجه من الوجوه، وهذه الألفاظ انتشرت في الشرح بصورة ملحوظة.

ولذا نقول: إن التعليل وهو أصل نحوي قد بدا واضحاً وضوح العيان وهو كثير المرور في شرح القيصري إذ لا تخلو صفحة من هذا الأصل.

---

(1) سورة القمر 49/54
(2) التحقيق 16 أ.
(3) التحقيق 19 أ.
(4) التحقيق 23 أ.
(5) التحقيق 29 أ.
(6) التحقيق 41 أ.

أما عن الأصول النحوية الأربعة فقد ظهرت بعامتها عند الشارح وبصورة متناسقة بحيث لا يطغى أصل على آخر، مع التفاوت في ظهورها عند الحاجة.

وبعد فإن القيصري كغيره من النحاة والشارحين وليس بدعاً منهم؛ بل يقتفي أثرهم ويقتدي بهم كما قال ذلك في مقدمته.

## خامساً: اختيارات القيصري النحوية

لم يكن القيصري ذلك العالم المقلد لغيره، بل كان عالماً مجتهداً مختاراً ما يـراه صـواباً، ومصوباً ما يراه خطأً ومخالفاً أحياناً ما لا يناسبه من الآراء، ومحايداً ملتزماً وسطاً بين بعـض الآراء.

لمسنا كلّ ذلك عنده دون أن يخدش أدباً أو يعدم خلقاً حسناً، وكثيراً ما اعترض علـى ابـن هشام بأدبه الجم، وأخلاقه السامية، وهذه بعض الاختيارات له:

1. **الترجيح لرأي معين، وسبب هذا الترجيح:**

"... فقالوا: الإعراب ما حصل به التغيّر المذكور، فتكون الحركات وما يقـوم مقامهـا نفس الإعراب، فيعلم بالجنس، هذا مذهب أبي على وابن الحاجب لكن الراجح ما ذهـب إليه ابن الحاجب وأصحابه، لأن التميز إنما يكون بالحركات لا بالاختلاف..." [1].

**والملاحظ أن:** القيصري رجح رأياً، وبين سبب هذا الترجيح.

2. **موافقة القيصري لمن قال بأصالة الاسم في الاشتقاق:**

"... إن بدئت باسم أي بما يدل على معنى في نفسه مستقلاً كان ذلك الاسم أو مع غيره من الشيء الذي لا يدل على معنى في نفسه قدمته لبساطته ولأصالته في الاشتقاق عنـد البعض..." [2].

**والملاحظ أن:** الشارح زاحم برأيه، وقال: قدمته، لسببين، أولاً: بساطته. ثانياً: أصالته في الاشتقاق عند البعض.

3. **عدم ميله لمذهب الكوفيين في باب التنازع:**

"... وأعملت بالنصب عطف على عطفت، الأول: في الاسم على مذهب الكوفيين، وإن لم يكن هذا المذهب مختاراً في باب التنازع..." [3].

**الملاحظ أن:** القيصري وصف مذهب الكوفيين في التنازع بأنه غير مختار.

4. **مخالفته لابن هشام، نحو:**

أ- "... فإن الجملة المفسرة بضمير الشأن البارز في الأول المستكن فـي الثـاني مرفوعة المحل في الأول، ومنصوبة المحل في الثاني على الخبرية فيهما، وهذه مفسرة وعمدة وليس كذلك ما ذكرها المصنف..." [4].

(1) التحقيق3ب.

(2) التحقيق 6ب.

(3) التحقيق 10ب.

(4) التحقيق 15ب.

ب- "... وإذا عرفت المذكور فيمكن أن يقال: إن ما ذكر من الأمثلة كلها تفسير الفعل بالفعل في الحقيقة، وهما مفردان، أو يقال: إن المفسر في الكل مشغول بالضمير وإطلاق التفسيرية على مثل هذه الجملة تسامح على أن جزم نؤمن ليس بمسلم، فلا تغفل!" [1].

ج- "... ولا يخفى عليك أن قول المصنف كالباء الزائدة في (كفى بالله) ليس على ما ينبغي حيث قال في آخر رسالته: وينبغي أن يجتنب المعرب من أن يقول في حرف من كتاب الله -تع- أنه زائد..." [2].

**والملاحظ هنا أن:** القيصري رغم التزامه ترتيب قواعد ابن هشام إلا إنه لا يعدم رأيه في مخالفته وإبداء الرأي المناسب.

5. **فهم المسألة ثم التعبير بالراجح والمرجوح:**

"... فالجملة الظرفية مع الرابطة خبر المبتدأ على المذهب الراجح وأما على المذهب المرجوح يجوز تقديرهما، يعني يجوز تقدير مال مبتدأ مؤخراً، وتقدير عنده خبراً مقدماً..." [3].

**والملاحظ أن:** القيصري وازن ورتب وقدم الأولى وسماه الراجح، وسمي ما يأتي في رتبة بعده بالمرجوح.

6. **إبداؤه رأي معين بقوله: على الأصح:**

"... نحو قوله -تعالى- ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾ [4] فما حرف مصدري موصول فلا يحتاج إلى عائد على الأصح..." [5].

**والملاحظ أن:** القيصري بيّن أن هذا الرأي هو الأصح، وعند متابعة شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده وُجد أن هذا الرأي هو مذهب سيبويه[6].

7. **تبريره لسقطات المصنف، نحو:**

أ- "... ثم صار مجموع الكلمات إحدى وعشرين كلمة، والحال أن المصنف قال: وهي عشرون كلمة، لكن لعل أن لفظ إحدى سهو من قلم الناسخ"[7].

---

(1) التحقيق 16ب.
(2) التحقيق 21ب.
(3) التحقيق 25ب.
(4) سورة ص 26/38.
(5) التحقيق 47 أ.
(6) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 161.
(7) التحقيق 48 أ.

ب- "... ولا تقل إنها جواب الشرط كما يقولون، أي كما يقول المعربون، فإن فيه تسامح فلزم الخفاء..." [1].

**والملاحظ هنا أن:** أدب القيصري وأخلاقه الطيبة لم تمنعه من أن يعترض على ابن هشام ملتمساً له العذر.

هذه بعض اختيارات القيصري التي جاءت في شرحه.

(1) التحقيق 49ب.

## سادساً: مذهب القيصري النحوي

بعد تتبعي لشرح القيصري (الفضيض)، وبعد إطلاعي على الكتب والمصادر التي اعتمد عليها الشارح، وكذلك بعد الاطلاع على أسماء العلماء الذين وردت أسماؤهم في الشرح، والمحتج بآرائهم، وبعد التفحص والاستقراء، تبين لي أنّ القيصري لا يسير على مذهب بعينه- شأنه في ذلك شأن ابن هشام – لكنه أعمل فكره وتبصر وتأمل فيما أورده من آراء ومذاهب؛ فلم يرجّح من المذاهب إلا ما رآه مناسباً، ولم يستشهد بقول إلا ما عدّه حجة صحيحة لاستشهاده، مع ميله – المتخفي- إلى المذهب البصري لكن دون تعصب، دلّ على ذلك عدد مرات الاحتجاج برأي سيد النحاة سيبويه والتي بلغت سبعة عشر موضعاً، وأيضاً إظهار الموافقة لرأي البصريين في سياق الشرح، وكثيراً ما وجدنا القيصري محايداً قدوته في ذلك أصحاب المدرسة البغدادية؛ لأن اهتمامه الأول تقديم الأصوب بالدليل والبرهان سواء بالتعليل أو القياس ما وسعه جهده، وقد جاء هذا الحديث في ثنايا الشرح، نحو:

- اختار القيصري ما رآه مناسباً، فقد كان يميل إلى رأي ويرجحه، ويبين سبب ترجيحه لذاك الرأي.
- أظهر موافقته لرأي بعض العلماء ومخالفته للآخرين لكن دون تعصب.
- بيّن الرأي المختار في مسألة التنازع، وأظهر أن رأي الكوفيين في ذلك ليس هو المختار.
- خالف ابن هشام بلطف شديد، وبيّن الرأي المناسب في هذه المخالفة.
- وضح مسائل كثيرة وبيّن أيهما الراجح والمرجوح.
- استعمل مصطلحات نحوية كوفية، مثل: نعت، خافض، مخفوض، خفض، وفي المقابل استعمل مصطلحات نحوية بصرية، مثل: صفة، جارّ ، مجرور، جرّ ... إلخ.
- ظهر في مواضع كثيرة ومسائل متعددة بأن مذهبه وسطي توفيقي بين الآراء، ويأخذ من شتى المدارس ما يراه مناسباً.
- لم يتعصب لأي مذهب كان، بل كان وسطاً بين الآراء، وقد استشهد بالقراءات القرآنية سواء كانت متواترة أو شاذة.

مما سبق يتضح، بل يتأكد لي وللقارئ أن القيصري لم يَسِرْ على مذهب بعينه؛ بل كلّ همه اختيار الرأي الأنسب والأرجح، وقد أتيتُ بالأمثلة على مذهبه النحوي في اختياراته السابقة.

## سابعاً: شرح القيصري في الميزان

**" ماله وما عليه"**

لا شك أن البشر معرضون للنقص والزلل، وكذلك أفعالهم لا تصل إلى حدّ الكمال، فالكمال ليس إلا لله-سبحانه وتعالى-، ولذلك فإن شرح القيصري هو نتاج بشري اعتراه بعض النقص، وعند متابعتنا النصّ وقراءته المرة تلو المرة برزت إيجابيات الشرح وكذلك ظهرت بعض الزلات، ولوضع هذه النص في الميزان سنبيّن ما للقيصري أولاً ثم ما عليه من مآخذ وهي كالآتي:

**أولاً: ماله:**

1. صنع لشرحه مقدمة، سجل فيها اسمه، واسم أبيه، واسم الكتاب المشروح واسم الشرح، وأسماه باسم جديد لم يُسمَّ به من قبل، وهو: الفضيض.
2. أضاف القيصري إضافة حسنة وهي الترميز للآية التي ترد كشاهد برمز يدل على اسم السورة وتحت الرمز رقم الجزء الذي فيه الآية.
3. وقف على كلام ابن هشام وشرحه كلمة كلمة من أول المتن إلى آخره.
4. ميّز القيصري كلام ابن هشام عن كلامه بوضع خط فوق كلام ابن هشام أو بوضعه بين فاصلتين أو بإلحاقه بكلمات تدل عليه.
5. أظهر محبته لابن هشام وتعلقه بكتابه: (قواعد الإعراب) من خلال ترغيب القارئ فيما سيتلوه عليه بكلمات تحث على مواصلة القراءة.
6. أشرك القارئ معه في إعمال الفكر وتفتيح الذهن، وتخييره في اختيار ما يشاء من الآراء، وكذلك تنويع الأسلوب ما بين الحوار، والأمر المقنع، والنهي المشفق، والنصح والتوجيه والإرشاد، والتحذير مما يحتمل الوقوع فيه من خطأ، وأيضاً نداؤه بنداءات مختلفة، نحو: أيها الطالب وأيها المرشد... الخ.
7. الاستطرادات المقتضبة المفيدة في مسائل نحوية، وفنون لغوية مختلفة، مثل: الصرف والبلاغة والعروض.
8. الترجمة المختصرة لبعض الأعلام، نحو: تأبط شرّاً وثعلب، وكذلك لبعض الأماكن، نحو شلو، والصين.
9. الاختصارات التي انتشرت في شرحه، نحو: تع، ح، فح، المص وغيرها وكثيراً ما عُرف مدلول هذه الاختصارات.
10. التغطية الكاملة لمعاني المفردات لغويّاً واصطلاحيّاً.

11. ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط سواء بالحركات أو بالإشارة إلى ذلك بالكلام.
12. تميز شارحنا كثيراً بالنقل الأمين والتوثيق الدقيق، وذكر مصدر المعلومة.
13. تمتع القيصري بأدب جم، وبأخلاق رفيعة تمثل المدرس والمربي الذي يلتمس العذر لمعلمه، ويشفق على تلاميذه.
14. محاولة ربط المعلومات السابقة باللاحقة، وعمل خُلاصة عند انتهائه من شرح بعض المسائل، وإشارته إلى مرور معلومة في مسألة سابقة بقوله: مرّ بيانه، وأيضاً بكلمة انتهى عند الانتهاء من المسألة.
15. لم يُسَجل على القيصري في شرحه أي خطأ نحوي سوى خطأين اثنين ويبدو أنه اتبعهما بالتصويب عند المراجعة.
16. وردت كلمات بين السطور كتبت بخط صغير دلت على أن الشارح قد قام بمراجعة ما ألفه، واستدراك ما فاته.
17. تميز الشارح في أحيان كثيرة بالترتيب والموضوعية، وحُسن التقسيم، والتدرج في سوق المعلومات.
18. بدا الشارح في مواضع كثيرة بأنه صاحب منطق وكلام.
19. الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية.
20. إطلاق عبارة النظم الكريم أو الشريف على القرآن الكريم.
21. عدم التعصب لأي مذهب نحوي، مع استشفاف ميله للبصريين من خلال آرائه ومنهجه، وظهر كثيراً بأنه مُوفّقاً بين الآراء من شتى المدارس.

**ثانياً: ما عليه:**

1. مع تمّيزه بالنقل الأمين والتوثيق الدقيق، فقد غابت عنه هذه الميزة عند نقله من شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، وأحياناً عند نقله من الكشاف للزمخشري.
2. تقطيع الشواهد سواء كانت قرآنية أو شعرية بالتفسير لكل كلمة أو إعرابها مما يبعث على تشتيت ذهن القارئ.
3. عدم معرفة ما ترمز إليه بعض الاختصارات.
4. ورد في شرحه بعض السقطات اللغوية التي قد تعود إلى الشارح أو إلى الناسخ، مثل: نسيان كلمة أو آية كاملة، أو الخطأ في تعيين من القائل أو في كتابه بعض الكلمات.
5. سار في كتابة شرحه متأثراً بقواعد الرسم العثماني.
6. زيادة هاء السكت في آخر الكلمة في عدة مواضع، نحو: كاده، أوجزه.

7. العجمة التي انتشرت في شرحه بصورة ملفتة، نحو: إدخال ال التعريف على المضاف، وعلى كلمة غير وبعض، وأيضاً عدم مطابقة الموصوف للصفة في التعريف وغيرها.
8. ورد في شرحه كتابة كلمة عمرو بالنصب هكذا: "عمرواً" والصحيح أن تكتب "عمراً".
9. لا شك أن الشرح يفيد في توصيل وتوضيح المراد؛ لكن القيصري كثيراً ما أقحم شرحه إقحاماً لا فائدة منه؛ بل جعل الشرح يتصف بالرِّكة والضعف.

ولتوضيح ذلك نشير إلى ما جاء في شرحه، نحو: "**قال** بعض العلماء **الشلوبين** قال بعض الشراح نقلاً عن أستاذه، الشلو: اسم بلده ابن مالك التحقيق هو إثبات المسألة بدليلة **أن الجملة المفسرة** ..." [1].

10. قلّل القيصري من الاستشهاد بالحديث النبوي، وكان عليه أن يتوسع في ذلك كما شأن المتأخرين.
11. بين القيصري منهجه في المقدمة في استشهاده بالآيات القرءانية بأنه سيرمز للآية برمز يدل على اسم السورة ورقم يدل على الجزء الذي توجد فيه هذه الآية، لكنه كثيراً ما خالف هذا المنهج.
12. أورد القيصري في شرحه كلمة الصخرة بالسين هكذا: السخرة، وهذا خطأ لغوي، وأيضاً إبدال الضاد بالظاء في كلمات كثيرة، مثل: الضمير، حاضر، الضمائر.
13. التكرار الذي ظهر في إعادة تفسير بعض المفردات، نحو: تارة.
14. نسي القيصري أن يشير إلى أن الآية ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾ توجد في سورة هود أيضاً وقد ذكر أنها موجودة في سورة المؤمنون والعنكبوت والحديد.
15. عند إيراده للقراءات القرءانية لم يشر إلى كون القراءة شاذة.
16. تفسير بعض الكلمات العربية باللغة التركية مكتوبة بحروف عربية.
17. نسبة القول: "نِعْمَ الرجلُ صهيب لَو لَمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه" للنبي -صلى الله عليه وسلم- والحقيقة بعد الاطلاع على كتب الحديث ثبت أنه قول منسوب لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

---

(1) التحقيق 15ب – 16أ.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

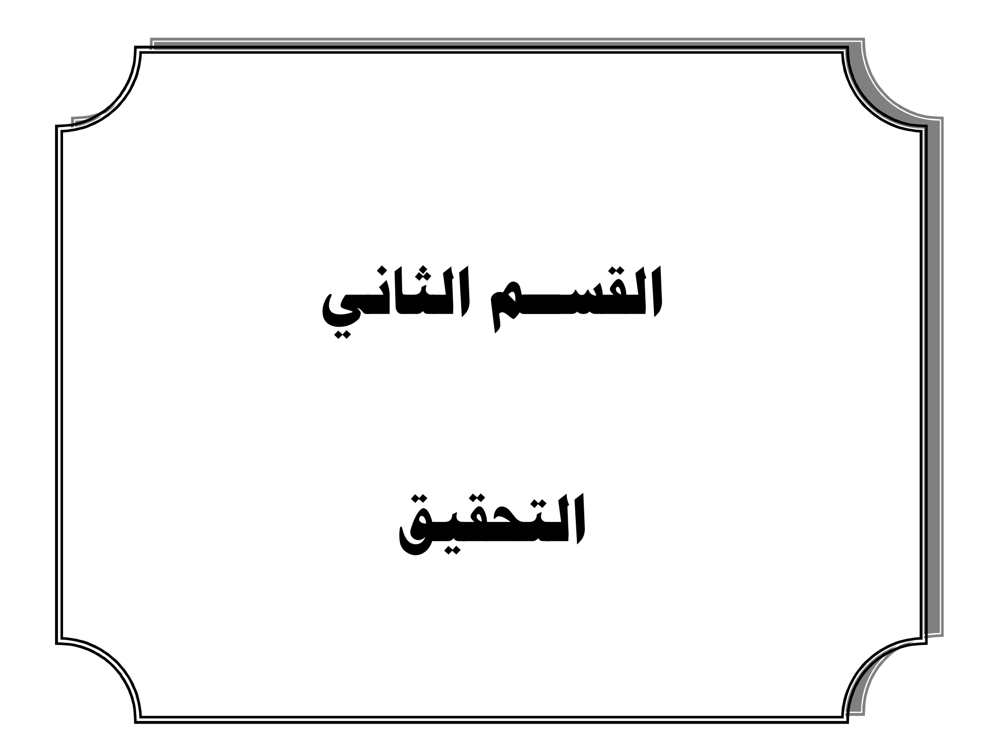
- قمت بدراسة وتحقيق سفر تراثي هام لعالم مغمور لم يُعرف عنه إلا معلومات تكاد تكون نادرة، حتى أذِن الله أن أكون سبباً بإشرافٍ كريم من أستاذي الفاضل؛ ليسطعَ نور هـذا السفر، ويتلألأ في سماء العلم باسمه الجميل (الفضيض) والذي لم يُسبق لاسمه من قبل.
- عرّفت بشخصية علمية؛ بل نحوية على وجه الخصوص لم تدرس من قبل.
- برزت من خلال الشرح شخصية القيصري المربي الفاضل، والمعلم الرؤوف.
- شرح القيصري كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام شرحاً وافياً مـن أول كلمة حتى أتى على آخر كلمة فيه.
- أضفى القيصري على شرحه الترتيب والمنهجية بوضعه مقدمة للشرح، بدأ فيها بحمـد الله والصلاة على نبيه، ثم ذكر اسمه واسم الكتاب المشروح وكتـاب الـشرح وسـبب التأليف والفئة المستهدفة، وكذلك أنهى شرحه بخاتمة، أيضاً حمد الله فيها وصلى علـى رسوله الكريم، وذكر فيها اسمه وتاريخ التأليف وتاريخ النسخ، فكانـت المقدمـة مـع الخاتمة مادة تعريفية شاملة للمؤلف وشرحه.
- سار القيصري على طريقة ابن هشام في ترتيب القواعد، وأيضاً في مذهبه النحوي، مع بروز شخصيته في أحيان كثيرة، هذا مع عدم التعصب لأي مذهب كان.
- تميز هذا الشرح بالتغطية الكاملة لكل المفردات اللغوية التي وردت في الـشرح لغويـاً واصطلاحياً وأيضاً نحوياً.
- نوّع القيصري في استشهاداته؛ فكان الشاهد القرآني في المرتبة الأولى من بين شواهده حيث بلغ عدد الشواهد القرآنية أكثر من مائة وسبعين شاهداً قرآنياً، بينما كان مقلّاً فـي الاستشهاد بالحديث الشريف، حيث استشهد بستة أحاديث فقط؛ فكان الحديث في المرتبة الثالثة من بين الشواهد، أما الشاهد الشعري فقد جاء في المرتبة الثانية بعد القرآن، حيث استشهد القيصري بتسعة وعشرين شاهداً شعرياً، تنوعت هذه الشواهد فمنها مـا جـاء منسوباً ، ومنها ما جاء غير منسوب، وأيضاً منها شواهد كاملة ومنها مجزوءة.
- برزت القراءات القرآنية في الشرح كحجة للاستشهاد بها، سواء كانت متواترة أو شاذة.
- عرّج القيصري في شرحه على بعض المسائل البلاغية، والصرفية والعروضـية لكـن بقِلّة.

- استخدم القيصري في شرحه مصطلحات كوفية، مثل: نعت، وخفض، ومخفوض إلى جانب المصطلحات البصرية، مثل: صفة، وجار ومجرور، وغير ذلك.
- يبدو أن القيصري كان قد وضع الشرح، ثم راجعه بعد ذلك بدا ذلك من خلال الاستدراكات التي كُتبت بخط صغير بين الأسطر.
- ظهرت في الشرح بعض الاستطرادات المقتضبة، يبدو أن القيصري منهجه الاختصار بدا ذلك أيضاً في الرموز التي استخدمها كثيراً في الشرح.
- واضح في الشرح أن اللغة الأم للقيصري ليست العربية، بدا ذلك من خلال العُجمة التي انتشرت في النص، وأيضاً بعض الكلمات التي وردت في الشرح باللغة التركية؛ وهذه تُسجل للقيصري حيث إنه اقتحم بحر العربية وأفلح في ذلك.

## ثانياً: التوصيات:

- أُوصي الدارسين والباحثين، والناشئة بالاعتزاز باللغة العربية؛ لأنها لغة القرآن، فحفظها سبب من أسباب حفظ القرآن من التحريف.
- أُرشد الباحثين – وبعد تجربتي – بالإقبال على كتب النحو، وخصوصاً كتب العلامة ابن هشام، ومنها كتاب قواعد الإعراب لشموليته لأغلب المسائل النحوية، ولسهولته ويسره في التناول.
- أُوصي الدارسين بتحقيق التراث للكشف عن دُررٍ ولآلئَ غرقت في بحر النسيان، وغياهب الظلمات تنتظر من يخرجها من أصدافها ويجلو عنها ما اعتراها من الخبو.
- ضرورة دراسة الشخصيات العلمية، وخصوصاً النحوية منها؛ لأنها هي العمود الفقري لكافة العلوم؛ لتكون هذه الشخصيات القدوة الحسنة لطلاب العلم، لتشحذ هممهم وتقوي عزائمهم.
- أوصي القائمين بتحبيب هذه اللغة الجميلة للدارسين والناشئن منهم بالذات، وترغيبهم فيها بشتى الوسائل العلمية الحديثة.
- أوصي الخيّرين من هذه الأمة العظيمة بافتتاح المكتبات العامة في شتى المناطق وخاصة المناطق المترامية الأطراف، وأيضاً إتحاف هذه المكتبات بالكتب التراثية المتنوعة، وتبني هذه المشاريع لما لها من جميل فائدة لطلاب العلم ومريديه في توفير الوقت والجهد والمادة العلمية المنشودة.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**



# القســم الثاني

# التحقيق

# التحقيق

ويشمل:

- وصف المخطوطة.
- شـرح الإعـراب عـن قواعـد الإعـراب للقيصري:توثيق ونسبة.
- منهج التحقيق.
- صور النسخة المخطوطة.
- النص محققاً.

## وصف المخطوطة

اعتمدت في تحقيق هذه المخطوطة على نسخة وحيدة لمخطوطة بدار الكتــب القوميــة (رقم 5729 نحو)؛ إذ لم يتسنَّ لي العثور على غيرها في أي مظان وجودها، وقد حاولــت أن أحصل على نسخة أخرى من المخطوطة بتوجيه من المشرف؛ لكنني لم أفلح في ذلك، رغم أنني بحثت ونقبت ثم أوكلت أخي بالتواصل مع إحدى الجامعات التركية للحصول على أية معلومات؛ لكن دون فائدة.

تتكون هذه المخطوطة من (53) ورقة – عدا ورقة العنوان– في كــل ورقــة صــفحتان، مقياس الصفحة 16/22.5 سم، ولها حواشٍ جانبية، عدد الأسطر فــي الــصفحة الواحــدة ثلاثــة وعشرون سطراً إلا في صفحتين: أول المخطوطة عدد أسطرهما اثنان وعشرون سطراً، وكــذلك صفحة الخاتمة عدد أسطرها أربعة وعشرون سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح بين اثنتي عشرة وخمس عشرة كلمة في سائر صفحات المخطوطة.

كُتبت هذه المخطوطة بخط تعليق (فارسي) جيد وواضح، ويبدو أن الناسخ كان متخصصاً في رسم الخطوط، إلا أن المخطوطة كثيراً ما تخللها إبهام وغموض وطمس لبعض الكلمات خصوصاً فــي أواخر الصفحات، وقد تطلَّب ذلك وقتاً وجهداً كبيرين في تجلية النص.

والمخطوطة تتكون من:

- صفحة العنوان:

كتب عليها "الفضيض" وهو شرح على الإعراب عن قواعد الإعراب، واسم المؤلف بكر بن علي القيصري، 53 ورقة، مصور عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القوميــة تحت رقم 5729 نحو.

- بداية المخطوط:

في الصفحة الأولى كُتب أخلاط من الكلام منها: البسملة باللغة العربية والأعجمية، وفــي الصفحة الثانية كتبت آيات قرآنية وأحاديث نبوية تدل على فضل القرآن والــصلاة علــى النبي، وبيت من الشعر، وقد كُتب بعض المسائل التي وردت في الــشرح وكــذلك كــلام أعجمي، ثم بدأت بمقدمة، وهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وهو به جدير والصلاة على محمد وهو به حسيب وعلى آله وصحبه وهــم بــه مقتدين...

- نهاية المخطوط:

الحمد لله على التمام في ثلاثة أشهر وخمسة أيام من ربيع الأول من ذلك العام.

سليمان بن محمد صندقي غفر الله ولوالديه وأحسن إليهما وإليه.

سنة 1129

وقد وجد في الصفحة الأخيرة ختم تمليك دار الكتب المصرية.

أما بالنسبة للشرح فهو ممزوج بمتن الكتاب المشروح، ولذلك ميّــز الــشارح بينهمـــا؛ فوضع فوق كلام ابن هشام خطّاً يظهر في أغلب الأحيان وفي أحايين أخرى يكون مطموســـاً، وأيضاً وضع الشارح كلام ابن هشام بين فاصلتين ظهر ذلك بكثرة في أول المخطوطة، كما دعّم القيصـــري هذه الفكرة بأن أَتبـــع كلام المصنف (ابن هشام) بكلمات تدل وتميـــز المـــتن عـــن الشرح مثـــل: أشار، بقوله، قال، وغير ذلك من الكلمات التي تدل على الشرح والتفسير ككلمة: أي.

يوجد على جانبي صفحات المخطوطة بعض التعليقات والحواشي، إما أن تكون إضافات وتفسيرات من الشارح أو الناسخ، وكل تعليق يُتبع بتوقيع بخط جميل.

لوحظ في العديد من الصفحات وجود كلمة أو أكثر قد كُتبت بخط صغير فوق أو تحـــت السطر المكتوب، ويبدوأن الناسخ نسي أن يكتب هذه الكلمات وعند المراجعة استدركت وكُتبـــت بخط صغير، وقد تأكد لي أن هذه المراجعة من الشارح ولذلك اعتمدتها في المتن.

## شرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى (الفضيض) للقيصري: توثيق ونسبة

لقد توافرت لديّ الأدلة الكافية التي تثبت أن كتاب شرح الإعراب عن قواعد الإعـــراب المسمى (الفضيض) لبكر بن علي القيصري المدعو بموللي زاده، وهي:

**أولاً:** عنوان المخطوطة: ورد في ورقة العنوان اسم القيصري واسم أبيه ولقبه واسم كتابه.

**ثانياً:** مقدمة المخطوطة: ذكر القيصري اسمه واسم أبيه واسم الكتاب المشروح واسم الشرح.

**ثالثاً:** خاتمة المخطوطة: ذكر القيصري اسمه واسم أبيه وعائلته ولقبه، وتاريخ التأليف وتاريخ النسخ.

**رابعاً:** ورود اسم الشرح – أثناء ذكر محقق أوثق الأسباب – ضمن الشروحات حيث ذُكر هكذا: "5- شرح قواعد الإعراب المسمى "الفضيل" تأليف بكر بن علي القيضوي مـــن علمـــاء القرن الثاني عشر، مخطوط الدار رقم /5729 نحو" [(1)].

**خامساً:** وهناك أدلة عقلية توثق هذه النسبة وتؤكدها منها:

أ- ورود اسم: علي بن مصطفى القيصري الرومي الحنفي الشهير بالفردي المتوفي ســـنة سبع وعشرين ومائة وألف، صنف الحاشية الفردية على الحسينية في الآداب[(2)].

ب-ورود اسم: حسن بن علي القيصري الرومي الحنفي، مات سنة إحدى وثمـــانين ومائـــة وألف، صنف من الكتب : دار البحار شرح على ملتقى الأبحر في الفـــروع، وكـــشف الاشتباه في شرح الأشباه لابن نُجيم[(3)].

من (أ) ، (ب) وبالمقارنة مع ترجمة شارحنا يتضح ما يلي:

- أن الترجمة (أ) تكون لوالد الشارح، والترجمة (ب) تكون للأخ الأصغر للشارح وذلـــك لأسباب منها:

1- أن الاسم واللقب والكنية تدل على هذه العلاقة.

2- أنّ المذهب واحد وهو الحنفية.

3- أن الأصل واحد وهو: الرومية.

4- سنة الوفاة للوالد وهي: سبع وعشرين ومائة وألف(ت 1127هـــ)، وسنة وفاة علي بـــن بكر هي خمس وأربعين ومائة وألف (ت1145هـــ) وهو الأكبر، وسنة وفاة الأخ وهي: إحدى وثمانين ومائة وألف (ت1181هـــ).

---

(1) أوثق الأسباب 13/1.

(2) كشف الظنون 612/5-613.

(3) كشف الظنون 246/5.

5- وبالنظر إلى مؤلفاتهم يتضح أنها عائلة متعلمة ومعلمة وقد اهتمت بالشروح والتحشية كما هي ثقافة عصرهم وكما هي ثقافة عصرهم وكما هي ثقافة الأعاجم وخصوصاً آل زاده منهم بالذات.

**سادساً:** ذكرت الترجمة أن الشارح كان مدرساً، وقد بدت لهجة المعلم في أسلوب القيصري في شرحه، وقد تنوعت تنبيهاته ما بين: اعلم، وتأمل، تبصر، افهم، احفظ، أيها الطالب، وأيها المفيد، وغير ذلك كثير مما حفل النص به بين الفينة والفينة.

**سابعاً:** ظهور اللكنة الأعجمية في الشرح وهذا يؤكد أنه غير عربي بل رومي، غير أن هذه اللكنة لم تقدح في لغة النص؛ فمن خلال تتبعي للشرح لم أجد للقيصريّ خطأً نحوياً سوى خطأين ويبدو أنه كان يلحقهما بالتصويب.

أما اللكنة الأعجمية فقد بدت في مثل إدخال أل التعريف على مثل: الغير- البعض - السيبويه، وغير ذلك.

**ثامناً:** ورود تفسير لبعض المصطلحات باللغة التركية.

**تاسعاً:** هناك تشابه كبير بين شرح القيصري الذي ألف في سنة سبع وعشرين ومائة وألف (1127هـ)، ونُسخ في سنة تسع وعشرين ومائة وألف (1129هـ)، وبين شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده (ت950هـ) وخصوصاً النسخة المرموز لها بالرمز (ك) مع الأخذ بالاعتبار أن النسخة (ك) قد نُسخت في سنة سبع وعشرين وألف (1027هـ) أي بينهما وبين شرح القيصري مائة سنة.

لم أقف على أحد من العلماء قد نسب هذا الشرح لغيره، خصوصاً أن القيصري شخصية مغمورة.

وهكذا تتأكد -بحمد الله- نسبة المخطوطة إلى صاحبها : بكر بن علي القيصري.

## منهج التحقيق

اتبعتُ في تحقيق النصّ الخطوات الآتية:

1- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني مضبوطة، ووضعها بين قوسين مزهرين مع ذكر اسم السورة، ورقمها ثم رقم الآية.

2- تخريج الآيات التي وردت على أكثر من قراءة أو رواية من كتب القراءات أو مظانها الأخرى.

3- تخريج الأحاديث النبوية من كتب متون الحديث، وذلك بذكر الراوي والجزء والصفحة والكتاب والباب.

4- تخريج الشواهد الشعرية، وذلك بالرجوع للديوان أولاً – إن وُجد- ثم من كتب التـراث النحوي والأدبي؛ معتمدة منهج تكثير المصادر وذلك بهدف التسهيل علــى القــارئ إن أراد الرجوع للمعلومة من مصادرها.

5- تخريج الأمثال العربية من كتب الأمثال، وكذلك الأقوال الواردة عن العرب.

6- الترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم في المتن، وذلك في المرة الأولى التي يرد فيها العلم مع الحرص على تكثير المصادر ما أمكن، وكذلك الترجمة لبعض القبائــل والأمــاكن أحياناً.

7- ترتيب المراجع في حاشية التحقيق تاريخيّاً حسب وفاة مؤلفيها من القديم إلى الحديث مع الربط بواو العطف دون فاصلة بالإضافة إلى ذكر الجزء ثم الصفحة.

8- ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط من خلال الرجوع إلى المعاجم اللغوية.

9- لم تتكبد الباحثة عناء شرح الكلمات الغريبة التي وردت في النص – إلا ما نــدر- لأن الشارح قد غطى هذا الجانب بشرح الكلمة لغة واصطلاحاً، وكثيراً ما عدت إلى كتــب المعاجم وتأكدت من صحة المعنى.

10- ربط النقول التي وردت في النص بمصادرها وتوثيقها في الحواشــي ســوى بعــض النقولات التي لم أقف على مصدرها.

11- إثبات أرقام المخطوط على جانب الصفحة، مع الرمز للوجه الثاني من الورقة بــــ (أ) وللوجه الأول بــ (ب).

12- لإخراج النص إخراجاً يساهم في إفادته قارئيه، وللتخلص من وعورته قمت بــالرجوع إلى شروحات أخرى لقواعد الإعراب وقعت بين يديّ منها:

أ- أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب لابن جماعة (ت819هــ)

ب-حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب(ت864هــ)

ج- شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده (ت950هـ)

د- حاشية الحموي على شرح القواعد (ت1017هـ)، وغيرها.

وكذلك رجعتُ إلى متن الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (761هـ) تحقيق د.رشيد العبيدي، وتحقيق أ. د. أحمد محمد عبد الدايم.

13- الالتزام بالأمانة العلمية في نقل النص على صورته التي وضعها الشارح حيث لا زيادة ولا نقصان؛ بل بقي النص كما هو سوى بعض الحذف أو الزيادة التي يقتضيها السياق، وقد أثبت ذلك في الحواشي.

14- لمّا كان كلام المصنف وكلام الشارح ممزوجاً ولم يميِّز بين الكلامين في الغالب، قمتُ بكتابة كلام ابن هشام بخط عريض ثقيل، وبعده نقطتان رأسيتان، سواء في سرد الكلام أو في الشواهد بجميعها قرآنية كانت أو نبوية أو شعرية أو نثرية.

15- وردت في الشرح كلمات كثيرة كان الشارح متأثراً في كتابتها بقواعد الرسم العثماني والتي يكتب بها خط المصحف الشريف مثل: قاعدة حذف الألف من الكلمة ، نحو: ثلثين، ثلثة، غلبا، وقاعدة الإبدال، نحو: الصلوة، وقاعدة الهمز، نحو: جايت، زايد، المسئلة ، المبتداء، ورسم التاء، نحو: النحات، أدات، استفيدة، وقعة.

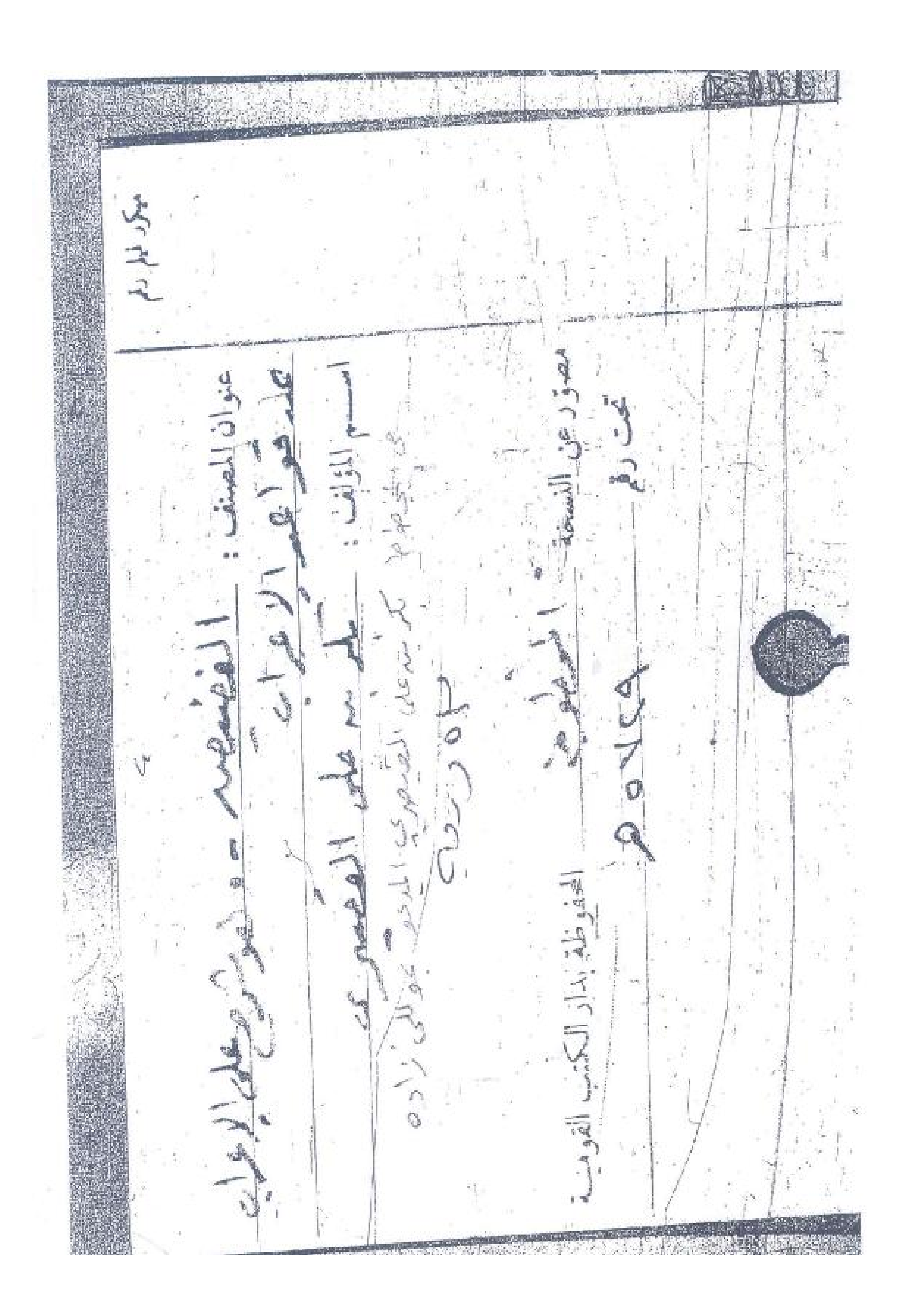
وهذه الكلمات تكتب في النظام الإملائي الحديث على التوالي هكذا:

ثلاثين، ثلاثة، غالباً، الصلاة، جاءت، زائد، المسألة، المبتدأ، النحاة، أداة، استفيدت، وقعت.

ولهذا فقد قمت باتباع الميزان الإملائي الحديث في كتابة مثل هذه الكلمات، مع العلم أنني لم أُشِر إلى ذلك في التوثيق في الحواشي؛ لا لشيء إلا لكثرة دوران هذه الكلمات في النص؛ فهي مبثوثة بين كلمات الشرح بكثرة، فلا تكاد صفحة تخلو من هذا النوع من الكتابة.

16- عمل الفهارس الفنية المتعارف عليها عند المحققين.

## صور النسخة المخطوطة

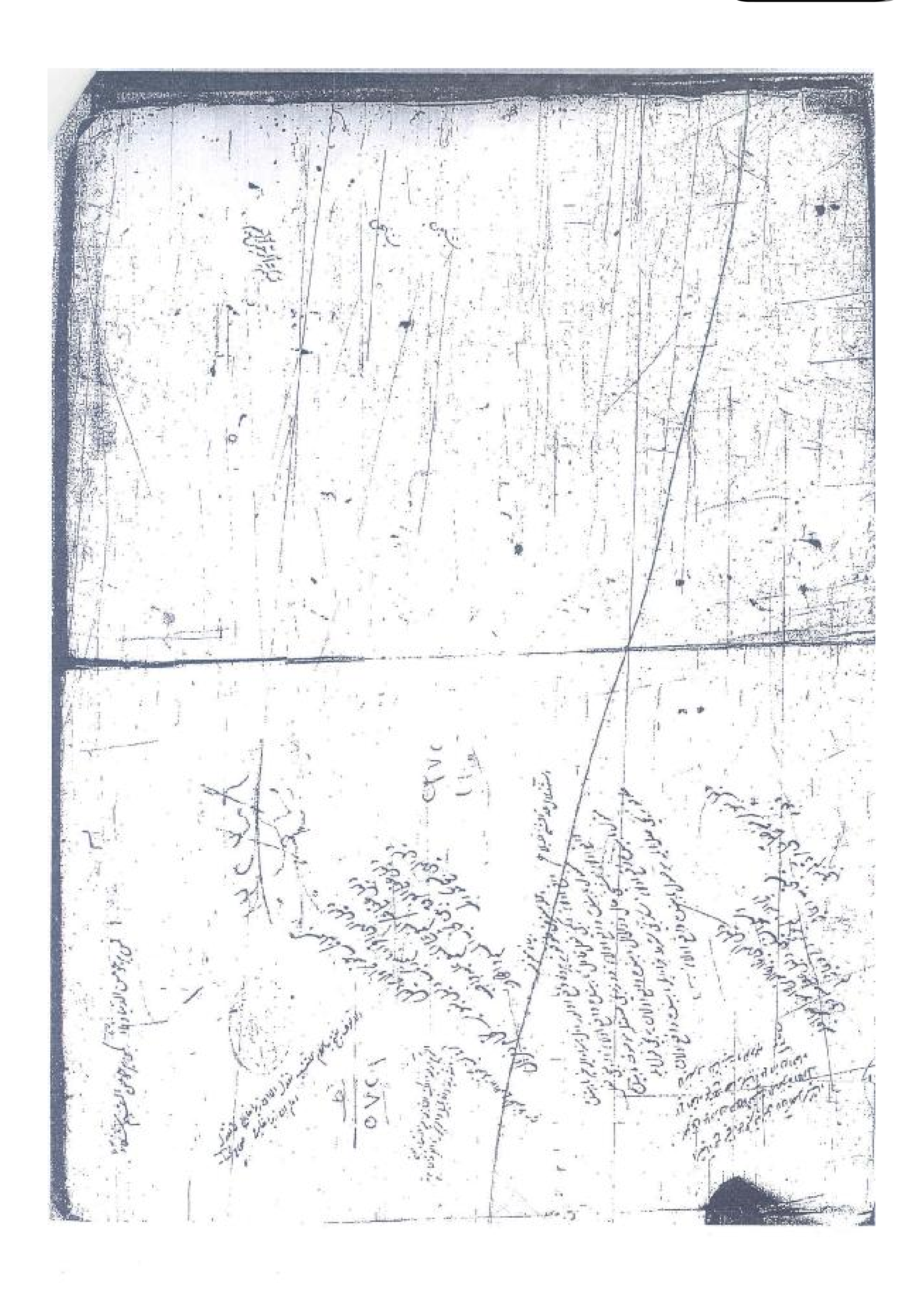


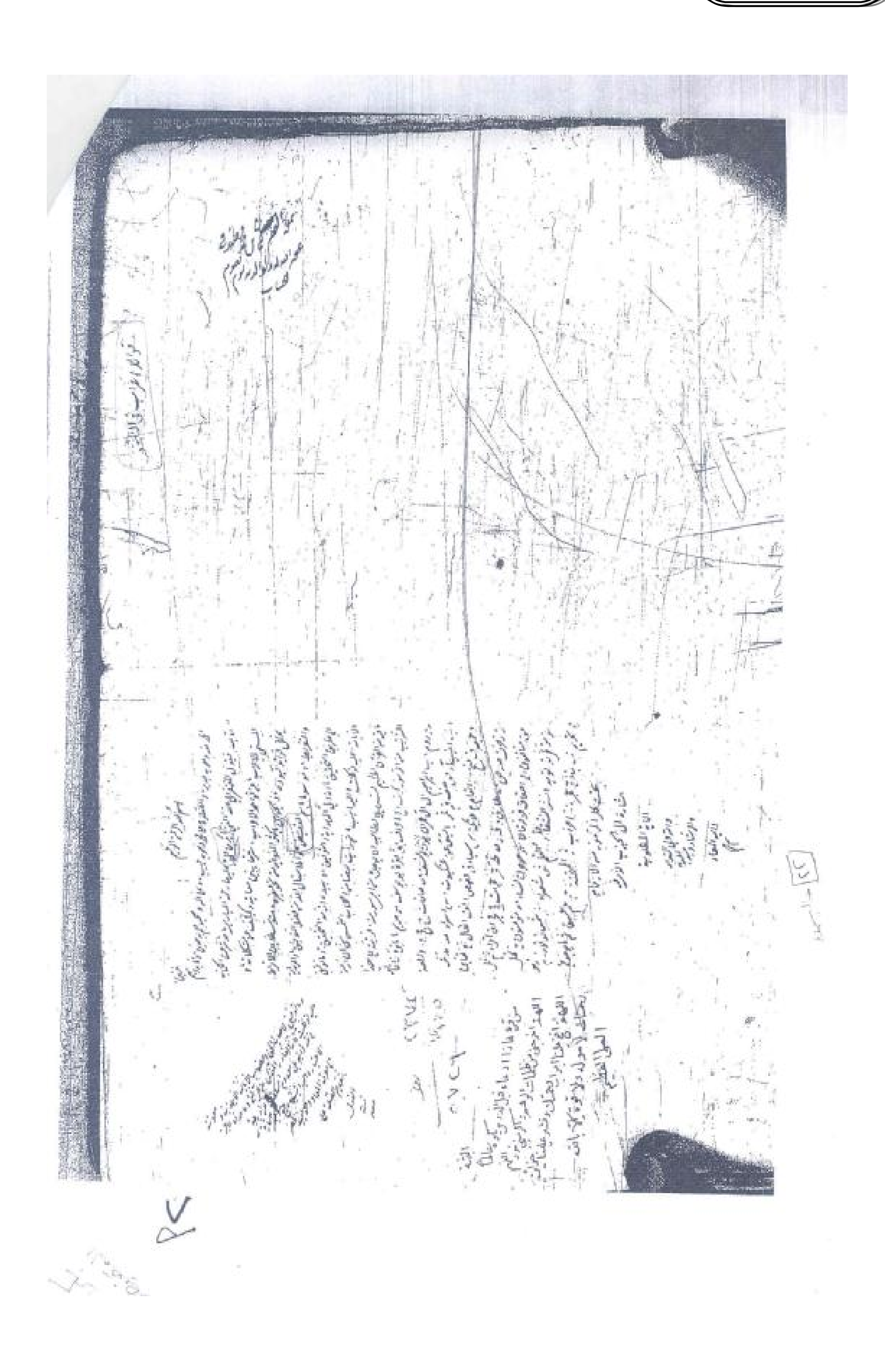
عنوان المصنف :

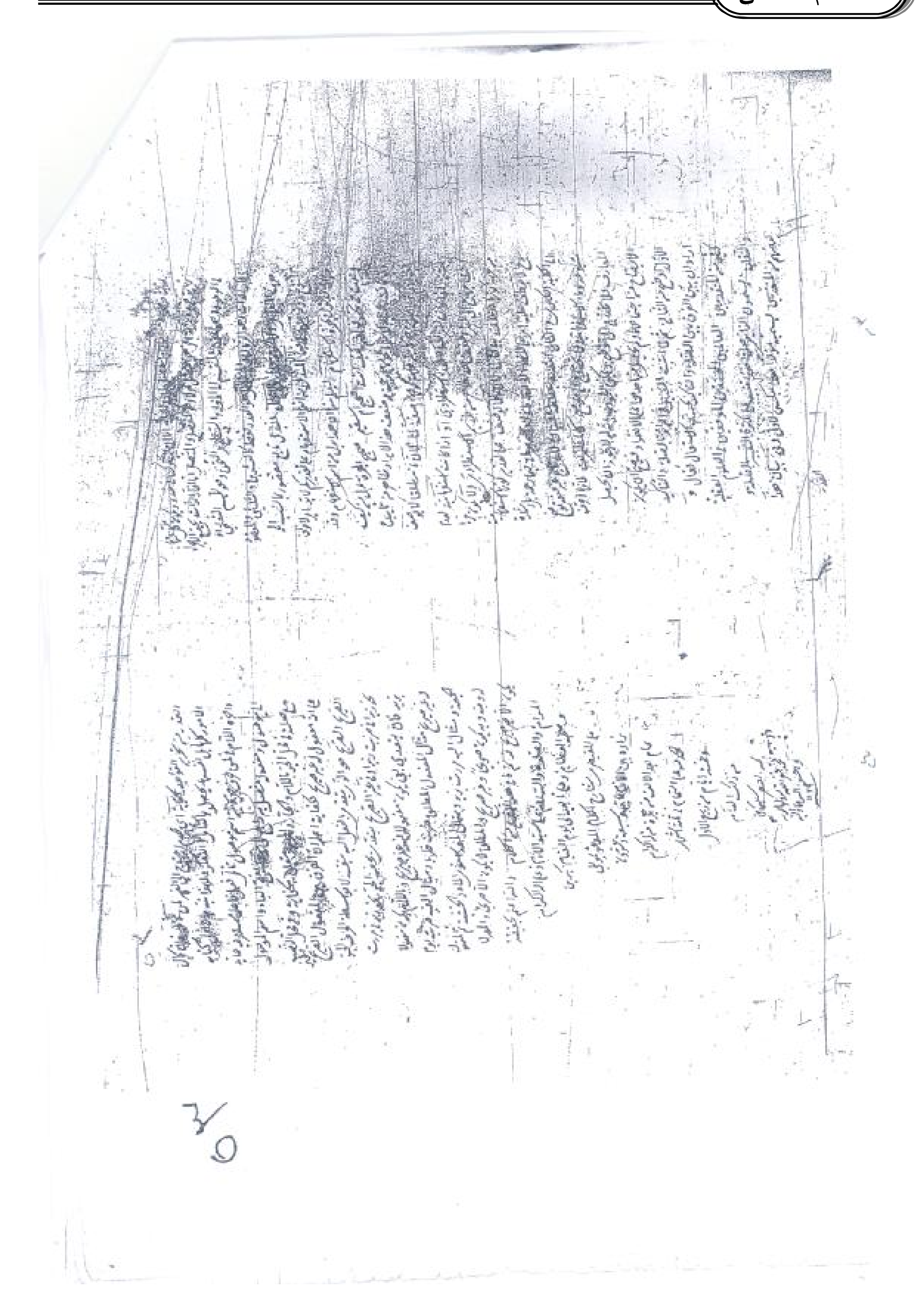
اسم المؤلف :

مصور عن النسخة : المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية

تحت رقم







# النص محققاً

**شرح الإعراب عن قواعد الإعراب**

**"المسمى الفضيض"**

**لبكر بن علي بن فردي القيصري المعروف بموللي زاده (1145 هـ)**

**خاتم (دار الكتب المصرية)**

**مخطوطة بدار الكتب القومية تحت (رقم 5729 نحو)**

## مقدمة الشارح

/2أ/ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ وهو به جدير، والصّلاة على محمدٍ وهو به حسيب، وعلى آله وصحبه هم به مقتدين وإنا به وبهم مؤمنين. أمّا بعد:

فيقول المفتقر إلى اللهِ الغنيِّ بكرٌ بن علي- عليهما رحمة الباري- قدْ شرحت الكتابَ المسمّى: (الإعراب عن قواعد الإعراب) شرحاً يُبيّن معانيه، ويكشف عن مشكلاته، ويحلّل فوائد قيوده ويحوى بأكثر الفوائد من نحوٍ وغيره، ومتوسطاً بين الإفراط والتفريط، وموسوما باسم: (الفضيض).

وأنا أسأل الله من فضله التوفيق، والهداية إلى طريق التحقيق، إنّه ولي الهداية والتوفيق، وبيده أزمنة التحقيق ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِالله عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [1]، ثم رأيت بعضاً من أصحاب التمس مني أن آية ما فيه من القرآن الحكيم تسهيلاً لطالبيه أن يوجد من أي سور منه؛ فرتبته على هذا الترتيب من الرموز: كيف؟

أع أعراف ، بق بقرة، يو يوسف ، مر مريم، ما مائدة، غا غافر، رو روم، إب إبراهيم، آل آل عمران ، يون يونس، صا صافات، ح حج، وا واقعة، أنب أنبياء، ص صف، قم قمر، يا يس، عن عنكبوت، إس إسراء، مد مدثر، ج جمعة، ف فتح، أن أنعام، م ملائكة، س سبأ، ق قصص، أنف أنفال، تغ تغابن، ز زخرف، ص ص، طا طارق، وقدر ط طه، حجر حجرات، فج فجر، إق اقرأ، نم نمل، من منافقون، أح أحقاف، فر فرقان، نو نوح، ن نساء، مو مؤمنون، نح نحل ، مز مزمل، تو توبة، انش انشقاق، قلم والقلم، ش شعراء، شم شمس [ ] [2] ت تحريم، نب نبأ، حج حجر، أح أحزاب، مم الممتحنة، حم حم عسق، ثم ما يوجد[3] تحت كل الرموز من الأرقام إشارة إلى الحزب الذى فيه الآية المطلوبة.

والله ولي السداد والرشاد ومنه المداد وإليه المعاد تم تم./2ب/

---

(1) سورة هود 88/11.

(2) كلمة مطموسة.

(3) "في" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

## شرح مقدمة ابن هشام

**بسم الله الرحمن الرحيم:** اعلم أن الشيخ شرع في صدر كتابه بنقش البسملة، وبذكر الحمدلة والتصلية؛ بل بملاحظتها في الغالب؛ اقتداء بأسلوب الكتاب العزيز، وامتثالاً بحديث[1] الابتداء[2]، وعملاً بما شاع، ولم يجعل الحمد جزءاً من كتابه هضماً لنفسه؛ ولأنّ كتابه عنده ليس بذى شأن، والابتداء بالحديثين عُرفي فلا يُرَدُّ الاعتراضُ بتعارضِ الحديثين.

والجار مع المجرور متعلق بمحذوف سواء كان ذلك المحذوف مقدماً، أو مؤخراً تقديره: ابتدائى كائن بسم الله الرحمن الرحيم، أو أبتدأ بسم الله أو بسم الله أقرأ قدم الجار للحصر.

واعلم أن الاسم المركب من الحروف ليس عين المسمى بالإجماع لأنه حادث، والمسمى قد يُمهل الخلاف فيما يُفهَم من الاسم، هل هو عينه أم لا؟

ذهب أهل السنة والجماعة إلى: أنه ليس غير المسمى[3] كما قال صاحب الأمالى[4]: وليس الاسم غيراً للمسمى لدى أهل البصيرة، غير أن البصيرة نورٌ القلب يُدرك به الأشياء كما أن البصر نور العين يُبصر به الأشياء. والمراد بأهل البصيرة: أهل السنة والجماعة، كالآتى: جاء على ثلاثة معانٍ: للغرابة، والأولياء، والأتقياء.

ولفظة الجلالة: اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع الصفات، وعرفوه: بعلم دال على إله الخلق دلالة جامعة بمعاني الأسماء الحسنى كلها. ألا ترى أن الإيمان اختصّ بهذا الاسم، حيث قال –صلى الله عليه وسلم–: " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إِلا الله"[5] مع أن

---

(1) في المخطوطة: "بحديثي" تصحيف.

(2) المراد بحديث الابتداء قوله –ﷺ– : "كل أمر ذي بالٍ لا يبتدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع". رواه ابن ماجة: رقم (1894) كتاب النكاح، باب خطبة النكاح 337/3 والنسائي: رقم (10255) باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة 184/9.

(3) انظر: الكشاف 31/1.

(4) هو أبو علي: إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى القالي، أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب، من تصانيفه: كتاب النوادر، ويسمى أمالي القالي في الأخبار والأشعار، والبارع والمقصور والممدود والمهموز، توفي القالي سنة ست وخمسين وثلاثمائة. انظر: وفيات الأعيان 226/1 وبغية الوعاة 453/1 والأعلام 321/1-322.

(5) رواه البخاري: رقم (2946) كتاب الجهاد، باب دعاء النبي 48/4. ومنهل الواردين ، رواه الشيخان: رقم (388) باب إجراء أحكام الناس على الظاهر 288/1.

الإيمان بجميع الصفات، وإنما سمّى الله (الله) لأنه لا تدركه الأبصار. وروي عن الضحاك[1] أنّه قال: "إنّما سُمي الله إلهاً، لأن يتألهون؛ أي: يتضرعون إليه في حوائجهم، ويتضرعون عند شدائدهم[2].

ومعنى الرحمن الرحيم: واحد؛ لأنهما من الرحمة، وهي ترك عقوبة من يستحقها أو إرادة الخير لأهله؛ لكن في الرحمن زيادة مبالغة، وهو عام معنىً؛ لأنه الرازق لكافة الخلق في الدنيا وخاص لفظاً؛ لأنّ غيره لم يُسمَ به. والرحيم خاص معنىً؛ لأنه يرحم المؤمنين خاصةً يوم القيامة، وعامة لفظاً؛ لأنّ غيره قد يسمى رحيماً، ومنه الحديث: " يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة"[3].

**قال:** ذُكر بلفظ الماضى إشارةً لكون التأليف قبل الديباجة[4]، وبالغائب لمذموم المدح عن نفسه على أن المدح لإظهار نعم الله /3أ/ عليه، وللترغيب على كتاب غير مذموم.

**والشيخ:** يقال للعالم شيخ، ولو كان شاباً.

**الإمام:** أي المقتدى به من حيث العلم والعمل.

**العالم:** صفة ثانية.

**العامل:** صفة ثالثة هذا عطف المتسبب على السّبب باعتبار حرف العطف، ويجوز التقديم؛ لكون العمل مفصولاً بالذات فيكون على المسبب.

**جمال الدين:** بالرفع بدل من الشيخ أو عطف بيان على أن يكون اللام غير العهد، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأنّ إضافته لفظية؛ فلا يفيد التعريف؛ بل يفيد التخصيص والتخفيف.

**ابن هشام:** صفة جمال الدين.

**نفع الله المسلمين:** خصّ بالمسلمين لأنهم واسطة إلى إسلام الكافرين.

---

(1) الضحاك هو: أبو القاسم الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، المفسر النحوي، كان يؤدب الأطفال، ويقال: كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبيّ، له كتاب في التفسير، توفي بخرسان، سنة خمسة ومائة.
انظر: معجم الأدباء 1452/4-1453 غاية النهاية 337/1 وطبقات المفسرين 216/1 والأعلام 215/3.

(2) انظر: تفسير الضحاك 139/1.

(3) هذا القول ليس حديثاً، وإنما قول مأثور أو دعاء. انظر: الكشاف 41/1.

(4) الديباجة من الدَّبْج، وهو: النقش والتزيين، فارسي معرب، وديباجة الوجه وديباجُه: حسن بشرته. لسان العرب (دَبَج) 262/2-263.

**ببركته:** أي بكثرة خيره البارز، راجع إلى الشيخ، أو إلى جمال الدين أو إلى ابن هشام.

**هذه:** مقول القول؛ فهذا إشارة إلى المرتّب الحاضر في الذّهن، سواء وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده إذ لا حضور للألفاظ ولا لمعانيها في الخارج. فما يُقال من أنه إن كان وضع الديباجة بعد التصنيف؛ فالإشارة إلى الحاضر في الخارج ليس بمستقيم، إلا أن يُراد بالإشارة. والإشارة إلى نقوش الكتابة دون ألفاظها[1]، ودون معانيها ودون المركب من الثلاثة والإثنين منها.

وقال بعض الأفاضل: في هذه احتمالاتٌ سبعة، وأنت تعلم أنه لو اُعتبر احتمال إدراكات المعانى، والملكة الحاصلة من تكرر تلك الإدراكات ههنا؛ لزاد احتمالات بعضها مفردة وبعضها مركبة؛ لكن جميعها معقول صرف، فعلى هذا تصير الاحتمالات[2] إحدى وثلاثين احتمالاً، وذلك بأن يعتبر في هذه نقوش وألفاظ[3] ومعانٍ مثلاً؛ فتحصيل ح[4] سبعة احتمالات، وإذا ضُم إليها احتمال إدراك وعلة: يحصل أحد وثلاثون احتمالاً. وهذا القدر يكفينا في هذا المقام؛ فتأمل فيها:

**فوائد:** جمع فائدة، هى غير منصرفة، وعلتها صيغة منتهى الجموع، وهى في اللغة ما استفيدت من علمٍ أو مال، والمراد منها ههنا: ضبط الجمل التى لها محل من الإعراب، والتى ليس لها محل منه. وتفصيل الإعراب في الجار والمجرور، وفى الظرف إلى غير ذلك من الذي يحصل برعاية القاعدة.

**جليلة:** أي عظيمة كثيرة "يقال: ما أجلّنى ولا أدقّنى؛ أى: ما أعطانى كثيراً ولا قليلاً"[5] وإنما وصفها بها لغلبة حسن نظم كتابه على غيره.

**في:** في استعماله.

**قواعد:** جمع قاعدة مأخوذة من قواعد/3ب/ البيت.

---

(1) في المخطوطة : "ألفاظ" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "لاحتمالات" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "والألفاظ".

(4) من اختصارات القيصري.

(5) لسان العرب (جلل) 117/11، "وأتيته فما أدقني ولا أجلّني، أي : ما أعطاني إحداهما، وقيل: أي ما أعطاني دقيقاً ولا جليلاً" لسان العرب (دقق) 102/10.

هي: أساسه، ومرفوعة المحل على أنْ تكون صفة ثانية لفوائد، والمراد بها ههنا، هى: قـضية موضوعها كلّي ينطبق على جميع أحكام جزئياته، كقولنا: كلُّ مشتمل على علم الفاعلية مرفوع، مثلاً: نقول في الاستدلال: زيد، فى: ضرب زيد مرفوع؛ لأنه مشتمل على علم الفاعلية، وكـلُّ مشتمل على علم الفاعلية مرفوع؛ فزيد مرفوع، وَقِسْ على هذا سائر الأقيسة.

**الإعراب:** أي في الإعراب وهو: مأخوذ من قولهم: أعرب الرجلُ عن حُجته، إذا بيّنها؛ فلأجـل ذلك سُمى إعراباً؛ لكونه مبيّناً معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، ثم اعلم: أنّ القوم قد اختلفوا في الإعراب، فقالوا: معنوى أو لفظى، فذهب البعض إلى الأول؛ فعرّفوه: بتغيّر آخـر الكلمـة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً؛ فتكون الحركات وما يقوم مقامها دلائـل الإعـراب عنـدهم. وذهب الآخرون إلى الثانى؛ فقالوا: الإعراب ما حصل به التغيّر المذكور[1]؛ فتكون الحركـات وما يقوم مقامها نفس الإعراب؛ فيعلم بالجنس. هذا مذهب أبى على[2]، وابن الحاجب[3]؛ لكـن الراجح ما ذهب إليه ابن الحاجب وأصحابه؛ لأنّ التميز إنما يكون بالحركات لا بالاختلاف مـع أنه حال عن التكلف، ثم اعلم: أن الإعراب على ثلاثة أنواع: لفظي، وتقديري، ومحلي.

فالأول: يكون في خمسة مواضع:

أحدها: في المعرب الذى في آخره حرف صحيح، نحو: زيد وزيداً وبزيدٍ. والآخر مجرور لفظاً ومنصوب محلاً أو في حكم حرف صحيح في تحمل الحركات، هذا إذا كان في آخره يـاء أو واو ساكن ما قبلهما، نحو: هذا ظبىّ ورأيت ظبيّاً وبظبىٍّ، وكذا دلوٍ.

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية 56/1.

(2) هو أبو علي: الحسن بن أحمد الفارسي من بلاد فارس، وُلد سنة ثمانية وثمانين ومائتين، إمام أئمة العربيـة في عصره، من كتبه : المقصور والممدود، والعوامل في النحو، والحجة في القرارات السبع، والتـذكرة، والإيضاح، وغيرها، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

انظر: إنباه الرواة 308/1 ووفيات الأعيان 80/2-83 والأعلام 180/2.

(3) في المخطوطة: "ابن حاجب" تصحيف، وهو أبو عمرو: عثمان بن عمر بن بكر بن يونس الدَّوَني المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين، اشتغل في صغره بالقرآن الكريم والعربية والقراءات، تبحر في الفنون، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وكل تصانيفه في غاية الحسن والإفادة، توفي سـنة ست وأربعين وستمائة. انظر: وفيات الأعيان 248/3-249 وشذرات الذهب 234/5 والأعلام 211/4.

وثانيهما: في الأسماء الستة[1] المعتلة المضافة إلى ياء غير المتكلم، نحو: أبوه وأباه وبأبيه، بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً. وأمّا إذا لم تكن[2] مضافة أصلاً فيكون إعرابها بالحركات، نحو: أخٌ وأخاً وبأخٍ.

وثالثها: في التثنية[3]، نحو: الزيدان والزيدَيْنِ وبالزّيدَيْنِ، بالألف رفعاً وبالياء المفتوح ما قبلها نصباً وجرّاً.

ورابعها: في الجمع المصحح[4] هو: ما سلم فيه نظم واحد وبناؤه، نحو: الزيدونَ والزيدِينَ وبالزيدِينَ، بالواو والنون رفعاً. وبالنون والياء المكسورة ما قبلها جرّاً ونصباً. ويلحق به الواو عشرون وأخواته من ثلاثين إلى تسعين.

وخامسها: في كلا وكلتا مضافاً إلى مضمر، نحو: كلاهما وكليهما وبكليهما، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً فالإعراب في غير الأوّل لفظيّ؛ لكون حروفها ملفوظة.

والثاني: في سبعة مواضع: أحدها: الأسماء التى في أواخرها /4أ/ ألف مقصورة سواء كانت للتأنيث، نحو: حُبلى أو منقلبة عن الواو كعصا، وعن الياء كرحىً بالتنوين فيهما؛ فالإعراب فيها: تقديري. فإنّ الألف المقصورة غير قابلة للحركة ما دام ألفاً.

وثانيها: في الاسم المعرب بالحركة المضاف[5] إلى ياء المتكلم مفرداً كان، نحو: هذا غلامي، ورأيت غلامي، وبغلامي، أو جمعاً، نحو: هذا مسلماتي، ومسلماتي، وبمسلماتي. وإعرابها[6] كلها تقديرى في الأحوال الثلاثة على الأصح، وإن قال البعض: لفظي في حالة الجر؛ لوجود الكسرة فيها. أما إعراب جمع[7] المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم لفظى نصباً وجرّاً، نحو: رأيت مسلميّ وبمسلميّ؛ فلوجود علامة النصب والجرّ فيها أعني الياء، وتقديريّ رفعاً، نحو: جاءني مسلميّ؛ فإنّ أصله: مسلموي بسقوط النون بالإضافة، وبعد الإدغام لم تبقَ[8] علامة

(1) انظر: شرح الأشموني 48/1-54.
(2) في المخطوطة : "يكن" تصحيف.
(3) انظر: شرح الأشموني 55/1-60.
(4) انظر: شرح الأشموني 60/1-73.
(5) في المخطوطة: "المضافة" تصحيف.
(6) في المخطوطة : "وإعراب" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "الإعراب الجمع" تصحيف.
(8) في المخطوطة: "يبقَ" تصحيف.

الرفع في اللفظ؛ بل كانت مقدرة في الياء أعني الواو؛ فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرياً بخلاف حالة النصب والجرِّ، فإنّ الإدغام لا يُخرج الياء عن حقيقتها فإنّ المدغمة أيضاً ياء.

وثالثها: ما فيه الإعراب محليّ إما جملة منقولة، نحو: تأبط شرّا[1] -علم شخص - فإنّه مبني، وإعرابها تقديريّ، حيث يُقال: جاءني تأبط شرّاً. ووجه التسمية -به آلية- فإنّه كان رجلاً سارقاً إذا أراد أنْ يخرج من البيت يأخذ سيفه، ويجعله[2] تحت إبطه ثم يخرج. فقالت أمه له: تأبط شرّا، وقيل: إنّه يأخذ حيّة تحت إبطه ويدخل في البيت؛ فزعت أمه، وقالت له: تأبط شرّا[3]. ومفرد في قول [ ][4] نحو: غلاماً في استفسار حين يقول: أضربت غلاماً؟ لأنّ كل اسم كان معرباً في الأصل وحكى ذلك الإعراب؛ فإعرابه المحلي تقديري. وفى خمسة عشر علماً حُكى على الفتح، وقد يجرى عليه الإعراب ويمنع عنه الصرف وهو الأصح.

ورابعها: في الأسماء المنقوصة، نحو: القاضي والدّاعي، وهى الأسماء التى في أواخرها ياء مكسور ما قبلها. فإعرابها تقديرى رفعاً وجراً، نحو: جاءني قاضٍ وبقاضٍ؛ لاستثقال الضمة والكسرة على الياء، ولفظيّ نصباً لخفة الفتحة، نحو: رأيت القاضيَ بالنصب، وقد يجئ بالسكون للضرورة.

وخامسها: في الجمع المصحح مضافاً ملاقياً ساكناً بعده فيكون إعرابه بالحروف تقديريّاً، نحو: جاءني صالحو القوم، وصالحي القوم؛ فإنه لمّا أسقط حرف[5] الإعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين من حرف[6] ولام التعريف في القوم، لم تبقَ الإعراب لفظاً؛ بل صار تقديراً إذ لا اعتبار بالخط بل /4ب/ باللفظ واو أو ياء[7]، ويدخل في التقاء الساكنين الاسم الذى قبله همزة وصل، نحو:

(1) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، شاعراً عداءً من فتاك العرب في الجاهلية، شعره فحل، استفتح الضبيّ مفضلياته بقصيدة مطلعها: "يا عيد مالك من شوق وإيراق" ، والمجمع عليه أنه قُتل سنة ثمانين وقيل غير ذلك. انظر: الشعر والشعراء 193 وخزانة الأدب 137/1-138 والأعلام 97/2.

(2) في المخطوط: "ويجعل" تصحيف.

(3) انظر: خزانة الأدب 137/1-138 والأغاني 144/21.

(4) كلمة مطموسة.

(5) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.

(7) في المخطوطة : "ولا ياء" تصحيف.

جاءني صالح ابنك إلى آخره. ولو لم يلاقِ ساكناً يكون حرف[1] الإعراب ملفوظاً؛ فح[2] يكون، نحو: صالحو أو صالحي عبادك[3] معرباً بالحروف لفظاً.

وسادسها: الأسماء الستة، نحو: جاءني أبو القوم، وأبا القوم، وبأبي القوم؛ فإنه أسقط الح[4] جاز فيه أيضاً.

وسابعها: في التثنية؛ فإعرابها: تقديري في حالة الرفع إذا كانت مضافة ولاقاها ساكن بعدها، نحو: هذان ثوبا[5] ابنك، وإعرابه بالألف وهى ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها، وأمّا في النصب والجرّ معرب لفظاً؛ لأنّ إعرابهما بالياء، نحو: نظرت إلى ثوبيِّ ابنك، ورأيت ثوبيِّ ابنك لجرّ الياء فيهما.

والثالث: في الأسماء المبنية، كالمضمرات، والموصولات، وأسماء الإشارة وكالأفعال الماضية والجمل والحروف.

**تقتفي:** أي تختار وتتبع، المستتر راجع إلى الفوائد أو إلى القواعد أو إلى الرسالة حكماً.

**لمتأملها.** أي لمن نظر إليها بترتيب أُمورها؛ أي قواعدها واللام فيه للتعدية أو للتعليل، وإسناد الفعل إلى الفوائد وإلى غيرها مجاز للمبالغة.

**جادة:** أو معظم الطريق.

**الصواب:** نقيض الخطأ، وهو الحق فمحل جملة تقتفى مرفوع على أنها صفة لها وهذه الأوصاف للترغيب من جهات شتى.

**وتُطْلِعه:** أي توقف متأملها بضَم التاء وسكون الطاء وبكسر اللام عارياً عن التشديد- المستتر راجع إلى الآخرين؛ فلا يُرد بأن يقال: معنى اطلاع الفوائد على النكتة فإنها عينها، والمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشجر والثمر.

---

(1) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.

(2) من الاختصارات للقيصري، ويقصد بها هنا فحينئذٍ.

(3) في المخطوطة: "عبدك" تصحيف.

(4) من اختصارات القيصري، ويقصد بها هنا: الحرف.

(5) في المخطوطة: "ثوب" تصحيف".

في **الأمد:** يقع على المدة كلّها وعلى نهايتها؛ لكن المراد منه ههنا جميع أوقات[1] تحصيل هــذا الكتاب؛ فيكون الألف واللام للعهد.

**القصير:** في نفسه أو بالنسبة إلى غيره والمقصود منه الزمان القليل.

**على نكت:** متعلق بتُطلع هي لجمع الكثرة، والنكتة في اللغة: بياض في سواد، ثم استعير لمعــانٍ دقيقة.

**كثيرة:**فى نفسها أو بالنسبة إلى غيرها، وصفها بها إشارة بمبالغتها التي.

**من الأبواب:** جمع باب لجمع القلة أى: من أنواع[2] الإعراب، ويستعار كل واحد مــن الكثــرة والقلة على الآخر؛ فلا يرد بأن لا يكون الأبواب صفة لنكتة، ويجوز أن يكون من فيها بمعنــى فى؛ فيكون الإعراب عبارة عن الأبواب /5أ/ الأربعة فالألف والــلام للعهــد، ولمــا وصــفها بالأوصاف المذكورة أراد أن يزيد الرغبة.

فقال: **عمِلتها:** -بكسر الميم- أى: جعلت تلك الأربعة[3] من حيث المجموع لطلبة العلم كما جعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه، ويجوز إرجاع الضمير إلى النكتة مع أنها أقرب.

**عملَ:** بالنصب أي كعمل.

**من طبّ:** في صرف غاية الجهد، وفائدة التشبيه: إزالة الجهالات عنهم فإنهــا علــى النفــوس كالأمراض على الأبدان، وأمّا فائدة حذف أداة التشبيه المبالغة فيه مع الاختصار.

**لمَنْ حبّ**[4]: متعلق بالعمل والطبّ كما جاء في المثل: "إن كنــتَ ذا طِــبٍّ فَطُــبَّ لعَيْنيــك"[5] والغرض منه بيان كمال شفقته بهم.

**وسمّيتها:** أي الرسالة، وسمى يتعدى إلى مفعولين[6].

---

(1) في المخطوطة: "وقت" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "الأنواع" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "الثلاثة" تصحيف.

(4) "اعمل في هذا عمل من طبّ لمن حبّ" و "اصنعه صنعة من طبّ لمن حــبَّ" . لــسان العــرب (طبــب) 644/1.

(5) "إنْ كنتَ ذا طِبّ فطبّ لعينيك" وردت فطبّ : مثلثة الطاء، أي: بالحركات الثلاث. لسان العــرب (طبــب) 644/1.

(6) في المخطوطة: "المفعولين" تصحيف.

**بالإعراب:** هذا تسمية للشئ باسم لازمه تأمل! وإنما سميت به مع أنه اسم؛ لاختلاف آخر الكلمة أو ما يوجد في آخر المعرب من الحركة أو الحروف المعهودة على اختلاف القولين للمبالغة.

**عن قواعد الاعراب:** متعلق بالإعراب باعتبار معناه اللغوى، والإعراب في اللغة: الإبانة والتحسين فإنّ قلت: لا نشك أن المراد من المسمّى بالإعراب واحد شخصىّ؛ لكن المسمى به متعدد في الواقع، قلت: التحقيق أن لا تعتبر في شخص الكتاب خصوصية المحلّ فح[1] فيكون المسمّى واحداً في الواقع تبصر!

**وهى** للاعتراض أو للحال، **من الله:** لا من غيره، والجار متعلق بأستمدّ، والتقديم للحصر. **أستمد:** في اللغة: طلب المدد[2]. وفى الاصطلاح، هو: طلب وصول كل ما يحتاج إليه الممكن. آثر صيغة المضارع لقصد استمرار التجدد فيه[3] فآثر منها الحكاية عن نفسه؛ ليدلّ صريحاً على استمداده بخصوصه.

**التوفيق:** وهو: استعداد الإقدام على الشئ.

وقيل: حسن عناية الحق إلى العبد ليس له فيه سبب ولا منه له طلب.

وقيل: جعل الله فعل عبده موافقاً لما يحبّه ويرضاه.

وقيل: هو الأمر المقرّب إلى السّعادة الأبدّية والنّعم السّرمديّة.

وقيل: موافقة تدبير العبد لتقدير الحق.

وقيل: غلق باب المعصية وفتح باب الطاعة.

وقيل: جعل الأسباب موافقة[4] للمسببات[5]. خذ ما شئت!

**والهداية:** معطوفة على التوفيق هذا عطف الخاص [6] /5ب/ على العام أو بالعكس باعتبار معناها اللّغوى، وهى في اللغة: الدّلالة بلطف، ولذلك تستعمل في الخير، كذا قيل: هى الدلالة

---

(1) من اختصارات القيصري، ولم يتضح مقصوده هنا.

(2) في المخطوطة : "الأمدد" تصحيف.

(3) في المخطوطة : "في" تصحيف.

(4) في المخطوطة :"موافق" تصحيف.

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 9.

(6) "على" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها

على ما يوصل إلى المطلوب عند أهل الحق[1]، وأمّا عند المعتزلة[2]: هى الدّلالة الموصلة إلـــى المطلوب[3] بالفعل.

وقيل: سلوك طريق يوصل إلى المطلوب.

وقيل: وجد أنّ ما يوصل إلى اليقين أي المطلوب.

**إلى أقوم الطريق:** أي إلى الطريق الأقوم قدم الصفة. المسبح: وهو السبيل الحق، وحرف الجر متعلق بالهداية ويحتمل إلى التوفيق تأمل فيه!

**بمنه:** متعلق بأستمد أي بإنعامه؛ هذا رد للمعتزلة.

**وكرمه:** عطف تفسير للمنى هو: إفادة ما ينبغى لا لغرض؛ فمن يهب المال جلباً للنفع أو خلاصاً عن الذم؛ فليس بكريم، ولهذا قال أصحابنا: مستحيل أن يفعل الله فعلاً لغرض، ثم لمّا قصد زيادة الحث.

فقال: **وتنحصر**: أي الرسالة بحسب تأليفها وترتيبها.

**في أربعة أبواب:** جمع باب، بوب قُلبت الواو ألفاً. هذا انحصار الكل في أجزائه لا انحصار الكلّى في جزئياته، والفرق بينهما هو: لا يصح إطلاق اسم الكل على أجزائه في الأوّل والثانى بالمعنى، مثلاً: لا يصح إطلاق الرّسالة على باب واحد، ويصح إطلاق الكلمة على الاسم فقط فيكون إنحصار الكلمة في الأربعة[4] انحصار الكلّى في جزئياته.

---

(1) المقصود بأهل الحق عند شيخ زاده: الرازي، انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 10.

(2) المقصود بالمعتزلة عند شيخ زاده: الزمخشري، انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 10.

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 10.

(4) في المخطوطة: "الثلاثة" تصحيف.

## الباب الأول

## في معرفة الجملة وأحكامها

**الباب:** في الأصل: مدخل البيت ثم استعير ليوصل[1] إلى المقصود من المسائل.

**الأول:** هو نقيض الآخر، أصله: أَوْأَلُ على وزن أفعل فقُلبت الهمزة الثانية واواً ثم أُدغمت، وقيل: أصله: وَوّل على فَوْعل، فقلبت الواو الأولى همزة[2].

**فى:** معرفة **الجملة:** من حيث كونها: اسمية، وفعلية، وشرطية، وابتدائية، وظرفية، واعتراضية، وغيرها من الصغروية والكبروية.

وفى بيان **أحكامها** جمع حكم وهو نسبته التامة[3] بين الشيئين، وإن كانت لها نسبة خارجية؛ فالجملة خبرية وإلا فإنشائية. هذه الوجوه تقتضى تقديمه على سائر الأبواب، ثم لما أراد تقريب الفهم وتسهيل الضبط.

فقال: **وفيه:** أي في هذا الباب من الأبواب الأربعة.

**أربع مسائل:** جمع مسألة **هي:** غير منصرف، وعرفوها: بالمطالب التى يبرهن عليها في العلم؛ فيكون الغرض من ذلك العلم معرفتها.

## المسألة الأولى

## في تعريف الجملة

**المسألة الأولى:** منها في **شرحها:** أي في تعريف الجملة مستعاراً وتبيين النسبة بينها وبين الكلام وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية، وبالصغرى والكبرى فالتقديم أحرى.

قال: **اعلم:** تنبيهاً على أنّ ما بعده ممّا يجب عليه الإصغاء إليه [4] كما في[5]

(1) في المخطوطة: "لموصل" تصحيف.
(2) انظر: الصحاح (وأل) 1838/5 والقاموس المحيط (وأل) 961.
(3) في المخطوطة: "تامة" تصحيف.
(4) "إليه" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(5) "في" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

قوله[1] -تع[2]: ﴿فَاعْلَمْ /6أ/ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ [3] أنّ **اللفظ:** هو الصوت الخارج من فم الإنسان مطلقاً؛ ولأجل هذا وصفه بقوله: **المفيد:** فلا يرد بالاختصار، أي: بالإفادة التامة، والمراد منه ههنا هو: اللفظ المركب من كلمتين فصاعداً بالإسناد سواءً كان خبرياً أو إنشائياً.

ما **يُسمى كلاماً وجملة:** كقولك: زيد قائم، وإنْ تكرمنى أُكرمك، وأمّا غير المفيد، مثل قولك: إن تكرمنى، يسمّى جملة لا كلاماً؛ لأنه يتم بالجزاء. والكلام في اصطلاح النحويّين: المعنى المركب الذى فيه الإسناد التام؛ فتكون الجملة أتمم من الكلام لا ترادفاً له[4] كما ذهب[5] إليه صاحب المفصل[6] [7] ومن وافقه.

**ونعني بالمفيد:** مطلقاً، أى: سواءً أفاد فائدة جديدة أم لا[8] فيكون، مثل: السماء فوقنا كلاماً لا عند سيبويه[9] لأنه فسر المفيد بفائدة جديدة[10]

**ما:** أي الذى **يُحسن السكوت:** لا يصح السكوت سواءً كان سكوت[11] المتكلم أو السّامع أو سكوتهما[12] معاً.

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 12.
(2) من اختصارات القيصري، والمقصود بها: تعالى.
(3) سورة محمد 19/47.
(4) "له" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(5) "ذهب" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(6) هو أبو القاسم: محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، وُلد في زمخشر من قرى خوارزم، وهو من أئمة العلم واللغة والنحو وعلم البيان. كان إمام عصره، وهو معتزليّ المذهب، صنف التصانيف البديعة، منها: الكشاف في تفسير القرآن، والمفرد المركب في العربية، والمفصل في النحو، وغير ذلك. توفي الزمخشري سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة. انظر: وفيات الأعيان 168/5-169 وبغية الوعاة 279/2 والأعلام 178/7.
(7) انظر: المفصل 6.
(8) "لا" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(9) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف. وهو أبو بشر: عمرو بن عثمان بن قنبر، ولد في البيضاء بفارس، وهو إمام النحاة، وأول من بسط في علم النحو، وصنف كتابه المسمى : كتاب سيبويه في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، وكانت في لسانه حُبسه، توفي شاباً في سنة ثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 66-68 وإنباه الرواه 353/2 والأعلام 81/5.
(10) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 13.
(11) في المخطوطة: "سكون" تصحيف.
(12) في المخطوطة : "سكونهما" تصحيف.

**عليه:** أي على ذلك الأمر، والمراد بالسكوت ههنا: أن لا ينتظر المحكوم عليه به وبالعكس فلا يضر انتظاره إلى المتعلقات من المفاعل.

**وأنّ:** أي لأنّ **الجملة أعم من الكلام:** فإنّ العام في معنى الخاص، وللكلام نوع عموم لوجود بعض الشئ الذى لا يصح عليه إطلاق الجملة، مثلاً: القرآن هو الذى يصح عليه إطلاق كلام الله تعالى، ولا يصح جملة الله فيكون من للتفصيل.

**فكل كلام جملة:** أي كل ما صدق عليه الكلام صدقت عليه، **ولا ينعكس:** أي ليس كل ما صدقت عليه الجملة كلاماً.

**ألا يُرى أن، نحو: قام زيد من** قولك، وفى بعض النسخ **قولنا:** والثانى مناسب لنعتى والأول لا علم فاخترْ ما شئت! **إن قام زيد قام عمرو، يُسمى جملة:** لخروجه عن حسن السكوت بأن،

**ولا يسمّى كلاماً لأنه** شأن **لا يحسن السكوت عليه:** لأنّ الكلام: هو ما تضمن الإسناد الأصليّ، وكان مقصوداً لذاته، وأمّا الجملة مع ما تضمنت الإسناد الأصلى سواء كان مقصوداً لذاته أم لا؛ فالمصدر واسم الفاعل وما أشبهما[1] ليس كلاماً ولا جملة؛ لأنّ إسنادها ليس بأصلّى لعدم التغيّر في التكلم والغيبة والخطاب، مثلاً تقول: أنا ضاربٌ، وهو ضاربٌ، وأنت ضاربٌ؛ فلذلك كان إسنادها عارضياً لا أصلياً[2]؛ فجملة قام زيد فعل الشرط في محل الجزم، وجملة قام عمرو وجزاء الشرط، ومجموعهما جملة شرطية، وكلام مفيد في محل النصب على أنّه مقول القول.

**ثم:** أي بعد حصول العلم بلفظ المفيد، وبتعريف الكلام والجملة مستفادها /6 ب/ وبأهمية الجملة من الكلام أو بعد العلم بالمذكور من أوّل الكتاب إلى ههنا.

**الجملة:** مطلقاً **تُسمى**[3] اسميّة، أي تنقسم الجملة إلى اسمية[4] وفعلية

**إن بُدئت باسم:** أي بما يدلّ على معنى في نفسه مستقلاً كان ذلك الاسم أو مع غيره من الشئ الذى لا يدل على معنى في نفسه، قدمته لبساطته ولأصالته في الاشتقاق عند البعض، ولكونه

---

(1) المقصود بـــ ما أشبهما اسم المفعول والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، انظر: شرح الرضي على الكافية 33/1 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 14.

(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 13-14.

(3) في المخطوطة: "يسمى" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "الاسمية" تصحيف.

محتاجاً إليه، ولاحترازه عن الفصل بين القسمين بقوله لأنّ التقدير ولو كان الفعل أصلاً[1] في الإسناد[2]

**كــــ**قولك: **زيد قائم** بالرفع على سبيل الحكاية، والكاف إمّا اسم بمعنى: المثل، أو حرف جرّ. فعلى تقدير الأوّل يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ المحذوف الذى ضميره[3] راجع إلى الجملة، تقدير الكلام: مثالها، مثل زيد قائم أو أن[4] يكون صفة لمصدر الفعل المقدر تقديره: أمثل تمثيلاً، مثل زيد قائم، وعلى الثانى متعلق بمحذوف؛ فالمجموع خبر لمبتدأ محذوف تقديره، مثالها كائن: كزيد قائم. وهذه التوجيهات جارية فيها سيجئ في الاسمية والفعلية.

**وكقولك:** إنَّ: –بالكسر أو بالفتح– **زيداً قائم**. إنّ: حرف من الحروف[5] المشبهة بالفعل، زيداً: اسمها، قائم: خبرها، **وكقولك: هل زيد قائم؟** فهل: حرف من حروف الاستفهام، وزيد مبتدأ وخبره قائم.

**وما زيدٌ قائماً:** وما: حرف مشابه بليس؛ فزيدٌ اسمه، قائماً خبره. أخّره عن هل زيد قائم؟؛ لأنّ هذا المثال كأنّه جواب هل الاستفهامية. تأمل فيه لطافة!

**و**أكثر المثال لدفع توهم ناشئ من قولهم: باسم، نسمّى **فعلية:** بالنصب عطف على اسمية، **إنْ بُدئت الجملة بفعل:** على منوال اسم، وأمّا الجملة الشّرطية والظرفية لو تدخلان في الفعلية فالحصر حقيقىّ وإلا فادعائىّ[6] وهذا الانحصار: انحصار الكلّى[7] في جزيئاته.

**كقام زيدٌ:** قام فعل فاعل[8] زيدٌ.

**وهل قام زيد؟** هل حرف استفهام، قامَ فعل. فاعله زيدٌ أخّره عن: قام زيدٌ؛ لأنّ قام عارٍ عن غيره.

---

(1) في المخطوطة: "أصلاً أصلاً" تكرار لا فائدة منه، لذا حذفت إحداهما.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 14.
(3) في المخطوطة : "ضمير" تصحيف.
(4) في المخطوطة : "وان" تصحيف.
(5) في المخطوطة : "حروف" تصحيف.
(6) انظر: شرح قواعد الإعراب، لشيخ زاده 14.
(7) "في" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(8) في المخطوطة : "فاعل" تصحيف.

وكذا **زيداً ضربتُه، وياعبدَالله:** جملتان فعليتان؛ **لأنّ التقدير:** في الأوّل **ضربتُ زيداً ضربتُه:** فكان ضربته مفسر للمقدر، ومقدر به الفعل لا يضرّ فعلية الجملة؛ لأنه في حكم الملفوظ.

الثانى: **ادعو**[1] **عبدالله:** فلا يلزم من سدّ حرف النداء مسد الفعل والفاعل، أن تكون الجملة اسمية على أن لا يُرد عليه على مذهب سيبويه[2]؛ لأنّ الجملة عنده هى الفعل المقدر بين حرف النداء والمنادى، وهو ادعو[3] وحذف الفعل لكثرة استعماله لا لما يسدّه مسدّه[4].

اعلم أن: المص[5] /7أ/ لم يذكر، مثل: أقائم الزيدان؛ للاختلاف في اسميتها وفعليّتها[6]، لكن المناسب أن يذكره في الاسمية[7] ولا يمنعه أن يقال: إنَّه في قوة: أيقوم الزيدان؛ فإنّ ذلك لمجرّد بيان عمل الفاعل ومعناه[8].

**ثم:** لما نصّف الجملة باعتبار جزئها، شرع في[9] تقسيمها باعتبار تسميتها.

فقال: **وإذا قيل: زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ؛ فزيدٌ مبتدأ أوّل، وأبوه:** وإعرابه بالواو[10] **مبتدأ ثانٍ:** فهذه الجملة معطوفة على جملة فزيد، **وغلامه مبتدأ ثالث:** معطوف على جملة أبوه أو على جملة فزيد، **ومنطلق خبره:** المبتدأ **الثالث وهو:** غلامه **وخبره:** أي مع خبره، **خبر:** المبتدأ **الثانى:** وهو أبوه، **والمبتدأ الثانى:** وهو أبوه، **وخبره:** أي: مع خبره **خبر:** المبتدأ **الأول وهو زيد:** الرابطة بينهما ضميران، أحدهما: في أبوه، والآخر: في غلامه. ارتكب بعض التكرار للتوضيح، **ويسمى المجموع جملة:** لكونه مركّباً بالإسناد.

(1) في المخطوطة: "ادعوا" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.
(3) في المخطوطة : "ادعوا" تصحيف.
(4) انظر: الكتاب 182/2.
(5) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: المصنف.
(6) في المخطوطة: "وفعلية" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "اسمية" تصحيف.
(8) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 15.
(9) "في" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(10) في المخطوطة: "الواو" تصحيف.

**كبرى:** لعظم حجمها[1] بكثرة أجزاء خبرها[2] فالكُبرى: تأنيث الأكبر كفُضلى تأنيث الأفضل: هى غير منصرفة علّتها ألف التأنيث، **ويسمى غلامه منطلق جملة:** لتركّبه بالإسناد.

**صغرى:** لكون خبره مفرداً ولاحتياجه إلى سابقة تأمل!

ويُسمّى **أبوه غلامُه منطلقٌ جملة:** لذلك **كبرى بالنسبة:** أي بالقياس **إلى:** جملة **غلامُه منطلقٌ:** لكون خبره مركّباً من جزئين بخلاف خبر غلامه.

**ويسمّى** جملة لذلك، **صغرى بالنسبة:** أي بالقياس **إلى: جملة زيد أبوه غلامُه منطلقٌ:** وقد يسمى جملة وُسطى لتوجّهها إلى طرفيها وإنّما علّلناها بها بعظم الحجم وبصغره احترازاً عن المنطقيين[3].

**ومثله:** أي مثل المذكور في التسمية في الأجزاء، قوله -تعالى-: ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي**﴾ [4] **إذ**

**أصله:** أي أصل لكنّا، أو مجموعه **لكن:** بالتخفيف **أنا هو الله ربي:** حُذفت الهمزة على غير القياس؛ فأُدغمت النونان ولكن للعطف، والمعنى أن يُقال: لكن لا أقول كما تقول؛ بل هو الله ربّى؛ (فأنا) مبتدأ، و(هو) مبتدأ، و(الله) مبتدأ ثالث و(ربى) خبر الثالث، والإعراب والتسمية فيه على منوال السابق

**وإلاّ: أي** أن لم يكن أصله كذلك.

**لقيل:** فيه **لكنّه:** لأنّ لكنّ المشددة إذا دخلت على ضمير لوجب إعمالها في الضمير المنصوب المتصل اتفاقاً فلا يستقيم تقديره /7ب/ ضمير الشأن؛ ليكون اسم لكنّ المشدّدة، وإنّما جاز كون الجملة خبراً مع أنها مستقلة بنفسها لتعلق العرض لجمل نسبتها مع الرابط بالعائد إلى غيرها، وذلك العائد إمّا ضمير كما في زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ ههنا أو غيره ككون الخبر [ ] [5] نفس

---

(1) في المخطوطة: "حجمه" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "خبره" تصحيف.

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 16، وقد فصّل ، فقال: وهذا الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيين في إطلاق الصغرى والكبرى؛ لأنهم اعتبروا الأهمية والأخصيّة بخلاف النحويين؛ فإنهم اعتبروا الأصلية والتابعية.

(4) سورة الكهف 38/18.

(5) كلمة مطموسة.

المبتدأ كما في قوله –تعالى-: ﴿هُوَ اللهُ رَبِّى﴾ [1] فلا تلزم لجملة التفسير رابطة وكاللام في نِعْم الرجل زيد! وكوضع الظاهر موضع الضمير، كما في قوله –تعالى-: ﴿**الحاقة**﴾[2]، أيْ: الساعة، ﴿**ما الحاقة**﴾[3] ما هى؟ أىْ: أيّ شئ هى؟ فوضع الظاهر موضع الضمير تعظيماً لشأنها، وقد يُحذف العائد إذا كان ضميراً لقيام قرينة، نحو: السكر رطلان بدرهم، والعسل منوان بنصف، أي: رطلان ومنوان منه بقرينة تابع السكر، والعسل فإنه لا يسعّرغيرهما وإلا يراد قوله –تعالى- ههنا رفع لمن قال: لا طائل تحت قوله: من وإذا قيل إلى آخره لعدم وقوعه بل هو اختراع له.

## المسألة الثانية

## الجملة التي لها محل من الإعراب

**المسألة:** مرفوعة لأنها خبر المبتدأ، والاسمية لا محل لها من الإعراب؛ لكونها معطوفة على قول المسألة الأولى.

**الثانية:** صفة المسألة منها **في:** بيان **الجملة التى لها محل من الإعراب:** يعنى يجوز أن يجئ الإعراب عليها بالاعتبار؛ لكونها في قوة المفرد.

**وهي:** أي تلك الجملة **سبع:** جمل قدّمها على الباقيات لتعلّقها بالإعراب، ولو محلّا وهو مقصود أصليّ.

## الواقعة خبراً

**إحداها:** بدل البعض من الكلّ ومبتدأ مضافة إلى الضمير. **الواقعة خبراً:** المبتدأ لأنّ الألف واللام زائدة جاءت لإفادة التأكيد فلا يرد بنكارتها خبراً مع رابطة مطلقاً، أي: سواء كان محل فتلك مرفوعاً كما يكون في بابي: المبتدأ وإنّ بالتشديد، أو منصوباً كما في بابى: كان وكاد، وخبراً مفعول للواقعة، ثم شرع في بيانها على حدة؛ فقال:

**وموضعها:** مبتدأ أي محل الجملة التى وقعت خبراً مطلقاً، **رفع:** خبره **فى:** محل خبره.

---

(1) سورة الكهف 38/18.
(2) سورة الحاقة 1/69.
(3) سورة الحاقة 2/69.

**بابي:** أصله بابين سقط[1] النون للإضافة.

**المبتدأ:** وإلا أشار بالباب إلى أن الجملة الخبرية المرفوعة المحل مقصودة بالذات، ويتوصّل بها من المبتدأ، **وإنّ:** فالإضافة بيانية إلى كثرة وقوع تلك[2] الجملة إلى أخوات إنّ من الحروف المشبهة بالفعل تغليباً.

**نحو:** مرفوع بأنه خبر المبتدأ المحذوف[3] تقديره: مثاله نحوه جملة مستأنفة ويجوز النصب على أنّه مفعول به صريح لفعل محذوف /8أ/ فتقديره: أمثل نحو جملة مستأنفة أيضاً وعلى الأوّل اسمية، وعلى الثانى فعلية؛ فإنّ قلت: لفظ نحو معرب أم مبنى ههنا؟ قلت: إذا استعمل على سبيل المثال يجوز بناؤه[4] على الفتح وإعرابه على حسب مقامه؛ فَقِسْ على هذا ما سيجئ!

**زيدٌ**، مبتدأ، **قامَ:** فعل، **أبوه:** فاعله ومعه رابطة، ومحلّ مجموعها جرّ[5] أو نصب على أنها مقول القول. هذا ناظر إلى الأوّل **ونحو: إنّ زيداً أبوه قائمٌ** : هذا ناظر إلى الثانى وإعرابه هيّن.

**ونصبُ:** بالرفع عطف على رفع. **فى:** محل خبر.

**بابى كانَ وكادَ**[6]: إشارة بالباب إلى أخواتهما من الأفعال[7] الناقصة، [وأفعال][8] المقاربة، وإلى مضاهيهما في العمل فيدخل فيه خبر ما، ولا المشبهتين بليسَ إذا كان خبرهما جملة[9] كما فيهما، **نحو:** –مرّ إعرابه– قوله –تعالى–: ﴿كَانُوْا يَظْلِمُونَ﴾[10]: أع9 مثال للأوّل، **ونحو** قوله –تعالى– ﴿وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُونَ﴾[11]: بق1 مثال للثانى ولعطف البدل على البدل.

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 19.
(2) في المخطوطة: "فتلك" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "لمحذوف" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "بنائه" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "وجرّ" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "وكاده" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "أفعال" تصحيف.
(8) "أفعال" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(9) انظر: شرح الإعراب لشيخ زاده 20.
(10) سورة الأعراف 162/7.
(11) سورة البقرة 71/2.

**الثانية:** بِم يرفع بدل البعض من الكلّ. **و**الجملة **الثالثة:** عطف على الثانية أو على الأولى[1] على اختلاف النحاة في العطف على القرب والبعد.

## الواقعة حالاً

**الواقعة:** خبر للثانية، **حالاً:** مرّ بيانه.

## الواقعة مفعولاً به

**والواقعة:** بالرفع عطف على الواقعة وخبر الثالثة، **مفعولاً:** وإعراب **محلّهما:** مبتدأ، أي: محل[2] الجملة الثانية والثالثة، **النصب.** خبره يعنى إذا وقعتا في موقع الحال وفى موقع المفعول به؛ **فالحالية:** الفاء للتفصيل أو لجواب شرط محذوف، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ**﴾[3]: يو12 أي متباكين فجملة يبكون في محل النصب على الحال من الواو وفي جاءوا عشاءً منصوب على الظرفية[4]. **والجملةُ المفعوليةُ:** بالرفع عطف على الحالية؛ فالياء في الحالية والمفعولية للمصدرية، أي: كون الشئ حالاً ومفعولاً لا للنسبة والمبالغة؛ لأنّ ياء النسبة مع تاء التأنيث إذا لحقت في آخر كلمة تفيد معنى المصدر كذا قيل: **تقع في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأوّل: أنْ تقع **محكيةً:** بالنصب مفعول لتقع **بالقول** الخالص من معنى الظنّ بخلاف القول بمعنى الظنّ فإنه لا يعمل في محل الجمل، وإنما يعمل في المفردات، نحو: أتقول زيداً عالماً. أي: أتظن. **نحو**:قوله –تعالى– حكاية عن عيسى –عليه السلام–: ﴿**قَالَ إِنِّي عبدُالله**ِ﴾[5]: مر16 فجملة إنّى عبدالله في محل النصب محكية؛ لأنها مقول القول، والدّليل على أنها محكيّة، يقال: /8ب/ كسر إنّ بعد دخول قال.

---

(1) في المخطوطة: "الأول" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "المحل" تصحيف.

(3) سورة يوسف 16/12.

(4) في المخطوطة: "ظرفية" تصحيف.

(5) سورة مريم 30/19.

الموضع الثانى: أنْ تقع **ثانيةً للمفعول الأول:** الذي **في باب ظنّ:** أي أفعال[1] القلوب من الدّواخل على المبتدأ والخبر، والجملة لاتكون إلاّ خبراً، **نحو: ظننتُ زيداً يقرأ:** فيقرأ جملة فعلية، ومفعول ثانٍ لظننتُ.

**وثالثةً:** بالنصب عطف على ثانية، **للمفعول الثانى:** الذى وقع **في باب أعلم:** أي في أفعال القلوب التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، والثالث منها كالثاني من الأول، **نحو: أعلمت زيداً عمراً**[2] **أبوه قائم؛** فجملة أبوه قائم مع رابطة اسمية، ومفعول ثالث لأعلمت وهو فعل لفاعل أبوه.

الموضع الثالث: أنْ تقع **معلّقا عنها:** أي عن الجملة التى وقعت مفعولاً. **العامل:** بالرفع فاعل معلقاً أو يقع بالتحتانية، **نحو** قوله –تعالى-: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾[3] بمعنى الإيقاظ والمراد منهم أصحاب الكهف ﴿لِنَعْلَمَ﴾[4]: اللام للتعليل وعند الأشاعرة[5] لام العاقبة، أو لام الملكية، ونعلم منصوب بأنْ المضمرة، ﴿أَيّ الحِزْبَيْنِ﴾[6]: منهم الحِزب في اللغة بالكسر بمعنى الجماعة والطائفة والأصحاب، ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوْا أَمَداً﴾[7] أي الفريقين ضبط أزمان لبثهم في الكهف، "فأيّ": مبتدأ أضيف إلى "الحزبين"، و"أحصى": أفعل تفضيل[8] فاعله مستتر فيه عائد إلى المبتدأ، "أمداً" مفعوله، قوله: "لما لبثوا": حال منه فتكون[9] ما مصدرية، وقيل اللام مزيدة "وما" موصولة و"أمداً" تمييز فيكون الموصول مع صلته في محل النصب مفعولاً لأحصى والمبتدأ مع خبره في موضع النصب سادّ مسدّ مفعول نعلم.

---

(1) في المخطوطة: "الأفعال" تصحيف.
(2) في المخطوطة : "عمروا" تصحيف.
(3) سورة الكهف 12/18.
(4) سورة الكهف 12/18.
(5) نسبة إلى أبي الحسن الأشعري – من نسل أبي موسى الأشعري– وهو مؤسس مذهب الأشاعرة، وهو المذهب الكلامي الإسلامي وأصبح اسم الأشعرية علماً على الفرقة التي تعتنق ذلك المذهب، وتعارض به مذهب المعتزلة. انظر: البيان لتفسير القرآن 252/10.
(6) سورة الكهف 12/18.
(7) سورة الكهف 12/18.
(8) في المخطوطة: "فعل لا تفضيل" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "فيكون" تصحيف.

ونحو قوله –تعالى–: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا﴾[1] أي اجعلها الضمير راجع إلى المدينـــة، ﴿أَزْكَى﴾[2] أي أحل وأطيب ﴿طَعَاماً﴾[3] كهف15 منصوب على التمييز "فأيُّ" مبتدأ "أزكى": خبره؛ فـــالمجموع قائم مقام المفعول.

اعلم: أنَّ التعليق وهو إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنىً هو من خصائص أفعـــال القلوب في تعلق قبل الاستفهام أو النفى أو لام [4] الابتداء ،نحو: علمت أزيد عنـــدك أم بكـــر؟ وعلمت ما زيدٌ قائماً، وعلمت لزيدٌ منطلقاً، وإنّما تعلّق قبل هذه الثلاثة لأنّ هذه الثلاثة تقع فـــي صدر الجملة وصفاً فاقتضت بقاء صورة الجملة، وهذه الأفعال توجب تغيرها بنصب جزئهـــا؛ فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنىً، فمن حيث اللفظ روعى الاســـتفهام والنفـــى للام[5] الابتداء، ومن حيث المعنى رُوعيت هذه الأفعال؛ فالفعل /9أ/ المعلّق ممنوع من العمـــل لفظاً وصورةً، عامل معنى وتقديراً؛ لأنّ معنى علمت لزيد قائم: علمت قيام زيد، وأمّـــا إلغـــاء وهو: إبطال العمل على سبيل الجواز لفظاً ومعنىً؛ فهو من خصائص أفعال القلوب أيضاً فتلغى إذا توسّطت بين مفعوليها، نحو: زيد ظننتُ قائم. وتأخرت عنهما، نحو: زيدٌ قائم ظننت وهـــذه الأفعال على تقدير إبقائها في معنى الظرف؛ فمعنى المثال الأوّل: زيد في ظنّى قـــائم، ومعنـــى الثانى: زيد قائم في ظنّى، والجملة الإلغائية متوسطة كانت أو متأخرة لا محلّ لها من الإعراب؛ لعدم وقوعها في موقع ما له إعراب كما بيّن في موضعة.

## الواقعة مضافاً إليه

والجملة **الرابعة:** منها **المضاف إليها:** الضمير راجع إلى الألف واللام.

فالتقدير التى أضيف إليها **وإعراب**[6] **محلها:** أي تلك الجملة ،**الجرّ:** اســـمية كانـــت أو فعليـــة لوقوعها موقع الجرّ **نحو:** قوله –تع–[7]: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾[8]: مـــا5 "وهـــذا"

(1) سورة الكهف 19/18.

(2) سورة الكهف 19/18.

(3) سورة الكهف 19/18

(4) في المخطوطة: "ولام" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "لام" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "واعرب" تصحيف.

(7) من اختصارات القيصري ويقصد بها هنا : تعالى.

(8) سورة المائدة 119/5.

مبتدأ "يوم" خبر؛ فجملة ينفع في محل الجرّ لاضافة اليوم إليها، ويجوز بناء اليوم على الفتح لإضافته إلى الجملة، وإذا جاز فيه النصب فتكون[1] الإشارة فيما قبلها من الآية أي: يقول الله – تع[2]– هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وهذا المثال ناظر إلى الثانى، ونحو قوله –تع–[3]: ﴿يَوْمَ هُمْ[4] بَارِزُوْنَ﴾[5] غا24 "يوم" بدل من يوم التلاق أو بيان ومنصوب على الظرفية، و"هم" مبتدأ، "بارزون" خبره؛ فالجملة الاسمية في محل الجرّ لإضافة اليوم، والدّليل بإضافة اليوم فيهما عدم التنوين فيه. اعلم: أن النحاة [اختلفوا[6]] في أنّ المضاف إليه في الجملة الفعليّة هو الفعل أو الجملة، والاتفاق[7] أنّ المضاف إليه هو الجملة الاسمية بتمامها إذا أضيف إليها، هذا بحسب الظاهر أو أي ضمير حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه "اليوم" في الجملتين؛ فالمعنى في المثال الأوّل يوم ينفع الصّادقين صدقهم، وفى الثّانى: يوم بروزهم.

لمّا بيّن ما في الجملة شرع في توضيحها؛ فقال: **وكلّ جملة:** أي كل فرد من أفراد الجملة **وقعت بعد إذ** : فهذا يضاف[8] إلى الاسمية والفعلية، مثل قوله –تعالى–: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾[9]، وكقولنا: جئت إذ زيد حاضر؛ فالجملتان في محلّ الجرّ ،**أو:** وقعت بعد **إذا:** هذا يضاف إلى الفعلية فقط، نحو قول الشاعر[10]:

... ... ... ... **وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ**[11] ...

---

(1) في المخطوطة: "فيكون" تصحيف.
(2) من اختصارات القيصري ويقصد بها: تعالى.
(3) من اختصارات القيصري ويقصد بها: تعالى.
(4) في المخطوطة: "يومهم" تصحيف.
(5) سورة غافر 16/40.
(6) "اختلفوا" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(7) "على" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(8) في المخطوطة: "إيضاف" تصحيف.
(9) سورة البقرة 30/2، ووردت أيضاً في سورة الحجر 28/15.
(10) في المخطوطة: "قوله تعالى" تصحيف.
(11) هذا عجز بيت من الكامل صدره وتمامه:

استغنِ ما أغناكَ ربُّك بالغِنَى ... ... ... فتَجَمَلِ

والبيت لعبد قيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة من البرامج إسلامي وكلها حكم ووصايا، وهي بضعة عشر بيتاً، قاله يوصي ابنه، وهو في شرح شواهد المغني 271 وخزانة الأدب 243/4 والكواكب=

أي: إنْ يصبك فقر فأظهر الغنى من نفسك بالتزيين، وكقولك: إذا سلّمت عليك سلّم علينـــا، **أو:** وقعت بعد **حيث:** /9ب/ هو ظرف من الظروف المبنية ولا تضاف إلى الجملة منها إلاّ حيث في الأكثر سواء كانت اسمية أو فعلية، نحو: اقعد حيثُ قعد زيد، وحيث زيد قاعد؛ فالجملتـــان فـــي محل الجرّ، وإذا أضيف إلى المفرد يُعرب عند بعض النحاة لزوال علـــة البنـــاء، وهـــي عـــدم الإضافة إليه والأشهر بقاؤه[1] على حاله، مثاله قول الشاعر:

أمَا تَرَى حَيــثُ سُهيلٍ طَالعاً

نَجْماً[2]،[3]،[4] ... ... ... ...

**أو:** وقعت بعد، **لما الوجوديّة:** أي الحينية، وهي دالة على وجود الشئ لوجود غيره، نحو: لمّـــا سلّمتنى امدحتك؛ فجملة سلّمتنى في محلّ الجرّ، ولمّا منصوبة المحلّ على الظرفية، والعامل فيها جوابها هو: أمدحتك **عند من قال باسميتها**[5].

وعند سيبويه[6] أنها حرف بمعنى اللام فلا تضاف؛ لأنّ الإضافة من خـــواصّ الاســـم، وإنمـــا وصفت بالوجودية؛ لاقتضائها جملتين فتوجد بينهما حقيقة أو حكماً وإذا علمت هذا الخفـــى، أى: الجملة الواقعة بعد كلّها.

**في موضع خَفْض:** بفتح الخاء المعجمة وسكون الفاء يعنى في محلّ الجرّ. **إضافتهن** : أي بسبب إضافة المذكورات من إذا إلخ. **إليها:** أي تلك الجمل.

---

=الدرية 512/2-517، وهو بلا نسبة في لسان العرب (كرب) 836/1 والكليات 69 والمغني 128، 131، 916، ورُوي (فتحمل) بالحاء المهملة.

(1) في المخطوطة: "بقائه" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "جبلاً" تصحيف.

(3) هذا البيت من الرجز، وبيته الثاني:... يضيء كالشهاب لامعاً.

وهذا الرجز مجهول القائل في المغني 178 وشرح ابن عقيل 47/3 ولسان العـــرب (حيـــث) 141/2 وخزانـــة الأدب 3/7-11، ورُوي ساطعاً بدلاً من لامعاً في الكواكب الدرية 256/1 والكليات 399.

(4) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 30.

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 30، والقائل باسميتها هو: أبو علي الفارسي.

(6) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

## الواقعة جواباً لشرط جازم

والجملة **الخامسة:** منها **الواقعة جواباً لشرط جازم:** لفظاً ومحلّا وإنما وصفه بالجازم احترازاً[1] عن جواب غير الجازم، كجواب: إذ، وإذا، ولمّا الوجودية، ولو، ولولا، لأنّ الجملة التى تكــون جواباً لها لا محل لها من الإعراب. الشرط في اللغة: العلامة، وفى الاصطلاح: تعليق شئ بشئ بحيث إذا وجد الأوّل يوجد الثّانى، مثل: إن دخلت الدار فأنتِ طالق.

وإعراب **محلها:** أي محل تلك الجملة **الجزم:**

اعلم: اختلف النحاة في جازم جواب الشرط، فقال بعضهم: هو أداة الشرط فقط، وقال بعــضهم: هو فعل الشرط فقط، وقال بعضهم: هو الأداة والفعل معاً[2]، وأمّا فعل[3] الشرط فمجزوم بالأداة اتفاقاً **إذا كانت:** الجملة **مقرونة بالفاء:** الدّالة على لزوم ما بعدها لما قبلها سواءً كانت اســمية، أو[4] فعلية، أو[5] خبرية، أو انشائية،**أو:** ما مقرونة **بإذا المفاجأة:** الدّالة على ترتيب ما بعــدها سريعاً على ما قبلها بخلاف إذا الشرطية؛ لأنه لاتكون جواباً للشرط لاختصاصها بأوّل الكــلام، والمراد بالمقارنة أن يوجدا[6] في أوّل /10أ/ الجملة.

والمشهور أن الفجائية تختص بالجمل الاسميّة[7] ولا تحتاج إلى الجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: خرجت فإذا الأسد في الباب، وإنّما قيّد بالمقارنة إليهمــا وإلّــا لــم يكــن لمجموع الجملة محل من الإعراب؛ بل لجزئها، وذلك لأنّ الشرط إن كان له تأثير في الجواب لفظاً فلا حاجة إلى إتيانهما في جوابه، كما في قولك: إن تقم أقم، وإلا فالجواب لا يخلو[8]مــن أحــدهما ليدلّ على الترتيب؛ فيَحكم بأن لمجموع الجملة محلاً من الإعراب. **فــ**الجملة[9] **الأولى:** المقرونة

---

(1) في المخطوطة: "احتراز" تصحيف.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 31.
(3) في المخطوطة: "الفعل" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "و" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "و" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "يوجدان" تصحيف.
(7) "و" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(8) في المخطوطة "يخلوا" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "فا الجملة" تصحيف.

بالفاء فى، **نحو**: قوله –تعالى–: ﴿ **مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ** ﴾ [1] فجملة فلا هادى لــه [2] "لا" لنفى الجنس، واسمها "هادى"، وخبرها "له" في محل الجزم لوقوعها جواباً لشرط جازم هو "مَنْ"، "وهادى" منصوب المحلّ؛ فإنّ حركة الياء بنائية ﴿ **وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [3]، فجــاء يذر بالرفع[4] مع الياء؛ فَعَلى هذا فالمبتدأ المحذوف هو، ومع[5] النون؛ فَعَلى هذا المبتدأ نحــن. "يذر" فعل بمعنى يترك، فاعله مستتر فيه هو أو نحن، مفعوله هم.

**ولهذا**: فالعطف[6] في الجزم يورث خفاء فيه؛ فلا يلزم الاستدلال بالخفى علــى الجلــى، وقــدم التعليل ليدلّ على الحصر؛ فلا تفعل، أي ولأجل كون تلك الجملة في الجزم.

**قرئ بجزم "يذر" عطفاً على محل الجملة**: الجزائية هى: "فلا هادىَ له"، فيكون التقدير: مَنْ يضلل الله لا يهده أحد غيره، ويذرهم فثبت أَنْ تكون جملة "فلا هادى له" في محلّ الجزم على رأى من ذهب إلى جزم يذر.

والجملة **الثانية**: المقرونة بإذا المفاجأة **نحو**: قوله تعــالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ**﴾:[7] أي شــدة؛ أصلها: سيوِئَةٍ فَقُلبت الواو ياء فأدغمت[8]. ﴿**بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم**﴾:[9] من الأعمال الخبيثة، ﴿**إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾:[10] رو21 ييأسون من رحمة الله فإنْ حرف شرط، "تُصب" فعل شرط مجزوم بهــا،

---

(1) سورة الأعراف 186/7.

(2) في المخطوطة "من" زيادة لا يستقيم بها المعنى لذا حذفتها.

(3) سورة الأعراف 186/7.

(4) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بنون العظمة، ورفع الراء، ووافقهم ابن محيصن، وقرأ أبــو عمــرو وعاصم ويعقوب بالياء على الغيبة، ورفع الراء، ووافقهم اليزيدي والحسن، وقرأ حمزة والكسائي وخلــف بالياء وجزم الراء، ووافقهم الأعمــش. انظــر: حجة القــراءات 303–304 وإتحــاف فــضلاء البــشر 70/2–71.

(5) في المخطوطة: "وقع" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "والعطف" تصحيف.

(7) سورة الروم 36/30.

(8) انظر: الصحاح (سوأ) 56/1 ولسان العرب (سوأ) 118/1.

(9) سورة الروم 36/30.

(10) سورة الروم 36/30.

مفعوله "هم"، فاعله "سيئة"، والباء في بما متعلق بفعل الشرط، وما موصوفة أو اسم[1] موصول[2] "وقدمت" فعل فاعله "أيديهم"، "وإذا" للمفاجأة بمنزلة الفاء، "هم" مبتدأ، خبره "يقنطون"، الاسميّة في محلّ الجزم، ثم لمّا بيّن الجملة الجزائية المقارنة إلى الفا أو إلى المفاجأة بأنْ يكون لمجموع تلك الجملة محل من الإعراب؛ شرع لبيان الجملة التى لم تقارن إليها ولبيان جملة فعل /10ب/ الشرط بالمناسب، بأن يكون الإعراب في محل خبريهما لا مجموعهما، ولدفع توهم ناشئ من مقارنتهما إليها، وهو تخصيص الجزائية بالمضارع؛ لأنه قابل للجزم، فقال:

**فأمّا**: للتفصيل، **نحو: إن قام أخوك قام عمرو، فمحل الجزم**: فمحل مبتدأ يعنى: فمحله الجزم في قام عمرو، و**محكوم**: به. خبره فيكون الجزم ههنا ثابتا **للفعل وحده**: هو قام.

**لا للجملة بأسرها**: لا للمجموع المركب من الفعل والفاعل هو عمرو والنسبة.

**فكذلك القول في فعل الشرط**: أي محل الجزم فيه محكوم به هو ثابت لفعل[3] الشرط وحده وهو قام لا للمجموع المركب من الفعل والفاعل هو أخوك، والنسبة لأنّ أداة الشرط إنّما تعمل في شيئين، فلمّا عملت في محلّ الفعلين لم يبقَ لها تسلّط على محل الجملة، وأمّا عملها في المذكورين السّابقين بإعانة الفاء أو بإذا المفاجأة، ولا وجود لهما ههنا.

**لهذا**: أي ولأجل كون محل الجزم محكوماً به فقط في فعل الشرط.

**تقول إذا عطفت عليه**: أي على فعل الشرط **مضارعاً**: قيّد به لعدم ظهور الجزم في الماضي **وأعملتَ**: بالنصب، عطف على عطفت **الأوّل**: في الاسم على مذهب الكوفيين، وإنْ لم يكن هذا[4] المذهب مختاراً في باب التّنازع، **نحو إن**: حرف شرط **قام**: فعل شرط، **ويقعد**: معطوف **أخوك**: هو اسم تنازعا فيه، **قام عمرو**: جزاء الشرط؛ **فتجزم**: إن **المعطوف**: هو يقعد **قبل أنْ**، بالنصب **تُكمل الجملة**: يعنى جملة فعل الشرط بفاعلها هو أخوك.

(1) في المخطوطة: "حرف" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "موصولة" تصحيف.
(3) في المخطوطة : "للفعل" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "هد" تصحيف.

## التابعة لمفرد

والجملة **السادسة:** منها، أي: من الجمل السبعة التى لها محل من الإعراب **التابعة لمفرد:** منكّر لأنّ المعرفة لا تتصف بها وأمّا لام الجنس في حكم النكرة **كالجملة المنعوت بها:** أي الموصوف بها، أي الجملة. المفرد المنكر يتضمن الضمير لأنّ الجملة لا تكون موصوفة بالصّفات العارضة كما تتصف بالصّفات الذّاتية مثل الفعلية وغيرها، وإنّما شرط تنكير الموصوف مع أن الجملة من حيث هى لا معرفة ولا نكرة إذْ[1] أنّ[2] التعريف والتنكير من صفات الأسماء من الكلمات لصحة تأويلها بالنكرة حيث يقال فى: قام رجلٌ ذهب أبوه ذاهبٌ أبوه.

**ومحلها بحسب:** إعراب **منعوتها:** أي موصوفها رفعاً و[3] نصباً وجرّا فهى للتفصيل أو للجزاء أي تلك الجملة **في موضع رفع:** أي في محل رفع كانتا[4] في **نحو:** قوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِيْنَ /11أ/ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾[5] بق3 "من" حرف جرّ متعلّقها "أنفقوا مما[6] رزقناكم"، "قبل" مجرورها، ومضاف إلى "أن يأتى"، "ويأتى" منصوب "بأنْ" فاعله "يوم"، "لا" لنفى الجنس، "وبيع" اسمه "وفيه" خبره، "لا" مع اسمه وخبره في محل الرفع؛ لأنّ إعراب محلّها بحسب منعوتها، والمنعوت مرفوع وهو يوم. وقرئ "لا بيع" بالفتح والرفع[7] على الجزائية لسؤال، هو: هل فيه بيع أو خلة أو شفاعة؟

وفى موضع **نصب في نحو:** قوله –تعالى–: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيْهِ إِلَى اللهِ﴾[8] بق3 "واتقوا" فعل وفاعل "يوماً" منصوب بنزع الخافض، أي: على المفعول به أو المفعول فيه، والتقدير على الأول: واتقوا في الدنيا مقالب يوم ترجعون فيه. وعلى الثانى: واتقوا عذاب الله يوماً ترجعون

(1) في المخطوطة: "إذا" تصحيف.
(2) "أنّ" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(3) "و" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(4) في المخطوطة: "كائنتا" تصحيف.
(5) سورة البقرة 254/2.
(6) "مما" ساقطة من المخطوطة.
(7) قرأ نافع وابن عامر والكوفيون برفع "لا بيع" وتنوينها، وقرأ الباقون بفتحها بلا تنوين. انظر: الوافي في شرح الشاطبية 153.
(8) سورة البقرة 281/2.

فيه. وقرئ بفتح التا[1]، وترجعون فيه جملة فعلية في محل النصب؛ لأنّ إعراب منعوتها النّصب، هى: يوماً في محل **جر فى، نحو**: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ [2] النَّاسِ لِيَوْمٍ لارَيْبَ فِيْهِ﴾:[3]، آل3 ولام "ليوم" حرف جرّ متعلق "بجامع" ، "لا" لنفى الجنس، اسمه "ريب"، خبره "فيه".

والاسمية في محل الجرّ لأنّ إعراب منعوتها الجرّ هو: ليوم.

والجملة التابعة لمفرد، خمس جمل:

الأولى: الجملة المنعوت بها[4] تحقيقاً أو تقديراً كما بيّنه المصنف.

والثانية: الجملة المعطوفة على المفرد متجانسين تأويلاً، نحو: زيد ظريف، وكرم أبوه.

والثالثة: الواقعة بدلاً مطلقاً مثلا البعض، نحو: أطلب منك سلاماً؛ فإنه بدل من كلاماً فى: قال زيدٌ كلاماً؛ أطلبُ منك سلاماً، وتذكرنى مداماً.

والرابعة: الجملة المبنية لمفرد، نحو: إلى الله مرجعكم، في قوله -تعالى-: ﴿عذاب يومٍ كبيرٍ إلى الله مرجعكم﴾[5] فإنّه بيان العذاب أو بيان اليوم الكبير.

والخامسة: الجملة المنزلة بمنزلةٍ التأكيد المعنوى في إفادة التقرير مع اختلاف التحرير، نحو: جاء زيد هو نفسه. كذا في الإفصاح[6] نقلاً عن مفاتح الألباب[7]؛ ولهذا قال المصنف: كما نجعله بالكاف.

---

(1) قرأ "ترجعون" مبنياً للفاعل: أبو عمرو ويعقوب، والباقون بالبناء للمفعول. انظر: إتحاف فضلاء البشر 382/1، 459.

(2) "الناس" ساقطة من المخطوطة.

(3) سورة آل عمران 9/3.

(4) في المخطوطة: "والجملة الإخبارية".

(5) سورة هود 3/11، 4.

(6) لم أقف على هذا الكتاب.

(7) هذا الكتاب لمؤلف مجهول، وهو مخطوط في معهد المخطوطات العربية لم يكتب عليه اسم مؤلفه (رقم 5234 هجرية بخط جميل، 80 لوحة). انظر: حواشي جلال الدين المحلى على قواعد الإعراب 19.

## التابعة لجملة لها محل من الإعراب

والجملة **السابعة:** منها **التّابعة لجملة لها محل من الإعراب:** وهى أربع:

الجملة الأولى المعطوفة **نحو زيدٌ:** مبتدأ، **قام أبوه وقعد أخوه؛ فجملة قام أبوه في موضع رفع:** أي في محل رفع **لأنها خبر:** المبتدأ

**وكذلك:** أي مثل جملة قام أبوه، **جملة قعد أخوه:** في محلّ الرفع؛ **لأنها:** أي جملة قعد أخوه **معطوفة عليها:** أي على جملة قام أبوه وإعراب التّابع كإعراب متبوعه. /11ب/

والثانية: الجملة الواقعة بدلاً عنها مطلقاً، مثال بدل البعض، نحو: قوله –تعالى– ﴿ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾.[1]

والثالثة الواقعة تأكيداً لفظيّاً، نحو: زيد ضرب ضرب.

الرابعة الواقعة بياناً، نحو: قال: ياآدم هل أدلكَ[2] على شجرة الخلد وملك لا يبلى؛ بياناً لوسوس إليه الشّيطان في قوله –تعالى–: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ[3] عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾ [4] وأمّا الجملة الواقعة صفة فنفوها قال المص[5] في مغنى اللبيب[6]: "هذا الذى ذكرته من انحصار الجملة التى لها محلّ في سبع جارٍ على ما قدروه [7]والحقّ أنّها تسع والذى أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أمّا الأولى، فنحو: قوله –تعالى–: ﴿ **لَسْتَ[8] عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأَكْبَرَ** ﴾ [9] "فَمَنْ" مبتدأ، و"يعذّبه الله" خبره، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

---

(1) سورة الشعراء 132/26، 133.

(2) في المخطوطة: "أدلكم" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "أدلكم" تصحيف.

(4) سورة طه 120/20.

(5) من اختصارات القيصري ويقصد بها المصنف.

(6) أحد مصنفات ابن هشام؛ بل أهمها.

(7) "و" ساقطة من المخطوطة.

(8) في المخطوطة: "ليست" تصحيف.

(9) سورة الغاشية 88/ 22، 23، 24.

وأمّا الثانى، فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [1] الآية إذا أعرب "سواء" خبر أو "ءانذرتهم" مبتدأ"[2] انتهى. فالمعنى إنذارك وعدمه سيّان عليهم.

واعلم: أن الجمل التّى يستلزمها ما قبلها من المبتدأ والفعل والجزم العامل والمتبوع إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة هى صفة لها، أو بمعرفة محضة فهى حال منها أو بغير محض منهما فهى محتملة لهما سيجئ تفصيلها.

## المسألة الثالثة

## الجملة التي لا محل لها من الإعراب

**المسألة الثالثة:** من المسائل الأربع التى في الباب الأوّل الذى في الجملة وأحكامها في **بيان:** ما قيّدها[3] به وترك فيما سبق إشارة للزوم الاجتماع في شأن هذه المسألة.

**الجملة التى لا محل لها من الإعراب وهي:** أي الجملة التى لا محلّ لها **سبع:** جمل **أيضاً:** أي كالجملة التى لها محل منه.

وأيضاً يستعمل في مقام التشبيه، وهو منصوب بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره آض أيضاً، أي: احملها في الحكم حملاً على ما[4] سبق.

قال ابن السّكيت[5]: "هو مصدر من آض يئيض أيضاً، أي: عاد يعود عوداً"[6] وأيضاً جملة إحدى جزءيها ملفوظة والأخرى محذوفة، ولا محل لها لجملتها لأنها لمجرد البيان، والفرق بين الحذف[7] السّماعى والقياسى هو هذا؛ فالأوّل بالسّماع، والثّانى بالضابطة.

**إحداها:** أي إحدى السبع، هى: بدل بعض من الكلّ.

---

(1) سورة البقرة 6/2.
(2) انظر: مغني اللبيب 558-559.
(3) في المخطوطة: "قيد بها" تصحيف.
(4) "ما" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(5) هو أبو يوسف : يعقوب بن إسحاق بن السكيت، إمام في اللغة والأدب، أصله من خوزستان، تعلم ببغداد، من كتبه: إصلاح المنطق، والأضداد، والقلب والإبدال، ومعاني الشعر، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين.
انظر: وفيات الأعيان 395/6 وكشف الظنون 418/6 والأعلام 195/8.
(6) انظر: الصحاح (أيض) 1065/3 والقاموس المحيط (أيض) 572.
(7) في المخطوطة: "حذف" تصحيف.

## الجملة الابتدائية

**المبتدأة:** أي الواقعة /12أ/ فى الابتداء اسمية كانت أو فعلية، **وتسمى** هذه الجملة **مستأنفة أيضاً:** كما تُسمّى مبتدأة وهذه التسمية احترازاً[1] عن الجملة المصدرة بالمبتدأ أو المراد بالاستئناف ههنا: المفتتح بالكلام لا الجواب عن السؤال مثالها أو أمثل، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ**﴾[2] أصل "إنّا": إنّنا حُذفت إحدى النونات على اختلاف بين القوم. "وإنّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل، اسمه "نا" "أعطى": فعل من أفعال القلوب فاعله "نا" ومفعوله الأوّل كاف الخطاب كناية عن رسولنا –عليه السّلام–، والمفعول الثّانى[3] له الكوثر، والجملة الفعليّة[4] في محلّ الرفع على أنّها خبر إن، وجملة إن اسمية لا محل لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائية.

ومستأنفة[5]، **نحو:** قول رب العزة ﴿**إِنَّ العِزَّةَ**﴾[6] أي الغلبة ونحوها ﴿**لله**﴾[7] "العزّة" اسم إن، خبره "لله"، فالاسمية لا محل لها كذلك[8] ﴿**جَمِيْعًا**﴾[9]، إمّا حال من الضمير المستتر في الظرف، أي إنّ العزة لله مُجتمعة.

وإمّا ظرف زمان جميعاً؛ فلزم أنْ لايملك أحد شيئاً منها، لا هم ولا غيرهم، فالله –تعالى– يغلبهم وينصر نبيّهم –عليه السّلام– وقرأ أبو حيوة[10] بفتح "أن"[11] بمعنى؛ لأنّ العزّة على صريح التعليل هى وقعت **بعد:** قوله –تعالى– :﴿**وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ**﴾:[12] يون11 أي قول الكفار بالاهلاك

(1) في المخطوطة: "احتراز" تصحيف.
(2) سورة الكوثر 1/108.
(3) في المخطوطة: "ومفعول" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "جملة فعلية" تصحيف.
(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 36–37.
(6) سورة يونس 65/10.
(7) سورة يونس 65/10.
(8) في المخطوطة: "لذلك" تصحيف.
(9) سورة يونس 65/10.
(10) هو شريح بن يزيد، أبو حيوة الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام، وهو والد حيوة بن شريح الحافظ، وله اختيار في القراءة، مات سنة ثلاث ومائتين. انظر: غاية النهاية 325/1.
(11) قرأ أبو حيوة "إنّ العزة" بالفتح بمعنى: لأن العزة على صريح التعليل. انظر: الكشاف 244/2.
(12) سورة يونس 65/10.

وغيره. ولا جازمة، ويحزن من الحزن فعل مجزوم بلا ومفعوله ضمير متصل به، و"قول"[1] فاعله ومضاف إلى هم.

**وليست:** أي جملة إنَّ العزة لله جميعا"[2] جملة **محكية بالقول:** فلا يلزم أنْ يكون لها محلّ من الإعراب **لفساد المعنى:** فإنّ هذا ليس قول الكفّار؛ بل هو قول الله –عزّ وجلّ– تسلية للنبى–عليه السلام–

**ونحو:** قوله –تعالى–: ﴿**لَا يَسَّمَّعُونَ**﴾[3]: أي لا يقدرون على التّسمع بحيث يؤدّى إلى السّماع، روى عن ابن عباس[4] –رضى الله عنهما[5]– : "أنهم يسّمّعون ولا يَسْمَعون"[6] ﴿إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[7]، والمراد منه: الملائكة لأنهم سكان السموات والإنس والجن هم الملأ الأسفل لأنّهم سكان الأرض، لا يتسمعون إمّا جملة منقطعة عما قبلها أو لا[8]. وعلى التقدير الثّانى: إمّا صفة أو حال من شيطان أو تعليل.

والصّفة لا تصحّ لأنّه لا فائدة في حفظ السّماء منهم؛ لأنّهم لايقدرون على التسمع، وكذا[9] الحال لا يصحّ لأنّ الحالية صفة في المعنى، والتعليل لم يتناسب؛ لأنّه يحتاج إلى أَنْ يُقال أن أصله: لئلا يتسمعوا[10] فحذفت اللام فبقى أن لا ثم حذفت أنّ فتلزم كثرة الحذف، وأمّا على التقدير الأول: فلا يلزم ههنا[11] /12 ب/ المحذوفات أو تكون منقطعة عما قبلها من جهة الإعراب، ولهذا اختار المص[12] الأوّل كما تراه ولا نافية، يسّمّعون فعل مضارع من باب التفعل، الواو

---

(1) في المخطوطة: "وقوله" تصحيف.
(2) سورة يونس 65/10.
(3) سورة الصافات 8/37.
(4) هو أبو العباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ابن عم النبي –صلى الله عليه وسلم– حبر الأمة، وترجمان القرءان، كان بحراً في التفسير وعالماً بالفقه والسنة، شهد مع علـي – رضـي الله عنه– الجمل وصفين، كفّ بصره في آخر عمره، له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثاً، مات سنة ثمانٍ وسبعين بالطائف. انظر: أُسد الغابة 185/3–189 ووفيات الأعيان 62/3 والأعلام 95/4.
(5) في المخطوطة : "عنه" تصحيف.
(6) انظر: الكشاف 335/3.
(7) الصافات 8/37.
(8) في المخطوطة: "أولاً" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "وكذا" تصحيف.
(10) في المخطوطة : "يتسمّعون" تصحيف.
(11) انظر: المغني 501–502.
(12) من اختصارات القيصري، ويقصد به المصنف ابن هشام.

فاعل، فجملته فعلية لا محلّ لها من الإعراب لكونها مستأنفة، **بعد:** قوله –تعالى–: ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾[1]: "وحفظاً" مفعول مطلق، وفعله محذوف، أي: حفظنا السماء حفظاً بالشّهب[2] هي: النجوم التى ترميها الملائكة على الشياطين، "ومن" حرف جرّ متعلق بحفظنا، "كلّ" مجرور بها مضاف إلى "شيطان"، "فمارد" صفة للشيطان.

**وليست:** أي جملة يتسّمعون **صفة:** للنكرة التى هى شيطان **لفساد المعنى:** من جهة إذ لا طائل تحتها.

ثم اعلم: أن الجملة المستأنفة نوعان في الحقيقة، وأنواع ثلاثة بالاعتبار:

أحدها: الجملة المفتتح بها النطق، أشار لها المصنف بالمثال الأوّل.

والثّانى: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، وهذا الانقطاع يكون كلّيّاً كما في المثال الثالث. واعمل ما شئت فيما بعدها! ثم لمّا مثّل تلك الجملة بالكلام القديم، وأراد التمثيل بغيره لزيادة التوضيح فيها فقال:

**ومن مُثُلها**[3]: بضم الميم والثاء جمع مثال، أي: بعض مُثُل الجملة التى لامحلّ لها[4] من الإعــراب؛ لكونها مستأنفة ومبتدأة، **قوله:** الإضمار لشهرة الشاعر [و][5]اسمه، (جرير) [6]:

فَمَا زَالتِ القَتْلَى تُمِجُّ دِمَاءَها بِدجْلَةَ حتَّى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ[7]

ما: نافية، وزالت: فعل من الأفعال[8] الناقصة، اسمـــه: القتلى، هى: جمع قتيل بمعنى المقتول،

---

(1) سورة الصافات 7/37.

(2) في المخطوطة: "بالشبهب" تصحيف.

(3) المثال: المقدار والقصاص، وصفة الشيء، جمعه أمثلة، ومُثُل. انظر: القاموس المحيط (مثل) 951.

(4) "لها" ساقطة من المخطوطة.

(5) "و" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(6) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، من تميم: أشعر أهل عصره، عاش كلــه يناضل أهل زمانه– وكان هجاءً مرّاً– ولم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، وكان عفيفاً، وقد جمعــت نقائضه مع الفرزدق في ثلاثة أجزاء، وديوان شعره في جزأين. انظر: الشعر والــشعراء 304 ووفيــات الأعيان 321/1 وخزانة الأدب 75/1 والأعلام 119/2.

(7) هذا البيت من البحر الطويل في اللمع في العربية 134 والمغني 173، 506 والجنى الداني 552 ولــسان العرب (حتت) 24/2 ولسان العرب (شكل) 357/11 وخزانة الأدب 477/9–479.

(8) في المخطوطة: "أفعال" تصحيف.

يقال: رجل قتيل، ورجال قتلى. تمجّ: فعل بمعنى رشّ، يقال: مجّ الرّجل الشّراب من فيه إذا رمى ورش[1]، فاعله مستتر راجع إلى القتلى، دماءها[2] مفعوله.

**حتى ماءُ دجلةَ أشكلَ** بالفتح، يقال: دم أشكل إذا كان فيه حمرة وبياض[3]، وحتى: ابتدائية، ما[4] مبتدأ، ومضاف إلى دجلة، هى: غير منصرفة؛ للتأنيث والعلمية؛ لكونها علَم نهر في بغداد[5]، وأشكل: خبر المبتدأ. فالاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لكونها مستأنفة. والمعنى: ما زالت القتلى مَنْ ترتش دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اختلط بالدم[6] ولم يُميَّز بينهما.

وروى **عن الزجاج**[7]: وعن **ابن دَرَسْتَويهٍ**[8]: (درست) لفظ عجمى مركب مع ويه وفى القاموس: "كل اسم خُتم بويه كسيبويه[9]"[10]،[11] كذا قيل من **أن الجملة:** الواقعة **بعد حتى الابتدائية: تكون في موضع الجرّ بحتّى:** لأنّها في حكم المفرد مطلقاً، وهذا وإن كان أقرب إلى القبول. ولكن **خالفهما:** أي إلى الزجاج وابن درستويه / 13أ/ **الجمهور:** بالرفع فاعل خالف، وقالوا: لاتكون في موضع جر؛ **لأنّ حرف الجرّ لا يُعلق**[12]: أي لا يمتنع **عن العمل**؛ لأنّ التعليق[13] من

---

(1) انظر: الصحاح (مجج) 340/1، والقاموس المحيط (مجج) 187.

(2) في المخطوطة: "دماؤها" تصحيف.

(3) انظر: لسان العرب (مجج) 24/2 و 357/11.

(4) في المخطوطة: "ما" تصحيف.

(5) مدينة قرب الكوفة، وضع أبو جعفر المنصور أول لبنة بيده، فقال: بسم الله والحمد لله، ابنوا على بركة الله. انظر: معجم البلدان 543/1.

(6) في المخطوطة: "الدم" تصحيف.

(7) هو أبو إسحاق : إبراهيم بن السَّري بن سهل الزجاج، عالم بالنحو واللغة، وكان للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره، من كتبه: معاني القرءان، والاشتقاق، والأمالي في الأدب واللغة، توفي ببغداد سنة ست عشرة وثلثمائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 111-112 وكشف الظنون 8/5 والأعلام 40/1.

(8) هو أبو محمد: عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَويه، كان أبوه من كبار المحدثين، وكان هو عالماً فاضلاً، له تصانيف كثيرة منها: الإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين، توفي ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 116 وإنباه الرواة 113/2-114 وكشف الظنون 365/5 والأعلام 76/4.

(9) في المخطوطة: "كسبويه" تصحيف.

(10) انظر: القاموس المحيط (وَيْهُ) 1131.

(11) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 40.

(12) في المخطوطة: "لا تعلق" تصحيف.

(13) في المخطوطة: "التعلق" تصحيف.

خواص أفعال القلوب عندهم، وقد تعلق حتى ههنا عن العمل فلزم أنْ لا تكون حرف جرّ، وحتّى الابتدائية ليست حرف جرّ لما قاله الجمهور.

**ولوجوب كسر**: همزة **إنّ في قولك: مرض زيد**: أي بلغ مرضه بمرتبة **حتّى إنّهم لا يرجونه**: أي لايرجون صحته منه يعنى لو كانت حرف جر لوجب فتح أن فيه.

والمشهور خلافه **فإذا دخل**: أي لأنه إذا دخل الحرف **الجارّ**: مطلقاً **على إنّ فتحت همزتها**: لأنّ الجارّ لا يدخل إلا على الاسم المفرد وما بعد أنّ بالفتح مظنّة المفرد، فأنّ بالفتح دال على إفرادية مدخول حرف الجر، وأمّا ما بعد إنّ بالكسر مظنته الجملة فلا دال عليها فلا يرد السؤال على دليل الجمهور بأنّ فتح **نحو** قوله –تعالى–: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ﴾[1]: ح 17 أي بسبب أنه تعالى هو ثابت بذاته، ومرض فيه فعل ماضٍ فاعله زيد، وحتى ابتدائية، وإنّ حرف من الحروف المشبهة بالفعل، ولا نافية، يرجون فعل فاعله واو ومفعوله ضمير متصل به.

فجملة لا يرجون فعلية في محلّ الرفع على أنه خبر إنّ، واسمه هم، وإنّ مع اسمه لا محل لها لكونها مستأنفة.

## صلة الموصول

**الثانية**: منها الجملة **الواقعة صلة**: وهى على نوعين، إحداهما: الجملة الواقعة صلة **للاسم**[2] **الموصول، نحو**: قام أبوه في قولك: **جاءنى الذى قام أبوه**، جاء فعل، والياء مع نون الوقاية مفعوله، الذى اسم موصول، وقام فعل أبوه فاعله وهو مضاف إلى ضمير راجع إلى الاسم[3] الموصول.

والفرق بين الاسم[4] الموصول **و**الحرفى احتياج الاسم[5] الموصول إلى العائد بخلافه الحرفى، والآخر الجملة الواقعة صـــلة لحـــرف موصول.

---

(1) سورة الحج 62/22.
(2) في المخطوطة: "لاسم" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.

وأشار إليه بقوله **الحرف، نحو: قولنا:** أي مقولنا وملفوظنا **عجبتُ:** بضم التاء **ممّا قمتَ:** بفتح التاء، **أي: من قيامك:** هذا[1] إذا قلنا بحرفية ما المصدرية غير محتاجة إلى العائد عند سيبويه[2]، وأمّا عند الأخفش[3]، وابن السّراج[4] أنها اسم فتحتاج إلى عائد وفى هذا النوع، يُقال: الموصول وصلته في موضع كذا لأنّ الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً؛ ولهذا قال المصنف: **فما** أي لفظ ما هو حرف موصول، **وقمت:** أى مع قمت وهى صلته.

**في موضع جرّ بمن:** لأنّ مجموعهما في تأويل المفرد **وأمّا** جملة **قمتَ:** بلا موصول **وحدها فلا محلّ لها:** من الإعراب؛ لأنها صلة موصول حرفيّ /13 ب/ وأمّا استعمال الموصول الاسمى على نحوين: أحدهما عربىّ أصليّ، وهو في هذا الاستعمال وحده في محلّ كذا.

والثّانى حرفى، وهو في هذا الاستعمال مع صلته في موضع كذا.

وكلا الاستعمالين شائع والكلام بعد هذا ضائع.

## الجملة المعترضة

**الثالثة:** منها الجملة: **المعترضة** أي المتوسطة العارضة كالخشبة المعترضة في النهر.

**بين الشيئين:** الجملتين والمفردين أو المفرد والجملة لإفادة[5] الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً وترتيباً؛ فلا يُرد على التّعريف بمثل قولك: الذى مَعَنا أمسى زيد؛ لأنّ الصلة لأجل[6] الصحة،

(1) في المخطوطة: "هذه" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

(3) هو أبو الحسن: سعيد بن مَسْعدة المجاشعي، فارسي الأصل من بلخ، صحب الخليل، وأخذ عن سيبويه، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، وهو أشهر الأخافشة في النحو، وينصرف إليه الحديث عند ذكر الأخفش مجرداً، من مصنفاته: المقاييس، والاشتقاق، والأصوات، توفي سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة إحدى وعشرين ومائتين. انظر: طبقات النحويين واللغويين 72-73 ووفيات الأعيان 380/2 وكشف الظنون 319/5.

(4) هو أبو بكر: محمد بن السّري السراج، كان أديباً وشاعراً، وهو أحد الأئمة المشاهير المجمع على فضله وجلالة قدره في النحو والآداب، له التصانيف المشهورة في النحو، منها: كتاب الأصول، وجمل الأصول، والموجز والاشتقاق، توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 112 ووفيات الأعيان 399/4-400 وكشف الظنون 25/6.

(5) في المخطوطة: "لا فائدة" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "لأجله" تصحيف.

والاعتراضية لأجل فائدة زائدة، وهذه الفائدة ما ذكرناه قبل، **نحو:** قوله –تعالى– : ﴿**فَلاَ أُقْسِمُ**﴾[1]، قيل: فلا لفظ رد لكلام يخالف المقسم عليه، فيكون أقسم تأكيداً الله بعد الرد، قيل: معناه فأقسم، فيكون لا صلة للتّأكيد كما قوله – تعالى–: ﴿**لِئَلاَّ يَعْلَمَ**﴾[2].

﴿**بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[3]: بمنازلها ومجاريها لأنّ في ذلك عظيم القــدرة والحكمة، وقرأ[4] الكسائى[5] "بموقع النّجوم"[6] الآية، هى: مفعول فعل محذوف فكأنّه قال اقرأ باقى الكلام. "وأقسم" فعل فاعله مستتر، والبا في "بمواقع النجوم"[7] حرف جرّ من حروف القسم ومتعلق بأقسم، "ومواقع" مجرورة بها ومضافة إلى "النجوم".

**وذلك:** أي بيان الاعتراض بين الجملتين أو المفردين ثابت في هذه الآية؛ **لأنّ قوله تع**[8]: فجملة تعالى اعتراضية لوقوعها بين الشيئين، وهما: القول والمقول ولمثل هذا قال المصنف بين الشيئين [ ][9] ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**﴾[10]. **جواب:** فجوابه خبر؛ لأنّ **فلا أقسم بمواقع النجوم وما بينهما:** أي بين القسم هو: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ﴾[11] وجوابه هو: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[12] **اعتراض:** وهو

---

(1) سورة الواقعة 75/56.

(2) سورة الحديد 29/57.

(3) سورة الواقعة 75/56.

(4) قرأ حمزة والكسائي وخلف بإسكان الواو بلا ألف، وافقهم الحسن والأعمش وابن محيصن. بخلفه، والباقون بفتح الواو وألف الجمع. إتحاف فضلاء البشر 517/2.

(5) هو أبو الحسن: علي بن حمزة الكسائي، كان إماماً في اللغة والنحو والقراءة، أحد القراء السبعة، لــه مــع سيبويه مجالس ومناظرات، له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، والمصادر، والحروف، وما يلحن فيــه العامة، توفي سنة تسع وثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين واللغــويين 127–128 ووفيــات الأعيــان 295/3–296 والأعلام 283/4.

(6) سورة الواقعة 75/56.

(7) سورة الواقعة 75/56.

(8) من اختصارات القيصري ويقصد بها تعالى.

(9) كلمة مطموسة.

(10) سورة الواقعة 77/56

(11) سورة الواقعة 75/56.

(12) سورة الواقعة 77/56.

قوله –تعالى– : وَإِنَّهُ ﴿لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيْمٌ﴾[1] والواو للاعتراض لا للعطف، وإنّ حرف من الحروف المشبهة بالفعل، اسمها ضمير متصل بها عائد إلى القسم المدلول عليه بقوله: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ﴾[2] وا واللام في "لقسم" مبتدأ، وكذا في القرآن، و"قسم" خبره "لو تعلمون" جملة فعلية **لا محل لها:** لأنها معترضة بين الموصوف والصفة هما لقسم عظيم، وإنَّ مع اسمه وخبره جملة اسميّة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها وقعت بين القسم والجواب هذا ناظر إلى الاعتراض بين الجملتين.

**وفى أثناء:** تفتين أي[3] بين **هذا الاعتراض:** هو ﴿لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيْمٌ﴾[4]، **اعتراض آخر،** صفة اعتراض، **وهو:** أي الاعتراض الآخر ﴿**لَوْ تَعلَمُوْنَ**﴾[5]: خبر هو **فإِنّه**، أي ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾[6]، **معترض بين الموصوف والصّفة:** كما بين / 14 أ/ بعد **وهما:** أي الموصوف والصفة "**لقسم**": موصوف "**عظيم**": صفة وهذا لتوضيح أو لتمثيل الاعتراضية بين المفردين بدون الواو.

ومثال الثالثة، نحو: إن زيداً –وهو عالم– قد يحتاج إلى الاستفتاء. فقولنا: وهو عالم بالــواو اعتــراض بيــن المفرد والجملة.

**ويجوز الاعتراض:** وهو المشهور **بأكثر:** متعلــق بيجوز. **من:** متعلق بأكثر. **جملة واحدة:** كما في المثال الأوّل وكما في قوله –تع–[7] : ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[8] فيه اعتراض بثلاث [9]

---

(1) سورة الواقعة 76/56.
(2) سورة الواقعة 75/56.
(3) "وفي" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(4) سورة الواقعة 76/56.
(5) سورة الواقعة 76/56.
(6) سورة الواقعة 76/56.
(7) من اختصارات القيصري ويقصد بها : تعالى.
(8) سورة هود 44/11.
(9) في المخطوطة : "بثلاثة" تصحيف.

جمل، وهى: "وغيض الماء" [1] ، "وقضى الأمر"[2] ، "واستوت على الجودي"[3].

ثم فيه اعتراض في اعتراض فإنّ "وقضى الأمر"[4] معترض بين "وغيض" وبين "واستوت"؛ لأنّ الاستواء يحصل عقيب الغيض وهذا الجواز كان.

**خلافاً:** أي مخالفا **لأبى علي:** وقد أورد هذا ههنا لدفع الاعتراض على تمثيله [5] المثال الأوّل أو لبيان الاختلاف.

## الجملة التفسيرية

**الرّابعة:** منها الجملة **التفسيريّة:**

أي المفسّرة –بكسر السين– ولو ترك ياء النسبة لكان أنسب؛ لأنّ التفسير مصدر والياء النّسابة مع التاء تفيد [6] المصدرية، **وهى:** أي الجملة التفسيرية **الكاشفة:** أي المظهرة **لحقيقة ما:** موصولة عبارة عن الشئ الذى يصلح بالمفسّرية بفتح السين.

**تليه:** الضمير المستتر هو: هى راجع إلى الجملة التفسيرية، والبارز إلى الموصول فخرجت بقوله لحقيقة صلة الموصول؛ لأنّها وإِنْ كانت كاشفة للموصول لكن لاتكشف حقيقته.

ولمثل هذه الشبهة عرّف بها وتركها[7] فيما سبق.

**وليست:** الجملة التفسيرية **عمدة:** أي ليست مقصودة لإزالة الفساد؛ بل هى لازالة الإجمال، بخلاف الصلة لأنّ الموصول لايتم بل لايصحّ بدونها، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى**﴾ [8]: "النجوى" في اللغة: الستر بين المرأتين، "وأسّر" فعل فاعله واو عائد إلى النّاس،

---

(1) سورة هود 11/ 44.
(2) سورة هود 11/ 44.
(3) سورة هود 11/ 44.
(4) سورة هود 11/ 44.
(5) في المخطوطة: "تمثيلة" تصحيف.
(6) في المخطوطة : "يفيد" تصحيف.
(7) في المخطوطة : "وتركه" تصحيف.
(8) سورة الأنبياء 3/21.

والنجوى مفعوله فالمعنى بالغوا في إخفاء المساررة[1] ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2] /14ب/ "الذين": اسم موصول صلته ظلموا، الواو في "ظلموا" عائد إلى الاسم الموصول، فالموصول مع صلته أو الموصول فقط في محل الرفع أو النصب أو الجرّ.

وعلى التقدير [3] الأوّل إمّا بدل من الواو في "أسرّوا" أو فاعل "لأسرّوا" فالواو فيه علامة الجمع، كما فى: "أكلونى البراغيث"[4] لا الضّمير وفيه بحث.

أو خبر لمبتدأ محذوف على الذّم، أي هم الذين ظلموا.

أو مبتدأ لخبر، هو: إما جملة متقدمة، هي: "أسّروا" أو جملة الاستفهام بتقدير القول؛ لأنّ الإنشاء لا يكون خبراً إلا بالقول على رأيٍ، كما قدروا في نعم الوكيل.

وعلى التقدير[5] الثاني إمّا على الذّم أو بتقدير أعنى.

وعلى التقدير [6] الثالث على أنّها صفة للنّاس[7]، **و﴿هَلْ هَذَا﴾**[8]: مبتدأ وإشارة إلى سيّدنا محمد -عليه السّلام- **﴿إِلاّ بَشَرٌ﴾**[9] [10]، خبره **﴿مِثْلُكُمْ﴾**[11]: من صفة أي في المأكل والمشرب، وهو رسول. **فجملة الاستفهام:** أي جملة "هل هذا إلا بشر" **مفسرة للنّجوى:** لاقتضاء المعنى فلا محل لها لأنها جاءت لمجرد الاظهار؛ فلا يتوجه إليها مقتضى الإعراب.

---

(1) في المخطوطة: "المسايرة" تصحيف.
(2) سورة الأنبياء 3/21.
(3) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(4) انظر: الكتاب 19/1، 20، 78 و 40/2-41 وإيضاح شواهد الإيضاح 496/1.
(5) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(7) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 45-46.
(8) سورة الأنبياء، 3/21.
(9) في المخطوطة: "بشير" تصحيف.
(10) سورة الأنبياء 3/21.
(11) سورة الأنبياء 3/21.

**وقيل:** هى، أي: الجملة الاستفهامية **بدل:** في محل النصب **منها:** أي من النجوى؛ فالتقدير وأسرّوا هذا [1] الحديث إمّا بدل الكلّ من الكلّ، أو البعض منه. والأول أظهر، والثاني ظاهر.

ويجوز كونها مفعولاً لقول محذوف أي قالوا: هل هذا إلا بشر مثلكم.

**ونحو:** قول ربِّ العزّة:﴿**مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ**﴾ [2] "مسَّت" فعل مفعوله هم عائد إلى الاسم[3] الموصول، وفاعله: "البأساء والضراء" بالرفع معطوفة على البأساء هى بمعنى الشدّة، مست مع ما عمل فيه لا محل لها لكونها تفسيرية

**فإنّه:** أي المجموع من العامل والمعمول **تفسير:** أي مفسر، **لمثل:** في قوله –تعالى-: ﴿**وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا**﴾ [4] : أي مضوا ﴿**مِنْ قَبْلِكُم**﴾ [5] : بق$_2$ "ولمّا" جازمة للمضارع "ويأت" مجزوم بها وسقوط الياء علامة للجزم ومفعول يأت "كم" فاعله "مثل الذين" اسم الموصول مع صلته هى "خلوا" في محلّ الجرّ لإضافة المثل إليه فلا تغفل!

**وقيل:** هذه الجملة **حال من الذين:** في مثل الذين فتكون في محل النصب على الحاليّة بتقدير قد على الماضي هو مسّت؛ لأنّ الماضي لا يكون حالاً إلا بإظهار قد أو بتقديره وفى تقدير قد في الماضى الواقع حالاً اختلاف بين القوم ولأجل هذا قال: **انتهى**.

**ونحو:** قول الكريم الخالق ﴿**كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾[6]:آل$_3$ /15أ/ بعد قوله –تعالى-: ﴿**مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ**﴾ [7] هذا من تشبيه الغريب إلى الأغرب؛ لأنّ الوجود من غير أبٍ أو أمٍّ أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أبٍ[8]، إن الله على كلّ شئ قدير. "خلق" فعل فاعله مستتر فيه راجع إلى الله –تعالى– ومفعوله ضمير متصل به عائد إلى آدم –عليه السّلام–

---

(1) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(2) سورة البقرة 214/2.
(3) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.
(4) سورة البقرة 214/2.
(5) سورة البقرة 214/2.
(6) سورة آل عمران 59/3.
(7) سورة آل عمران 59/3.
(8) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 48.

فالتقدير بالمعنى خلق الله آدم من تراب، الجار مع المجرور متعلق بخلق **فجملة خلقه:** من تراب هنا لا محل لها لأنها **تفسير**: كمثل في قوله جلّ وعلا: ﴿كَمَثَلِ آَدَمَ﴾ [1] هو غير منصرف وعلّته العجمة والعلميّة فلا يجوز أنْ تكون صفة لآدم؛ لأنّ الجملة نكرة ولا حالاً منه بتقدير قد يضعفه.

**ونحو:** قول أرحم الراحمين ﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ** وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [2] الآية "تؤمنون" فعل مضارع مخاطب فاعله واو، الباء في "بالله" حرف جر متعلق مع مجروره بتؤمنون "ورسول" بالجر معطوف على يرجع الضمير المجرور به هو لفظة "الله"، وجملة "تجاهدون" معطوفة على "تؤمنون"؛ فالمعطوف عليه مع المعطوف جملة[3] لا محل لها[4] لكونها مفسرة للتجارة، ويجوز البدل منها، ومحلها الجرّ. وخبر[5] المبتدأ محذوف هو: هى، **بعد:** قوله –تعالى–: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [6]: ص28، "وهل" استفهامية "أدّل" متكلم وحده للمضارع فاعله أنا من تحته، مفعوله كم و "على" حرف جرّ متعلق بأدلّ مع مجرورها، و "تنجى" فعل فاعله هى مستتر فيه راجع إلى تجارة، مفعوله كم، و"عذاب" مجرور بمن متعلق بتنجى، "أليم" بالجر صفة عذاب، و"تنجى" مع متعلقه صفة تجارة فالجملة[7] الاستفهامية في محلّ نصب[8] جواب النداء.

**وقيل:** هذه، أي: جملة "تؤمنون" **مستأنفة:** فتكون جواباً لسؤال كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: "تؤمنون" الآية فتكون خبراً في معنى الأمر، ولهذا قال: **والمعنى آمنوا**، وذلك **بدليل:** أي بدلالة

(1) سورة آل عمران 59/3.
(2) سورة الصف 11/61–12.
(3) "جملة" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(4) في المخطوطة: "له" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "والخبر" تصحيف.
(6) سورة الصف 10/61.
(7) في المخطوطة: "فجملة" تصحيف.
(8) في المخطوطة: النصب" تصحيف.

قراءة[1] ابن مسعود[2] -رضي الله عنه- هو قرأ: ﴿آمنوا بالله﴾ [3] وبدلالة قراءة ﴿**يغفر لكم**﴾ [4] **بالجزم:** لأنّ هذا الجزم يدل على شرط محذوف؛ فيكون جواباً لشرط محذوف، أي: إنْ تؤمنوا يغفر لكم فتؤمنوا يكون في معنى آمنوا فتكون مستأنفة/15 ب/ وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلى الله -تعالى- لعملناها[5]؛ فنزلت هذه الآية[6].

**وعلى الأوّل:** أي على تقدير أن يكون جملة "تؤمنون"[7] تفسيراً. **هو:** أي يغفر لكم على حاله **جواب الاستفهام:** هو: "هل" في الكلام القديم، وذلك أن المضارع يجزم بأنْ مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنى أو عرض، ثم تلزم المغفرة بهذه الدلالة.

**تنزيلاً:** منصوب على المفعول له أو على المفعول المطلق، أي: نزّل تنزيلا **لسبب السبب:** والمراد من السبب الأوّل: هو الدلالة، ومن الثانى هو الامتثال.

**منزلة السبب:** هو الامتثال؛ **إذ الدلالة سبب الامتثال:** والامتثال سبب بالنسبة إلى الإيمان، ومسبّب بالنسبة إلى الدّلالة فكانت المغفرة بمقتضى المغفرة فلا يُردّ بأنْ يُقال: إنّ مجرّد الدلالة لاتوجب المغفرة لا عقلاً ولا عادةً على أنّ الدلالة ههنا ليست مجرّدة بل مفسرة بتؤمنون، تأمل!

اعلم: أنَّ المصنف مثّل إلى ههنا بأربعة[8] أمثلة:

فالأوّل: يحتمل التفسير والبدل. والثانى: يحتمل التفسير والحال. والثالث: يحتمل التفسير فقط. والرابع: يحتمل التفسير والاستئناف.

وإذا علمت هذا فقال: **انتهى:** اهتماماً بشأن هذه الاحتمالات.

---

(1) قرأ ابن مسعود -رضي الله عنه- "آمنوا بالله وجاهدوا". انظر: الكشاف 100/4.

(2) هو أبو عبد الرحمن : عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، صحابي جليل، من السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، كان قصيراً جدّاً، يكاد الجالس يوازيه، له ثمانية وأربعون وثمانمائة حديثاً، توفي سنة ثنتين وثلاثين. انظر: أسد الغابة 279/3 والإصابة 198/3 والأعلام 137/4.

(3) سورة الصف 11/61.

(4) سورة الصف 12/61.

(5) في المخطوطة: "لعلمناها" تصحيف.

(6) انظر: الكشاف100/4 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 49.

(7) في المخطوطة: "تؤمنوا" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "بأربع" تصحيف.

واعلم: أنّ التفسيرية ثلاثة أقسام:

مجرّدة عن حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة.

ومقرونة بأىّ، نحو: قطع رزقه، أي: مات. ومقرونة بأنْ بالفتح كقوله -تعالى-: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا[1] إِبْرَاهِيمُ﴾ [2] فقوله: يا إبراهيم، تفسير للمفعول المقدّر "لناديناه"[3]، أي ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم قال الرّضي[4]: وينبغى أنْ يعلم أن ما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها؛ بل تم الكلام بدونه ولا يُحتاج إليه إلاّ من جهة التفسير للمبتدأ المقدّر.

وبقى لك ههنا شئ لابد من بيانه، وهو: أنّه اتفق الجميع على أنّ الجملة المفسرة لضمير الشأن لها محلّ من الإعراب؛ لأنها خبر، نحو: زيد قائم في قولك: إنّه زيد قائم، وكان زيد قائم، فإنّ الجملة المفسرة لضمير الشأن البارز في الأوّل المستكن في الثانى مرفوعة المحل في الأوّل ومنصوبة المحل في الثانى على الخبرية فيهما.

وهذه الجملة مفسّرة وعمدة وليس كذلك ما ذكرها المصنف.

**قال** أحد[5] العلماء /16 أ/ -**الشّلَوْبِين**-[6]: قال بعض الشراح: -نقلا عن أستاذه- (الشّلَو)[7]

---

(1) "يا" ساقطة من الآية في المخطوطة.

(2) سورة الصافات 104/37.

(3) سورة الصافات 104/37.

(4) هو نجم الدين: محمد بن الحسن الرضي الأَسْتَراباذي، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسماة بالشافية في علم الصرف، توفي سنة ستٍ وثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 567/1-568 وشذرات الذهب 395/5 والأعلام 86/6.

(5) في المخطوطة: "بعض" تصحيف.

(6) هو أبو علي: عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني أو الشَّلَوْبِين، كانت ولادته بإشبيلية سنة ثنتين وستين وخمسمائة، وهو من كبار العلماء بالنحو واللغة والأدب، ومن كتبه: القوانين في علم العربية، والتوطئة، وشرح المقدمة الجزولية في النحو وغيرها، توفي سنة خمس وأربعين وستمائة.

الشّلَوْبِيني: بفتح الشين المثلثة واللام، وسكون الواو وكسر الباء الموحدة، وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون، هذه النسبة إلى الشلوبين، وهي بلغة الأندلس: الأبيض والأشقر. انظر: إنباه الرواة 332/2-335. ووفيات الأعيان 451/3-452 والأعلام 62/5.

(7) شلوبينية: حصن بالأندلس من أعمال إلبيرة على شاطئ البحر، يُنسب إليها أبو علي بن محمد بن عمر الأزدي النحوي. انظر: معجم البلدان 408/3.

اسم بلدة ابن مالك[1]،[2].

**التحقيق** هو إثبات المسألة بدليلها **أنّ الجملة المفسِّرة:** -بكسر السين- **بحسب ما تفسره:**ح[3] وجود المحلّ وعدمه، ما موصولة عبارة عن الشئ الذى وجد قبله مكسور السين والضمير المستتر في تُفَسِّره -بضم التاء- راجع إلى الجملة مكسورة[4] السّين، والبارز عائد إلى "ما".

فاعلم: أنّ الجملة التفسيرية عند البعض على النّوعين، **فإنْ كان له:** أي لمفتوح السين -أشار بأجزاء الضمير إلى أهميته مفتوح السين من الجملة والمفرد - **محلّ:** من الإعراب، **فهى:** أي الجملة المكسورة السين **كذلك:** أي كمفتوح السّين في المحلّ.

هذا النوع[5] الأوّل ،**وإلاّ:** أي وإنْ لم يكن محلّ لمفتوح السين، **فلا:** أي فلا يكون محل لمكسور السّين هذا النوع[6] الثانى منهما.

**ومثال** النوع **الثانى، نحو: ضربته من:** ومن للبيان **نحو:** قولك: **زيداً ضربته:** فإنه مفسّر للمقدر؛ لاشتغال الفعل بالضمير واقتضاء المفعول الفعل.

**والتقدير ضربت زيداً ضربته:** فكانت زيداً فيه مقدّراً، **ولا محل للجملة**[7] **المقدّرة:** هى: ضربت مع زيداً، **لأنها:** أي الجملة المقدرة، **مستأنفة:** لوقوعها في ابتداء الكلام.

**فكذلك تفسيرها:** أي لا محلّ لتفسير[8] المستأنفة أيضاً للمناسبة[9] بين المتبوع والتابع. قدم النوع

---

(1) هو أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي المعروف: بابن مالك النحوي ولد سنة ستمائة، أحد الأئمة في علوم العربية وحافظها، أشهر كتبه : الألفية في النحو، والفوائد في النحو، وكافية الشافية في النحو، وغير ذلك كثير. توفي ابن مالك سنة اثنتين وسبعين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 1/130-137 والوفيات للقسنطيني 332 وكشف الظنون 6/104 والأعلام 6/233.

(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 50.

(3) من اختصارات القيصري.

(4) في المخطوطة: "مكسور" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "نوع" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "نوع" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "الجملة" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "التفسير" تصحيف.

(9) في المخطوطة : "لمناسبة" تصحيف.

الثاني[1] لمّا لم يكن محلاً للخلاف[2]، ولمشابهته لِمَا سبق أو لقلته.

ومثال النوع **الأوّل نحو:** قول خالق العالم –جلّ جلاله–: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾: [3] قم27 بنصب كلَّ لالتباس المفسر بالصّفة عند الرّفع؛ فيكون مفعولاً لفعل مقدر.

**والتقدير: إنا خلقناه كلّ شئ خلقناه:** بقدر، أي: خلقنا كلّ شئ مقدراً مرتباً على مقتضى الحكمة، أو مقدراً مكتوباً في اللّوح قبل وقوعه.

وأصل "إنّا" إنّنا إنّ حرف من الحروف[4] المشبهة بالفعل، واسمها "نا" وخلقنا المقدر فعل وفاعل[5]، مفعوله "كلّ" هو مضاف إلى شئ؛ فجملة خلقناه[6] المقدرة في محل الرفع كما يقوله المصنف.

"**فخلقناه**"[7] **المذكورة مفسِّرة** –بكسر السين– **لخلقناه**[8] **المقدرة** في الآية.

**وتلك:** أي جملة خلقنا المقدرة وقعت في **موضع رفع لأنّها خبر "لإنّا"**: في إنّنا، **فكذلك:** أي كجملة خلقناه المقدرة، جملة "خلقناه"[9] **المذكورة:** في محلّ الرفع.

**ومن ذلك:** أي من أمثلة /16 ب/ الشَّلَوْبين، **نحو: زيد الخبزَ:** بالنصب، **يأكله:** فزيد مبتدأ خبره مضمر؛ لأنّ التقدير: زيد يأكلُه الخبزَ يأكله.

**فيأكله:** أى لمحلّ جملة يأكله المذكورة، **في موضع الرفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة:** هى جملة يأكله المقدرة، **وهى:** أي الجملة المقدرة وقعت في **محلّ الرفع على الخبرية:** فإنّها خبر لزيد لا لغيره.

---

(1) في المخطوطة: "الثانية" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "محل الخلاف" تصحيف.
(3) سورة القمر 49/54.
(4) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "فاعله" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "خلقنا" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "فخلقنا" تصحيف.
(8) في المخطوطة: "لخلقنا" تصحيف.
(9) في المخطوطة : "الجملة خلقنا" تصحيف.

فثبت الرفع ثم لمّا مثّل النوع الثانى بالمثالين للاهتمام في بيان المخالفة لكن لم يشفيا في إثبات دعوى ذلك البعض؛ فإنّه ادعى التحقيق المعرّف بذلك التعريف فيحتاج في إثبات دعواه إلى دليل فعّال. **واستدل على ذلك:** الدعوى **بعضهم:** أي بعض الشلوبين لإثباته **بقول الشاعر**[1]:

**فَمَنْ نَحْنُ نُؤَمّنه يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ**[2] ... ... ... ... ...

التقدير فمن نؤمّن نحن[3] نؤمنه يبت وهو آمن، فَمَنْ: اسم متضمن بمعنى الشرط مبتدأ، وفعل الشرط[4] محذوف مجزوم بمَنْ، ونحن: فاعله وتفسيره مجزوم بمن كذلك؛ لأنّه تابع وفاعل التفسير في تحته ومفعوله متصل به عائد إلى مَنْ؛ ويبت: فعل مجزوم، فإنّه جزاء منه وفاعله مستتر فيه راجع إلى مَنْ[5]. الواو في وهو آمن للحال، هو: مبتدأ، خبره آمن. فالجملة حال من ضمير يبت، وفعل الشرط مع جزائه في محل الرفع على أنّه خبر المبتدأ.

**فظهر الجزم في الفعل المفَسِّر:** المذكور -بكسر السين- هو: نؤمنه، للفعل **المحذوف:** في قول الشاعر وهو نؤمن قبل نحن، وإذا عرفت المذكور؛ فيمكن أنْ يقال: إنّ ما ذُكر من الأمثلة كلها تفسير للفعل[6] بالفعل في الحقيقة، وهما مفردان، أو يقال: إنّ المفسّر في الكل مشغول بالضمير، وإطلاق التفسيريّة على مثل هذه الجملة تسامح على أنّ جزم نؤمنه ليس بمسلّم فلا[7] تغفل!

## جواب القسم

والجملة **الخامسة:** من الجمل السّبع التى ليس لها محلّ من الإعراب: **الواقعة جواباً لقَسم:** سواء ذكر فعل القسم أو لا.

مثال الأوّل، نحو قولك: أقسمت بالله أنّ الصّلح خير؛ فجملة أنّ الصّلح خير: جواب للقسم[8]

(1) لم أقف على اسم الشاعر، ولكن ورد في المغني 526 أنه لهشام المريّ.

(2) هذا صدر بيت من الطويل، وتمامه :

... ... ... ... ... ومَنْ لا نُجِرْه يُمس منّا مُرَوّعا

وهو في الكتاب 114/3 والمغني 526 وخزانة الأدب 9/38-40 وكتاب قواعد الإعراب 31.

(3) في المخطوطة: "نحو" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "شرط" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "فيه" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "الفعل" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "ولا" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "لقسم" تصحيف.

المذكور [1]؛ فلا يكون لها محلّ من الإعراب مع شدة الاتصال، وفرط الامتزاج بينهما كالشرط والمشروط لعدم قيامهما مقام المفرد؛ بناء على أنّها لا تكون[2] الاّ جملة، واتصاف الجمل بإعراب[3] المحل مشروط؛ لقيامها مقامه.

والثاني **نحو:** قوله –تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾[4] "إنّ" مع اسمها هو الكاف المتصل بها، وخبرها قوله: ﴿لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [5] لا محل لها واقعاً **بعد قوله –تعالى–** :﴿**يس**﴾ [6] /17 أ / بسكون النّون هو خبر أو مبتدأ.

وعلى الأول: هذا يس.

وعلى الثاني: جملة القسم مع جوابه ﴿**وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ**﴾ [7]: يا23 أي ذي الحكمة أو لأنّه دليل ناطق بالحكمة[8]؛ لأنها أي: جملة[9] "إنّ" جواب للقسم المحذوف، أي: أقسم بالقرآن الحكيم إنّك لمن المرسلين فلا يكون لها محل من الإعراب.

والواو في "والقرآن" للقسم "القرآن" مجرور بها و"الحكيم" بالجرّ صفته، والجار مع المجرور متعلق بالقسم المحذوف، ولا محلّ لجملة القسم كما لا محلّ لجوابه ولا محلّ لمجموعهما؛ لأنّها[10] مستأنفة إذا لم يكن ليس[11] مبتدأ وإلا فله محل.

**قيل:** يعنى اعترض بأنْ يقال: يجوز محل جملة جواب القسم فكيف لا يجوز.

**ومن ههنا:** أي من مقام بيان الجملة التى هى جواب القسم.

---

(1) في المخطوطة: "الفعل" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(2) في المخطوطة: "يكون" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "بالإعراب" تصحيف.
(4) سورة يس 3/36.
(5) سورة يس 3/36.
(6) سورة يس 1/36.
(7) سورة يس 2/36.
(8) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 52.
(9) في المخطوطة: "لجملة" تصحيف.
(10) في المخطوطة: "لأنه" تصحيف.
(11) في المخطوطة: "لبس" تصحيف.

**قال ثعلب**[1]: -هو من أئمة النحو وماهر باللغة- **لايجوز**: مثل: **زيد ليقومنّ**: يعنى لا يجوز خبريّة ليقومنّ مجرّداً عن القسم؛ **لأنّ الجملة المخبر**[2] مبنى للمفعول هو صفة جرت على غير من هى له.

**بها:** الباء متعلق بالمخبر والضمير راجع إلى الجملة.

**لها:** أي الجملة المخبر بها عن المحكوم[3] عليه، **محلّ من الاعراب:** لوقوعها موقع الخبر.

**وجواب القسم:** ما **لا محل له:** من الإعراب لعدم وقوعها[4] موقع المفرد؛ فلزم أنْ لا يجوز ذلك ولو جاز لزم اجتماع المتضادّين في جملة واحدة، واللازم باطل، والملزوم مثله فثبت المطلوب وإلى ههنا مقول، قال **ورُدّ:** أي مقول ثعلب **بقوله -تعالى-:** ﴿**وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ**﴾[5] لننزلنّهم من التبوئة وهو التّنزيل كذا فسّر.

وقرأ حمزة[6] والكسائى "لنثوينّهم"[7] أي: لنقيمنّهم[8] من الثّواء بمعنى المكان.

"الذين" اسم موصول ومبتدأ مع صلته هى "آمنوا".

وقوله "لنبوئنهم" جواب القسم المقدر وهو خبر المبتدأ ههنا مجرّداً عن القسم ولو لم يجز محل جواب القسم فكيف يردّ مقول ثعلب هذا[9] الاعتراض فأجاب بقوله:

---

(1) هو أبو العباس: أحمد بن يحيى بن يزيد المعروف بثعلب، ولد سنة مائتين، إمام الكوفيين في اللغة والنحو والأدب، رُوي: أنه كان من الحفظ والعلم ومعرفة النحو على ما ليس عليه أحد، من كتبه: الفصيح، وقواعد الشعر، ومجالس ثعلب، وغير ذلك. توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين. انظر: طبقات النحويين واللغويين 141-142 والوفيات للقسنطيني 194 وكشف الظنون 47/5 والأعلام 267/1.

(2) في المخطوطة : "المخبرة" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "للمحكوم" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "لوقوعها" تصحيف.

(5) سورة العنكبوت 58/29.

(6) هو حمزة بن حبيب الزيات، وُلد سنة ثمانين، وأدرك بعض الصحابة؛ فيحتمل أن يكون رأي بعضهم. وهو أحد القراء السبعة، كان إماماً حجة ثقة، قيماً بكتاب الله وهو إمام القراءة بالكوفة بعد عاصم. توفي سنة ست وخمسين ومائة. انظر: الوفيات للقسنطيني 132 وشذرات الذهب 240/1 والأعلام 277/2.

(7) قرأ حمزة والكسائي "لَنُثْوِيَنَّهم" بالثاء، وقرأ الباقون "لنُبَوِّئنهم" بالباء. انظر: حجة القراءات 554.

(8) في المخطوطة: "ليقيمنهم" تصحيف.

(9) في المخطوطة: "هكذا" تصحيف.

**والجواب عمّا:** أي عن الذى **قاله:** الرادّ في الآية **أنّ التقدير:** في الآية التى استدل بهـا الـرادّ ﴿ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [1] **أقسم بالله** ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ [2] على سبيل الإخبار فالقسم مع جوابه خبر المبتدأ لا الجواب فقط. [3]

**وكذلك:** أي مثل **التقدير:** في الآية التقدير **فيما أشبه:** في صلاحية التقدير **ذلك:** التقدير في الآية قدر. فيه: زيد ليقومن.

وإذا كان الأمر كذلك؛ **فالخبر:** في الحقيقة **مجموع جملة القسم المقدر وجملة الجواب المذكور:** **/17 ب/** مطلقاً، أي: سواء كان احتمال التقدير في الآية أو في غيرها.

**لا مجرّد جملة الجواب:** كما وهمّه الرادّ هو ابن مالك.

واعلم: اختلف العلماء في الحروف المقطعة في أوائل السور.

قال بعضهم: إنّها من المتشابهات فنحن نؤمن بتنزيلها، ونَكِلُ الأمر إلى الله –تعالى– في تأويلها.

قال ابو بكر الصديق[4] –رضى الله عنه– لله –عز وجل– في كلّ كتاب سرّ ما، وسرّ الله –عزّ وجلّ– في القرآن أوائل السّور.

وقال علي بن أبى طالب[5]– كرّم الله وجهه –: إن لكلّ كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب حروف التهجى.

وقال الحسن[6] –رضى الله عنه–: إن هذه الحروف المقطعة في أوائل السّور أسماء الله –تعالى– لو أحسن الناس تأليفها يعلموا اسم الله الأعظم. ألا ترى أنّك تقول: "الر" وتقول: "حـم"

---

(1) سورة العنكبوت 58/29.

(2) سورة العنكبوت 58/29.

(3) انظر: المغني 529– 531. .

(4) هو أبو بكر: عبد الله بن أبي قحافة، وُلد بمكة سنة إحدى وخمسين قبل الهجرة، من سادات قريش، وقد حرم على نفسه الخمر في الجاهلية، وهو أول من أسلم من الرجال، وأول من أمّ في محراب رسول الله ﷺ وأول من دُعي بخليفة، كان عالماً بأنساب القبائل وأخبارها وسياستها، توفي سنة ثلاث عشرة. انظر: وفيات الأعيان 64/3–65 والوفيات للقسنطيني 26 والأعلام 102/4.

(5) هو أبو الحسن: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي ﷺ وصهره، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة – رضي الله عنها – وُلد بمكة وبويع بالخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان ﷺ سنة خمس وثلاثين، كانت له خطب وأقوال ورسائل، يقال : أنها جمعت في كتاب سُمي: نهج البلاغة، استشهد سنة أربعين. انظر: الوفيات للقسنطيني28 وشذرات الذهب 49/1 والأعلام 295/4–296.

(6) هو أبو محمد: الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهما– أمه فاطمة بنت رسول الله ﷺ كان عاملاً حليماً، محباً للخير، فصيحاً، من أحسن الناس منطقاً، بويع بالخلافة بعد مقتل أبيه، ومدة خلافته ستة =

وتقول: "ن" فتكون: الرّحمن. وكذلك سائرة على هذا القول إلا أنّنا[1] لا نقدر على وصلها والجمع بينها.

قال بعض العارفين: هى ثلاثون كلمة وثمانية وتسعون حرفاً، وهي: ،الم، الم، المص، الر، الر، الر، الر، الر، الر، كهيعص، طه، طسم، طس، طسم، الم، الم، الم، الم، يس، ص، حم، حم ،حم، عسق، حم، حم، حم، حم، ق، ن.

فإذا نظرت إلى ترتيبها من جهة جمعها؛ وجدتها آحاداً[2] ومثانى، وثلاثيات، ورباعيات، وخماسيات، وذلك جارٍ على قاعدة العرب في كلامها وأسماء مسمّياتها[3]. كذا ذكر في خواص القرآن للشيخ الإمام أبى محمد بن أسعد الشافعى[4].

## الواقعة جواباً لشرط غير جازم

**السّادسة** منها الجملة **الواقعة جوابا لشرط غير جازم:** مطلقاً سواء مقرونة[5] بالفاء أو بإذ المفاجأة أو لا.

وذلك الجواب **كجواب إذ:** الشرطية نحو إذ جاءنى زيد قام عمرو، ولا محل لجملة قام عمرو؛ لأنّها وقعت جواباً لشرط غير جازم.

وإنّما لم تعمل عمل الجزم لأنّ المجزومية خاصة بالمستقبل[6]، وهي[7] تدخل على الماضى والاسم.

=أشهر وخمسة أيام، توفي سنة تسع وأربعين. انظر: وفيات الأعيان 65/2-66 وشذرات الذهب 55/1 والأعلام 199/2-200.

(1) في المخطوطة: "أنا" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "أحاد" تصحيف.

(3) انظر: خواص القرآن 14-15.

(4) هو عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي الشافعي، ولد سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة، نسبته من يافع إلى حمير باليمن، من كتبه: الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله، والأنوار اللائحة في سورة الفاتحة، الدرر النظيم في خواص القرآن العظيم، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، توفي سنة ثمانٍ وستين وسبعمائة. انظر: الدرر الكامنة 247/2-248 وطبقات الشافعية 246/5-247 والأعلام 72/4.

(5) في المخطوطة: "قارنه" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "المستقبل" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "وهما" تصحيف.

وكجواب **إذا:** الشرطية، نحو: إذا سلمتنى زيد سلّمته[1]، ولا محل لجملة سلمته؛ لوقوعها جواباً له وإنّما لم تعمل عمل الجزم لأنّها تدل على اليقين.

وكجواب، **لو:** نحو: لو جئتنى أكرمتك. وتجعل الفعل للاستقبال، وإن كان ناصباً[2]. ولا محل لجملة أكرمتك لوقوعها جواباً لمعهود وإنما لم تعمل لدخولها على الماضى.

وكجواب **لولا:** الامتناعية، نحو: لولا[3] زيد لهلك عمرو، ولا محل لجملة هلك عمرو؛ لوقوعها جواباً لشرط غير جازم وإنّما لم تعمل لأنّها تدل على الاسمية المحذوفة الخبر غالباً وجوابها /18أ/ ماضٍ، وإذا لم يعملوها[4] في الشرط فبالأولى أن لا يعملوها[5] في الجزاء، **أو:** وقعت جواباً لشرط **جازم: والحال لم تقترن:** جملة الجوابيّة **بالفاء ولا بإذا:** المفاجأة، **نحو:** قولك **إنْ جاءنى زيد أكرمته،** ولا محل لمجموع جملة أكرمته؛ لأنّها لم تقترن بالفاء ولا إذا المفاجأة؛ بل لأكرم فقط. فانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكلّ؛ فثبت أن لا محل لها.

والجملة الجوابيّة في هذا الباب كلها مستقلة، قال الدماميني[6]: في شرحه[7] على مغنى اللبيب: أقول الذى يظهر لى أنّ جملة الجزاء لا محلّ لها من الإعراب مطلقاً سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن، وسواء كانت جواباً لشرطٍ جازم أو جواباً لشرط غير جازم؛ لأنّ الجملة إنّما تكون ذات محلّ من الإعراب إذا صحّ وقوع المفرد في محلها، والجزاء لا يكون إلا جملة ولا يصحّ وقوعه مفرداً أصلاً ضرورة أنّ حرف الشرط له لا يدخل إلاّ على جملتين وإلا على انعقاد السببية أو اللّزوم بينهما؛ فيكون مضمون أُولاهما سبباً في وقوع مضمون الثانية أو في الإخبار بها أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى كما اختاره بعضهم[8] انتهى.

---

(1) في المخطوطة: "فسلمته" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "ناصب" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "لو" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "تعملوها" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "لا تعملوها" تصحيف.

(6) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني المعروف: بابن الدماميني، وُلد سنة ثلاث وستين وسبعمائة، فاق في النحو والنظم والنثر، ومن تصانيفه: تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب لابن هشام، والجامع الصحيح للبخاري، وشرح التسهيل، وغير ذلك. توفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة. انظر: بغية الوعاة 66/1 وكشف الظنون 147/6-148 ومعجم المؤلفين 115/9.

(7) كتاب: تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب لابن هشام.

(8) لم أقف على هذا الكتاب.

وموضع واحد فقط لابن نجيم في الصفحة: (39ب) من التحقيق، واليافعي في الصفحة: (17ب) من التحقيق، ولنأخذ نموذج منهم وهو:

**الشافعي:**

وقد استشهد القيصري برأيه في موضعين، الأول: في الاستشهاد بمسألة نحوية في صفحة (30 ب) من التحقيق، والثاني: في الاستشهاد ببيت من الشعر للشافعي في صفحة (33 ب) من التحقيق.

أ. في الاستشهاد برأيه عن (حتى): "... وأما الكوفيون فلم يجوزوا أن يكون حرف عطف يفيد أي حتى الجمع المطلق، أي ليس مقيداً بالترتيب كالواو، وخالف الزمخشري، فقال: الفاء وثم وحتى يقتضي الترتيب، وكذا عند الشافعي"[1]

ب. في الاستشهاد ببيت الشعر عند حديثه عن لولا: ".... يعني تدخل لولا هذه على مبتدأ وخبره محذوف لقيام قرينة... حذفاً غالباً، أي وجوباً وأكثريّا لا دائما كما ذهب إليه البعض، هذا إذا كان الجر عامّاً، وأما إذا كان خاصّاً لا يجب حذفه كما في قول الشافعي –رحمة الله عليه–:

فلولا الشعرُ بالعلماءِ يَزْري لكنتُ اليومَ أشعرَ من لبيدِ"[2].

(1) انظر: الرسالة للشافعي 472، 536، 541 والتحقيق 30 ب.

(2) انظر: ديوان الشافعي 59 والتحقيق 33أ – 33ب.

## ثالثاً: شواهد القيصري النحوي

تتمثل الشواهد النحوية عند القيصري – كما غيره من النحاة وشارحي المتون – في آيات القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره.

### 1- القرآن الكريم

يُعدُّ القرآن الكريم المصدر الأول للاستشهاد به في مسائل النحو، إذ ينص علماء اللغة صراحة على أن "القرآن سيد الحجج ، وإن قراءاته كلها سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة مما لا يصح رده ولا الجدال فيه، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس"[1]، إذ كيف يترك الاحتجاج بنصّ موثوق إلى نصوص أخرى لا ترقى إلى ذلك[2].

لكن رغم ذلك فقد اختلف النحاة فيما بينهم حول الاستشهاد بالقراءات، أما القيصري فقد اقتفى بمن قبله من النحاة، والتزم بمنهج ابن هشام في ذلك؛ فاستشهد بالقرآن وقراءاته في كثير من المواضع حيث بلغ عدد الآيات التي استشهد بها مائة وثلاثاً وسبعين آية؛ متضمنة الآيات التي استشهد بها ابن هشام، والتي بلغ عددها مائة وخمساً وثلاثين آية مع ملاحظة أن الشارح كان غالباً ما يكمل الآية التي يأتي بها ابن هشام كشاهد على مسألة ما.

وقد تخلل الشواهد القرآنية عند القيصري ما فيه قراءات متواترة وأيضاً شاذة؛ حيث بلغ عدد الآيات التي وردت بقراءات مختلفة ثماني عشرة آية، منها أربع قراءات شاذة، وهذا العدد للقراءات متضمناً للآيات التي وردت في المتن والتي بلغ عددها ست قراءات منها قراءة واحدة شاذة.

لكن اللافت للنظر أن الشارح لم يُشر إلى كون القراءة شاذة أولا، وفي مواضع قليلة كان ينسب القراءة لأصحابها، ويبدو أن الشارح لم يتحرج بالاحتجاج بالقرآن وقراءاته على السواء.

أضف إلى ذلك أن القيصري في شرحه للقواعد يتبع المنهج التعليمي، فأسلوبه في ذلك أسلوب المعلم المشفق حيث يأتي بالآية القرآنية فيفصلها ويغوص في أعماق المسائل المتعلقة بها، محللاً لها تحليلاً نحوياً ومعجمياً ما بين الإعراب المفصل والتفسير الموضح؛ فيخلص من الآية وقد أتى عليها من جميع جوانبها، كان هذا منهج القيصري في الاستشهاد بالقرآن، وللتوضيح أكثر نقسم الشاهد القرآني إلى قسمين:

---

(1) الرواية والاستشهاد باللغة 121.

(2) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة 124.

**القسم الأول:**

**الآيات التي لم يرد فيها قراءات، وعددها مائة وخمس وخمسون آيـــة، أي أن أغلـــب الشاهد القرآني عند القيصري ليس فيه قراءات، نحو:**

1- عند الحديث عن (إذا) بمعناها الثنائي: الظرفية والمفاجأة :

"... قد اجتمعتا، أي: الظرفية والفجائية في قوله تعالى: "﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ﴾ [1] أي: دعاكم إسرافيل – عليه السلام – على صخرة بيت المقدس دعوة واحدة يا أهل القبور، اخرجوا ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [2] رو21 أي: بسرعة من غير توقف فإذا الأولى للشرط؛ فإنها دخلت على الجملة الفعلية والثانية للمفاجأة؛ فإنها دخلت على الاسمية، وإذا الأولى هي ظرف من الظروف المبنية وهي للزمان المستقبل ، وفي محل النصب لكونه مفعولاً فيه لجوابه وهو إذا أنتم تخرجون، ودعا مع ما عمل فيه مجرور المحل لأنه مضاف إليه لإذا"[3].

2- عند الحديث عن (حتى)، وما تحتمله من معانٍ، قال:

"ومثل قوله –تعالى–: ﴿فَقَاتِلُوا﴾ [4] الطائفة ﴿الَّتِي تَبْغِي﴾ [5] أي تظلم ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ﴾ [6] حجر26؛ أي حتى ترجع إلى أمر الله، أي: إلى أن تفيء؛ أي إلى أن ترجع؛ فكانت للغاية أو كي تفيء، أي: لأجل رجوعها، فقاتلوا أمر من باب المفاعلة، واو متصل به، ومفعوله موصول فقط أو مع صلته، وتفيء فعل فاعله مستتر عائد إلى الموصول، وتفيء مع ما عمل فيه في تأويل المصدر مجرور بحتى، وهو متعلق بقاتلوا"[7].

---

(1) سورة الروم 25/30.
(2) سورة الروم 25/30.
(3) التحقيق 27 ب.
(4) سورة الحجرات 9/49.
(5) سورة الحجرات 9/49.
(6) سورة الحجرات 9/49.
(7) التحقيق 30 أ.

**القسم الثاني:**

**الآيات التي ورد فيها قراءات، وعددها ثماني عشرة آية- مع ملاحظة أن هناك آية قد تكررت في موضعين، وهي الآية الرابعة من سورة الطارق، وأيضاً كلمة "فتحت" كُررت في آيتين من سورة الزمر – وهي كالآتي مرتبة على حسب ترتيبها في الشرح:**

1- ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [1] (يذرهم) تقرأ[2] بالياء ورفع الراء وجزمها، هكذا: (يذرُهم) و (يذرْهم)، وأيضاً تقرأ بالنون ورفع الراء، هكذا: (نذرُهم).

2- ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ ...﴾ [3]

(لا بيع) تقرأ[4] برفع العين، هكذا: (لا بيعٌ) ، وبفتحها، هكذا: "لا بيعَ".

3- ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾ [5]

(ترجعون) تقرأ[6] بضم التاء للبناء للمفعول، هكذا: (تُرجعون) ، وبفتحها على البناء للفاعل، هكذا: (تَرجعون).

4- ﴿إِنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾ [7]

(إن) تقرأ[8] بكسر الهمزة، هكذا: (إنّ)، وبفتحها، هكذا: (أنّ) وهذه القراءة شاذة.

5- ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [9]

(بمواقع) تُقرأ[10] بإثبات الألف، هكذا: (بمواقع) ، وبحذفها، هكذا: (بموقع).

---

(1) سورة الأعراف 186/7.
(2) انظر: حجة القراءات 303-304 والتحقيق 10 أ.
(3) سورة البقرة 254/2.
(4) انظر: الوافي في شرح الشاطبية 153 والتحقيق 11 أ.
(5) سورة البقرة 281/2.
(6) انظر: إتحاف فضلاء البشر 382/1، 459 والتحقيق 11 أ.
(7) سورة يونس 65/10.
(8) انظر: الكشاف 244/2 والتحقيق 12 أ.
(9) سورة الواقعة 75/56.
(10) انظر: إتحاف فضلاء البشر 517/2 والتحقيق 13 ب .

6- ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [1]

(تؤمنون) يقرأ[2] على أنه فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع، هكذا : (تؤمنون)، ويقرأ على أنه فعل أمر، هكذا: (آمنوا) وهي قراءة شاذة.

7- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [3]

(لنبوئنهم) تقرأ[4] بالثاء المثلثة والياء المثناة، هكذا: (لنثوينهم)، وتقرأ أيضاً بالباء والهمز، هكذا: (لنبوئنهم).

8- ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ [5]

تقرأ[6] بكسر الدال، هكذا : "الحمدِ لله" وبنصبها، هكذا: (الحمدَ لله)، وبضم اللام، هكذا (الحمدُ لُله) وكلها قراءات شاذة.

9- ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [7]

(لمّا) تقرأ[8] بتخفيف الميم، هكذا: (لمَا) ، وبتشديدها، هكذا: (لمَّا).

10- ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [9]

(مطلع) تقرأ[10] بكسر اللام، هكذا: (مطلِع) ، وبفتحها، هكذا: (مطلَع).

11- ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [11]

(يقول) تقرأ[12] برفع اللام، هكذا: (يقولُ)، وبنصبها، هكذا: (يقولَ).

---

(1) سورة الصف 11/61.
(2) انظر: الكشاف 100/4 والتحقيق 15 أ.
(3) سورة العنكبوت29/ 58.
(4) انظر: حجة القراءات 554 والتحقيق 17 أ.
(5) سورة الفاتحة 1 /2.
(6) انظر: إتحاف فضلاء البشر 363/1 والتحقيق: 23 ب -24 أ.
(7) سورة الطارق 4/86.
(8) انظر: حجة القراءات 758 والتحقيق 29أ ، 35أ.
(9) سورة القدر 5/97.
(10) انظر: إتحاف فضلاء البشر 621/2 والتحقيق 29 ب.
(11) سورة البقرة 214/2.
(12) انظر: حجة القراءات 131 والتحقيق 31 ب.

12- ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ[1]﴾

(فلولا) تقرأ[2] (فلولا) وتقرأ أيضاً (فهلا) وهي قراءة شاذة.

13- ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [3]

(لما) تقرأ[4] بتشديد اللام، هكذا: (لمّا) وبتخفيفها، هكذا: (لمَا).

14- ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [5]

(تكون) تقرأ[6] برفع النون، هكذا : (تكونُ) ، وبنصبها، هكذا: (تكونَ).

15- ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾ [7]

(تعمل) تقرأ[8] بالتذكير، هكذا: (يعمل)، وبالتأنيث، هكذا: (تعمل).

16- ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ﴾ [9]

(ونقرّ) تقرأ[10] برفع الراء، هكذا: (ونقرُّ) ، وبنصبها، هكذا: (ونقرَّ).

17- ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [11]

(وفتحت) تقرأ[12] بتخفيف التاء، هكذا: (وفُتِحت)، وبتشديدها، هكذا: (وفتِّحت).

---

(1) سورة يونس 98/10.
(2) انظر: الكشاف 253/2-254 والتحقيق 34 أ.
(3) سورة هود 111/11.
(4) انظر: حجة القراءات 350-352 والتحقيق 34 ب – 35 أ.
(5) سورة المائدة 71/3.
(6) انظر: حجة القراءات 232-233 والتحقيق 36 ب.
(7) سورة الأحزاب 31/33.
(8) انظر: حجة القراءات 576 والتحقيق 37 ب.
(9) سورة الحج 5/22.
(10) انظر: الكشاف 5/3-6 والتحقيق 43 ب.
(11) سورة الزمر 39/ 71، 73.
(12) انظر: حجة القراءات 625 والتحقيق 45 أ.

هذا وقد تنوع اتجاه القراءات وعللها إلى مستويات في شرح القيصري، نحو:

**أ- المستوى النحوي: ويتضح ذلك مما يأتي:**

1- رفع الفعل ونصبه وجزمه، وقد بلغت هذه القراءات تسع في أربع آيات، وجاء الفعل مبنيّاً في قراءة واحدة.

2- رفع الاسم ، ونصبه، وكسره[1]، وبناؤه، وقد وردت هذه القراءات في آيتين.

ولتوضيح المستوى النحوي عند القيصري نذكر مثالاً :

- وقد جاءت هذه القراءة لإفادة القارئ والطالب: "وقرأ الحسن البصري – رحمة الله عليه– الحمد بكسر الدال؛ لاتباعها اللام في (لله) ، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة بضم لام (لله) لاتباعها الدال، ويقرأ بنصب الدال على أنه مصدر لفعل محذوف، فتقديره: أحمد الحمد، أو حمدت الحمد، والرفع أجود ؛ لأن فيه عموماً في المعنى"[2].

**ب-المستوى الصوتي:**

وقد ظهر هذا المستوى في:

- حذف الألف وإثباتها في قراءتين لآية واحدة، ولتوضيح هذا المستوى نذكر الموضع:

حيث جاءت هذه القراءة لإفادة القارئ : "... لئلا يعلم بمواقع النجوم وبمنازلها ومجاريها؛ لأن في ذلك عظيم القدرة والحكمة، وقرأ الكسائي بموقع النجوم الآية، هي: مفعول فعل محذوف"[3].

**ج- المستوى الصرفي:**

ويتضح ذلك فيما يأتي:

1- التشديد والتخفيف للحرف، وقد بلغ عدد القراءات ست قراءات في أربع آيات.

2- بناء الفعل للفاعل وللمفعول في قراءتين في آية واحدة.

---

(1) الاسم لا يُكسر إلا في حالة عارضة، مثل: التقاء الساكنين، وحالة الاتباع كما هنا في "الحمدِ لله"

(2) التحقيق 23ب – 24أ.

(3) التحقيق 13 ب.

3- مجيء اسمي الفاعل والمفعول في قراءتين في آية واحدة.

4- تصريف الفعل بين المضارع والأمر في قراءتين في آية واحدة.

5- فتح الهمزة وكسرها في قراءتين في آية واحدة.

ولتوضيح المستوى الصرفي عند الشارح، نذكر مثالاً:

- وقد جاءت هذه القراءة لتفسير الآية، وزيادة الفائدة:

"نحو قوله – تعالى- : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [1] قرأ بفتح الميم واللام، وبكسر اللام فقط، ولفظ هي: مبتدأ مؤخر، وسلام: خبر مقدم قدم للتخصيص، وحتى: متعلق بتنزل أو سلام"[2].

**د- المستوى الأسلوبي:**

ويتضح ذلك فيما يأتي:

- قراءة الكلمة في الآية بقراءتين مختلفتين في اللفظ والمعنى، ولتوضيح ذلك نذكر الموضع، وقد جاءت هذه القراءة تأييداً لرأي بعض العلماء في معنى لولا:

"... ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آَمَنَتْ﴾ [3] يون11، ولذا فسّره بقوله: أي لم تكن قرية آمنت: أهل القرية، والظاهر أن المراد: من لولا في الآية معنى فهلا: فيفيد هلا ههنا التّوبيخ فيدخل هذا في الوجه الثالث. وقوله هو: أي كونها بمعنى هلا قول الأخفش، والكسائي، والفراء، ويؤيده: أي يؤيد معنى هلا قراءة أبّي: بن كعب، وعبدالله بن مسعود؛ فإنهما قرآ ﴿فَهَلا كَانَتْ﴾ الآية"[4].

وهكذا نجد القيصري قد اعتمد على الشاهد القرآني بالقراءات المختلفة، وقد اعتلى هذا الشاهد المرتبة الأولى بين الشواهد الأربعة في الشرح.

---

(1) سورة القدر 5/97.

(2) التحقيق 29 ب.

(3) سورة يونس 98/10.

(4) التحقيق 34 أ.

## 2- الحديث الشريف

اختلف النحاة فيما بينهم على الاستشهاد بالحديث الشريف، لكن الرأي الغالب "كان على عدم الاستشهاد إلا بما صح نقله عن النبي ﷺ لفظاً"[1] وكان ابن مالك أول من احتج بالحديث، وتابعه على ذلك ابن هشام، وأبو علي الشلوبيني في كتاب التوطئة وغيره من كتب المسائل[2].

ولم يخالف ابن هشام سنة ابن مالك؛ بل سار على دربه بالاحتجاج بالحديث الشريف؛ لكنه كان مُقلاً في ذلك، فقد استشهد بحديثين اثنين فقط، وذلك للتأكيد على مسألة نحوية وهي معنى لو في أنها تفيد التقليل، والحديثان هما:

"تَصدّقوا ولو بظلفٍ مُحرّقٍ" و"اتقوا النَّارَ ولو بشقِّ تَمْرة" ، أما "نِعْمَ العبدُ صهيب لو لم يَخْفِ اللهَ لم يعصِه" فقد أُثبت – بعد البحث – أنه قول مأثور، عن عمر ﷺ وليس حديثاً شريفاً.

أما القيصري فقد كان هو الآخر ملتزماً بمنهج ابن هشام؛ فلم يحتج إلا بستة أحاديث من ضمنها حديثا ابن هشام.

وقد أتى بهذه الأحاديث في شرحه للاستشهاد بها على ثلاث مسائل مختلفة، وهي:

**الأولى:** في بيان معنى عقدي بعد أن أتى بالمعنى اللغوي، وقد جاء هذا المعنى في حديث واحد، وهو: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا الله" وقد جاء في الشرح:

"ولفظة الجلالة: اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع الصفات وعرفوه: بعلم دال على إله الخلق دلالة جامعة بمعاني الأسماء الحسنى كلها. ألا ترى أن الإيمان اختصّ بهذا الاسم، حيث قال –ﷺ–: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا الله " مع أن الإيمان بجميع الصفات، وإنما سمّى الله (الله) لأنه لا تدركه الأبصار"[3].

**الثانية:** في بيان المعنى اللغوي وتأكيد معنى أراده الشارح، وقد جاء هذا المعنى في حديثين اثنين، هما:

1- "الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ".

2- سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن الأَنْبِيَاءِ – عَلَيْهِم السَّلام– فقال: "مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، قِيلَ : فَكَمِ الرُّسُلُ؟ قَالَ: "ثَلَاثُمِائَةٍ وثلاثةَ عَشَرَ"

(1) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 25.

(2) الرواية والاستشهاد باللغة 134.

(3) التحقيق 2ب.

وقد جاءت في الشرح كما يأتي:

ب- في معرض حديث الشارح عن معنى أنعمت عليهم:" والمشهور: أنّ نعمة الله -تعالى- على نوعين: دنيويّة، وهى أوفر في حق الكافر؛ لقول النبى ﷺ: "الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ" وآخرويّة وهى مختصة بالمؤمن"[1].

ت- عندما فرق القيصري بين كلمتي الرسول والنبي: "مع أنّهم عرّفوا الرسول بأنّه الشخص الذّي يظهر علي يده الخارق للعادة، المقارف بطلب المعارضة.

سُئل رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- عن الأنبياء -عليهم السّلام- فقال: "مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشْرُونَ ألفاً، قِيلَ: فَكَم الرّسلُ؟ قال: ثلاثُمائةٍ وثلاثةَ عشرَ"[2].

**الثالثة:** في بيان معنى (لو):

أ- بأن تكون (لو) للتقليل، وقد جاء ذلك في حديثين اثنين، وهما الحديثان اللذان ذكرهما ابن هشام في المتن:

1- " سادساً، وهو: أي معنى آخر أن تكون: لو للتقليل، يعني إذا دخلت على شئ تفيد فيه معنى التقليل، نحو: قوله -عليه السّلام- "تَصدّقوا، ولو بظلفٍ محرّقٍ"، (ولو) فيه تفيد التقليل"[3]

2- "وفي رواية أخرى: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ" هما للترغيب على الصدقة، أجيب بأنه أن المفيد للتقليل"[4].

ب- للاستدلال بلو على أنها حرف شرط في المستقبل، وقد جاء ذلك في حديث واحد، وهو: "اطْلُبوا العلمَ ولَوْ بالصِّينِ"

- "الثاني من وجوه استعمال لو أن تكون لو حرف شرط في الزمان المستقبل، هذا مذهب الفراء؛ فإنه استدل عليه بقوله : (اطْلُبوا العلمَ ولَوْ بالصِّينِ) وهي اسم البلدة التي يتوصل إليها بعد سمرقند"[5].

وبعد، فهذه هي الأحاديث الستة التي وردت، وكما أشرنا أن الشارح قد استدل بها على معانٍ عدة: عقدية ولغوية ونحوية، لكن اللافت للنظر أن القيصري لم يُشرْ إلى درجة هذه

---

(1) التحقيق 21أ.

(2) التحقيق 30 ب.

(3) التحقيق: 41 ب.

(4) التحقيق: 41 ب.

(5) التحقيق: 40 أ.

الأحاديث من حيث الصحة وعدمها، وأيضاً لم يذكر اسم الراوي ولا حتى سند الحديث، فقط اكتفى بإيراد نص الحديث.

## 3- الشعـــــر

أجمع النحاة على الاستشهاد بالشعر الموثوق المعروف قائله، وأسقطوا من شواهدهم الشعر غير معروف القائل؛ لكن ذلك لا يعني أنهم لم يخرموا هذه القاعدة، ففي كتاب سيبويه عدد غير قليل من الشواهد مجهولة القائل، وأخرى مروية بروايات متعددة، وثالثة متنازعة النسبة[1]، ولهذا نجد أن "الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد الأساسي على الشعر، إذ يكون وحده هو العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد، وذلك باستثناء ابن مالك"[2] وبعض من جاء بعده من النحاة.

وقد حدد العلماء العصر الذي انتهى عنده الاعتماد في الاستشهاد بالشعر؛ لكن لم يرد عنهم تحديد السنة بالضبط، فليس لدينا نص قاطع بذلك وإن كان لا يخرج عن النصف الأول من القرن الثاني الهجري أما مَن أتوا بعد ذلك من الشعراء فقد وصفهم العلماء بالغلط واللحن والتخليط[3].

هذا وقد جاء الاستشهاد بالشعر عند ابن هشام في المرتبة الثانية بعد الاستشهاد بالقرآن حيث بلغ عدد الشواهد الشعرية التي أوردها في المتن سبعة عشر بيتاً، منها سبعة أبيات كاملة نُسب واحد منها فقط لقائلها وهو دُرَيْد، ومن السبعة عشر بيتاً عشرة أبيات مشطورة، أي غير كاملة نُسب واحد منها لقائلها، وهو أبو الأسود الدؤلي.

- وأول شاهد شعري ورد في المتن عند ابن هشام هو:

... ... ... ... ...          حَتّى ماءُ دجلةَ أَشكلُ[4]

وهو عجز بيت من الطويل غير منسوب عند ابن هشام، جاء به للاستشهاد على الجملة المتبدأة التي لا محل لها من الإعراب.

- أما عن آخر شاهد شعري ورد عند ابن هشام ، فهو أيضاً عجز بيت من الطويل غير منسوب:

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 26.

(2) الرواية والاستشهاد باللغة 138.

(3) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة 33-34.

(4) انظر: التحقيق 12 ب.

... ... ... ... ...        كما سيفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مضَاربُهُ[1]

وقد أتى ابن هشام بهذا الشاهد للاستشهاد به على معنى (ما) عندما تكون كافة عن عمل الجر.

أما القيصري فقد أورد في شرحه تسعة وعشرين شاهداً شعرياً بما فيها شواهد ابن هشام السبعة عشر، وتميزت هذه الشواهد بأنّ منها ما قيل قبل الزمن المحدد للاستشهاد، وبعضها الآخر قيلت بعد هذا الزمن، أيضاً نلاحظ أن شواهد القيصري بعضها منسوب وبعضها الآخر غير ذلك، فقد ذكر في شرحه تسعة عشر بيتاً كاملة من ضمنها تسعة أبيات كاملة منسوبة لقائليها، وأيضاً جاء بعشرة أبيات مشطورة غير كاملة، منها بيت واحد فقط منسوب، والتسعة غير ذلك.

- وأول شاهد شعري جاء عند القيصري كان جزءاً من بيت من الرجز غير منسوب، وهو:

أمَا تَرَى حَيـث سهيلٍ طالعاً

نجماً ... ... ... ...[2]

وقد أتى به للاستشهاد على أن الجملة الواقعة بعد حيث تكون في موضع خفض، غير أن هذا الشاهد وردت فيه حيث وبعدها مفرد، وقد اعتبر شاذّاً.

كان أسلوب القيصري في شرحه أسلوباً تعليمياً، يهدف إلى الإفهام والتوضيح في المسألة التي يتعرض لها، ولذلك نجده عند تعرضه للشاهد الشعري يقوم بتحليله من حيث التفسير المعجمي والنحوي، ويركز على موضع الشاهد في البيت، بحيث يحصل للقارئ فائدة جليلة عند القراءة، وقد بدا ذلك واضحاً في الشرح، كما سيأتي:

أ- نجد أن القيصري تارة يأتي بالشاهد كما ورد في المتن، فلا يزيد عليه شيئاً من حيث إكماله أو نسبته، غير أنه يوضحه ويُحلله ، نحو:

" يقول الشاعر:

فَمَن نحن نُؤَمّنه يَبِتْ وهو آمنٌ        ... ... ... ...

والتقدير: فمن نحن نؤمّنه يبت وهو آمن، فَمَنْ: اسم متضمن بمعنى الشرط مبتدأ، وفعل الشرط محذوف مجزوم بمَنْ، ونحن: فاعله وتفسيره مجزوم بمن كذلك؛ لأنّه تابع وفاعل التفسير

(1) انظر: التحقيق 48 أ.

(2) انظر: التحقيق 9 ب.

من تحته ومفعوله متصل به عائد إلى مَنْ؛ ويبت: فعل مجزوم، فإنّه جزاء منه وفاعله مستتر فيه راجع إلى مَنْ. الواو في وهو آمن للحال، هو: مبتدأ، خبره مَنْ. فالجملة حال من ضمير يبـــت، وفعل الشرط مع جزائه في محل الرفع على أنّه خبر المبتدأ"[1].

ب- وتارة أخرى يضيف القيصري إلى شاهد ابن هشام بأن ينسبه أو يكمله ثم يوضحه ويفسره ويعربه وبذا يحلله تحليلاً كاملاً، نحو:

" ... قال في بيان قوله أي قول الهذلي:

قَدْ أترك القِرنَ مُصفرّاً أناملُهُ          كأنّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفرصادِ

قد اترك القِرن: بكسر القاف المماثل في الشجاعة مصفرّاً أنامله: كأنّ أثوابه مُجَّــت بفرصـــادِ. الأنامل: جمع أنملة، وهي: رأس الأصبع.

المج الرش أي: أترك كثيراً من مماثليّ في الشجاعة حال كونه مصفرّاً برؤوس أصابعه. كـــأنّ أثوابه صُبغت بماءِ الفرصاد"[2].

جــ - وقد استشهد القيصري ببعض الأبيات الشعرية غير معروفة القائــل، وكــذلك استـــشهد بشواهد منسوبة لقائلها؛ لكنها قيلت بعد انتهاء زمن الاحتجاج بالشعر، كما أنه أتى بأبيات شعرية لتأكيد معنى لغوي، وليس للاستشهاد على مسألة نحوية، نجد كل ذلك في الشرح، نحو:

1- عند حديثه عن الأنبياء – عليهم السلام- استطرد للفائدة العامة، فقال:

" قال الشاعر:

وما أحدٌ يبقَى عنِ المَوْتِ سَالماً          فإنّ المَنَايا قَدْ أصَابتْ مُحَمَداً

فَلَوْ كـــانَ بقـــاءٌ لساكـــنِ الدنيا          لكانَ رَسُولُ اللهِ فيهَا مُخَلّداً" [3]

2- أيضاً عند حديثه عن لولا؛ فقد استشهد بقول الشافعي، وهو بعد انتهاء زمن الاحتجاج:

" وعلى ما ذهب إليه الفراء، فإنه قال: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها أي: حذفا غالبـــاً: أي وجوباً وأكثرياً، لا دائماً كما ذهب إليه البعض. هذا إذا كان الجرّ عامّاً، وأمّا إذا كـــان /33ب/ خاصّاً لا يجب حذفه كما في قول الشافعي –رحمة الله عليه-:

(1) التحقيق 16ب.
(2) التحقيق 43 ب.
(3) التحقيق 30 ب.

وَلَوْلا الشِّعرُ بِالعلَمَاءِ يَزْرِي لكنتُ اليومَ أَشْعرَ مِنْ لَبيدِ"[1].

– أما عن آخر الشواهد الشعرية عند القيصري؛ فقد كان هو نفسه آخر شاهد شعري عند ابن هشام، غير أن القيصري أكمله؛ فجاء بصدره، وحلله بالتفسير والإعراب، كالآتي:

"مثال مكفوفية كاف التشبيه قوله: أي الشاعر:

أخٌ مَاجِدٌ لم يَخْزُني يَوْمَ مَشْهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْهُ مضاربُهْ

الماجد: بمعنى عالي، والمراد من المشهد: محلّ الحرب، والكاف مكفوفة، وسيف: مبتدأ، ومضاف إلى عمرو، وتخن: مجزوم بلم، وفاعله في تخنه راجع إلى المبتدأ، ومفعوله ضمير متّصل به راجع إلى عمرو، ومضارب بالنصب: مفعول فيه لتخن أو بالرّفع: فاعل له، والضمير المتصل به راجع إلى السيف"[2].

وبعد، فهذا كل ما يدور حول استشهاد القيصري بالشعر – كما أسلفنا – لم يتحرج القيصري؛ فقد استشهد بالشعر المنسوب وغير المنسوب، وبالأبيات كاملة وغير كاملة، وبما قيل في زمن الاحتجاج وكذلك ما قيل في زمن ما بعد الاحتجاج، وقد تنوعت استشهاداته بالشعر إما للمسائل النحوية أو اللغوية أو غير ذلك.

---

(1) التحقيق 33 أ – 33 ب.

(2) التحقيق 48 أ.

## 4- النثر

أنعم الله – عز وجل – على العرب بنعمة البيان؛ فلذلك أهداهم القرآن معجزته الخالدة؛ لأنهم أوتوا الكلام؛ بل إن رسولهم – عليه السلام – قد أوتي جوامع الكلم، وقد ذكر بعض العلماء أن كلام العرب وحيٌ أُوحي إليهم، وإلهام أُلهموه، فقد أعطوا الكلام، والذي أعطاه لهم هو الله، كما قال بعض اللغويين، فهو إذن أمر مقدس يستحق ما يُبذل من أجله من جهد وعرق، ويجب أن يحاط بالعناية والرعاية(1).

وحديثنا في هذه السطور عن النثر في كلام العرب الذي جاء في شرح القيصري، فقد اعتمد الشارح عليه "كما اعتمد عليه علماء اللغة اعتماداً أساسياً في استنباط القواعد والاحتجاج لها"(2).

وقد أشار القيصري في شرحه للغات العرب بصيغ متعددة، نحو: لغة أخرى، قول فصحاء العرب، المشهور، الكثرة، القلة، إلى غير ذلك من مدلولات الاستشهاد بلغات العرب، غير أنه قد أتى باثنتي عشرة مقولة من مقولات العرب ما بين الأمثال والأقوال، متضمناً بهذا العدد ثلاث مقولات لابن هشام في متنه، وقد جاء القيصري بهذه الأقوال والأمثال حين استشهاده بمسائل نحوية ولغوية، أو لإيضاح معانٍ وردت في الشرح.

أما ابن هشام فقد جاء في المتن بمثلين وقولين، والقيصري استشهد بستة أمثال، وستة أقوال.

**أولاً : الأمثال:**

1- عند ابن هشام:

**المثل الأول: عَمِلتُها عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ"**

فقد جاء ابن هشام بالمثل الأول مُعللاً سبب تأليف كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب ، فقال:

"وتطلعه في الأمد القصير على نكت كثيرة من الأبواب عَمِلتُها عَمَلَ مَنْ طَبٍّ لِمَنْ حَب، وسميتها بالإعراب عن قواعد الإعراب"(3).

---

(1) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة 6.

(2) الرواية والاستشهاد باللغة 137.

(3) انظر: لسان العرب (طبب) 644/1 والتحقيق 5أ.

**المثل الثاني: "لأَمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنفَه".**

وقد استشهد بهذا المثل على معنى من معاني (ما)، وهي: "أي مثلاً بالغاً في الحقارة"[1].

**2- عند القيصري:**

**أورد القيصري هذين المثلين وزاد عليهما أربعة أمثال أخرى، فأصبح العدد عنده ستة أمثال، وهي:**

**المثل الأول: "مَا أجَلَّنِي وَلا أَدَقَّنِي"**

وقد جاء به لتوضيح معنى فوائد جليلة: "جليلة أي عظيمة وكثيرة، يقال: ما أجلني ولا أدقَّني، أي ما أعطاني كثيراً ولا قليلاً"[2].

**المثل الثاني: "إِنْ كُنْتَ ذا طِبٍّ فَطِبَّ لِعَيْنَيْكَ"**

وقد جاء به لتأكيد المثل قبلها "عَمِلتُها عَمَلَ من طَبَّ لِمَنْ حَبَّ": "... لمن حب متعلق بالعمل والطب، كما جاء في المثل: إِنْ كُنْتَ ذا طِبٍّ فَطِبَّ لِعَيْنَيْكَ، والغرض منه بيان كمال شفقته بهم"[3].

**المثل الثالث: "قال زيدٌ كلاماً: أطلبٌ منكَ سَلاماً وتَذكرْني مداماً"**

وقد جاء به لدعم مسألة نحوية مستطردة للفائدة في الجملة الواقعة بدلاً: "والثالثة الواقعة بدلاً مطلقاً ، نحو : أطلب سلاماً؛ فإنه بدل من كلاماً في قال زيد كلاماً: أطلب منك سلاماً، وتذكرني مداماً"[4].

---

(1) انظر: مجمع الأمثال 121/3 والتحقيق 47 أ.

(2) انظر: لسان العرب (جلل) 117/11 والتحقيق 3أ.

(3) انظر: لسان العرب (طبب) 644/1 والتحقيق 5 أ.

(4) التحقيق 11 أ.

**المثل الرابع: "أَكلُوني البَرَاغِيث"**

وهو مثلٌ يستخدم شاهد نحوي في معرفة الفاعل: "…. على تقدير الأول: إما بدل من الواو في أسروا أو فاعل لأسروا؛ فالواو فيه علامة الجمع كما في : أكلوني البراغيث لا الضمير، وفيه بحث"[1].

**ثانياً: الأقوال:**

**1- عند ابن هشام:**

أما عن القول الوحيد عند ابن هشام، فهو: "**نِعْمَ العبدُ صُهَيب لَوْ لمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه**" وقد اختلف فيه بين القائلين بأنه حديث شريف، وبين مَن قال إنه قول مأثور؛ لكن الأرجح أنه قول مأثور وقد بينا هذا في موضعه، وقد جاء به لبيان معنى من معاني (لَوْ): "نِعْمَ العبدُ صُهَيب لَوْ لمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه يعني أن صهيباً لم يعص الله خاف أو لم يخف"[2] .

**2- عند القيصري:**

وقد بلغت الأقوال عند القيصري ستة أقوال بما فيها قول ابن هشام الآنف الذكر، وهي:

**القول الأول:**

**"يَا رَحْمٰنَ الدُّنيا والآخِرَةِ، ويا رحيمَ الآخِرَةِ"**

وأيضاً اختلف في هذا القول بين أن يكون حديثاً شريفاً أو قولاًمأثوراً؛ لكن ما أثبتناه في التحقيق أنه قول مأثور، وقد جاء به الشارح عند تفسيره لمعنى بسم الله الرحمن الرحيم:

"ومعنى الرحمن الرحيم واحد لأنهما من الرحمة؛ لكن في الرحمن زيادة مبالغة، وهو عام معنى، لأنه الرازق لكافة الخلق في الدنيا، وخاص لفظاً لأن غيره لم يُسمَ به، والرحيم خاص معنى؛ لأنه يرحم المؤمنين وعام لفظاً لأن غيره قد يُسمى رحيماً، وفيه الحديث: (يَا رَحْمٰنَ الدُّنيا والآخِرَةِ، ويا رحيمَ الآخِرَةِ)"[3].

---

(1) انظر: الكتاب 19/1 والتحقيق 14 أ.

(2) انظر: حلية الأولياء 177/1 والتحقيق 39 أ.

(3) انظر: الكشاف 41/1 والتحقيق 2 ب.

**القول الثاني:**

"**أنهم يسَّمَّعونَ ولا يَسْمَعُونَ**"

وقد جاء في سياق استدلاله على الجملة المستأنفة:

"... أي لا يقدرون على التّسمع بحيث يؤدّى إلى السّماع، روى عن ابن عباس –رضى الله عنهما– : "أنهم يسّمّعون ولايسمعون ﴿إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[1]، والمراد منه: الملائكة"[2].

**القول الثالث:**

"**أنّهم قالوا: لَوْ نَعلمُ أحَبَّ الأَعمالِ إلى اللهِ لعَمِلنَاها**"

وقد جاء في سياق حديثه عن الجملة التفسيرية:

أي: إنْ تؤمنوا يغفر لكم فتؤمنوا يكون في معنى آمنوا فتكون مستأنفة، وعن ابن عباس –رضى الله عنهما– أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلى الله –تعالى– لعملناها؛ فنزلت هذه الآية"[3].

**القول الرابع:**

"**لَوْ قَالوا: نَعَمْ؛ لَكَفَروا**"

وقد جاء في سياق حديثه عن (بلى):

وإلا لما صح ما قاله ابن عباس: لو قالوا: نعم؛ لكفروا، وإنّما ذكر بلى في تفسير المقدّر للتّصريح بتعلّقه بذلك المقدّر"[4].

**القول الخامس:**

"**قَدْ لَعَمْرِي بِتُّ سَاهِراً**" وقد جاء به للاستشهاد على معنى من معاني (قد):

"... ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم، نحو قوله: والله أحلفُ لقدْ لعَمِري بِتُّ ساهراً"[5].

وبعد فهذه شواهد القيصري الأربعة التي تمثل الشواهد التي يعتمد عليها نحاة العربية في استشهاداتهم، واحتجاجاتهم على المسائل النحوية، ونخلص من الحديث عن الشواهد بأن القيصري نحوي وشارح كغيره من النحاة والشراح الذين يستشهدون بالآيات القرآنية والحديث الشريف، والشعر والنثر؛ فهو لم يخرج عن خطهم الذي ساروا فيه.

---

(1) سورة الصافات 8/37.

(2) التحقيق 12أ.

(3) التحقيق 15أ–15ب.

(4) التحقيق 26ب.

(5) انظر: المفصل 317 والمغني 227 والتحقيق 43 ب.

## رابعاً: الأصول النحوية عند القيصري

### السماع والقياس والتعليل والتأويل

اعتمد القيصري في شرحه على أصول نحوية ثابتة، وهي: السماع والقياس، والتعليل، والتأويل، وهذه الأصول الأربعة يعتمدها عامة النحاة مع التفاوت فيما بينهم في الاعتماد على أصل أكثر من آخر، وشارحنا القيصري يميل أحياناً لاستخدام أصل أكثر من آخر، وبعد قراءتي لنص القيصري وجدت أن هذه الأصول الأربعة المذكورة قد تفرقت في شرحه ، وسنعرّج على كل منها لنعرف كيف اعتمد عليه القيصري في الفضيض.

### 1- السماع

يقصد به عند النحاة ما ثبت من كلام العرب الذي يوثق بفصاحته، وهذا يشمل القرآن الكريم وكلام النبي ﷺ وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنها وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين(1)، وقد ورد في كتاب الخصائص:"حدثني المتنبي(2) شاعرنا – وما عرفته إلا صادقاً – قال: كنت عند منصرفي إلى مصر في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدث فذكر في كلامه فَلاةٌ واسعةٌ، فقال: يحير فيها الطرف، قال: وآخر منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه؛ فيقول له: يحار يحار! أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض، وتنبيهه إياه على الصواب"(3).

إذن فالسماع أصل مهم من الأصول التي يرتكز عليها النحاة؛ ولهذا اتكأ عليه القيصري واعتمده كأحد أصوله الأربعة، وجاء في شرحه على الصورة الآتية:

1- ذِكره كلمة السماع صراحة ، وذلك في الشرح عند التفريق بين الحذف السماعي والقياسي، قال الشارح: "وأيضاً : جملة إحدى جزئيها ملفوظة والأخرى محذوفة، ولا محل لها لجملتها لأنها لمجرد البيان، والفرق بين الحذف السماعي والقياسي هو هذا؛ فالأول بالسماع، والثاني بالضابطة" (4)

2- ذكر جملة لغات العرب، أو لغة أخرى أو كلمة جاء، أو غير ذلك مما يدل على السماع، وذلك نحو:

---

(1) انظر: حواشي جلال الدين المحلى على قواعد الإعراب 68.

(2) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الكوفي المعروف بالمتنبي، شاعر حكيم، ولد سنة ثلاث وثلثمائة، ويُعد أحد أعظم شعراء العرب، توفي سنة أربع وخمسين وثلثمائة. انظر: معجم المؤلفين 201/1.

(3)الخصائص 239/1.

(4) التحقيق 11 ب.

أ- " والحرف الثانى: منها (لعل) في لغة مَنْ يجرُّ بها: أي في لغة قوم يجرّ بلعلّ اسم المفرد فيكون إسناد عمل الجرّ بالحرف مجازاً في الإسناد، وهم: أي ذلك القوم (عقيل) أي أهل قبيلة (عقيل)[1].

ب- " والثاني: من الأربعة، (عوض): بفتح أوله: يعني العين وتثليث آخره: يعني يجوز في الضاد ثلاث حركات كلّها بنائية، وفيه لغة أخرى، وهي عوض بضم العين"[2].

ج- " السّادسة: من السبع كلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه (كلّا): بفتح الكاف، وبتشديد اللّام، وهي على أصلها وليست مركّبة. وقيل: هي مركبة؛ لأنّ أصلها (لا كذا)؛ فقدمت الكاف، وحذفت الذال، وشُدد لا عوضاً عن المحذوف، فالصحيح الأوّل"[3].

د- " وهذا العمل في لغة الحجازيين: واختار المصنف لغتهم؛ لأنّه على لغتهم ورد القرآن نحو: قوله -تعالى-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [4] فما نافية بمعنى: ليس، و(هذا) في محلّ رفع اسمها، و(بشراً) خبرها، وأمّا بنو تميم: فلا يثبتون العمل فيها"[5].

هـ- " ... ولوجوب كسر: همزة إنّ في قولك: مرض زيد: أي بلغ مرضه بمرتبة حتّى إنّهم لا يرجونه: أي لايرجون صحة منه يعنى لو كانت حرف جر لوجب فتح إن فيه، والمشهور خلافه"[6].

3- إيراد الشارح لكلمة فصحاء العرب، وهذا هو لبّ السماع، ورد ذلك في قوله: " لولا: الامتناعية إذا دخلت على المضمر سواء كان ذلك المضمر للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب في قول بعضهم: أي وقعت في كلام بعض فصحاء العرب"[7].

وذكر هذه الأمثلة يبين لنا مدى ارتكاز القيصري على السماع كأصل نحوي.

---

(1) التحقيق 22 أ.

(2) التحقيق 26 أ.

(3) التحقيق 31 ب.

(4) سورة يوسف 31/12.

(5) التحقيق 47 أ.

(6) التحقيق 13 أ .

(7) التحقيق 22 أ.

## 2- القياس

يعد القياس هو الأصل الثاني من الأصول النحوية التي يعتمدها النحاة، وفي اللغة: قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً، واقتاسه، وقيّسه إذا قدّره على مثاله، والمقياس: المقدار[1].

وورد أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم (كل) فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت (البعض) فقِست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد، أجزت ظرُف بِشر، وكرُم خالد[2].

واستمداداً من هذا المنهج، وتطبيقاً لما جاء فيه اعتمد القيصري على هذا الأصل، وهو القياس كثيراً، وقد ظهر واضحاً تارة في لفظ مباشر يدل صراحة عليه، نحو: قِسْ، الأقيسة، فقِسْ، ابنِ على، على خلاف القياس، وهو شاذ، وغير ذلك كثير، وتارة أخرى بألفاظ غير مباشرة تدل على هذا الأصل النحوي، نحو: كالمناسبة بين الشجر والثمر، وكالشرط والمشروط، وغير ذلك مما ورد في النص، وللتمثيل على الألفاظ المباشرة وغير المباشرة، التي تشير إلى القياس نأتي بالأمثلة ، نحو:

**أولاً: الألفاظ المباشرة الصريحة:**

**1- كلمة القياس ومشتقاتها، مثل:**

أ- في حديثه عن الإعراب ومتعلقاته، يقول الشارح: "مثلاً نقول في الاستدلال زيد في: ضرب زيد، مرفوع؛ لأنه مشتمل على علم الفاعلية، وكل مشتمل على علم الفاعلية مرفوع فزيد مرفوع، وقس على هذا سائر الأقيسة"[3].

ب- في إعرابه لكلمة نحو، قال: "فإن قلت: لفظ نحو معرب أم مبني ههنا؟ قلت: إذا استعمل على سبيل المثال يجوز بناؤه على الفتح، وإعرابه على حساب مقامه، فقِس على هذا ما سيجيء"[4].

ج- عند الحديث عن (قط): "واعلم أن قط إذا كان ظرفاً فلا يتصل بياء المتكلم، وإذا كان اسماً بمعنى حسب؛ فتتصل به؛ فيقال: قطي وقطني على خلاف القياس"[5].

---

(1) انظر: لسان العرب (قيس) 187/6.

(2) انظر: الخصائص 357/1.

(3) التحقيق 3ب.

(4) التحقيق 8 أ.

(5) التحقيق 26 أ.

**2- كلمة الشذوذ ومشتقاتها، مثل:**

أ- عند حديث القيصري عن حروف الجر الزائدة، قال: "ويجوز في غير النصب على الاستثناء، ويرزقكم صفة ثانية للخالق، هو مبتدأ وخبره محذوف؛ لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا على الشذوذ"[1].

ب- عند حديثه عن (حتى): "فلا يقال حتاه خلافاً للمبرد؛ فإنه جوّز دخولها على المضمر مستدلاً بمثل هذا القول:

فَلَا وَاللهِ لَا يَلْقَى أُناس    فَتىً حَتّاكَ يا ابنَ أَبي زِيَادِ

وهو شاذ عند غيره ، واختار المص مذهب غيره"[2].

**ثانياً: الألفاظ غير المباشرة الدالة على القياس:**

**1- كلمة كالمناسبة فيها مشابهة وقياس:**

" وتُطْلِعه: أي توقف متأملها بضم التاء وسكون الطاء وبكسر اللام عارياً عن التشديد، المستتر راجع إلى الآخرين؛ فلا يُرد بأن يقال: معنى اطلاع الفوائد على النكتة فإنها عينها، والمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشجر والثمر"[3].

**2- جملة: واعتبر بالصحة فيها قياس:**

"واعلم أن الفرق بين الغالب والكثير والنادر: أن كل ما ليس بكثير نادر، وليس كل ماليس بغالب نادراً؛ بل يكون كثيراً، واعتبر بالصّحة والمرض والجذام. فإنّ الأوّل: غالب. والثّاني: كثير. والثالث: نادر"[4].

**3- جملة: كالشرط والمشروط، فيها مشابهة وقياس:**

"نحو قولك: أقسمت بالله أنّ الصّلح خير. فجملة أنّ الصّلح خير: جواب للقسم المذكور؛ فلا يكون لها محلّ من الإعراب مع شدة الاتصال، وفرط الامتزاج بينهما كالشرط والمشروط"[5].

---

(1) التحقيق 21 ب.
(2) التحقيق 29 ب.
(3) التحقيق 4 ب.
(4) التحقيق 33 ب
(5) التحقيق 16 ب.

**4- جملة: تشبيه غير المشهور بالمشهور، وفيه معنى القياس:**

" **فقل:** أيّها المقيد في: فعمرو، مثلاً: إنها **عاطف، ومعطوف، كما تقول:** في، نحو: بزيد. **جار ومجرور:** هذا تشبيه غير المشهور بالمشهور عند البصريين"[1].

**5- كلمة : أكثرياً وغالباً:**

" وعلى ما ذهب إليه الفراء، فإنه قال: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها أي: حذفا غالباً: أي وجوباً وأكثريّاً، لا دائماً كما ذهب إليه البعض" [2]

هذا وقد حفل النص بكثير من الألفاظ والعبارات التي توحي بمعنى القياس.

## 3- التأويل

وهو الأصل الثالث من الأصول النحوية الثابتة عند النحاة، وقد اعتمده القيصري، وتفرقت تأويلاته النحوية في الشرح كثيراً.

والتأويل في اللغة: من أوّل الكلام وتأوّله، أي: دبّره وقدّره وأوّله وتأوّله، أي: فسره، والمراد بالتاويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ[3].

وقد وضح صاحب الخصائص التأويل بقوله: "من ذلك: أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ، ثم أرسله، فتسمع صوتاً؛ فتقول: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس فـ (أصاب) الآن في حكم الملفوظ البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل – مُهْوٍ بسيف في يده – : زيداً، أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به"[4].

وقد وردت في الشرح ألفاظ تشير إلى التأويل في صور متعددة، نحو: يجوز، والجواز، بمعنى، وتقدير، والتقدير، فكان معناه، وللتعرف على التأويل نذكر أمثلة من الشرح، مع ملاحظة أنّ هناك ألفاظاً تدل صراحة على التأويل، وهناك ألفاظ يُستشف من معناها التأويل، نحو:

(1) التحقيق 50 أ.

(2) التحقيق 33 ب.

(3) انظر: لسان العرب (أول) 11/ 33.

(4) الخصائص 284/1 – 285.

**أولاً: لفظ الجواز ومشتقاتها:**

أ- " من الأبواب: جمع باب لجمع القلة أى: من أنواع الإعراب، ويستعار كل واحد من الكثرة والقلة على الآخر؛ فلا يرد بأن لا يكون الأبواب صفة لنكتة، ويجوز أن يكون من فيها بمعنى فى؛ فيكون الإعراب عبارة عن الأبواب"[1].

ب-" عمِلتها: بكسر الميم، أى: جعلت تلك الأربعة من حيث المجموع لطلبة العلم كما جعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه، ويجوز إرجاع الضمير إلى النكتة مع أنها أقرب"[2].

ج- " الإبداء في اللّغة: الاظهار، وقد يستعمل في الإعطاء، والثاني أنسب ههنا. ويجوز ههنا أن تكون (ما) منصوباً على التمييز، أي: نعم شيئاً هي "[3].

د- " ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ [4] بق2، ولو كان عالماً من الأزل، وفي التخصيص إشارة إلى عظم شأن الخير، والى ترغيب فعله على أن ذكر الشئ لا ينافي بما عداه، ثم (تفعلوا) فعل الشرط (يعلمه) جزاء الشرط، ويجوز في (من خير) النّصب في المحلّ على أن يكون تمييزاً من (ما) أو حالاً على أن تكون (من) زائدة، أو صفة لمصدر محذوف؛ فالتقدير: أي شئ تفعلوا من خير، أو أي شئ تفعلوا قليلاً أو كثيراً أو ما تفعلوا فعلاً من خير على الترتيب"[5].

**ثانياً: ألفاظ مختلفة دالة على التأويل، نحو:**

أ- " كقولك: زيد قائم بالرفع على سبيل الحكاية، والكاف إمّا اسم بمعنى: المثل، أو حرف جرّ. فعلى تقدير الأوّل يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ المحذوف الذى ضميره راجع إلى الجملة، تقدير الكلام: مثالها، مثل زيد قائم أو أن يكون صفة لمصدر الفعل المقدر تقديره: أمثل تمثيلاً، مثل زيد قائم، وعلى الثانى متعلق بمحذوف؛ فالمجموع خبر لمبتدأ محذوف تقديره، مثالها كائن"[6].

---

(1) التحقيق 4 ب.
(2) التحقيق 5 أ.
(3) التحقيق 45 ب.
(4) سورة البقرة 197/2.
(5) التحقيق 46 أ.
(6) التحقيق 6 ب.

ب- " ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيْهِ إِلَى اللهِ﴾[1] بق3 "واتقوا" فعل وفاعل "يوماً" منصوب بنزع الخافض، أي: على المفعول به أو المفعول فيه، والتقدير على الأول: واتقوا في الدنيا مقالب يوم ترجعون فيه. وعلى الثانى: واتقوا عذاب الله يوماً ترجعون فيه"[2].

ج- "العطف لغة: الإمالة، وإن كانت هذه الواو أخواتها تعمل عمل المعطوف إلى المعطوف عليه، سمية عاطفة، هذه الواو لمطلق الجمع، أي ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب منها"[3].

د- " مثلاً إذا قيل: لا رجل في الدار. فكأن معناه: إنّه ليس في الدار هذا الجنس؛ فإذن لا يجوز أن يكون فيها، واحد أو اثنان أو ثلاثة أو غيرها. وإذا قيل لا رجل في الدّار. فكأن معناه نفي، واحد من جنس الرّجال فقط؛ فيجوز أن يوجد ما فوقه"[4].

ه- " ثم لما أثبت التعبير في الزائد بالصّلة، والتأكيد أراد أن يبين الفرق بين الصلة، والتأكيد بحسب الاستعمال فقال: وكثير من المتقدمين: العالمين المحققين الموفقين في العلوم العقلية، والنقلية يسمّون الزائد صلةً"[5].

ومن سياق هذه الأمثلة يتضح مدى اهتمام القيصري بالتأول كأصل من الأصول النحوية.

## 4- التعليل

وهو معرفة السبب أو العلة النحوية في وجه من وجوه المسائل النحوية، وذلك إما أن يكون لغرض تعليمي أو لغرض جدلي، وهو ما يسمى بعلة العلة[6].

وقد بدا واضحاً في الفضيض هذا الجانب التعليمي ، حيث أكثر الشارح من التعليل، وذكر السبب في ثنايا هذا الشرح، خاصة وأن القيصري مدرس ومعلم، وأسلوبه تعليمي؛ فوجب عليه أن يبين العلة في أية مسألة كانت نحوية أو غيرها بطرق متعددة.

هذا وقد تنوع أسلوب التعليل عند القيصري بإيحاءاتها المختلفة، فأحياناً يذكر العلة بلفظ صريح من ألفاظها، وأحياناً يشير إليها بدلائل وإشارات، ونفصل ذلك كما يأتي:

---

(1) سورة البقرة 281/2.

(2) التحقيق 11 أ.

(3) التحقيق 44 ب.

(4) التحقيق 33 أ.

(5) التحقيق 52 ب.

(6) انظر: حاشية الحموي على شرح القواعد 41.

**أ- إشارة القيصري إلى تعليلاته بلفظ صريح من كلمة العلة ومشتقاتها، نحو:**

1- عندما يبين علة منع الصرف في كلمة فوائد: " فوائد: جمع فائدة، هى غير منصرفة، وعلتها صيغة منتهى الجموع، وهى في اللغة استفيدت من علمٍ أو مال، والمراد منها هىهنا: ضبط الجمل التى لها محل من الاعراب، والتى ليس لها محل"(1).

2- في التعليل لتسمية الجملة، وسطي: " أبوه غلامُه منطلقٌ جملة: لذلك كبرى بالنسبة: أي بالقياس إلى: جملة غلامُه منطلقٌ: لكون خبره مركّباً من جزئين بخلاف خبر غلامه. ويسمّى جملة لذلك، صغرى بالنسبة: أي بالقياس إلى: جملة زيد أبوه غلامُه منطلقٌ: وقد يسمى جملة وُسطى لتوجّهها إلى طرفيها وإنّما علّلناها بها بعظم الحجم وبصغره احترازاً عن المنطقيين"(2).

3- عندما تحدث عن سبب جزم يذر: " فالعطف في الجزم يورث خفاء فيه؛ فلا يلزم الاستدلال بالخفى على الجلى، وقدم التعليل ليدلّ على الحصر؛ فلا تفعل! أي ولأجل كون تلك الجملة في الجزم. قرئ بجزم (يذر) عطفاً على محل الجملة"(3).

4- عند الحديث عن سبب منع صرف اسم آدم: " فجملة خلقه: من تراب هنا لا محل لها لأنها تفسير: كمثل في قوله جلّ وعلا: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾ (4) هو غير منصرف وعلّته العجمة والعلميّة فلا يجوز أنْ تكون صفة لآدم"(5).

**ب- إشارة القيصري إلى تعليلاته بلفظ لأن، نحو:**

1- عند الحديث عن تعليق أفعال القلوب عن العمل: "نحو: علمت أزيد عندك أم بكر؟ وعلمت ما زيدٌ قائماً، وعلمت لزيدٌ منطلقاً، وإنّما تعلّق قبل هذه الثلاثة لأنّ هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وصفاً فاقتضت بقاء صورة الجملة، وهذه الأفعال توجب تغيرها بنصب جزئها؛ فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنىً"(6).

(1) التحقيق 3 أ.
(2) التحقيق 7 أ.
(3) التحقيق 10 أ.
(4) سورة آل عمران 59/3 .
(5) التحقيق 15 أ.
(6) التحقيق 8 ب.

2- في الحديث عن الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب: " نحو: لفظك قام زيد وقعد عمرو: ولا محلّ لجملة قعد عمرو على تقدير الواو عاطفة لها؛ لأنّ إعراب التّابع تابع لإعراب المتبوع ههنا "[1].

3- عند الحديث عن الجار والمجرور: : " وإنّما سمى القسم الثاني من الظرف مستقرّاً؛ لأنه استقر فيه معنى عامله، وفهم منه. والأوّل لغواً؛ لأنّه فضلة في الكلام إذ بدونه يحصل المرام؛ ولأنه يكفى من جهة العمل حيث لا يعمل أصلاً"[2].

4- عند الحديث عن (حتى): " كقولك: مرض فلان حتى لايرجونه؛ لأنّ حتى الابتدائية في الاستعمال لا تدخل على المضارع إلّا بتحقيق الحال أو بحكاية الحال الماضي، ولا مساغ للأوّل ههنا؛ لأنّ المضارع موصوف بالمرفوعيّة "[3].

5- عند الحديث عن عطف البيان، نحو: "والثاني أشبه عطف البيان؛ لأنه تابع غير صفة توضح متبوعه، وما الاستفهامية لا تحتاج إلى موضح كالمضمرات: لأنها أعرف المعارف؛ فلا تحتاج إلى موضح "[4].

**ج- التعليل بلفظ كون أو مشتقاتها، نحو:**

1- عند الحديث عن سبب العطف: "العامل صفة ثالثة، هذا عطف المتسبب على السبب باعتبار حرف العطف، ويجوز التقديم؛ لكون العمل مفصولاً بالذات، فيكون على السبب"[5].

2- عند الحديث عن كلمة (حتى): "حتى ماءُ دجلةَ أشكلَ بالفتح، يقال: دم أشكل إذا كان فيه حمرة وبياض، وحتى: ابتدائية، ما مبتدأ، ومضاف إلى دجلة، هي: غير منصرفة؛ للتأنيث والعلمية؛ لكونها علَم نهر في بغداد "[6].

---

(1) التحقيق 18 أ.
(2) التحقيق 20 أ.
(3) التحقيق 31 ب.
(4) التحقيق 52 ب.
(5) التحقيق 3 أ.
(6) التحقيق 12 ب.

**د- التعليل بألفاظ متنوعة، فيها معنى التعليل وإظهار السبب، نحو:**

1- كلمة (لالتباس): عند الحديث عن الجملة التفسيرية:" **نحو**: قول خالق العالم -جلّ جلاله-: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾: [1] قم27 بنصب كلَّ لالتباس المفسر بالصّفة عند الرّفع؛ فيكون مفعولاً لفعل مقدر "[2].

2- التعليل بإظهار الغرض، نحو: "وفي السادسة منها ثلاثة أمثلة لها، والغرض منه: دفع توهّم ناشئ من تعبيره بالنكرات "[3].

3- التعليل بتوضيح سبب تأخير الجملة، نحو: "أما كونه صفة له فظاهر. وأمّا كونه حالاً منه فغير ظاهر؛ فانه حال من المفعول المعنوى، وهو ثمر. إذ المعنى أشير إلى ثمر يانع، وأنبّه عليه موجوداً على أغصانه، والظروف كلّها مستقرة، ووجه تأخيرها عن المسألة الأولى ظاهر "[4].

4- التعليل باستعماله كلمة (إشارة)، نحو: " والوجه الثالث أن يقال فيها: أي في حق لمّا أنها حرف استثناء: بمنزلة الّا؛ فَغَيّر الأسلوب إشارة إلى ضعف أقوال المخالفين أو إلى إتمام الوجوه "[5].

5- التعليل بإظهار الدليل، نحو: " لو تنزِلُ عندنا فتصيبَ راحة: فلو فيه للعرض بدلالة نصب فتصيب؛ لأنّ إضمار أن بعد الفاء لا يكون إلا بعد أحد الأشياء الستة، وهي: أمر أو نهي، أو نفي، أو استفهام، أو تمني، أو عرض"[6].

وغير هذا كثير من الألفاظ المتداولة في توضيح السبب وإظهار العلة في مسألة نحوية أو وجه من الوجوه، وهذه الألفاظ انتشرت في الشرح بصورة ملحوظة.

ولذا نقول: إن التعليل وهو أصل نحوي قد بدا واضحاً وضوح العيان وهو كثير المرور في شرح القيصري إذ لا تخلو صفحة من هذا الأصل.

---

(1) سورة القمر 49/54
(2) التحقيق 16 أ.
(3) التحقيق 19 أ.
(4) التحقيق 23 أ.
(5) التحقيق 29 أ.
(6) التحقيق 41 أ.

أما عن الأصول النحوية الأربعة فقد ظهرت بعامتها عند الشارح وبصورة متناسقة بحيث لا يطغى أصل على آخر، مع التفاوت في ظهورها عند الحاجة.

وبعد فإن القيصري كغيره من النحاة والشارحين وليس بدعاً منهم؛ بل يقتفي أثرهم ويقتدي بهم كما قال ذلك في مقدمته.

## خامساً: اختيارات القيصري النحوية

لم يكن القيصري ذلك العالم المقلد لغيره، بل كان عالماً مجتهداً مختاراً ما يــراه صــواباً، ومصوباً ما يراه خطأً ومخالفاً أحياناً ما لا يناسبه من الآراء، ومحايداً ملتزماً وسطاً بين بعــض الآراء.

لمسنا كلّ ذلك عنده دون أن يخدش أدباً أو يعدم خلقاً حسناً، وكثيراً ما اعترض علـــى ابـــن هشام بأدبه الجم، وأخلاقه السامية، وهذه بعض الاختيارات له:

1. **الترجيح لرأي معين، وسبب هذا الترجيح:**

"... فقالوا: الإعراب ما حصل به التغيّر المذكور، فتكون الحركات وما يقــوم مقامهــا نفس الإعراب، فيعلم بالجنس، هذا مذهب أبي على وابن الحاجب لكن الراجح ما ذهــب إليه ابن الحاجب وأصحابه، لأن التميز إنما يكون بالحركات لا بالاختلاف..." [(1)].

**والملاحظ أن:** القيصري رجح رأياً، وبين سبب هذا الترجيح.

2. **موافقة القيصري لمن قال بأصالة الاسم في الاشتقاق:**

"... إن بدئت باسم أي بما يدل على معنى في نفسه مستقلاً كان ذلك الاسم أو مع غيره من الشيء الذي لا يدل على معنى في نفسه قدمته لبساطته ولأصالته في الاشتقاق عنــد البعض..." [(2)].

**والملاحظ أن:** الشارح زاحم برأيه، وقال: قدمته، لسببين، أولاً: بساطته. ثانياً: أصالته في الاشتقاق عند البعض.

3. **عدم ميله لمذهب الكوفيين في باب التنازع:**

"... وأعملت بالنصب عطف على عطفت، الأول: في الاسم على مذهب الكوفيين، وإن لم يكن هذا المذهب مختاراً في باب التنازع..." [(3)].

**الملاحظ أن:** القيصري وصف مذهب الكوفيين في التنازع بأنه غير مختار.

4. **مخالفته لابن هشام، نحو:**

أ- "... فإن الجملة المفسرة بضمير الشأن البارز في الأول المستكن فــي الثــاني مرفوعة المحل في الأول، ومنصوبة المحل في الثاني على الخبرية فيهما، وهذه مفسرة وعمدة وليس كذلك ما ذكرها المصنف..." [(4)].

---

(1) التحقيق3ب.

(2) التحقيق 6ب.

(3) التحقيق 10ب.

(4) التحقيق 15ب.

ب- "... وإذا عرفت المذكور فيمكن أن يقال: إن ما ذكر من الأمثلة كلها تفسير الفعل بالفعل في الحقيقة، وهما مفردان، أو يقال: إن المفسر في الكل مشغول بالضمير وإطلاق التفسيرية على مثل هذه الجملة تسامح على أن جزم نؤمن ليس بمسلم، فلا تغفل!" (1).

ج- "... ولا يخفى عليك أن قول المصنف كالباء الزائدة في (كفى بالله) ليس على ما ينبغي حيث قال في آخر رسالته: وينبغي أن يجتنب المعرب من أن يقول في حرف من كتاب الله -تع- أنه زائد..." (2).

**والملاحظ هنا أن:** القيصري رغم التزامه ترتيب قواعد ابن هشام إلا إنه لا يعدم رأيه في مخالفته وإبداء الرأي المناسب.

**5. فهم المسألة ثم التعبير بالراجح والمرجوح:**

"... فالجملة الظرفية مع الرابطة خبر المبتدأ على المذهب الراجح وأما على المذهب المرجوح يجوز تقديرهما، يعني يجوز تقدير مال مبتدأ مؤخراً، وتقدير عنده خبراً مقدماً..." (3).

**والملاحظ أن:** القيصري وازن ورتب وقدم الأولى وسماه الراجح، وسمي ما يأتي في رتبة بعده بالمرجوح.

**6. إبداؤه رأي معين بقوله: على الأصح:**

"... نحو قوله -تعالى-﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾ (4) فما حرف مصدري موصول فلا يحتاج إلى عائد على الأصح..." (5).

**والملاحظ أن:** القيصري بيّن أن هذا الرأي هو الأصح، وعند متابعة شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده وُجد أن هذا الرأي هو مذهب سيبويه(6).

**7. تبريره لسقطات المصنف، نحو:**

أ- "... ثم صار مجموع الكلمات إحدى وعشرين كلمة، والحال أن المصنف قال: وهي عشرون كلمة، لكن لعل أن لفظ إحدى سهو من قلم الناسخ"(7).

---

(1) التحقيق 16ب.

(2) التحقيق 21ب.

(3) التحقيق 25ب.

(4) سورة ص 26/38.

(5) التحقيق 47 أ.

(6) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 161.

(7) التحقيق 48 أ.

ب- "... ولا تقل إنها جواب الشرط كما يقولون، أي كما يقول المعربون، فإن فيه تسامح فلزم الخفاء..." [1].

**والملاحظ هنا أن:** أدب القيصري وأخلاقه الطيبة لم تمنعه من أن يعترض على ابن هشام ملتمساً له العذر.

هذه بعض اختيارات القيصري التي جاءت في شرحه.

(1) التحقيق 49ب.

## سادساً: مذهب القيصري النحوي

بعد تتبعي لشرح القيصري (الفضيض)، وبعد إطلاعي على الكتب والمصادر التي اعتمد عليها الشارح، وكذلك بعد الاطلاع على أسماء العلماء الذين وردت أسماؤهم في الشرح، والمحتج بآرائهم، وبعد التفحص والاستقراء، تبين لي أنّ القيصري لا يسير على مذهب بعينه- شأنه في ذلك شأن ابن هشام – لكنه أعمل فكره وتبصر وتأمل فيما أورده من آراء ومذاهب؛ فلم يرجّح من المذاهب إلا ما رآه مناسباً، ولم يستشهد بقول إلا ما عدّه حجة صحيحة لاستشهاده، مع ميله – المتخفي- إلى المذهب البصري لكن دون تعصب، دلّ على ذلك عدد مرات الاحتجاج برأي سيد النحاة سيبويه والتي بلغت سبعة عشر موضعاً، وأيضاً إظهار الموافقة لرأي البصريين في سياق الشرح، وكثيراً ما وجدنا القيصري محايداً قدوته في ذلك أصحاب المدرسة البغدادية؛ لأن اهتمامه الأول تقديم الأصوب بالدليل والبرهان سواء بالتعليل أو القياس ما وسعه جهده، وقد جاء هذا الحديث في ثنايا الشرح، نحو:

- اختار القيصري ما رآه مناسباً، فقد كان يميل إلى رأي ويرجحه، ويبين سبب ترجيحه لذاك الرأي.
- أظهر موافقته لرأي بعض العلماء ومخالفته للآخرين لكن دون تعصب.
- بيّن الرأي المختار في مسألة التنازع، وأظهر أن رأي الكوفيين في ذلك ليس هو المختار.
- خالف ابن هشام بلطف شديد، وبيّن الرأي المناسب في هذه المخالفة.
- وضح مسائل كثيرة وبيّن أيهما الراجح والمرجوح.
- استعمل مصطلحات نحوية كوفية، مثل: نعت، خافض، مخفوض، خفض، وفي المقابل استعمل مصطلحات نحوية بصرية، مثل: صفة، جارّ ، مجرور، جرّ ... إلخ.
- ظهر في مواضع كثيرة ومسائل متعددة بأن مذهبه وسطي توفيقي بين الآراء، ويأخذ من شتى المدارس ما يراه مناسباً.
- لم يتعصب لأي مذهب كان، بل كان وسطاً بين الآراء، وقد استشهد بالقراءات القرآنية سواء كانت متواترة أو شاذة.

مما سبق يتضح، بل يتأكد لي وللقارئ أن القيصري لم يَسِرْ على مذهب بعينه؛ بل كلّ همه اختيار الرأي الأنسب والأرجح، وقد أتيتُ بالأمثلة على مذهبه النحوي في اختياراته السابقة.

## سابعاً: شرح القيصري في الميزان

**" ماله وما عليه"**

لا شك أن البشر معرضون للنقص والزلل، وكذلك أفعالهم لا تصل إلى حدّ الكمال، فالكمال ليس إلا لله –سبحانه وتعالى–، ولذلك فإن شرح القيصري هو نتاج بشري اعتراه بعض النقص، وعند متابعتنا النصّ وقراءته المرة تلو المرة برزت إيجابيات الشرح وكذلك ظهرت بعض الزلات، ولوضع هذه النص في الميزان سنبيّن ما للقيصري أولاً ثم ما عليه من مآخذ وهي كالآتي:

**أولاً: ماله:**

1. صنع لشرحه مقدمة، سجل فيها اسمه، واسم أبيه، واسم الكتاب المشروح واسم الشرح، وأسماه باسم جديد لم يُسمَّ به من قبل، وهو: الفضيض.
2. أضاف القيصري إضافة حسنة وهي الترميز للآية التي ترد كشاهد برمز يدل على اسم السورة وتحت الرمز رقم الجزء الذي فيه الآية.
3. وقف على كلام ابن هشام وشرحه كلمة كلمة من أول المتن إلى آخره.
4. ميّز القيصري كلام ابن هشام عن كلامه بوضع خط فوق كلام ابن هشام أو بوضعه بين فاصلتين أو بإلحاقه بكلمات تدل عليه.
5. أظهر محبته لابن هشام وتعلقه بكتابه: (قواعد الإعراب) من خلال ترغيب القارئ فيما سيتلوه عليه بكلمات تحث على مواصلة القراءة.
6. أشرك القارئ معه في إعمال الفكر وتفتيح الذهن، وتخييره في اختيار ما يشاء من الآراء، وكذلك تنويع الأسلوب ما بين الحوار، والأمر المقنع، والنهي المشفق، والنصح والتوجيه والإرشاد، والتحذير مما يحتمل الوقوع فيه من خطأ، وأيضاً نداؤه بنداءات مختلفة، نحو: أيها الطالب وأيها المرشد... الخ.
7. الاستطرادات المقتضبة المفيدة في مسائل نحوية، وفنون لغوية مختلفة، مثل: الصرف والبلاغة والعروض.
8. الترجمة المختصرة لبعض الأعلام، نحو: تأبط شرّاً وثعلب، وكذلك لبعض الأماكن، نحو شلو، والصين.
9. الاختصارات التي انتشرت في شرحه، نحو: تع، ح، فح، المص وغيرها وكثيراً ما عُرف مدلول هذه الاختصارات.
10. التغطية الكاملة لمعاني المفردات لغويّاً واصطلاحيّاً.

11. ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط سواء بالحركات أو بالإشارة إلى ذلك بالكلام.
12. تميز شارحنا كثيراً بالنقل الأمين والتوثيق الدقيق، وذكر مصدر المعلومة.
13. تمتع القيصري بأدب جم، وبأخلاق رفيعة تمثل المدرس والمربي الذي يلـتمس العـذر لمعلمه، ويشفق على تلاميذه.
14. محاولة ربط المعلومات السابقة باللاحقة، وعمل خُلاصة عند انتهائه من شرح بعـض المسائل، وإشارته إلى مرور معلومة في مسألة سابقة بقوله: مرّ بيانه، وأيـضاً بكلمـة انتهى عند الانتهاء من المسألة.
15. لم يُسَجل على القيصري في شرحه أي خطأ نحوي سوى خطأين اثنين ويبدو أنه اتبعهما بالتصويب عند المراجعة.
16. وردت كلمات بين السطور كتبت بخط صغير دلت على أن الشارح قد قام بمراجعة مـا ألفه، واستدراك ما فاته.
17. تميز الشارح في أحيان كثيرة بالترتيب والموضوعية، وحُسن التقسيم، والتدرج في سوق المعلومات.
18. بدا الشارح في مواضع كثيرة بأنه صاحب منطق وكلام.
19. الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية.
20. إطلاق عبارة النظم الكريم أو الشريف على القرآن الكريم.
21. عدم التعصب لأي مذهب نحوي، مع استشفاف ميله للبصريين من خلال آرائه ومنهجه، وظهر كثيراً بأنه مُوفّقاً بين الآراء من شتى المدارس.

**ثانياً: ما عليه:**

1. مع تمّيزه بالنقل الأمين والتوثيق الدقيق، فقد غابت عنه هذه الميزة عند نقله من شـرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، وأحياناً عند نقله من الكشاف للزمخشري.
2. تقطيع الشواهد سواء كانت قرآنية أو شعرية بالتفسير لكل كلمة أو إعرابها مما يبعـث على تشتيت ذهن القارئ.
3. عدم معرفة ما ترمز إليه بعض الاختصارات.
4. ورد في شرحه بعض السقطات اللغوية التي قد تعود إلى الشارح أو إلى الناسخ، مثـل: نسيان كلمة أو آية كاملة، أو الخطأ في تعيين من القائل أو في كتابه بعض الكلمات.
5. سار في كتابة شرحه متأثراً بقواعد الرسم العثماني.
6. زيادة هاء السكت في آخر الكلمة في عدة مواضع، نحو: كاده، أوجزه.

7. العجمة التي انتشرت في شرحه بصورة ملفتة، نحو: إدخال ال التعريف على المضاف، وعلى كلمة غير وبعض، وأيضاً عدم مطابقة الموصوف للصفة في التعريف وغيرها.
8. ورد في شرحه كتابة كلمة عمرو بالنصب هكذا: "عمرواً" والصحيح أن تكتب "عمراً".
9. لا شك أن الشرح يفيد في توصيل وتوضيح المراد؛ لكن القيصري كثيراً ما أقحم شرحه إقحاماً لا فائدة منه؛ بل جعل الشرح يتصف بالرِّكة والضعف.

ولتوضيح ذلك نشير إلى ما جاء في شرحه، نحو: "**قال** بعض العلماء **الشلوبين** قال بعض الشراح نقلاً عن أستاذه، الشلو: اسم بلده ابن مالك التحقيق هو إثبات المسألة بدليلة **أن الجملة المفسرة ...**" [1].

10. قلّل القيصري من الاستشهاد بالحديث النبوي، وكان عليه أن يتوسع في ذلك كما شأن المتأخرين.
11. بين القيصري منهجه في المقدمة في استشهاده بالآيات القرءانية بأنه سيرمز للآية برمز يدل على اسم السورة ورقم يدل على الجزء الذي توجد فيه هذه الآية، لكنه كثيراً ما خالف هذا المنهج.
12. أورد القيصري في شرحه كلمة الصخرة بالسين هكذا: السخرة، وهذا خطأ لغوي، وأيضاً إبدال الضاد بالظاء في كلمات كثيرة، مثل: الضمير، حاضر، الضمائر.
13. التكرار الذي ظهر في إعادة تفسير بعض المفردات، نحو: تارة.
14. نسي القيصري أن يشير إلى أن الآية ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً**﴾ توجد في سورة هود أيضاً وقد ذكر أنها موجودة في سورة المؤمنون والعنكبوت والحديد.
15. عند إيراده للقراءات القرءانية لم يشر إلى كون القراءة شاذة.
16. تفسير بعض الكلمات العربية باللغة التركية مكتوبة بحروف عربية.
17. نسبة القول: "نِعْمَ الرجلُ صهيب لَو لَمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه" للنبي –صلى الله عليه وسلم– والحقيقة بعد الاطلاع على كتب الحديث ثبت أنه قول منسوب لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه–.

---

(1) التحقيق 15ب – 16أ.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

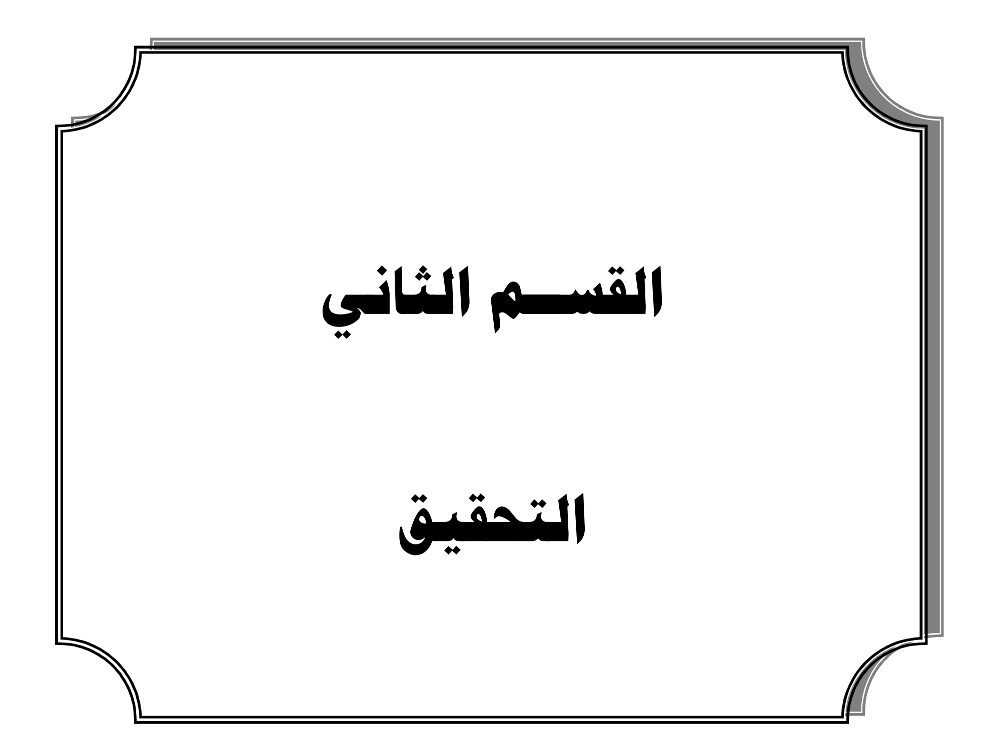
- قمت بدراسة وتحقيق سفر تراثي هام لعالم مغمور لم يُعرف عنه إلا معلومات تكاد تكون نادرة، حتى أذِن الله أن أكون سبباً بإشرافٍ كريم من أستاذي الفاضل؛ ليسطعَ نور هـذا السفر، ويتلألأ في سماء العلم باسمه الجميل (الفضيض) والذي لم يُسبق لاسمه من قبل.
- عرّفت بشخصية علمية؛ بل نحوية على وجه الخصوص لم تدرس من قبل.
- برزت من خلال الشرح شخصية القيصري المربي الفاضل، والمعلم الرؤوف.
- شرح القيصري كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام شرحاً وافياً مـن أول كلمة حتى أتى على آخر كلمة فيه.
- أضفى القيصري على شرحه الترتيب والمنهجية بوضعه مقدمة للشرح، بدأ فيها بحمـد الله والصلاة على نبيه، ثم ذكر اسمه واسم الكتاب المشروح وكتـاب الـشرح وسـبب التأليف والفئة المستهدفة، وكذلك أنهى شرحه بخاتمة، أيضاً حمد الله فيها وصلى علـى رسوله الكريم، وذكر فيها اسمه وتاريخ التأليف وتاريخ النسخ، فكانـت المقدمـة مـع الخاتمة مادة تعريفية شاملة للمؤلف وشرحه.
- سار القيصري على طريقة ابن هشام في ترتيب القواعد، وأيضاً في مذهبه النحوي، مع بروز شخصيته في أحيان كثيرة، هذا مع عدم التعصب لأي مذهب كان.
- تميز هذا الشرح بالتغطية الكاملة لكل المفردات اللغوية التي وردت في الـشرح لغويـاً واصطلاحياً وأيضاً نحوياً.
- نوّع القيصري في استشهاداته؛ فكان الشاهد القرآني في المرتبة الأولى من بين شواهده حيث بلغ عدد الشواهد القرآنية أكثر من مائة وسبعين شاهداً قرآنياً، بينما كان مقلّاً فـي الاستشهاد بالحديث الشريف، حيث استشهد بستة أحاديث فقط؛ فكان الحديث في المرتبة الثالثة من بين الشواهد، أما الشاهد الشعري فقد جاء في المرتبة الثانية بعد القرآن، حيث استشهد القيصري بتسعة وعشرين شاهداً شعرياً، تنوعت هذه الشواهد فمنها مـا جـاء منسوباً ، ومنها ما جاء غير منسوب، وأيضاً منها شواهد كاملة ومنها مجزوءة.
- برزت القراءات القرآنية في الشرح كحجة للاستشهاد بها، سواء كانت متواترة أو شاذة.
- عرّج القيصري في شرحه على بعض المسائل البلاغية، والصرفية والعروضـية لكـن بقِلّة.

- استخدم القيصري في شرحه مصطلحات كوفية، مثل: نعت، وخفض، ومخفوض إلى جانب المصطلحات البصرية، مثل: صفة، وجار ومجرور، وغير ذلك.
- يبدو أن القيصري كان قد وضع الشرح، ثم راجعه بعد ذلك بدا ذلك من خلال الاستدراكات التي كُتبت بخط صغير بين الأسطر.
- ظهرت في الشرح بعض الاستطرادات المقتضبة، يبدو أن القيصري منهجه الاختصار بدا ذلك أيضاً في الرموز التي استخدمها كثيراً في الشرح.
- واضح في الشرح أن اللغة الأم للقيصري ليست العربية، بدا ذلك من خلال العُجمة التي انتشرت في النص، وأيضاً بعض الكلمات التي وردت في الشرح باللغة التركية؛ وهذه تُسجل للقيصري حيث إنه اقتحم بحر العربية وأفلح في ذلك.

## ثانياً: التوصيات:

- أُوصي الدارسين والباحثين، والناشئة بالاعتزاز باللغة العربية؛ لأنها لغة القرآن، فحفظها سبب من أسباب حفظ القرآن من التحريف.
- أُرشد الباحثين – وبعد تجربتي – بالإقبال على كتب النحو، وخصوصاً كتب العلامة ابن هشام، ومنها كتاب قواعد الإعراب لشموليته لأغلب المسائل النحوية، ولسهولته ويسره في التناول.
- أُوصي الدارسين بتحقيق التراث للكشف عن دُررٍ ولآلئَ غرقت في بحر النسيان، وغياهب الظلمات تنتظر من يخرجها من أصدافها ويجلو عنها ما اعتراها من الخبو.
- ضرورة دراسة الشخصيات العلمية، وخصوصاً النحوية منها؛ لأنها هي العمود الفقري لكافة العلوم؛ لتكون هذه الشخصيات القدوة الحسنة لطلاب العلم، لتشحذ هممهم وتقوي عزائمهم.
- أوصي القائمين بتحبيب هذه اللغة الجميلة للدارسين والناشئن منهم بالذات، وترغيبهم فيها بشتى الوسائل العلمية الحديثة.
- أوصي الخيّرين من هذه الأمة العظيمة بافتتاح المكتبات العامة في شتى المناطق وخاصة المناطق المترامية الأطراف، وأيضاً إتحاف هذه المكتبات بالكتب التراثية المتنوعة، وتبني هذه المشاريع لما لها من جميل فائدة لطلاب العلم ومريديه في توفير الوقت والجهد والمادة العلمية المنشودة.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**



# القســم الثاني

# التحقيق

# التحقيق

**ويشمل:**

- **وصف المخطوطة.**
- **شــــرح الإعــــراب عــــن قواعــــد الإعــــراب للقيصري:توثيق ونسبة.**
- **منهج التحقيق.**
- **صور النسخة المخطوطة.**
- **النص محققاً.**

## وصف المخطوطة

اعتمدت في تحقيق هذه المخطوطة على نسخة وحيدة لمخطوطة بدار الكتب القومية (رقم 5729 نحو)؛ إذ لم يتسنَّ لي العثور على غيرها في أي مظان وجودها، وقد حاولت أن أحصل على نسخة أخرى من المخطوطة بتوجيه من المشرف؛ لكنني لم أفلح في ذلك، رغم أنني بحثت ونقبت ثم أوكلت أخي بالتواصل مع إحدى الجامعات التركية للحصول على أية معلومات؛ لكن دون فائدة.

تتكون هذه المخطوطة من (53) ورقة – عدا ورقة العنوان– في كل ورقة صفحتان، مقياس الصفحة 16/22.5 سم، ولها حواشٍ جانبية، عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ثلاثة وعشرون سطراً إلا في صفحتين: أول المخطوطة عدد أسطرهما اثنان وعشرون سطراً، وكذلك صفحة الخاتمة عدد أسطرها أربعة وعشرون سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح بين اثنتي عشرة وخمس عشرة كلمة في سائر صفحات المخطوطة.

كُتبت هذه المخطوطة بخط تعليق (فارسي) جيد وواضح، ويبدو أن الناسخ كان متخصصاً في رسم الخطوط، إلا أن المخطوطة كثيراً ما تخللها إبهام وغموض وطمس لبعض الكلمات خصوصاً في أواخر الصفحات، وقد تطلَّب ذلك وقتاً وجهداً كبيرين في تجلية النص.

والمخطوطة تتكون من:

- صفحة العنوان:

كتب عليها "الفضيض" وهو شرح على الإعراب عن قواعد الإعراب، واسم المؤلف بكر بن علي القيصري، 53 ورقة، مصور عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم 5729 نحو.

- بداية المخطوط:

في الصفحة الأولى كُتب أخلاط من الكلام منها: البسملة باللغة العربية والأعجمية، وفي الصفحة الثانية كتبت آيات قرآنية وأحاديث نبوية تدل على فضل القرآن والصلاة على النبي، وبيت من الشعر، وقد كُتب بعض المسائل التي وردت في الشرح وكذلك كلام أعجمي، ثم بدأت بمقدمة، وهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وهو به جدير والصلاة على محمد وهو به حسيب وعلى آله وصحبه وهم به مقتدين...

- نهاية المخطوط:

الحمد لله على التمام في ثلاثة أشهر وخمسة أيام من ربيع الأول من ذلك العام.

سليمان بن محمد صندقي غفر الله ولوالديه وأحسن إليهما وإليه.

سنة 1129

وقد وجد في الصفحة الأخيرة ختم تمليك دار الكتب المصرية.

أما بالنسبة للشرح فهو ممزوج بمتن الكتاب المشروح، ولذلك ميّز الشارح بينهما؛ فوضع فوق كلام ابن هشام خطّاً يظهر في أغلب الأحيان وفي أحايين أخرى يكون مطموساً، وأيضاً وضع الشارح كلام ابن هشام بين فاصلتين ظهر ذلك بكثرة في أول المخطوطة، كما دعّم القيصري هذه الفكرة بأن أَتبع كلام المصنف (ابن هشام) بكلمات تدل وتميز المتن عن الشرح مثل: أشار، بقوله، قال، وغير ذلك من الكلمات التي تدل على الشرح والتفسير ككلمة: أي.

يوجد على جانبي صفحات المخطوطة بعض التعليقات والحواشي، إما أن تكون إضافات وتفسيرات من الشارح أو الناسخ، وكل تعليق يُتبع بتوقيع بخط جميل.

لوحظ في العديد من الصفحات وجود كلمة أو أكثر قد كُتبت بخط صغير فوق أو تحت السطر المكتوب، ويبدوأن الناسخ نسي أن يكتب هذه الكلمات وعند المراجعة استدركت وكُتبت بخط صغير، وقد تأكد لي أن هذه المراجعة من الشارح ولذلك اعتمدتها في المتن.

## شرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى (الفضيض) للقيصري: توثيق ونسبة

لقد توافرت لديّ الأدلة الكافية التي تثبت أن كتاب شرح الإعراب عن قواعد الإعــراب المسمى (الفضيض) لبكر بن علي القيصري المدعو بموللي زاده، وهي:

**أولاً:** عنوان المخطوطة: ورد في ورقة العنوان اسم القيصري واسم أبيه ولقبه واسم كتابه.

**ثانياً:** مقدمة المخطوطة: ذكر القيصري اسمه واسم أبيه واسم الكتاب المشروح واسم الشرح.

**ثالثاً:** خاتمة المخطوطة: ذكر القيصري اسمه واسم أبيه وعائلته ولقبه، وتاريخ التأليف وتاريخ النسخ.

**رابعاً:** ورود اسم الشرح – أثناء ذكر محقق أوثق الأسباب – ضمن الشروحات حيث ذُكر هكذا: "5- شرح قواعد الإعراب المسمى "الفضيل" تأليف بكر بن علي القيضوي مــن علمــاء القرن الثاني عشر، مخطوط الدار رقم /5729 نحو" [1].

**خامساً:** وهناك أدلة عقلية توثق هذه النسبة وتؤكدها منها:

أ- ورود اسم: علي بن مصطفى القيصري الرومي الحنفي الشهير بالفردي المتوفي ســنة سبع وعشرين ومائة وألف، صنف الحاشية الفردية على الحسينية في الآداب[2].

ب-ورود اسم: حسن بن علي القيصري الرومي الحنفي، مات سنة إحدى وثمــانين ومائــة وألف، صنف من الكتب : دار البحار شرح على ملتقى الأبحر في الفــروع، وكــشف الاشتباه في شرح الأشباه لابن نُجيم[3].

من (أ) ، (ب) وبالمقارنة مع ترجمة شارحنا يتضح ما يلي:

- أن الترجمة (أ) تكون لوالد الشارح، والترجمة (ب) تكون للأخ الأصغر للشارح وذلــك لأسباب منها:

1- أن الاسم واللقب والكنية تدل على هذه العلاقة.

2- أنّ المذهب واحد وهو الحنفية.

3- أن الأصل واحد وهو: الرومية.

4- سنة الوفاة للوالد وهي: سبع وعشرين ومائة وألف(ت 1127هــ)، وسنة وفاة علي بــن بكر هي خمس وأربعين ومائة وألف (ت1145هــ) وهو الأكبر، وسنة وفاة الأخ وهي: إحدى وثمانين ومائة وألف (ت1181هــ).

---

(1) أوثق الأسباب 13/1.

(2) كشف الظنون 612/5-613.

(3) كشف الظنون 246/5.

5- وبالنظر إلى مؤلفاتهم يتضح أنها عائلة متعلمة ومعلمة وقد اهتمت بالشروح والتحشية كما هي ثقافة عصرهم وكما هي ثقافة عصرهم وكما هي ثقافة الأعاجم وخصوصاً آل زاده منهم بالذات.

**سادساً:** ذكرت الترجمة أن الشارح كان مدرساً، وقد بدت لهجة المعلم في أسلوب القيصري في شرحه، وقد تنوعت تنبيهاته ما بين: اعلم، وتأمل، تبصر، افهم، احفظ، أيها الطالب، وأيها المقيد، وغير ذلك كثير مما حفل النص به بين الفينة والفينة.

**سابعاً:** ظهور اللكنة الأعجمية في الشرح وهذا يؤكد أنه غير عربي بل رومي، غير أن هذه اللكنة لم تقدح في لغة النص؛ فمن خلال تتبعي للشرح لم أجد للقيصريّ خطأً نحوياً سوى خطأين ويبدو أنه كان يلحقهما بالتصويب.

أما اللكنة الأعجمية فقد بدت في مثل إدخال أل التعريف على مثل: الغير- البعض - السيبويه، وغير ذلك.

**ثامناً:** ورود تفسير لبعض المصطلحات باللغة التركية.

**تاسعاً:** هناك تشابه كبير بين شرح القيصري الذي ألف في سنة سبع وعشرين ومائة وألف (1127هـ)، ونُسخ في سنة تسع وعشرين ومائة وألف (1129هـ)، وبين شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده (ت950هـ) وخصوصاً النسخة المرموز لها بالرمز (ك) مع الأخذ بالاعتبار أن النسخة (ك) قد نُسخت في سنة سبع وعشرين وألف (1027هـ) أي بينهما وبين شرح القيصري مائة سنة.

لم أقف على أحد من العلماء قد نسب هذا الشرح لغيره، خصوصاً أن القيصري شخصية مغمورة.

وهكذا تتأكد -بحمد الله- نسبة المخطوطة إلى صاحبها : بكر بن علي القيصري.

# منهج التحقيق

اتبعتُ في تحقيق النصّ الخطوات الآتية:

1- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني مضبوطة، ووضعها بين قوسين مزهرين مع ذكر اسم السورة، ورقمها ثم رقم الآية.

2- تخريج الآيات التي وردت على أكثر من قراءة أو رواية من كتب القراءات أو مظانها الأخرى.

3- تخريج الأحاديث النبوية من كتب متون الحديث، وذلك بذكر الراوي والجزء والصفحة والكتاب والباب.

4- تخريج الشواهد الشعرية، وذلك بالرجوع للديوان أولاً – إن وُجد- ثم من كتب التــراث النحوي والأدبي؛ معتمدة منهج تكثير المصادر وذلك بهدف التسهيل علــى القــارئ إن أراد الرجوع للمعلومة من مصادرها.

5- تخريج الأمثال العربية من كتب الأمثال، وكذلك الأقوال الواردة عن العرب.

6- الترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم في المتن، وذلك في المرة الأولى التي يرد فيها العلم مع الحرص على تكثير المصادر ما أمكن، وكذلك الترجمة لبعض القبائــل والأمــاكن أحياناً.

7- ترتيب المراجع في حاشية التحقيق تاريخيّاً حسب وفاة مؤلفيها من القديم إلى الحديث مع الربط بواو العطف دون فاصلة بالإضافة إلى ذكر الجزء ثم الصفحة.

8- ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط من خلال الرجوع إلى المعاجم اللغوية.

9- لم تتكبد الباحثة عناء شرح الكلمات الغريبة التي وردت في النص – إلا ما نــدر- لأن الشارح قد غطى هذا الجانب بشرح الكلمة لغة واصطلاحاً، وكثيراً ما عدت إلى كتــب المعاجم وتأكدت من صحة المعنى.

10- ربط النقول التي وردت في النص بمصادرها وتوثيقها في الحواشــي ســوى بعــض النقولات التي لم أقف على مصدرها.

11- إثبات أرقام المخطوط على جانب الصفحة، مع الرمز للوجه الثاني من الورقة بــــ (أ) وللوجه الأول بــ (ب).

12- لإخراج النص إخراجاً يساهم في إفادته قارئيه، وللتخلص من وعورته قمت بــالرجوع إلى شروحات أخرى لقواعد الإعراب وقعت بين يديّ منها:

أ- أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب لابن جماعة (ت819هـ)

ب-حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب(ت864هـ)

ج- شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده (ت950هـ)

د- حاشية الحموي على شرح القواعد (ت1017هـ)، وغيرها.

وكذلك رجعتُ إلى متن الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (761هـ) تحقيق د.رشيد العبيدي، وتحقيق أ. د. أحمد محمد عبد الدايم.

13- الالتزام بالأمانة العلمية في نقل النص على صورته التي وضعها الشارح حيث لا زيادة ولا نقصان؛ بل بقي النص كما هو سوى بعض الحذف أو الزيادة التي يقتضيها السياق، وقد أثبت ذلك في الحواشي.

14- لمّا كان كلام المصنف وكلام الشارح ممزوجاً ولم يميِّز بين الكلامين في الغالب، قمتُ بكتابة كلام ابن هشام بخط عريض ثقيل، وبعده نقطتان رأسيتان، سواء في سرد الكلام أو في الشواهد بجميعها قرآنية كانت أو نبوية أو شعرية أو نثرية.

15- وردت في الشرح كلمات كثيرة كان الشارح متأثراً في كتابتها بقواعد الرسم العثماني والتي يكتب بها خط المصحف الشريف مثل: قاعدة حذف الألف من الكلمة ، نحو: ثلثين، ثلثة، غلبا، وقاعدة الإبدال، نحو: الصلوة، وقاعدة الهمز، نحو: جايت، زايد، المسئلة ، المبتداء، ورسم التاء، نحو: النحات، أدات، استفيدة، وقعة.

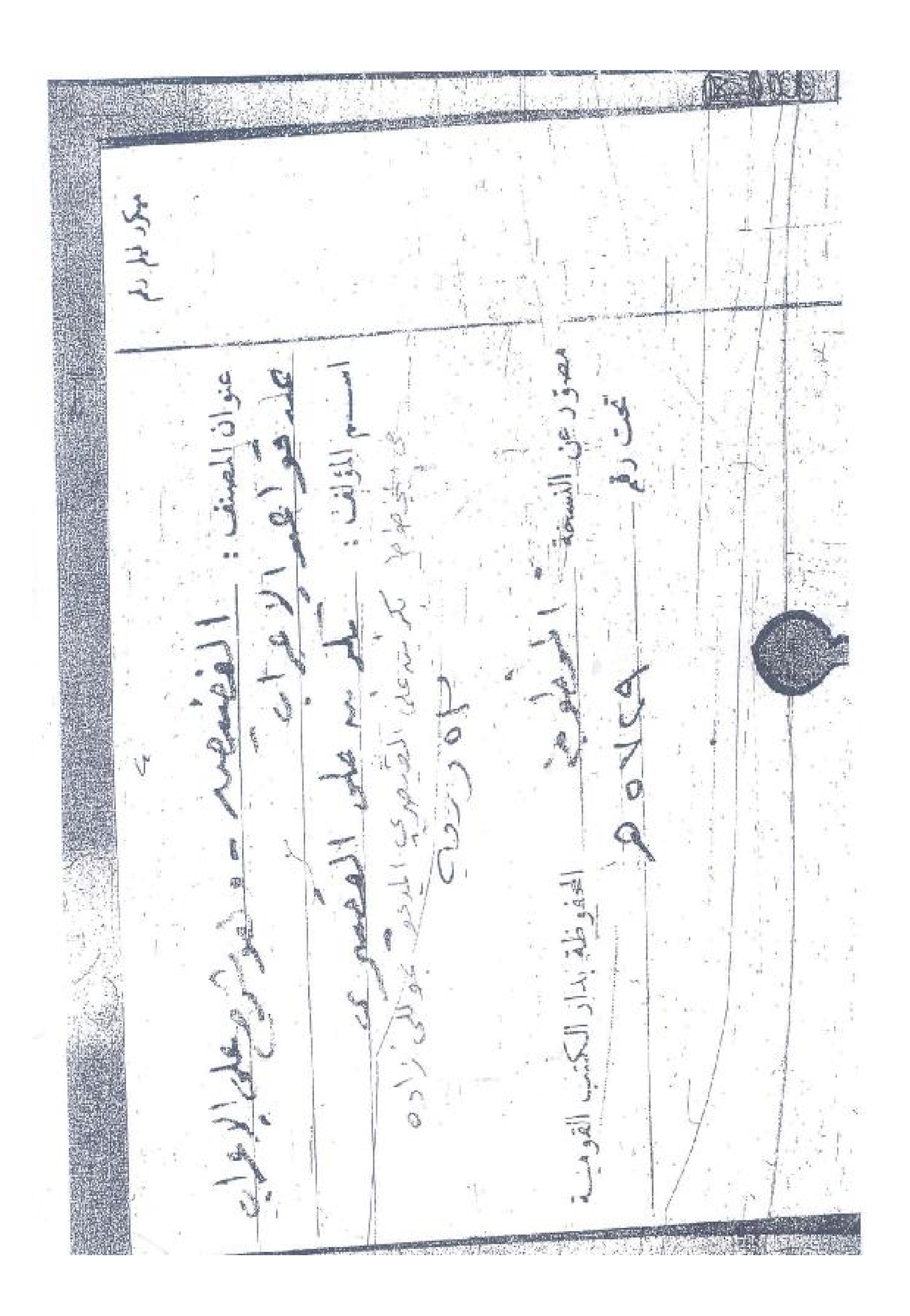
وهذه الكلمات تكتب في النظام الإملائي الحديث على التوالي هكذا:

ثلاثين، ثلاثة، غالباً، الصلاة، جاءت، زائد، المسألة، المبتدأ، النحاة، أداة، استفيدت، وقعت.

ولهذا فقد قمت باتباع الميزان الإملائي الحديث في كتابة مثل هذه الكلمات، مع العلم أنني لم أُشِر إلى ذلك في التوثيق في الحواشي؛ لا لشيء إلا لكثرة دوران هذه الكلمات في النص؛ فهي مبثوثة بين كلمات الشرح بكثرة، فلا تكاد صفحة تخلو من هذا النوع من الكتابة.

16- عمل الفهارس الفنية المتعارف عليها عند المحققين.

## صور النسخة المخطوطة

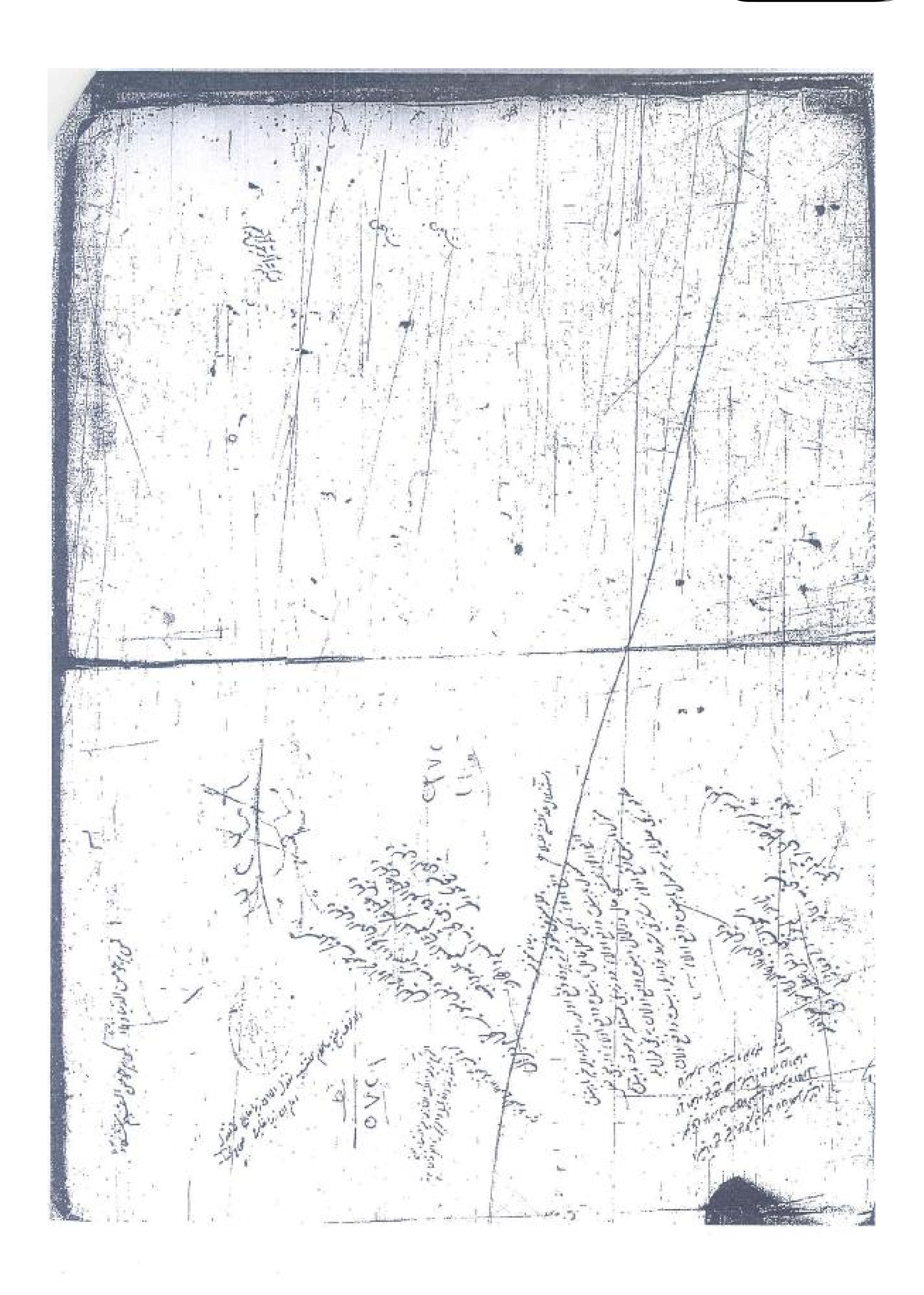


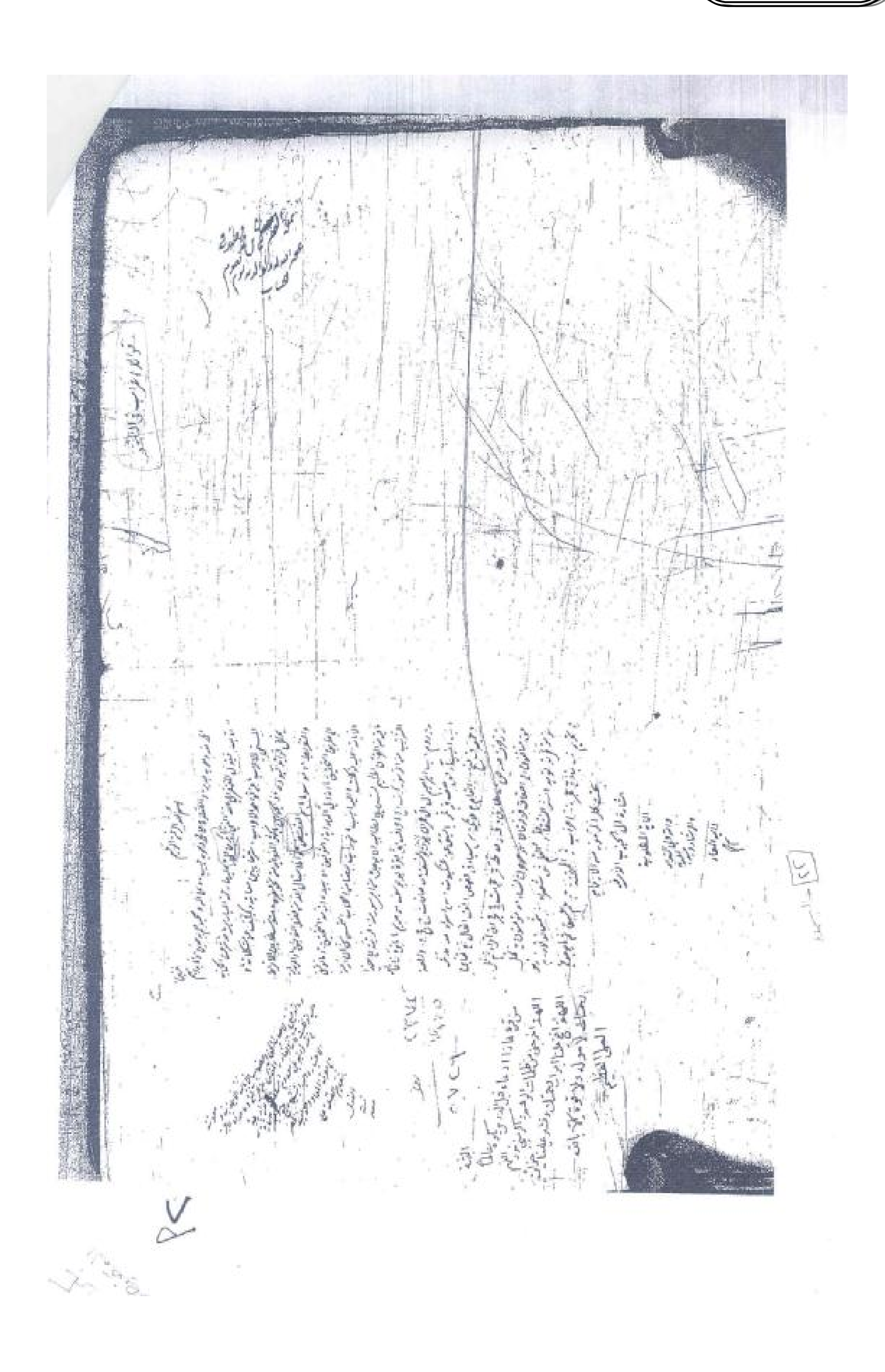
عنوان المصنف : المفصّل - وهو شرح على الإعراب عن قواعد الإعراب

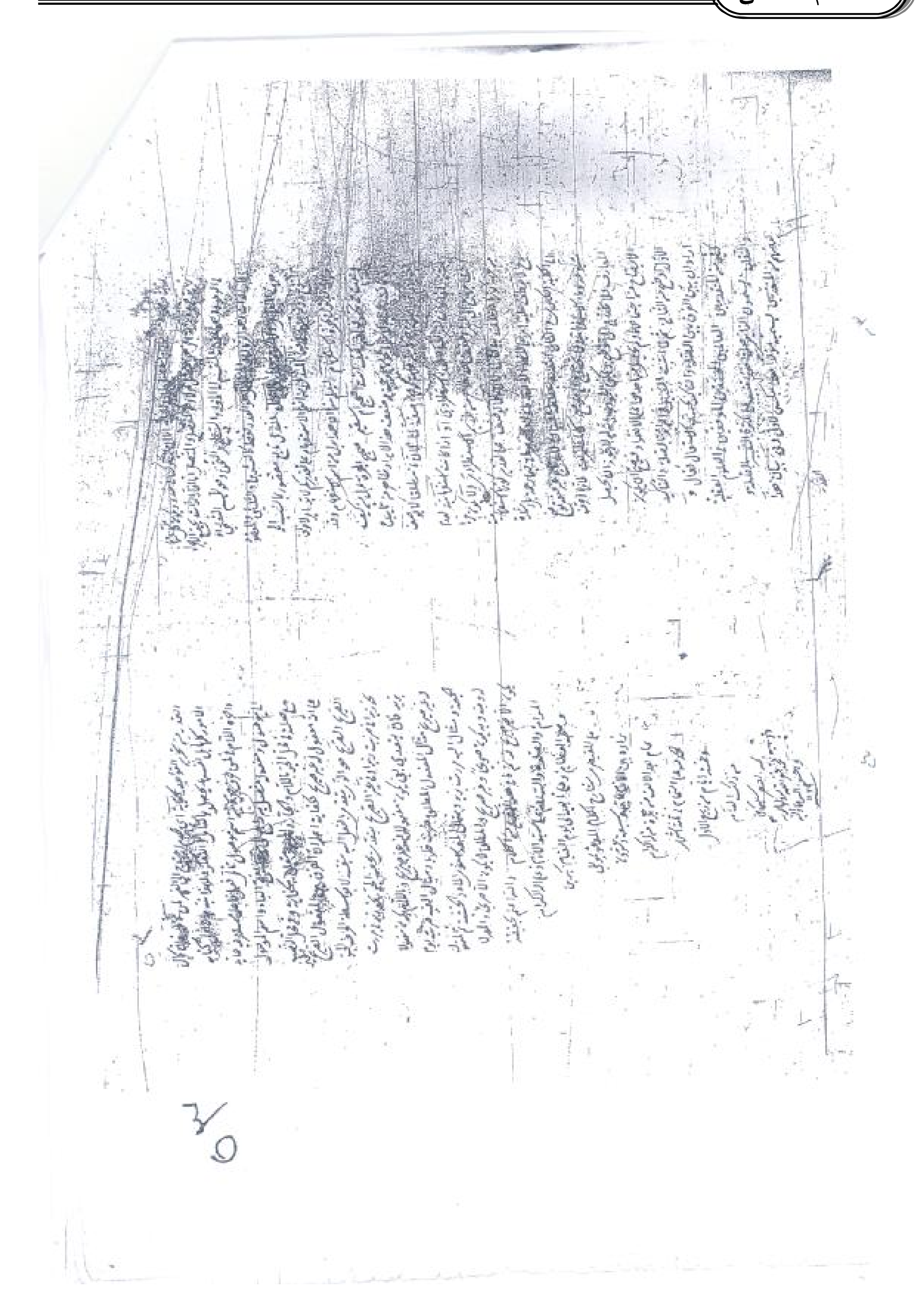
اسم المؤلف : بكر بن علي المصري

مصور عن النسخة المصورة المحفوظة بدار الكتب القومية

تحت رقم ٥٧٢٩ هـ







# النص محققاً

شرح الإعراب عن قواعد الإعراب

"المسمى الفضيض"

لبكر بن علي بن فردي القيصري المعروف بموللي زاده (1145 هـ)

خاتم (دار الكتب المصرية)

مخطوطة بدار الكتب القومية تحت (رقم 5729 نحو)

# مقدمة الشارح

/2أ/ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ وهو به جدير، والصّلاة على محمدٍ وهو به حسيب، وعلى آله وصحبه هم به مقتدين وإنا به وبهم مؤمنين. أمّا بعد:

فيقول المفتقر إلى اللهِ الغنيِّ بكرٌ بن على- عليهما رحمة الباري- قدْ شرحت الكتابَ المسمّى: (الإعراب عن قواعد الإعراب) شرحاً يُبيّن معانيه، ويكشف عن مشكلاته، ويحلّل فوائد قيوده ويحوى بأكثر الفوائد من نحوٍ وغيره، ومتوسطاً بين الإفراط والتفريط، وموسوما باسم: (الفضيض).

وأنا أسأل الله من فضله التوفيق، والهداية إلى طريق التحقيق، إنّه ولى الهداية والتوفيق، وبيده أزمنة التحقيق ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (1)، ثم رأيت بعضاً من أصحاب التمس مني أن آية ما فيه من القرآن الحكيم تسهيلاً لطالبيه أن يوجد من أي سور منه؛ فرتبته على هذا الترتيب من الرموز: كيف؟

أع أعراف ، بق بقرة، يو يوسف ، مر مريم، ما مائدة، غا غافر، رو روم، إب إبراهيم، آل آل عمران ، يون يونس، صا صافات، ح حج، وا واقعة، أنب أنبياء، ص صف، قم قمر، يا يس، عن عنكبوت، إس إسراء، مد مدثر، ج جمعة، ف فتح، أن أنعام، م ملائكة، س سبأ، ق قصص، أنف أنفال، تغ تغابن، ز زخرف، ص ص، طا طارق، وقدر ط طه، حجر حجرات، فج فجر، إق اقرأ، نم نمل، من منافقون، أح أحقاف، فر فرقان، نو نوح، ن نساء، مو مؤمنون، نح نحل ، مز مزمل، تو توبة، انش انشقاق، قلم والقلم، ش شعراء، شم شمس [ ] (2) ت تحريم، نب نبأ، حج حجر، أح أحزاب، مم الممتحنة، حم حم عسق، ثم ما يوجد(3) تحت كل الرموز من الأرقام إشارة إلى الحزب الذى فيه الآية المطلوبة.

والله ولى السداد والرشاد ومنه المداد وإليه المعاد تم تم./2ب/

(1) سورة هود 88/11.

(2) كلمة مطموسة.

(3) "في" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

## شرح مقدمة ابن هشام

**بسم الله الرحمن الرحيم:** اعلم أن الشيخ شرع في صدر كتابه بنقش البسملة، وبذكر الحمدلة والتصلية؛ بل بملاحظتها في الغالب؛ اقتداء بأسلوب الكتاب العزيز، وامتثالاً بحديث[1] الابتداء[2]، وعملاً بما شاع، ولم يجعل الحمد جزءاً من كتابه هضماً لنفسه؛ ولأنّ كتابه عنده ليس بذى شأن، والابتداء بالحديثين عُرفي فلا يُرَدُّ الاعتراضُ بتعارضِ الحديثين.

والجار مع المجرور متعلق بمحذوف سواء كان ذلك المحذوف مقدماً، أو مؤخراً تقديره: ابتدائى كائن بسم الله الرحمن الرحيم، أو أبتدأ بسم الله أو بسم الله أقرأ قدم الجار للحصر.

واعلم أن الاسم المركب من الحروف ليس عين المسمى بالإجماع لأنه حادث، والمسمى قد يُمهل الخلاف فيما يُفهَم من الاسم، هل هو عينه أم لا؟

ذهب أهل السنة والجماعة إلى: أنه ليس غير المسمى[3] كما قال صاحب الأمالى[4]: وليس الاسم غيراً للمسمى لدى أهل البصيرة، غير أن البصيرة نورٌ القلب يُدرك به الأشياء كما أن البصر نور العين يُبصر به الأشياء. والمراد بأهل البصيرة: أهل السنة والجماعة، كالآتى: جاء على ثلاثة معانٍ: للغرابة، والأولياء، والأتقياء.

ولفظة الجلالة: اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع الصفات، وعرفوه: بعلم دال على إله الخلق دلالة جامعة بمعاني الأسماء الحسنى كلها. ألا ترى أن الإيمان اختصّ بهذا الاسم، حيث قال -صلى الله عليه وسلم-: " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إِلا الله"[5] مع أن

---

(1) في المخطوطة: "بحديثي" تصحيف.

(2) المراد بحديث الابتداء قوله -ﷺ- : "كل أمر ذي بالٍ لا يبتدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع". رواه ابن ماجة: رقم (1894) كتاب النكاح، باب خطبة النكاح 337/3 والنسائي: رقم (10255) باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة 184/9.

(3) انظر: الكشاف 31/1.

(4) هو أبو علي: إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى القالي، أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب، من تصانيفه: كتاب النوادر، ويسمى أمالي القالي في الأخبار والأشعار، والبارع والمقصور والممدود والمهموز، توفي القالي سنة ست وخمسين وثلاثمائة. انظر: وفيات الأعيان 226/1 وبغية الوعاة 453/1 والأعلام 321/1-322.

(5) رواه البخاري: رقم (2946) كتاب الجهاد، باب دعاء النبي 48/4. ومنهل الواردين ، رواه الشيخان: رقم (388) باب إجراء أحكام الناس على الظاهر 288/1.

الإيمان بجميع الصفات، وإنما سمّى الله (الله) لأنه لا تدركه الأبصار. وروي عن الضحاك[1] أنّه قال: "إنّما سُمي الله إلهاً، لأن يتألهون؛ أي: يتضرعون إليه في حوائجهم، ويتضرعون عند شدائدهم[2].

ومعنى الرحمن الرحيم: واحد؛ لأنهما من الرحمة، وهي ترك عقوبة من يستحقها أو إرادة الخير لأهله؛ لكن في الرحمن زيادة مبالغة، وهو عام معنىً؛ لأنه الرازق لكافة الخلق في الدنيا وخاص لفظاً؛ لأنّ غيره لم يُسمَ به. والرحيم خاص معنىً؛ لأنه يرحم المؤمنين خاصةً يوم القيامة، وعامة لفظاً؛ لأنّ غيره قد يسمى رحيماً، ومنه الحديث: " يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة"[3].

**قال:** ذُكر بلفظ الماضى إشارةً لكون التأليف قبل الديباجة[4]، وبالغائب لمذموم المدح عن نفسه على أن المدح لإظهار نعم الله /3أ/ عليه، وللترغيب على كتاب غير مذموم.

**والشيخ:** يقال للعالم شيخ، ولو كان شاباً.

**الإمام:** أي المقتدى به من حيث العلم والعمل.

**العالم:** صفة ثانية.

**العامل:** صفة ثالثة هذا عطف المتسبب على السّبب باعتبار حرف العطف، ويجوز التقديم؛ لكون العمل مفصولاً بالذات فيكون على المسبب.

**جمال الدين:** بالرفع بدل من الشيخ أو عطف بيان على أن يكون اللام غير العهد، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأنّ إضافته لفظية؛ فلا يفيد التعريف؛ بل يفيد التخصيص والتخفيف.

**ابن هشام:** صفة جمال الدين.

**نفع الله المسلمين:** خصّ بالمسلمين لأنهم واسطة إلى إسلام الكافرين.

---

(1) الضحاك هو: أبو القاسم الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، المفسر النحوي، كان يؤدب الأطفال ، ويقال: كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبيّ، له كتاب في التفسير، توفي بخرسان، سنة خمسة ومائة.
انظر: معجم الأدباء 1452/4-1453 غاية النهاية 337/1 وطبقات المفسرين 216/1 والأعلام 215/3.

(2) انظر: تفسير الضحاك 139/1.

(3) هذا القول ليس حديثاً، وإنما قول مأثور أو دعاء. انظر: الكشاف 41/1.

(4) الديباجة من الدَّبْج، وهو: النقش والتزيين، فارسي معرب، وديباجة الوجه وديباجُه: حسن بشرته.
لسان العرب (دَبَج) 262/2-263.

**ببركته:** أي بكثرة خيره البارز، راجع إلى الشيخ، أو إلى جمال الدين أو إلى ابن هشام.

**هذه:** مقول القول؛ فهذا إشارة إلى المرتّب الحاضر في الذّهن، سواء وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده إذ لا حضور للألفاظ ولا لمعانيها في الخارج. فما يُقال من أنه إن كان وضع الديباجة بعد التصنيف؛ فالإشارة إلى الحاضر في الخارج ليس بمستقيم، إلا أن يُراد بالإشارة. والإشارة إلى نقوش الكتابة دون ألفاظها[1]، ودون معانيها ودون المركب من الثلاثة والإثنين منها.

وقال بعض الأفاضل: في هذه احتمالاتٌ سبعة، وأنت تعلم أنه لو اُعتبر احتمال إدراكات المعانى، والملكة الحاصلة من تكرر تلك الإدراكات ههنا؛ لزاد احتمالات بعضها مفردة وبعضها مركبة؛ لكن جميعها معقول صرف، فعلى هذا تصير الاحتمالات[2] إحدى وثلاثين احتمالاً، وذلك بأن يعتبر في هذه نقوش وألفاظ[3] ومعانٍ مثلاً؛ فتحصيل ح[4] سبعة احتمالات، وإذا ضُم إليها احتمال إدراك وعلة: يحصل أحد وثلاثون احتمالاً. وهذا القدر يكفينا في هذا المقام؛ فتأمل فيها:

**فوائد:** جمع فائدة، هى غير منصرفة، وعلتها صيغة منتهى الجموع، وهى في اللغة ما استفيدت من علمٍ أو مال، والمراد منها ههنا: ضبط الجمل التى لها محل من الإعراب، والتى ليس لها محل منه. وتفصيل الإعراب في الجار والمجرور، وفى الظرف إلى غير ذلك من الذي يحصل برعاية القاعدة.

**جليلة:** أي عظيمة كثيرة "يقال: ما أجلّنى ولا أدقّنى؛ أى: ما أعطانى كثيراً ولا قليلاً"[5] وإنما وصفها بها لغلبة حسن نظم كتابه على غيره.

**في:** في استعماله.

**قواعد:** جمع قاعدة مأخوذة من قواعد/3ب/ البيت.

---

(1) في المخطوطة : "ألفاظ" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "لاحتمالات" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "والألفاظ".

(4) من اختصارات القيصري.

(5) لسان العرب (جلل) 117/11، "وأتيته فما أدقني ولا أجلّني، أي : ما أعطاني إحداهما، وقيل: أي ما أعطاني دقيقاً ولا جليلاً" لسان العرب (دقق) 102/10.

هي: أساسه، ومرفوعة المحل على أنْ تكون صفة ثانية لفوائد، والمراد بها ههنا، هى: قضية موضوعها كلّي ينطبق على جميع أحكام جزئياته، كقولنا: كلُّ مشتمل على علم الفاعلية مرفوع، مثلاً: نقول في الاستدلال: زيد، فى: ضرب زيد مرفوع؛ لأنه مشتمل على علم الفاعلية، وكلُّ مشتمل على علم الفاعلية مرفوع؛ فزيد مرفوع، وَقِسْ على هذا سائر الأقيسة.

**الإعراب**: أي في الإعراب وهو: مأخوذ من قولهم: أعرب الرجلُ عن حُجته، إذا بيّنها؛ فلأجل ذلك سُمى إعراباً؛ لكونه مبيّناً معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، ثم اعلم: أنّ القوم قد اختلفوا في الإعراب، فقالوا: معنوى أو لفظى، فذهب البعض إلى الأول؛ فعرّفوه: بتغيّر آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً؛ فتكون الحركات وما يقوم مقامها دلائل الإعراب عندهم. وذهب الآخرون إلى الثانى؛ فقالوا: الإعراب ما حصل به التغيّر المذكور[1]؛ فتكون الحركات وما يقوم مقامها نفس الإعراب؛ فيعلم بالجنس. هذا مذهب أبى على[2]، وابن الحاجب[3]؛ لكن الراجح ما ذهب إليه ابن الحاجب وأصحابه؛ لأنّ التميز إنما يكون بالحركات لا بالاختلاف مع أنه حال عن التكلف، ثم اعلم: أن الإعراب على ثلاثة أنواع: لفظي، وتقديري، ومحلي.

فالأول: يكون في خمسة مواضع:

أحدها: في المعرب الذى في آخره حرف صحيح، نحو: زيد وزيداً وبزيدٍ. والآخر مجرور لفظاً ومنصوب محلاً أو في حكم حرف صحيح في تحمل الحركات، هذا إذا كان في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما، نحو: هذا ظبىّ ورأيت ظبيّاً وبظبىٍّ، وكذا دلوٍ.

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية 56/1.

(2) هو أبو علي: الحسن بن أحمد الفارسي من بلاد فارس، وُلد سنة ثمانية وثمانين ومائتين، إمام أئمة العربية في عصره، من كتبه : المقصور والممدود، والعوامل في النحو، والحجة في القرارات السبع، والتذكرة، والإيضاح، وغيرها، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

انظر: إنباه الرواة 308/1 ووفيات الأعيان 80/2-83 والأعلام 180/2.

(3) في المخطوطة: "ابن حاجب" تصحيف، وهو أبو عمرو: عثمان بن عمر بن بكر بن يونس الدَّوَني المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين، اشتغل في صغره بالقرآن الكريم والعربية والقراءات، تبحر في الفنون، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وكل تصانيفه في غاية الحسن والإفادة، توفي سنة ست وأربعين وستمائة. انظر: وفيات الأعيان 248/3-249 وشذرات الذهب 234/5 والأعلام 211/4.

وثانيهما: في الأسماء الستة[1] المعتلة المضافة إلى ياء غير المتكلم، نحو: أبوه وأباه وبأبيه، بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً. وأمّا إذا لم تكن[2] مضافة أصلاً فيكون إعرابها بالحركات، نحو: أخٌ وأخاً وبأخٍ.

وثالثها: في التثنية[3]، نحو: الزيدان والزيدَيْنِ وبالزّيدَيْنِ، بالألف رفعاً وبالياء المفتوح ما قبلها نصباً وجرّاً.

ورابعها: في الجمع المصحح[4] هو: ما سلم فيه نظم واحد وبناؤه، نحو: الزيدونَ والزيدِينَ وبالزيدِينَ، بالواو والنون رفعاً. وبالنون والياء المكسورة ما قبلها جرّاً ونصباً. ويلحق به الواو عشرون وأخواته من ثلاثين إلى تسعين.

وخامسها: في كلا وكلتا مضافاً إلى مضمر، نحو: كلاهما وكليهما وبكليهما، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً فالإعراب في غير الأوّل لفظيّ؛ لكون حروفها ملفوظة.

والثاني: في سبعة مواضع: أحدها: الأسماء التى في أواخرها /4أ/ ألف مقصورة سواء كانت للتأنيث، نحو: حُبلى أو منقلبة عن الواو كعصا، وعن الياء كرحىً بالتنوين فيهما؛ فالإعراب فيها: تقديري. فإنّ الألف المقصورة غير قابلة للحركة ما دام ألفاً.

وثانيها: في الاسم المعرب بالحركة المضاف[5] إلى ياء المتكلم مفرداً كان، نحو: هذا غلامي، ورأيت غلامي، وبغلامي، أو جمعاً، نحو: هذا مسلماتي، ومسلماتي، وبمسلماتي. وإعرابها[6] كلها تقديرى في الأحوال الثلاثة على الأصح، وإن قال البعض: لفظي في حالة الجر؛ لوجود الكسرة فيها. أما إعراب جمع[7] المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم لفظى نصباً وجرّاً، نحو: رأيت مسلميّ وبمسلميّ؛ فلوجود علامة النصب والجرّ فيها أعني الياء، وتقديريّ رفعاً، نحو: جاءني مسلميّ؛ فإنّ أصله: مسلموي بسقوط النون بالإضافة، وبعد الإدغام لم تبقَ[8] علامة

---

(1) انظر: شرح الأشموني 48/1-54.

(2) في المخطوطة : "يكن" تصحيف.

(3) انظر: شرح الأشموني 55/1-60.

(4) انظر: شرح الأشموني 60/1-73.

(5) في المخطوطة: "المضافة" تصحيف.

(6) في المخطوطة : "وإعراب" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "الإعراب الجمع" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "يبقَ" تصحيف.

الرفع في اللفظ؛ بل كانت مقدرة في الياء أعنى الواو؛ فصار الإعراب في حالة الرفع تقديريّاً بخلاف حالة النصب والجرِّ، فإنّ الإدغام لا يُخرج الياء عن حقيقتها فإنّ المدغمة أيضاً ياء.

وثالثها: ما فيه الإعراب محليّ إما جملة منقولة، نحو: تأبط شرّا[1] -علم شخص - فإنّه مبني، وإعرابها تقديريّ، حيث يُقال: جاءني تأبط شرّاً. ووجه التسمية -به آلية- فإنّه كان رجلاً سارقاً إذا أراد أنْ يخرج من البيت يأخذ سيفه، ويجعله[2] تحت إبطه ثم يخرج. فقالت أمه له: تأبط شرّا، وقيل: إنّه يأخذ حيّة تحت إبطه ويدخل في البيت؛ فزعت أمه، وقالت له: تأبط شرّا[3]. ومفرد في قول [ ][4] نحو: غلاماً في استفسار حين يقول: أضربت غلاماً؟ لأنّ كل اسم كان معرباً في الأصل وحكى ذلك الإعراب؛ فإعرابه المحلي تقديري. وفى خمسة عشر علماً حُكي على الفتح، وقد يجرى عليه الإعراب ويمنع عنه الصرف وهو الأصح.

ورابعها: في الأسماء المنقوصة، نحو: القاضي والدّاعي، وهى الأسماء التى في أواخرها ياء مكسور ما قبلها. فإعرابها تقديرى رفعاً وجراً، نحو: جاءني قاضٍ وبقاضٍ؛ لاستثقال الضمة والكسرة على الياء، ولفظيّ نصباً لخفة الفتحة، نحو: رأيت القاضيَ بالنصب، وقد يجئ بالسكون للضرورة.

وخامسها: في الجمع المصحح مضافاً ملاقياً ساكناً بعده فيكون إعرابه بالحروف تقديريّاً، نحو: جاءني صالحو القوم، وصالحي القوم؛ فإنه لمّا أسقط حرف[5] الإعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين من حرف[6] ولام التعريف في القوم، لم تبقَ الإعراب لفظاً؛ بل صار تقديراً إذ لا اعتبار بالخط بل /4ب/ باللفظ واو أو ياء[7]، ويدخل في التقاء الساكنين الاسم الذى قبله همزة وصل، نحو:

---

(1) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، شاعراً عداءً من فتاك العرب في الجاهلية، شعره فحل، استفتح الضبيّ مفضلياته بقصيدة مطلعها: "يا عيد مالك من شوق وإيراق" ، والمجمع عليه أنه قُتل سنة ثمانين وقيل غير ذلك. انظر: الشعر والشعراء 193 وخزانة الأدب 137/1-138 والأعلام 97/2.

(2) في المخطوط: "ويجعل" تصحيف.

(3) انظر: خزانة الأدب 137/1-138 والأغاني 144/21.

(4) كلمة مطموسة.

(5) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.

(7) في المخطوطة : "ولا ياء" تصحيف.

جاءني صالح ابنك إلى آخره. ولو لم يلاقِ ساكناً يكون حرف[1] الإعراب ملفوظاً؛ فح[2] يكون، نحو: صالحو أو صالحي عبادك[3] معرباً بالحروف لفظاً.

وسادسها: الأسماء الستة، نحو: جاءني أبو القوم، وأبا القوم، وبأبي القوم؛ فإنه أسقط الح[4] جاز فيه أيضاً.

وسابعها: في التثنية؛ فإعرابها: تقديري في حالة الرفع إذا كانت مضافة ولاقاها ساكن بعدها، نحو: هذان ثوبا[5] ابنك، وإعرابه بالألف وهى ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها، وأمّا في النصب والجرّ معرب لفظاً؛ لأنّ إعرابهما بالياء، نحو: نظرت إلى ثوبيِّ ابنك، ورأيت ثوبيِّ ابنك لجرّ الياء فيهما.

والثالث: في الأسماء المبنية، كالمضمرات، والموصولات، وأسماء الإشارة وكالأفعال الماضية والجمل والحروف.

**تقتفي:** أي تختار وتتبع، المستتر راجع إلى الفوائد أو إلى القواعد أو إلى الرسالة حكماً.

**لمتأملها.** أي لمن نظر إليها بترتيب أُمورها؛ أي قواعدها واللام فيه للتعدية أو للتعليل، وإسناد الفعل إلى الفوائد وإلى غيرها مجاز للمبالغة.

**جادة:** أو معظم الطريق.

**الصواب:** نقيض الخطأ، وهو الحق فمحل جملة تقتفى مرفوع على أنها صفة لها وهذه الأوصاف للترغيب من جهات شتى.

**وتُطْلِعه:** أي توقف متأملها بضَم التاء وسكون الطاء وبكسر اللام عارياً عن التشديد- المستتر راجع إلى الآخرين؛ فلا يُرد بأن يقال: معنى اطلاع الفوائد على النكتة فإنها عينها، والمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشجر والثمر.

(1) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.
(2) من الاختصارات للقيصري، ويقصد بها هنا فحينئذٍ.
(3) في المخطوطة: "عبدك" تصحيف.
(4) من اختصارات القيصري، ويقصد بها هنا: الحرف.
(5) في المخطوطة: "ثوب" تصحيف".

في **الأمد:** يقع على المدة كلّها وعلى نهايتها؛ لكن المراد منه ههنا جميع أوقات[1] تحصيل هذا الكتاب؛ فيكون الألف واللام للعهد.

**القصير:** في نفسه أو بالنسبة إلى غيره والمقصود منه الزمان القليل.

**على نكت:** متعلق بتُطلع هي لجمع الكثرة، والنكتة في اللغة: بياض في سواد، ثم استعير لمعانٍ دقيقة.

**كثيرة:**فى نفسها أو بالنسبة إلى غيرها، وصفها بها إشارة بمبالغتها التي.

**من الأبواب:** جمع باب لجمع القلة أى: من أنواع[2] الإعراب، ويستعار كل واحد من الكثرة والقلة على الآخر؛ فلا يرد بأن لا يكون الأبواب صفة لنكتة، ويجوز أن يكون من فيها بمعنى فى؛ فيكون الإعراب عبارة عن الأبواب /5أ/ الأربعة فالألف واللام للعهد، ولما وصفها بالأوصاف المذكورة أراد أن يزيد الرغبة.

فقال: **عمِلتها:** -بكسر الميم- أى: جعلت تلك الأربعة[3] من حيث المجموع لطلبة العلم كما جعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه، ويجوز إرجاع الضمير إلى النكتة مع أنها أقرب.

**عملَ:** بالنصب أي كعمل.

**من طبّ:** في صرف غاية الجهد، وفائدة التشبيه: إزالة الجهالات عنهم فإنها على النفوس كالأمراض على الأبدان، وأمّا فائدة حذف أداة التشبيه المبالغة فيه مع الاختصار.

**لمَنْ حبّ**[4]: متعلق بالعمل والطبّ كما جاء في المثل: "إن كنتَ ذا طِبٍّ فَطُبَّ لعَيْنيك"[5] والغرض منه بيان كمال شفقته بهم.

**وسمّيتها:** أي الرسالة، وسمى يتعدى إلى مفعولين[6].

---

(1) في المخطوطة: "وقت" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "الأنواع" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "الثلاثة" تصحيف.

(4) "اعمل في هذا عمل من طبّ لمن حبّ" و "اصنعه صنعة من طبّ لمن حبَّ" . لسان العرب (طبب) 644/1.

(5) "إنْ كنتَ ذا طِبّ فطبّ لعينيك" وردت فطبّ : مثلثة الطاء، أي: بالحركات الثلاث. لسان العرب (طبب) 644/1.

(6) في المخطوطة: "المفعولين" تصحيف.

**بالإعراب:** هذا تسمية للشئ باسم لازمه تأمل! وإنما سميت به مع أنه اسم؛ لاختلاف آخر الكلمة أو ما يوجد في آخر المعرب من الحركة أو الحروف المعهودة على اختلاف القولين للمبالغة.

**عن قواعد الاعراب:** متعلق بالإعراب باعتبار معناه اللغوى، والإعراب في اللغة: الإبانة والتحسين فإنّ قلت: لا نشك أن المراد من المسمّى بالإعراب واحد شخصيّ؛ لكن المسمى به متعدد في الواقع، قلت: التحقيق أن لا تعتبر في شخص الكتاب خصوصية المحلّ فح[1] فيكون المسمّى واحداً في الواقع تبصر!

وهى للاعتراض أو للحال، **من الله:** لا من غيره، والجار متعلق بأستمدّ، والتقديم للحصر. **أستمد:** في اللغة: طلب المدد[2]. وفى الاصطلاح، هو: طلب وصول كل ما يحتاج إليه الممكن. آثر صيغة المضارع لقصد استمرار التجدد فيه[3] فآثر منها الحكاية عن نفسه؛ ليدلّ صريحاً على استمداده بخصوصه.

**التوفيق:** وهو: استعداد الإقدام على الشئ.

وقيل: حسن عناية الحق إلى العبد ليس له فيه سبب ولا منه له طلب.

وقيل: جعل الله فعل عبده موافقاً لما يحبّه ويرضاه.

وقيل: هو الأمر المقرّب إلى السّعادة الأبديّة والنّعم السّرمديّة.

وقيل: موافقة تدبير العبد لتقدير الحق.

وقيل: غلق باب المعصية وفتح باب الطاعة.

وقيل: جعل الأسباب موافقة[4] للمسببات[5]. خذ ما شئت!

**والهداية:** معطوفة على التوفيق هذا عطف الخاص [6] /5ب/ على العام أو بالعكس باعتبار معناها اللّغوى، وهى في اللغة: الدّلالة بلطف، ولذلك تستعمل في الخير، كذا قيل: هى الدلالة

---

(1) من اختصارات القيصري، ولم يتضح مقصوده هنا.

(2) في المخطوطة : "الأمدد" تصحيف.

(3) في المخطوطة : "في" تصحيف.

(4) في المخطوطة :"موافق" تصحيف.

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 9.

(6) "على" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها

على ما يوصل إلى المطلوب عند أهل الحق[1]، وأمّا عند المعتزلة[2]: هى الدّلالة الموصلة إلـــى المطلوب[3] بالفعل.

وقيل: سلوك طريق يوصل إلى المطلوب.

وقيل: وجد أنّ ما يوصل إلى اليقين أي المطلوب.

**إلى أقوم الطريق:** أي إلى الطريق الأقوم قدم الصفة. المسبح: وهو السبيل الحق، وحرف الجر متعلق بالهداية ويحتمل إلى التوفيق تأمل فيه!

**بمنه:** متعلق بأستمد أي بإنعامه؛ هذا رد للمعتزلة.

**وكرمه:** عطف تفسير للمنى هو: إفادة ما ينبغى لا لغرض؛ فمن يهب المال جلباً للنفع أو خلاصاً عن الذم؛ فليس بكريم، ولهذا قال أصحابنا: مستحيل أن يفعل الله فعلاً لغرض، ثم لمّا قصد زيادة الحث.

فقال: **وتنحصر:** أي الرسالة بحسب تأليفها وترتيبها.

**في أربعة أبواب:** جمع باب، بوب قُلبت الواو ألفاً. هذا انحصار الكل في أجزائه لا انحصار الكلّى في جزئياته، والفرق بينهما هو: لا يصح إطلاق اسم الكل على أجزائه في الأوّل والثانى بالمعنى، مثلاً: لا يصح إطلاق الرّسالة على باب واحد، ويصح إطلاق الكلمة على الاسم فقط فيكون إنحصار الكلمة في الأربعة[4] انحصار الكلّى في جزئياته.

(1) المقصود بأهل الحق عند شيخ زاده: الرازي، انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 10.
(2) المقصود بالمعتزلة عند شيخ زاده: الزمخشري، انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 10.
(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 10.
(4) في المخطوطة: "الثلاثة" تصحيف.

## الباب الأول

## في معرفة الجملة وأحكامها

**الباب:** في الأصل: مدخل البيت ثم استعير ليوصل[1] إلى المقصود من المسائل.

**الأول:** هو نقيض الآخر، أصله: أَوْأَلُ على وزن أفعل فقُلبت الهمزة الثانية واواً ثم أُدغمت، وقيل: أصله: وَوّل على فَوْعل، فقلبت الواو الأولى همزة[2].

**فى:** معرفة **الجملة:** من حيث كونها: اسمية، وفعلية، وشرطية، وابتدائية، وظرفية، واعتراضية، وغيرها من الصغروية والكبروية.

وفى بيان **أحكامها** جمع حكم وهو نسبته التامة[3] بين الشيئين، وإن كانت لها نسبة خارجية؛ فالجملة خبرية وإلا فإنشائية. هذه الوجوه تقتضى تقديمه على سائر الأبواب، ثم لما أراد تقريب الفهم وتسهيل الضبط.

فقال: **وفيه:** أي في هذا الباب من الأبواب الأربعة.

**أربع مسائل:** جمع مسألة **هي:** غير منصرف، وعرفوها: بالمطالب التى يبرهن عليها في العلم؛ فيكون الغرض من ذلك العلم معرفتها.

## المسألة الأولى

## في تعريف الجملة

**المسألة الأولى:** منها في **شرحها:** أي في تعريف الجملة مستعاراً وتبيين النسبة بينها وبين الكلام وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية، وبالصغرى والكبرى فالتقديم أحرى.

قال: **اعلم:** تنبيهاً على أنّ ما بعده ممّا يجب عليه الإصغاء إليه [4] كما في[5]

---

(1) في المخطوطة: "لموصل" تصحيف.

(2) انظر: الصحاح (وأل) 1838/5 والقاموس المحيط (وأل) 961.

(3) في المخطوطة: "تامة" تصحيف.

(4) "إليه" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(5) "في" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

قوله[1] –تع[2]: ﴿فَاعْلَمْ /6أ/ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ [3] أنّ **اللفظ:** هو الصوت الخارج من فم الإنسان مطلقاً؛ ولأجل هذا وصفه بقوله: **المفيد:** فلا يرد بالاختصار، أي: بالإفادة التامة، والمراد منه ههنا هو: اللفظ المركب من كلمتين فصاعداً بالإسناد سواءً كان خبرياً أو إنشائياً.

ما **يُسمى كلاماً وجملة:** كقولك: زيد قائم، وإنْ تكرمنى أُكرمك، وأمّا غير المفيد، مثل قولك: إن تكرمنى، يسمّى جملة لا كلاماً؛ لأنه يتم بالجزاء. والكلام في اصطلاح النحويّين: المعنى المركب الذى فيه الإسناد التام؛ فتكون الجملة أتمم من الكلام لا ترادفاً له[4] كما ذهب[5] إليه صاحب المفصل[6] [7] ومن وافقه.

**ونعني بالمفيد:** مطلقاً، أى: سواءً أفاد فائدة جديدة أم لا[8] فيكون، مثل: السماء فوقنا كلاماً لا عند سيبويه[9] لأنه فسر المفيد بفائدة جديدة[10]

**ما:** أي الذى **يُحسن السكوت:** لا يصح السكوت سواءً كان سكوت[11] المتكلم أو السّامع أو سكوتهما[12] معاً.

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 12.

(2) من اختصارات القيصري، والمقصود بها: تعالى.

(3) سورة محمد 19/47.

(4) "له" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(5) "ذهب" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(6) هو أبو القاسم: محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، وُلد في زمخشر من قرى خوارزم، وهو من أئمة العلم واللغة والنحو وعلم البيان. كان إمام عصره، وهو معتزليّ المذهب، صنف التصانيف البديعة، منها: الكشاف في تفسير القرآن، والمفرد المركب في العربية، والمفصل في النحو، وغير ذلك. توفي الزمخشري سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة. انظر: وفيات الأعيان 168/5-169 وبغية الوعاة 279/2 والأعلام 178/7.

(7) انظر: المفصل 6.

(8) "لا" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(9) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف. وهو أبو بشر: عمرو بن عثمان بن قنبر، ولد في البيضاء بفارس، وهو إمام النحاة، وأول من بسط في علم النحو، وصنف كتابه المسمى : كتاب سيبويه في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، وكانت في لسانه حُبسه، توفي شاباً في سنة ثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 66-68 وإنباه الرواه 353/2 والأعلام 81/5.

(10) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 13.

(11) في المخطوطة: "سكون" تصحيف.

(12) في المخطوطة : "سكونهما" تصحيف.

**عليه:** أي على ذلك الأمر، والمراد بالسكوت ههنا: أن لا ينتظر المحكوم عليه به وبالعكس فلا يضر انتظاره إلى المتعلقات من المفاعل.

**وأنّ:** أي لأنّ **الجملة أعم من الكلام:** فإنّ العام في معنى الخاص، وللكلام نوع عموم لوجود بعض الشئ الذى لا يصح عليه إطلاق الجملة، مثلاً: القرآن هو الذى يصح عليه إطلاق كلام الله تعالى، ولا يصح جملة الله فيكون من للتفصيل.

**فكل كلام جملة:** أي كل ما صدق عليه الكلام صدقت عليه، **ولا ينعكس:** أي ليس كل ما صدقت عليه الجملة كلاماً.

**ألا يُرى أن، نحو: قام زيد من** قولك، وفى بعض النسخ **قولنا:** والثانى مناسب لنعتى والأول لا علم فاخترْ ما شئت! **إن قام زيد قام عمرو، يُسمى جملة:** لخروجه عن حسن السكوت بأن،

**ولا يسمّى كلاماً لأنه** شأن **لا يحسن السكوت عليه:** لأنّ الكلام: هو ما تضمن الإسناد الأصليّ، وكان مقصوداً لذاته، وأمّا الجملة مع ما تضمنت الإسناد الأصلى سواء كان مقصوداً لذاته أم لا؛ فالمصدر واسم الفاعل وما أشبهما[1] ليس كلاماً ولا جملة؛ لأنّ إسنادها ليس بأصلّى لعدم التغيّر في التكلم والغيبة والخطاب، مثلاً تقول: أنا ضاربٌ، وهو ضاربٌ، وأنت ضاربٌ؛ فلذلك كان إسنادها عارضياً لا أصلياً[2]؛ فجملة قام زيد فعل الشرط في محل الجزم، وجملة قام عمرو وجزاء الشرط، ومجموعهما جملة شرطية، وكلام مفيد في محل النصب على أنّه مقول القول.

**ثم:** أي بعد حصول العلم بلفظ المفيد، وبتعريف الكلام والجملة مستفادها /6 ب/ وبأهمية الجملة من الكلام أو بعد العلم بالمذكور من أوّل الكتاب إلى ههنا.

**الجملة:** مطلقاً **تُسمى**[3] اسميّة، أي تنقسم الجملة إلى اسمية[4] وفعلية

**إن بُدئت باسم:** أي بما يدلّ على معنى في نفسه مستقلاً كان ذلك الاسم أو مع غيره من الشئ الذى لا يدل على معنى في نفسه، قدمته لبساطته ولأصالته في الاشتقاق عند البعض، ولكونه

---

(1) المقصود بـــ ما أشبهما اسم المفعول والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، انظر: شرح الرضي على الكافية 33/1 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 14.

(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 13-14.

(3) في المخطوطة: "يسمى" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "الاسمية" تصحيف.

محتاجاً إليه، ولاحترازه عن الفصل بين القسمين بقوله لأنّ التقدير ولو كان الفعل أصلاً[1] في الإسناد[2]

**كـــ**قولك: **زيد قائم** بالرفع على سبيل الحكاية، والكاف إمّا اسم بمعنى: المثل، أو حرف جرّ. فعلى تقدير الأوّل يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ المحذوف الذى ضميره[3] راجع إلى الجملة، تقدير الكلام: مثالها، مثل زيد قائم أو أن[4] يكون صفة لمصدر الفعل المقدر تقديره: أمثل تمثيلاً، مثل زيد قائم، وعلى الثانى متعلق بمحذوف؛ فالمجموع خبر لمبتدأ محذوف تقديره، مثالها كائن: كزيد قائم. وهذه التوجيهات جارية فيها سيجئ في الاسمية والفعلية.

**وكقولك:** إنَّ: –بالكسر أو بالفتح– **زيداً قائم**. إنّ: حرف من الحروف[5] المشبهة بالفعل، زيداً: اسمها، قائم: خبرها، **وكقولك: هل زيد قائم؟** فهل: حرف من حروف الاستفهام، وزيد مبتدأ وخبره قائم.

**وما زيدٌ قائماً**: وما: حرف مشابه بليس؛ فزيدٌ اسمه، قائماً خبره. أخّره عن هل زيد قائم؟؛ لأنّ هذا المثال كأنّه جواب هل الاستفهامية. تأمل فيه لطافة!

**و**أكثر المثال لدفع توهم ناشئ من قولهم: باسم، نسمّى **فعلية:** بالنصب عطف على اسمية، **إنْ بُدئت الجملة بفعل:** على منوال اسم، وأمّا الجملة الشّرطية والظرفية لو تدخلان في الفعلية فالحصر حقيقىّ وإلا فادعائىّ[6] وهذا الانحصار: انحصار الكلّى[7] في جزئياته.

**كقام زيدٌ:** قام فعل فاعل[8] زيدٌ.

**وهل قام زيد؟** هل حرف استفهام، قامَ فعل. فاعله زيدٌ أخّره عن: قام زيدٌ؛ لأنّ قام عارٍ عن غيره.

---

(1) في المخطوطة: "أصلاً أصلاً" تكرار لا فائدة منه، لذا حذفت إحداهما.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 14.
(3) في المخطوطة : "ضمير" تصحيف.
(4) في المخطوطة : "وان" تصحيف.
(5) في المخطوطة : "حروف" تصحيف.
(6) انظر: شرح قواعد الإعراب، لشيخ زاده 14.
(7) "في" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(8) في المخطوطة : "فاعل" تصحيف.

وكذا **زيداً ضربتُه، وياعبدَالله:** جملتان فعليتان؛ **لأنّ التقدير**: في الأوّل **ضربتُ زيداً ضربتُه:** فكان ضربته مفسر للمقدر، ومقدر به الفعل لا يضرّ فعلية الجملة؛ لأنه في حكم الملفوظ.

الثانى: **ادعو**[1] **عبدالله:** فلا يلزم من سدّ حرف النداء مسد الفعل والفاعل، أن تكون الجملة اسمية على أن لا يُرد عليه على مذهب سيبويه[2]؛ لأنّ الجملة عنده هى الفعل المقدر بين حرف النداء والمنادى، وهو ادعو[3] وحذف الفعل لكثرة استعماله لا لما يسدّه مسدّه[4].

اعلم أن: المص[5] /7أ/ لم يذكر، مثل: أقائم الزيدان؛ للاختلاف في اسميتها وفعليّتها[6]، لكن المناسب أن يذكره في الاسمية[7] ولا يمنعه أن يقال: إنَّه في قوة: أيقوم الزيدان؛ فإنّ ذلك لمجرّد بيان عمل الفاعل ومعناه[8].

**ثم:** لما نصّف الجملة باعتبار جزئها، شرع في[9] تقسيمها باعتبار تسميتها.

فقال: **وإذا قيل: زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ؛ فزيدٌ مبتدأ أوّل، وأبوه:** وإعرابه بالواو[10] **مبتدأ ثانٍ:** فهذه الجملة معطوفة على جملة فزيد، **وغلامه مبتدأ ثالث:** معطوف على جملة أبوه أو على جملة فزيد، **ومنطلق خبره:** المبتدأ **الثالث وهو:** غلامه **وخبره:** أي مع خبره، **خبر:** المبتدأ **الثانى:** وهو أبوه، **والمبتدأ الثانى:** وهو أبوه، **وخبره:** أي: مع خبره **خبر:** المبتدأ **الأول وهو زيد:** الرابطة بينهما ضميران، أحدهما: في أبوه، والآخر: في غلامه. ارتكب بعض التكرار للتوضيح، **ويسمى المجموع جملة:** لكونه مركّباً بالإسناد.

---

(1) في المخطوطة: "ادعوا" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

(3) في المخطوطة : "ادعوا" تصحيف.

(4) انظر: الكتاب 182/2.

(5) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: المصنف.

(6) في المخطوطة: "وفعلية" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "اسمية" تصحيف.

(8) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 15.

(9) "في" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(10) في المخطوطة: "الواو" تصحيف.

**كبرى:** لعظم حجمها[1] بكثرة أجزاء خبرها[2] فالكُبرى: تأنيث الأكبر كفُضلى تأنيث الأفضل: هى غير منصرفة علّتها ألف التأنيث، **ويسمى غلامه منطلق جملة:** لتركّبه بالإسناد.

**صغرى:** لكون خبره مفرداً ولاحتياجه إلى سابقة تأمل!

**ويُسمّى أبوه غلامُه منطلقٌ جملة:** لذلك **كبرى بالنسبة:** أي بالقياس **إلى:** جملة **غلامُه منطلقٌ:** لكون خبره مركّباً من جزئين بخلاف خبر غلامه.

**ويسمّى** جملة لذلك، **صغرى بالنسبة:** أي بالقياس **إلى: جملة زيد أبوه غلامُه منطلقٌ:** وقد يسمى جملة وُسطى لتوجّهها إلى طرفيها وإنّما علّلناها بها بعظم الحجم وبصغره احترازاً عن المنطقيين[3].

**ومثله:** أي مثل المذكور في التسمية في الأجزاء، قوله -تعالى-: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [4] **إذ**

**أصله:** أي أصل لكنّا، أو مجموعه **لكن:** بالتخفيف **أنا هو الله ربي:** حُذفت الهمزة على غير القياس؛ فأُدغمت النونان ولكن للعطف، والمعنى أن يُقال: لكن لا أقول كما تقول؛ بل هو الله ربّى؛ (فأنا) مبتدأ، و(هو) مبتدأ، و(الله) مبتدأ ثالث و(ربى) خبر الثالث، والإعراب والتسمية فيه على منوال السابق

**وإلاّ: أي** أن لم يكن أصله كذلك.

**لقيل:** فيه **لكنّه:** لأنّ لكنّ المشددة إذا دخلت على ضمير لوجب إعمالها في الضمير المنصوب المتصل اتفاقاً فلا يستقيم تقديره /7ب/ ضمير الشأن؛ ليكون اسم لكنّ المشدّدة، وإنّما جاز كون الجملة خبراً مع أنها مستقلة بنفسها لتعلق العرض لجمل نسبتها مع الرابط بالعائد إلى غيرها، وذلك العائد إمّا ضمير كما في زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ ههنا أو غيره ككون الخبر [ ] [5] نفس

---

(1) في المخطوطة: "حجمه" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "خبره" تصحيف.

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 16، وقد فصّل ، فقال: وهذا الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيين في إطلاق الصغرى والكبرى؛ لأنهم اعتبروا الأهمية والأخصيّة بخلاف النحويين؛ فإنهم اعتبروا الأصــلية والتابعية.

(4) سورة الكهف 38/18.

(5) كلمة مطموسة.

المبتدأ كما في قوله –تعالى–: ﴿هُوَ اللهُ رَبِّى﴾ [1] فلا تلزم لجملة التفسير رابطة وكاللام في نِعْم الرجل زيد! وكوضع الظاهر موضع الضمير، كما في قوله –تعالى–: ﴿الحاقة﴾[2]، أيْ: الساعة، ﴿ما الحاقة﴾[3] ما هى؟ أىْ: أيّ شئ هى؟ فوضع الظاهر موضع الضمير تعظيماً لشأنها، وقد يُحذف العائد إذا كان ضميراً لقيام قرينة، نحو: السكر رطلان بدرهم، والعسل منوان بنصف، أي: رطلان ومنوان منه بقرينة تابع السكر، والعسل فإنه لا يسعّرغيرهما وإلا يراد قوله –تعالى– ههنا رفع لمن قال: لا طائل تحت قوله: من وإذا قيل إلى آخره لعدم وقوعه بل هو اختراع له.

## المسألة الثانية

## الجملة التي لها محل من الإعراب

**المسألة:** مرفوعة لأنها خبر المبتدأ، والاسمية لا محل لها من الإعراب؛ لكونها معطوفة على قول المسألة الأولى.

**الثانية:** صفة المسألة منها **في:** بيان **الجملة التى لها محل من الإعراب:** يعنى يجوز أن يجئ الإعراب عليها بالاعتبار؛ لكونها في قوة المفرد.

**وهي:** أي تلك الجملة **سبع:** جمل قدّمها على الباقيات لتعلّقها بالإعراب، ولو محلّا وهو مقصود أصليّ.

### الواقعة خبراً

**إحداها:** بدل البعض من الكلّ ومبتدأ مضافة إلى الضمير. **الواقعة خبراً:** المبتدأ لأنّ الألف واللام زائدة جاءت لإفادة التأكيد فلا يرد بنكارتها خبراً مع رابطة مطلقاً، أي: سواء كان محل فتلك مرفوعاً كما يكون في بابي: المبتدأ وإنّ بالتشديد، أو منصوباً كما في بابى: كان وكاد، وخبراً مفعول للواقعة، ثم شرع في بيانها على حدة؛ فقال:

**وموضعها:** مبتدأ أي محل الجملة التى وقعت خبراً مطلقاً، **رفع:** خبره **فى:** محل خبره.

---

(1) سورة الكهف 38/18.

(2) سورة الحاقة 1/69.

(3) سورة الحاقة 2/69.

**بابي**: أصله بابين سقط[1] النون للإضافة.

**المبتدأ**: وإلا أشار بالباب إلى أن الجملة الخبرية المرفوعة المحل مقصودة بالذات، ويتوصّل بها من المبتدأ، **وإنّ**: فالإضافة بيانية إلى كثرة وقوع تلك[2] الجملة إلى أخوات إنّ من الحروف المشبهة بالفعل تغليباً.

**نحو**: مرفوع بأنه خبر المبتدأ المحذوف[3] تقديره: مثاله نحوه جملة مستأنفة ويجوز النصب على أنّه مفعول به صريح لفعل محذوف /8أ/ فتقديره: أمثل نحو جملة مستأنفة أيضاً وعلى الأوّل اسمية، وعلى الثانى فعلية؛ فإنّ قلت: لفظ نحو معرب أم مبنى ههنا؟ قلت: إذا استعمل على سبيل المثال يجوز بناؤه[4] على الفتح وإعرابه على حسب مقامه؛ فَقِسْ على هذا ما سيجئ!

**زيدٌ**، مبتدأ، **قامَ**: فعل، **أبوه**: فاعله ومعه رابطة، ومحلّ مجموعها جرّ[5] أو نصب على أنها مقول القول. هذا ناظر إلى الأوّل ونحو: **إنّ زيداً أبوه قائمٌ** : هذا ناظر إلى الثانى وإعرابه هيّن.

**ونصبُ**: بالرفع عطف على رفع. **فى**: محل خبر.

**بابى كانَ وكادَ**[6]: إشارة بالباب إلى أخواتهما من الأفعال[7] الناقصة، [وأفعال][8] المقاربة، وإلى مضاهيهما في العمل فيدخل فيه خبر ما، ولا المشبهتين بليسَ إذا كان خبرهما جملة[9] كما فيهما، **نحو**: –مرّ إعرابه– قوله –تعالى–: ﴿كَانُوْا يَظْلِمُونَ﴾[10]: أع9 مثال للأوّل، **ونحو** قوله –تعالى– ﴿وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُونَ﴾[11]: بق1 مثال للثانى ولعطف البدل على البدل.

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 19.

(2) في المخطوطة: "فتلك" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "لمحذوف" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "بنائه" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "وجرّ" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "وكاده" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "أفعال" تصحيف.

(8) "أفعال" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(9) انظر: شرح الإعراب لشيخ زاده 20.

(10) سورة الأعراف 162/7.

(11) سورة البقرة 71/2.

**الثانية:** بِم يرفع بدل البعض من الكلّ. **والجملة الثالثة:** عطف على الثانية أو على الأولى[1] على اختلاف النحاة في العطف على القرب والبعد.

## الواقعة حالاً

**الواقعة:** خبر للثانية، **حالاً:** مرّ بيانه.

## الواقعة مفعولاً به

**والواقعة:** بالرفع عطف على الواقعة وخبر الثالثة، **مفعولاً:** وإعراب **محلّهما:** مبتدأ، أي: محل[2] الجملة الثانية والثالثة، **النصب.** خبره يعنى إذا وقعتا في موقع الحال وفى موقع المفعول به؛ **فالحالية:** الفاء للتفصيل أو لجواب شرط محذوف، **نحو:** قوله –تعالى–: **﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾**[3]: يو12 أي متباكين فجملة يبكون في محل النصب على الحال من الواو وفي جاءوا عشاءً منصوب على الظرفية[4]. **والجملةُ المفعوليةُ:** بالرفع عطف على الحالية؛ فالياء في الحالية والمفعولية للمصدرية، أي: كون الشئ حالاً ومفعولاً لا للنسبة والمبالغة؛ لأنّ ياء النسبة مع تاء التأنيث إذا لحقت في آخر كلمة تفيد معنى المصدر كذا قيل: **تقع في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأوّل: أنْ تقع **محكيةً:** بالنصب مفعول لتقع **بالقول** الخالص من معنى الظنّ بخلاف القول بمعنى الظنّ فإنه لا يعمل في محل الجمل، وإنما يعمل في المفردات، نحو: أتقول زيداً عالماً. أي: أتظن. **نحو:**قوله –تعالى– حكاية عن عيسى –عليه السلام–: **﴿قَالَ إِنِّي عبدُاللهِ﴾**[5]: مر16 فجملة إنّى عبدالله في محل النصب محكية؛ لأنها مقول القول، والدّليل على أنها محكيّة، يقال: /8ب/ كسر إنّ بعد دخول قال.

---

(1) في المخطوطة: "الأول" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "المحل" تصحيف.

(3) سورة يوسف 16/12.

(4) في المخطوطة: "ظرفية" تصحيف.

(5) سورة مريم 30/19.

الموضع الثانى: أنْ تقع **ثانيةً للمفعول الأول**: الذي **في باب ظنّ**: أي أفعال[1] القلوب من الدّواخل على المبتدأ والخبر، والجملة لاتكون إلاّ خبراً، **نحو: ظننتُ زيداً يقرأ**: فيقرأ جملة فعلية، ومفعول ثانٍ لظننتُ.

**وثالثةً**: بالنصب عطف على ثانية، **للمفعول الثانى**: الذى وقع **في باب أعلم**: أي في أفعال القلوب التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، والثالث منها كالثاني من الأول، **نحو: أعلمت زيداً عمراً**[2] **أبوه قائم**؛ فجملة أبوه قائم مع رابطة اسمية، ومفعول ثالث لأعلمت وهو فعل لفاعل أبوه.

الموضع الثالث: أنْ تقع **معلّقا عنها**: أي عن الجملة التى وقعت مفعولاً. **العامل**: بالرفع فاعل معلقاً أو يقع بالتحتانية، **نحو** قوله –تعالى–: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾[3] بمعنى الإيقاظ والمراد منهم أصحاب الكهف ﴿لِنَعْلَمَ﴾[4]: اللام للتعليل وعند الأشاعرة[5] لام العاقبة، أو لام الملكية، ونعلم منصوب بأنْ المضمرة، ﴿أَيّ الحِزْبَيْنِ﴾[6]: منهم الحِزب في اللغة بالكسر بمعنى الجماعة والطائفة والأصحاب، ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوْا أَمَداً﴾[7] أي الفريقين ضبط أزمان لبثهم في الكهف، "فأىّ": مبتدأ أضيف إلى "الحزبين"، و"أحصى": أفعل تفضيل[8] فاعله مستتر فيه عائد إلى المبتدأ، "أمداً" مفعوله، قوله: "لما لبثوا": حال منه فتكون[9] ما مصدرية، وقيل اللام مزيدة "وما" موصولة و"أمداً" تمييز فيكون الموصول مع صلته في محل النصب مفعولاً لأحصى والمبتدأ مع خبره في موضع النصب سادّ مسدّ مفعول نعلم.

---

(1) في المخطوطة: "الأفعال" تصحيف.
(2) في المخطوطة : "عمروا" تصحيف.
(3) سورة الكهف 12/18.
(4) سورة الكهف 12/18.
(5) نسبة إلى أبي الحسن الأشعري – من نسل أبي موسى الأشعري– وهو مؤسس مذهب الأشاعرة، وهو المذهب الكلامي الإسلامي وأصبح اسم الأشعرية علماً على الفرقة التي تعتنق ذلك المذهب، وتعارض به مذهب المعتزلة. انظر: البيان لتفسير القرآن 252/10.
(6) سورة الكهف 12/18.
(7) سورة الكهف 12/18.
(8) في المخطوطة: "فعل لا تفضيل" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "فيكون" تصحيف.

ونحو قوله -تعالى-: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا﴾[1] أي اجعلها الضمير راجع إلى المدينة، ﴿أَزْكَى﴾[2] أي أحل وأطيب ﴿طَعَاماً﴾[3] كهف15 منصوب على التمييز "فأيٌّ" مبتدأ "أزكى": خبره؛ فالمجموع قائم مقام المفعول.

اعلم: أنَّ التعليق وهو إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنىً هو من خصائص أفعال القلوب في تعلق قبل الاستفهام أو النفى أو لام [4] الابتداء ،نحو: علمت أزيد عندك أم بكر؟ وعلمت ما زيدٌ قائماً، وعلمت لزيدٌ منطلقاً، وإنّما تعلّق قبل هذه الثلاثة لأنّ هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وصفاً فاقتضت بقاء صورة الجملة، وهذه الأفعال توجب تغيرها بنصب جزئها؛ فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنىً، فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى للام[5] الابتداء، ومن حيث المعنى رُوعيت هذه الأفعال؛ فالفعل /9أ/ المعلّق ممنوع من العمل لفظاً وصورةً، عامل معنى وتقديراً؛ لأنّ معنى علمت لزيد قائم: علمت قيام زيد، وأمّا إلغاء وهو: إبطال العمل على سبيل الجواز لفظاً ومعنىً؛ فهو من خصائص أفعال القلوب أيضاً فتلغى إذا توسّطت بين مفعوليها، نحو: زيد ظننتُ قائم. وتأخرت عنهما، نحو: زيدٌ قائم ظننت وهذه الأفعال على تقدير إبقائها في معنى الظرف؛ فمعنى المثال الأوّل: زيد في ظنّى قائم، ومعنى الثانى: زيد قائم في ظنّى، والجملة الإلغائية متوسطة كانت أو متأخرة لا محلّ لها من الإعراب؛ لعدم وقوعها في موقع ما له إعراب كما بيّن في موضعة.

## الواقعة مضافاً إليه

والجملة **الرابعة:** منها **المضاف إليها:** الضمير راجع إلى الألف واللام.

فالتقدير التى أضيف إليها **و**إعراب[6] **محلها:** أي تلك الجملة ،**الجرّ**: اسمية كانت أو فعلية لوقوعها موقع الجرّ **نحو:** قوله -تع-[7]: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾[8]: ماء5 "وهذا"

(1) سورة الكهف 19/18.
(2) سورة الكهف 19/18.
(3) سورة الكهف 19/18
(4) في المخطوطة: "ولام" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "لام" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "واعرب" تصحيف.
(7) من اختصارات القيصري ويقصد بها هنا : تعالى.
(8) سورة المائدة 119/5.

مبتدأ "يوم" خبر؛ فجملة ينفع في محل الجرّ لاضافة اليوم إليها، ويجوز بناء اليوم على الفتح لإضافته إلى الجملة، وإذا جاز فيه النصب فتكون[1] الإشارة فيما قبلها من الآية أي: يقول الله – تع[2]– هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وهذا المثال ناظر إلى الثانى، ونحو قوله –تع–[3]: ﴿يَوْمَ هُمْ[4] بَارِزُوْنَ﴾[5] غا24 "يوم" بدل من يوم التلاق أو بيان ومنصوب على الظرفية، و"هم" مبتدأ، "بارزون" خبره؛ فالجملة الاسمية في محل الجرّ لإضافة اليوم، والدّليل بإضافة اليوم فيهما عدم التنوين فيه. اعلم: أن النحاة [اختلفوا[6]] في أنّ المضاف إليه في الجملة الفعليّة هو الفعل أو الجملة، والاتفاق[7] أنّ المضاف إليه هو الجملة الاسمية بتمامها إذا أضيف إليها، هذا بحسب الظاهر أو أي ضمير حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه "اليوم" في الجملتين؛ فالمعنى في المثال الأوّل يوم ينفع الصّادقين صدقهم، وفى الثّانى: يوم بروزهم.

لمّا بيّن ما في الجملة شرع في توضيحها؛ فقال: **وكلّ جملة:** أي كل فرد من أفراد الجملة **وقعت بعد إذ** : فهذا يضاف[8] إلى الاسمية والفعلية، مثل قوله –تعالى–: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾[9]، وكقولنا: جئت إذ زيد حاضر؛ فالجملتان في محلّ الجرّ ،**أو:** وقعت بعد **إذا:** هذا يضاف إلى الفعلية فقط، نحو قول الشاعر[10]:

**... ... ... ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ[11] ...**

---

(1) في المخطوطة: "فيكون" تصحيف.
(2) من اختصارات القيصري ويقصد بها: تعالى.
(3) من اختصارات القيصري ويقصد بها: تعالى.
(4) في المخطوطة: "يومهم" تصحيف.
(5) سورة غافر 16/40.
(6) "اختلفوا" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(7) "على" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(8) في المخطوطة: "إيضاف" تصحيف.
(9) سورة البقرة 30/2، ووردت أيضاً في سورة الحجر 28/15.
(10) في المخطوطة: "قوله تعالى" تصحيف.
(11) هذا عجز بيت من الكامل صدره وتمامه:

استغنِ ما أغناكَ ربُّك بالغِنَى ... ... ... فتَجَمَلِ

والبيت لعبد قيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة من البرامج إسلامي وكلها حكم ووصايا، وهي بضعة عشر بيتاً، قاله يوصي ابنه، وهو في شرح شواهد المغني 271 وخزانة الأدب 243/4 والكواكب=

أي: إنْ يصبك فقر فأظهر الغنى من نفسك بالتزيين، وكقولك: إذا سلّمت عليك سلّم علينا، **أو**: وقعت بعد **حيث**: /9ب/ هو ظرف من الظروف المبنية ولا تضاف إلى الجملة منها إلاّ حيث في الأكثر سواء كانت اسمية أو فعلية، نحو: اقعد حيثُ قعد زيد، وحيث زيد قاعد؛ فالجملتان في محل الجرّ، وإذا أضيف إلى المفرد يُعرب عند بعض النحاة لزوال علة البناء، وهي عدم الإضافة إليه والأشهر بقاؤه[1] على حاله، مثاله قول الشاعر:

أمَا تَرَى حَيثُ سُهيلٍ طَالعاً

نَجْماً[2]،[3]،[4] ... ... ... ...

**أو**: وقعت بعد، **لما الوجوديّة**: أي الحينية، وهي دالة على وجود الشئ لوجود غيره، نحو: لمّا سلّمتنى امدحتك؛ فجملة سلّمتنى في محلّ الجرّ، ولمّا منصوبة المحلّ على الظرفية، والعامل فيها جوابها هو: أمدحتك **عند من قال باسميتها**[5].

وعند سيبويه[6] أنها حرف بمعنى اللام فلا تضاف؛ لأنّ الإضافة من خواصّ الاسم، وإنما وصفت بالوجودية؛ لاقتضائها جملتين فتوجد بينهما حقيقة أو حكماً وإذا علمت هذا الخفى، أى: الجملة الواقعة بعد كلّها.

**في موضع خَفْض**: بفتح الخاء المعجمة وسكون الفاء يعنى في محلّ الجرّ. **إضافتهن** : أي بسبب إضافة المذكورات من إذا إلخ. **إليها: أي** تلك الجمل.

---

=الدرية 512/2-517، وهو بلا نسبة في لسان العرب (كرب) 836/1 والكليات 69 والمغني 128، 131، 916، ورُوي (فتحمل) بالحاء المهملة.

(1) في المخطوطة: "بقائه" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "جبلاً" تصحيف.

(3) هذا البيت من الرجز، وبيته الثاني:... يضيء كالشهاب لامعاً.

وهذا الرجز مجهول القائل في المغني 178 وشرح ابن عقيل 47/3 ولسان العرب (حيث) 141/2 وخزانة الأدب 3/7-11، ورُوي ساطعاً بدلاً من لامعاً في الكواكب الدرية 256/1 والكليات 399.

(4) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 30.

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 30، والقائل باسميتها هو: أبو علي الفارسي.

(6) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

## الواقعة جواباً لشرط جازم

**والجملة الخامسة:** منها **الواقعة جواباً لشرط جازم:** لفظاً ومحلّا وإنما وصفه بالجازم احترازاً[1] عن جواب غير الجازم، كجواب: إذ، وإذا، ولمّا الوجودية، ولو، ولولا، لأنّ الجملة التى تكون جواباً لها لا محل لها من الإعراب. الشرط في اللغة: العلامة، وفى الاصطلاح: تعليق شئ بشئ بحيث إذا وجد الأوّل يوجد الثّانى، مثل: إن دخلت الدار فأنتِ طالق.

**وإعراب محلها:** أي محل تلك الجملة **الجزم:**

اعلم: اختلف النحاة في جازم جواب الشرط، فقال بعضهم: هو أداة الشرط فقط، وقال بعضهم: هو فعل الشرط فقط، وقال بعضهم: هو الأداة والفعل معاً[2]، وأمّا فعل[3] الشرط فمجزوم بالأداة اتفاقاً **إذا كانت:** الجملة **مقرونة بالفاء:** الدّالة على لزوم ما بعدها لما قبلها سواءً كانت اسمية، أو[4] **فعلية**، أو[5] خبرية، أو انشائية،**أو:** ما مقرونة **بإذا المفاجأة:** الدّالة على ترتيب ما بعدها سريعاً على ما قبلها بخلاف إذا الشرطية؛ لأنه لاتكون جواباً للشرط لاختصاصها بأوّل الكلام، والمراد بالمقارنة أن يوجدا[6] في أوّل /10أ/ الجملة.

والمشهور أن الفجائية تختص بالجمل الاسميّة[7] ولا تحتاج إلى الجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: خرجت فإذا الأسد في الباب، وإنّما قيّد بالمقارنة إليهما وإلّا لم يكن لمجموع الجملة محل من الإعراب؛ بل لجزئها، وذلك لأنّ الشرط إن كان له تأثير في الجواب لفظاً فلا حاجة إلى إتيانهما في جوابه، كما في قولك: إن تقم أقم، وإلا فالجواب لا يخلو[8]من أحدهما ليدلّ على الترتيب؛ فيَحكم بأن لمجموع الجملة محلاً من الإعراب. **فـ**الجملة[9] **الأولى:** المقرونة

---

(1) في المخطوطة: "احتراز" تصحيف.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 31.
(3) في المخطوطة: "الفعل" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "و" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "و" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "يوجدان" تصحيف.
(7) "و" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(8) في المخطوطة "يخلوا" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "فا الجملة" تصحيف.

بالفاء فى، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿ **مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ** ﴾ [1] فجملة فلا هادى لـــه [2] "لا" لنفى الجنس، واسمها "هادى"، وخبرها "له" في محل الجزم لوقوعها جواباً لشرط جازم هو "مَنْ"، "وهادى" منصوب المحلّ؛ فإنّ حركة الياء بنائية ﴿ **وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [3]، فجـــاء يذر بالرفع[4] مع الياء؛ فَعَلى هذا فالمبتدأ المحذوف هو، ومع[5] النون؛ فَعَلى هذا المبتدأ نحـــن. "يذر" فعل بمعنى يترك، فاعله مستتر فيه هو أو نحن، مفعوله هم.

**ولهذا:** فالعطف[6] في الجزم يورث خفاء فيه؛ فلا يلزم الاستدلال بالخفى علـــى الجلـــى، وقـــدم التعليل ليدلّ على الحصر؛ فلا تفعل، أي ولأجل كون تلك الجملة في الجزم.

**قرئ بجزم "يذر" عطفاً على محل الجملة:** الجزائية هى: "فلا هادىَ له"، فيكون التقدير: مَنْ يضلل الله لا يهده أحد غيره، ويذرهم فثبت أَنْ تكون جملة "فلا هادى له" في محلّ الجزم على رأى من ذهب إلى جزم يذر.

والجملة **الثانية:** المقرونة بإذا المفاجأة **نحو:** قوله تعـــالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ**﴾:[7] أي شـــدة؛ أصلها: سيوِئَةٍ فَقُلبت الواو ياء فأدغمت[8]. ﴿**بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ**﴾:[9] من الأعمال الخبيثة، ﴿**إِذا هُمْ يَقْنُطُونَ**﴾:[10] رو21 ييأسون من رحمة الله فإنْ حرف شرط، "تُصب" فعل شرط مجزوم بهـــا،

---

(1) سورة الأعراف 186/7.
(2) في المخطوطة "من" زيادة لا يستقيم بها المعنى لذا حذفتها.
(3) سورة الأعراف 186/7.
(4) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بنون العظمة، ورفع الراء، ووافقهم ابن محيصن، وقرأ أبـــو عمـــرو وعاصم ويعقوب بالياء على الغيبة، ورفع الراء، ووافقهم اليزيدي والحسن، وقرأ حمزة والكسائي وخلـــف بالياء وجزم الراء، ووافقهم الأعمـــش. انظـــر: حجة القـــراءات 303–304 وإتحـــاف فـــضلاء البـــشر 70/2–71.
(5) في المخطوطة: "وقع" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "والعطف" تصحيف.
(7) سورة الروم 36/30.
(8) انظر: الصحاح (سوأ) 56/1 ولسان العرب (سوأ) 118/1.
(9) سورة الروم 36/30.
(10) سورة الروم 36/30.

مفعوله "هم"، فاعله "سيئة"، والباء في بما متعلق بفعل الشرط، وما موصوفة أو اسم[1] موصول[2] "وقدمت" فعل فاعله "أيديهم"، "وإذا" للمفاجأة بمنزلة الفاء، "هم" مبتدأ، خبره "يقنطون"، الاسميّة في محلّ الجزم، ثم لمّا بيّن الجملة الجزائية المقارنة إلى الفا أو إلى المفاجأة بأنْ يكون لمجموع تلك الجملة محل من الإعراب؛ شرع لبيان الجملة التى لم تقارن إليها ولبيان جملة فعل /10ب/ الشرط بالمناسب، بأن يكون الإعراب في محل خبريهما لا مجموعهما، ولدفع توهم ناشئ من مقارنتهما إليها، وهو تخصيص الجزائية بالمضارع؛ لأنه قابل للجزم، فقال:

**فأمّا**: للتفصيل، **نحو: إن قام أخوك قام عمرو، فمحل الجزم**: فمحل مبتدأ يعنى: فمحله الجزم في قام عمرو، و**محكوم**: به. خبره فيكون الجزم ههنا ثابتا **للفعل وحده**: هو قام.

**لا للجملة بأسرها**: لا للمجموع المركب من الفعل والفاعل هو عمرو والنسبة.

**فكذلك القول في فعل الشرط**: أي محل الجزم فيه محكوم به هو ثابت لفعل[3] الشرط وحده وهو قام لا للمجموع المركب من الفعل والفاعل هو أخوك، والنسبة لأنّ أداة الشرط إنّما تعمل في شيئين، فلمّا عملت في محلّ الفعلين لم يبقَ لها تسلّط على محل الجملة، وأمّا عملها في المذكورين السّابقين بإعانة الفاء أو بإذا المفاجأة، ولا وجود لهما ههنا.

**لهذا**: أي ولأجل كون محل الجزم محكوماً به فقط في فعل الشرط.

**تقول إذا عطفت عليه**: أي على فعل الشرط **مضارعاً**: قيّد به لعدم ظهور الجزم في الماضى **وأعملتَ**: بالنصب، عطف على عطفت **الأوّل**: في الاسم على مذهب الكوفيين، وإنْ لم يكن هذا[4] المذهب مختاراً في باب التّنازع، **نحو إن**: حرف شرط **قام**: فعل شرط، **ويقعد**: معطوف **أخوك**: هو اسم تنازعا فيه، **قام عمرو**: جزاء الشرط؛ **فتجزم**: إن **المعطوف**: هو يقعد **قبل أنْ**، بالنصب **تُكمل الجملة**: يعنى جملة فعل الشرط بفاعلها هو أخوك.

---

(1) في المخطوطة: "حرف" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "موصولة" تصحيف.
(3) في المخطوطة : "للفعل" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "هد" تصحيف.

## التابعة لمفرد

والجملة **السادسة:** منها، أي: من الجمل السبعة التى لها محل من الإعراب **التابعة لمفرد:** منكّر لأنّ المعرفة لا تتصف بها وأمّا لام الجنس في حكم النكرة **كالجملة المنعوت بها:** أي الموصوف بها، أي الجملة. المفرد المنكر يتضمن الضمير لأنّ الجملة لا تكون موصوفة بالصّفات العارضة كما تتصف بالصّفات الذّاتية مثل الفعلية وغيرها، وإنّما شرط تنكير الموصوف مع أن الجملة من حيث هى لا معرفة ولا نكرة إذْ[1] أنّ[2] التعريف والتنكير من صفات الأسماء من الكلمات لصحة تأويلها بالنكرة حيث يقال فى: قام رجلٌ ذهب أبوه ذاهبٌ أبوه.

**ومحلها بحسب:** إعراب **منعوتها:** أي موصوفها رفعاً و[3] نصباً وجرّا فهى للتفصيل أو للجزاء أي تلك الجملة **في موضع رفع:** أي في محل رفع كانتا[4] في **نحو:** قوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الذِيْنَ /11أ/ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾[5] بـق3 "من" حرف جرّ متعلّقها "أنفقوا مما[6] رزقناكم"، "قبل" مجرورها، ومضاف إلى "أن يأتى"، "ويأتى" منصوب "بأنْ" فاعله "يوم"، "لا" لنفى الجنس، "وبيع" اسمه "وفيه" خبره، "لا" مع اسمه وخبره في محل الرفع؛ لأنّ إعراب محلّها بحسب منعوتها، والمنعوت مرفوع وهو يوم. وقرئ "لا بيع" بالفتح والرفع[7] على الجزائية لسؤال، هو: هل فيه بيع أو خلة أو شفاعة؟

وفى موضع **نصب في نحو:** قوله –تعالى–: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيْهِ إِلَى اللهِ﴾[8] بق3 "واتقوا" فعل وفاعل "يوماً" منصوب بنزع الخافض، أي: على المفعول به أو المفعول فيه، والتقدير على الأول: واتقوا في الدنيا مقالب يوم ترجعون فيه. وعلى الثانى: واتقوا عذاب الله يوماً ترجعون

---

(1) في المخطوطة: "إذا" تصحيف.
(2) "أنّ" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(3) "و" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(4) في المخطوطة: "كائنتا" تصحيف.
(5) سورة البقرة 254/2.
(6) "مما" ساقطة من المخطوطة.
(7) قرأ نافع وابن عامر والكوفيون برفع "لا بيع" وتنوينها، وقرأ الباقون بفتحها بلا تنوين. انظر: الوافي في شرح الشاطبية 153.
(8) سورة البقرة 281/2.

فيه. وقرئ بفتح التا[1]، وترجعون فيه جملة فعلية في محل النصب؛ لأنّ إعراب منعوتها النّصب، هى: يوماً في محل **جر فى، نحو**: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ [2] النَّاسِ **لِيَوْمٍ لارَيْبَ فِيْهِ**﴾:[3]، آل3 ولام "ليوم" حرف جرّ متعلق "بجامع" ، "لا" لنفى الجنس، اسمه "ريب"، خبره "فيه".

والاسمية في محل الجرّ لأنّ إعراب منعوتها الجرّ هو: ليوم.

والجملة التابعة لمفرد، خمس جمل:

الأولى: الجملة المنعوت بها[4] تحقيقاً أو تقديراً كما بيّنه المصنف.

والثانية: الجملة المعطوفة على المفرد متجانسين تأويلاً، نحو: زيد ظريف، وكرم أبوه.

والثالثة: الواقعة بدلاً مطلقاً مثلا البعض، نحو: أطلب منك سلاماً؛ فإنه بدل من كلاماً فى: قال زيدٌ كلاماً؛ أطلبُ منك سلاماً، وتذكرنى مداماً.

والرابعة: الجملة المبنية لمفرد، نحو: إلى الله مرجعكم، في قوله –تعالى-: ﴿عذاب يومٍ كبيرٍ إلى الله مرجعكم﴾[5] فإنّه بيان العذاب أو بيان اليوم الكبير.

والخامسة: الجملة المنزلة بمنزلةٍ التأكيد المعنوى في إفادة التقرير مع اختلاف التحرير، نحو: جاء زيد هو نفسه. كذا في الإفصاح[6] نقلاً عن مفاتح الألباب[7]؛ ولهذا قال المصنف: كما نجعله بالكاف.

---

(1) قرأ "ترجعون" مبنياً للفاعل: أبو عمرو ويعقوب، والباقون بالبناء للمفعول. انظر: إتحاف فضلاء البشر 382/1، 459.

(2) "الناس" ساقطة من المخطوطة.

(3) سورة آل عمران 9/3.

(4) في المخطوطة: "والجملة الإخبارية".

(5) سورة هود 3/11، 4.

(6) لم أقف على هذا الكتاب.

(7) هذا الكتاب لمؤلف مجهول، وهو مخطوط في معهد المخطوطات العربية لم يكتب عليه اسم مؤلفه (رقم 5234 هجرية بخط جميل، 80 لوحة). انظر: حواشي جلال الدين المحلى على قواعد الإعراب 19.

## التابعة لجملة لها محل من الإعراب

والجملة **السابعة:** منها **التّابعة لجملة لها محل من الإعراب:** وهى أربع:

الجملة الأولى المعطوفة **نحو زيدٌ:** مبتدأ، **قام أبوه وقعد أخوه؛ فجملة قام أبوه في موضع رفع:** أي في محل رفع **لأنها خبر:** المبتدأ

**وكذلك:** أي مثل جملة قام أبوه، **جملة قعد أخوه:** في محلّ الرفع؛ **لأنها:** أي جملة قعد أخوه **معطوفة عليها:** أي على جملة قام أبوه وإعراب التّابع كإعراب متبوعه. /11ب/

والثانية: الجملة الواقعة بدلاً عنها مطلقاً، مثال بدل البعض، نحو: قوله –تعالى– ﴿بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾.[1]

والثالثة الواقعة تأكيداً لفظيّاً، نحو: زيد ضرب ضرب.

الرابعة الواقعة بياناً، نحو: قال: ياآدم هل أدلكَ[2] على شجرة الخلد وملك لا يبلى؛ بياناً لوسوس إليه الشّيطان في قوله –تعالى–: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آَدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ[3] عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾ [4] وأمّا الجملة الواقعة صفة فنفوها قال المص[5] في مغنى اللبيب[6]: "هذا الذى ذكرته من انحصار الجملة التى لها محلّ في سبع جارٍ على ما قدروه [7]والحقّ أنّها تسع والذى أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أمّا الأولى، فنحو: قوله –تعالى–: ﴿**لَسْتَ[8] عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأَكْبَرَ**﴾ [9] "فَمَن" مبتدأ، و"يعذّبه الله" خبره، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

---

(1) سورة الشعراء 132/26، 133.
(2) في المخطوطة: "أدلكم" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "أدلكم" تصحيف.
(4) سورة طه 120/20.
(5) من اختصارات القيصري ويقصد بها المصنف.
(6) أحد مصنفات ابن هشام؛ بل أهمها.
(7) "و" ساقطة من المخطوطة.
(8) في المخطوطة: "ليست" تصحيف.
(9) سورة الغاشية 88/ 22، 23، 24.

وأمّا الثانى، فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [1] الآية إذا أعرب "سواء" خبر أو "ءانذرتهم" مبتدأ"[2] انتهى. فالمعنى إنذارك وعدمه سيّان عليهم.

واعلم: أن الجمل التّى يستلزمها ما قبلها من المبتدأ والفعل والجزم العامل والمتبوع إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة هى صفة لها، أو بمعرفة محضة فهى حال منها أو بغير محض منهما فهى محتملة لهما سيجئ تفصيلها.

## المسألة الثالثة

## الجملة التي لا محل لها من الإعراب

**المسألة الثالثة:** من المسائل الأربع التى في الباب الأوّل الذى في الجملة وأحكامها في **بيان:** ما قيّدها[3] به وترك فيما سبق إشارة للزوم الاجتماع في شأن هذه المسألة.

**الجملة التى لا محل لها من الإعراب وهي:** أي الجملة التى لا محلّ لها **سبع:** جمل **أيضاً:** أي كالجملة التى لها محل منه.

وأيضاً يستعمل في مقام التشبيه، وهو منصوب بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره آض أيضاً، أي: احملها في الحكم حملاً على ما[4] سبق.

قال ابن السّكيت[5]: "هو مصدر من آض يئيض أيضاً، أي: عاد يعود عوداً"[6] وأيضاً جملة إحدى جزءيها ملفوظة والأخرى محذوفة، ولا محل لها لجملتها لأنها لمجرد البيان، والفرق بين الحذف[7] السّماعى والقياسى هو هذا؛ فالأوّل بالسّماع، والثّانى بالضابطة.

**إحداها:** أي إحدى السبع، هى: بدل بعض من الكلّ.

---

(1) سورة البقرة 6/2.

(2) انظر: مغني اللبيب 558-559.

(3) في المخطوطة: "قيد بها" تصحيف.

(4) "ما" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(5) هو أبو يوسف : يعقوب بن إسحاق بن السكيت، إمام في اللغة والأدب، أصله من خوزستان، تعلم ببغداد، من كتبه: إصلاح المنطق، والأضداد، والقلب والإبدال، ومعاني الشعر، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر: وفيات الأعيان 395/6 وكشف الظنون 418/6 والأعلام 195/8.

(6) انظر: الصحاح (أيض) 1065/3 والقاموس المحيط (أيض) 572.

(7) في المخطوطة: "حذف" تصحيف.

## الجملة الابتدائية

**المبتدأة:** أي الواقعة /12أ/ فى الابتداء اسمية كانت أو فعلية، **وتسمى** هذه الجملة **مستأنفة أيضاً:** كما تُسمّى مبتدأة وهذه التسمية احترازاً[1] عن الجملة المصدرة بالمبتدأ أو المراد بالاستئناف ههنا: المفتتح بالكلام لا الجواب عن السؤال مثالها أو أمثل، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾[2] أصل "إنّا": إنّنا حُذفت إحدى النونات على اختلاف بين القوم. "وإنّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل، اسمه "نا" "أعطى": فعل من أفعال القلوب فاعله "نا" ومفعوله الأوّل كاف الخطاب كناية عن رسولنا –عليه السّلام–، والمفعول الثّانى[3] له الكوثر، والجملة الفعليّة[4] في محلّ الرفع على أنّها خبر إن، وجملة إن اسمية لا محل لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائية.

**ومستأنفة**[5]، **نحو:** قول رب العزة ﴿إِنَّ العِزَّةَ﴾[6] أي الغلبة ونحوها ﴿لله﴾[7] "العزّة" اسم إن، خبره "لله"، فالاسمية لا محل لها كذلك[8] ﴿جَمِيْعًا﴾[9]، إمّا حال من الضمير المستتر في الظرف، أي إنّ العزة لله مُجتمعة.

وإمّا ظرف زمان جميعاً؛ فلزم أنْ لايملك أحد شيئاً منها، لا هم ولا غيرهم، فالله –تعالى– يغلبهم وينصر نبيّهم –عليه السّلام– وقرأ أبو حيوة[10] بفتح "أن"[11] بمعنى؛ لأنّ العزّة على صريح التعليل هى وقعت **بعد:** قوله –تعالى– :﴿وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾:[12] يون11 أي قول الكفار بالاهلاك

---

(1) في المخطوطة: "احتراز" تصحيف.

(2) سورة الكوثر 1/108.

(3) في المخطوطة: "ومفعول" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "جملة فعلية" تصحيف.

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 36–37.

(6) سورة يونس 65/10.

(7) سورة يونس 65/10.

(8) في المخطوطة: "لذلك" تصحيف.

(9) سورة يونس 65/10.

(10) هو شريح بن يزيد، أبو حيوة الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام، وهو والد حيوة بن شريح الحافظ، وله اختيار في القراءة، مات سنة ثلاث ومائتين. انظر: غاية النهاية 325/1.

(11) قرأ أبو حيوة "إنّ العزة" بالفتح بمعنى: لأن العزة على صريح التعليل. انظر: الكشاف 244/2.

(12) سورة يونس 65/10.

وغيره. ولا جازمة، ويحزن من الحزن فعل مجزوم بلا ومفعوله ضمير متصل به، و"قول"[1] فاعله ومضاف إلى هم.

**وليست:** أي جملة إنَّ العزة لله جميعا"[2] جملة **محكية بالقول:** فلا يلزم أنْ يكون لها محلّ من الإعراب **لفساد المعنى:** فإنّ هذا ليس قول الكفّار؛ بل هو قول الله –عزّ وجلّ– تسلية للنبى–عليه السلام–

**ونحو:** قوله –تعالى–: ﴿**لا يَسّمّعُونَ**﴾[3]: أي لا يقدرون على التّسمع بحيث يؤدّى إلى السّماع، روى عن ابن عباس[4] –رضى الله عنهما[5]– : "أنهم يسمّعون ولا يَسْمَعون"[6] ﴿إِلَى الْمَلأِ الأَعْلَى﴾[7]، والمراد منه: الملائكة لأنهم سكان السموات والإنس والجن هم الملأ الأسفل لأنّهم سكان الأرض، لا يتسمعون إمّا جملة منقطعة عما قبلها أو لا[8]. وعلى التقدير الثّانى: إمّا صفة أو حال من شيطان أو تعليل.

والصّفة لا تصحّ لأنّه لا فائدة في حفظ السّماء منهم؛ لأنّهم لايقدرون على التسمع، وكذا[9] الحال لا يصحّ لأنّ الحالية صفة في المعنى، والتعليل لم يتناسب؛ لأنّه يحتاج إلى أَنْ يُقال أن أصله: لئلا يتسمعوا[10] فحذفت اللام فبقى أن لا ثم حذفت أنّ فتلزم كثرة الحذف، وأمّا على التقدير الأول: فلا يلزم ههنا[11] /12 ب/ المحذوفات أو تكون منقطعة عما قبلها من جهة الإعراب، ولهذا اختار المص[12] الأوّل كما تراه ولا نافية، يسمّعون فعل مضارع من باب التفعل، الواو

---

(1) في المخطوطة: "وقوله" تصحيف.

(2) سورة يونس 65/10.

(3) سورة الصافات 8/37.

(4) هو أبو العباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ابن عم النبي –صلى الله عليه وسلم– حبر الأمة، وترجمان القرءان، كان بحراً في التفسير وعالماً بالفقه والسنة، شهد مع علـــي – رضـــي الله عنه– الجمل وصفين، كفّ بصره في آخر عمره، له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثاً، مات سنة ثمانٍ وسبعين بالطائف. انظر: أُسد الغابة 185/3–189 ووفيات الأعيان 62/3 والأعلام 95/4.

(5) في المخطوطة : "عنه" تصحيف.

(6) انظر: الكشاف 335/3.

(7) الصافات 8/37.

(8) في المخطوطة: "أولاً" تصحيف.

(9) في المخطوطة: "وكذا" تصحيف.

(10) في المخطوطة : "يتسمّعون" تصحيف.

(11) انظر: المغني 501–502.

(12) من اختصارات القيصري، ويقصد به المصنف ابن هشام.

فاعل، فجملته فعلية لا محلّ لها من الإعراب لكونها مستأنفة، **بعد:** قوله –تعالى–: **﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾**[1]: "وحفظاً" مفعول مطلق، وفعله محذوف، أي: حفظنا السماء حفظاً بالشّهب[2] هي: النجوم التى ترميها الملائكة على الشياطين، "ومن" حرف جرّ متعلق بحفظنا، "كلّ" مجرور بها مضاف إلى "شيطان"، "فمارد" صفة للشيطان.

**وليست:** أي جملة يتسّمعون **صفة:** للنكرة التى هى شيطان **لفساد المعنى:** من جهة إذ لا طائل تحتها.

ثم اعلم: أن الجملة المستأنفة نوعان في الحقيقة، وأنواع ثلاثة بالاعتبار:

أحدها: الجملة المفتتح بها النطق، أشار لها المصنف بالمثال الأوّل.

والثّانى: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، وهذا الانقطاع يكون كلّيّاً كما في المثال الثالث. واعمل ما شئت فيما بعدها! ثم لمّا مثّل تلك الجملة بالكلام القديم، وأراد التمثيل بغيره لزيادة التوضيح فيها فقال:

**ومن مُثُلها**[3]: بضم الميم والثاء جمع مثال، أي: بعض مُثُل الجملة التى لامحلّ لها[4] من الإعــراب؛ لكونها مستأنفة ومبتدأة، **قوله:** الإضمار لشهرة الشاعر [و][5]اسمه، (جرير) [6]:

فَمَا زَالتِ القَتْلَى تُمِجُّ دِمَاءَها    بِدجْلَةَ حتَّى ماءُ دجلة أَشْكَلُ[7]

ما: نافية، وزالت: فعل من الأفعال[8] الناقصة، اسمـــه: القتلى، هى: جمع قتيل بمعنى المقتول،

---

(1) سورة الصافات 7/37.

(2) في المخطوطة: "بالشبهب" تصحيف.

(3) المثال: المقدار والقصاص، وصفة الشيء، جمعه أمثلة، ومُثُل. انظر: القاموس المحيط (مثل) 951.

(4) "لها" ساقطة من المخطوطة.

(5) "و" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(6) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، من تميم: أشعر أهل عصره، عاش كلـه يناضل أهل زمانه– وكان هجاءً مرّاً– ولم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، وكان عفيفاً، وقد جمعـت نقائضه مع الفرزدق في ثلاثة أجزاء، وديوان شعره في جزأين. انظر: الشعر والـشعراء 304 ووفيـات الأعيان 321/1 وخزانة الأدب 75/1 والأعلام 119/2.

(7) هذا البيت من البحر الطويل في اللمع في العربية 134 والمغني 173، 506 والجنى الداني 552 ولـسان العرب (حتت) 24/2 ولسان العرب (شكل) 357/11 وخزانة الأدب 477/9–479.

(8) في المخطوطة: "أفعال" تصحيف.

يقال: رجل قتيل، ورجال قتلى. تمجّ: فعل بمعنى رشّ، يقال: مجّ الرّجل الشّراب من فيه إذا رمى ورش[1]، فاعله مستتر راجع إلى القتلى، دماءها[2] مفعوله.

**حتى ماءُ دجلةَ أشكلَ** بالفتح، يقال: دم أشكل إذا كان فيه حمرة وبياض[3]، وحتى: ابتدائية، ما[4] مبتدأ، ومضاف إلى دجلة، هى: غير منصرفة؛ للتأنيث والعلمية؛ لكونها علَم نهر في بغداد[5]، وأشكل: خبر المبتدأ. فالاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لكونها مستأنفة. والمعنى: ما زالت القتلى مَنْ ترتش دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اختلط بالدم[6] ولم يُميَّز بينهما.

وروى **عن الزجاج**[7]: وعن **ابن دَرَسْتَويهٍ**[8]: (درست) لفظ عجمى مركب مع ويه وفى القاموس: "كل اسم خُتم بويه كسيبويه[9]"[10]،[11] كذا قيل من **أن الجملة:** الواقعة **بعد حتى الابتدائية:** تكون **في موضع الجرّ بحتّى:** لأنّها في حكم المفرد مطلقاً، وهذا وإن كان أقرب إلى القبول. ولكن **خالفهما:** أي إلى الزجاج وابن درستويه / 13أ/ **الجمهور:** بالرفع فاعل خالف، وقالوا: لاتكون في موضع جر؛ **لأنّ حرف الجرّ لا يُعلق**[12]: أي لا يمتنع **عن العمل**؛ لأنّ التعليق[13] من

---

(1) انظر: الصحاح (مجج) 340/1، والقاموس المحيط (مجج) 187.

(2) في المخطوطة: "دماؤها" تصحيف.

(3) انظر: لسان العرب (مجج) 24/2 و 357/11.

(4) في المخطوطة: "ما" تصحيف.

(5) مدينة قرب الكوفة، وضع أبو جعفر المنصور أول لبنة بيده، فقال: بسم الله والحمد لله، ابنوا على بركة الله. انظر: معجم البلدان 543/1.

(6) في المخطوطة: "الدم" تصحيف.

(7) هو أبو إسحاق : إبراهيم بن السَّري بن سهل الزجاج، عالم بالنحو واللغة، وكان للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره، من كتبه: معاني القرءان، والاشتقاق، والأمالي في الأدب واللغة، توفي ببغداد سنة ست عشرة وثلثمائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 111-112 وكشف الظنون 8/5 والأعلام 40/1.

(8) هو أبو محمد: عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَويه، كان أبوه من كبار المحدثين، وكان هو عالماً فاضلاً، له تصانيف كثيرة منها: الإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين، توفي ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 116 وإنباه الرواة 113/2-114 وكشف الظنون 365/5 والأعلام 76/4.

(9) في المخطوطة: "كسبويه" تصحيف.

(10) انظر: القاموس المحيط (وَيْهُ) 1131.

(11) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 40.

(12) في المخطوطة: "لا تعلق" تصحيف.

(13) في المخطوطة: "التعلق" تصحيف.

خواص أفعال القلوب عندهم، وقد تعلق حتى ههنا عن العمل فلزم أنْ لا تكون حرف جرّ، وحتّى الابتدائية ليست حرف جرّ لما قاله الجمهور.

**ولوجوب كسر:** همزة **إنّ في قولك: مرض زيد:** أي بلغ مرضه بمرتبة **حتّى إنّهم لا يرجونه:** أي لايرجون صحته منه يعنى لو كانت حرف جر لوجب فتح أن فيه.

والمشهور خلافه **فإذا دخل:** أي لأنه إذا دخل الحرف **الجارّ:** مطلقاً **على إنّ فتحت همزتها:** لأنّ الجارّ لا يدخل إلا على الاسم المفرد وما بعد أنّ بالفتح مظنّة المفرد، فأنّ بالفتح دال على إفرادية مدخول حرف الجر، وأمّا ما بعد إنّ بالكسر مظنته الجملة فلا دال عليها فلا يرد السؤال على دليل الجمهور بأنّ فتح **نحو** قوله –تعالى–: **﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ﴾**[1]: ح 17 أي بسبب أنه تعالى هو ثابت بذاته، ومرض فيه فعل ماضٍ فاعله زيد، وحتى ابتدائية، وإنّ حرف من الحروف المشبهة بالفعل، ولا نافية، يرجون فعل فاعله واو ومفعوله ضمير متصل به.

فجملة لا يرجون فعلية في محلّ الرفع على أنه خبر إنّ، واسمه هم، وإنّ مع اسمه لا محل لها لكونها مستأنفة.

## صلة الموصول

**الثانية:** منها الجملة **الواقعة صلة:** وهى على نوعين، إحداهما: الجملة الواقعة صلة **للاسم**[2] **الموصول، نحو:** قام أبوه في قولك: **جاءنى الذى قام أبوه،** جاء فعل، والياء مع نون الوقاية مفعوله، الذى اسم موصول، وقام فعل أبوه فاعله وهو مضاف إلى ضمير راجع إلى الاسم[3] الموصول.

والفرق بين الاسم[4] الموصول **و**الحرفى احتياج الاسم[5] الموصول إلى العائد بخلافه الحرفى، والآخر الجملة الواقعة صـــلة لحـــرف موصول.

---

(1) سورة الحج 62/22.
(2) في المخطوطة: "لاسم" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.

وأشار إليه بقوله **الحرف، نحو: قولنا:** أي مقولنا وملفوظنا **عجبتُ:** بضم التاء **ممّا قمتَ:** بفتح التاء، **أي: من قيامك:** هذا[1] إذا قلنا بحرفية ما المصدرية غير محتاجة إلى العائد عند سيبويه[2]، وأمّا عند الأخفش[3]، وابن السّراج[4] أنها اسم فتحتاج إلى عائد وفى هذا النوع، يُقال: الموصول وصلته في موضع كذا لأنّ الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً؛ ولهذا قال المصنف: **فما** أي لفظ ما هو حرف موصول، **وقمت:** أى مع قمت وهى صلته.

**في موضع جرّ بمن:** لأنّ مجموعهما في تأويل المفرد **وأمّا** جملة **قمتَ:** بلا موصول **وحدها فلا محلّ لها:** من الإعراب؛ لأنها صلة موصول حرفيّ /13 ب/ وأمّا استعمال الموصول الاسمى على نحوين: أحدهما عربىّ أصليّ، وهو في هذا الاستعمال وحده في محلّ كذا.

والثّانى حرفى، وهو في هذا الاستعمال مع صلته في موضع كذا.

وكلا الاستعمالين شائع والكلام بعد هذا ضائع.

## الجملة المعترضة

**الثالثة:** منها الجملة: **المعترضة** أي المتوسطة العارضة كالخشبة المعترضة في النهر.

**بين الشيئين:** الجملتين والمفردين أو المفرد والجملة لإفادة[5] الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً وترتيباً؛ فلا يُرد على التّعريف بمثل قولك: الذى مَعَنا أمسى زيد؛ لأنّ الصلة لأجل[6] الصحة،

(1) في المخطوطة: "هذه" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

(3) هو أبو الحسن: سعيد بن مَسْعدة المجاشعي، فارسي الأصل من بلخ، صحب الخليل، وأخذ عن سيبويه، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، وهو أشهر الأخافشة في النحو، وينصرف إليه الحديث عند ذكر الأخفش مجرداً، من مصنفاته: المقاييس، والاشتقاق، والأصوات، توفي سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة إحدى وعشرين ومائتين. انظر: طبقات النحويين واللغويين 72-73 ووفيات الأعيان 380/2 وكشف الظنون 319/5.

(4) هو أبو بكر: محمد بن السّري السراج، كان أديباً وشاعراً، وهو أحد الأئمة المشاهير المجمع على فضله وجلالة قدره في النحو والآداب، له التصانيف المشهورة في النحو، منها: كتاب الأصول، وجمل الأصول، والموجز والاشتقاق، توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 112 ووفيات الأعيان 399/4-400 وكشف الظنون 25/6.

(5) في المخطوطة: "لا فائدة" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "لأجله" تصحيف.

والاعتراضية لأجل فائدة زائدة، وهذه الفائدة ما ذكرناه قبل، **نحو:** قوله –تعالى– : ﴿**فَلاَ أُقْسِمُ**﴾[1]، قيل: فلا لفظ رد لكلام يخالف المقسم عليه، فيكون أقسم تأكيداً الله بعد الرد، قيل: معناه فأقسم، فيكون لا صلة للتّأكيد كما قوله – تعالى–: ﴿**لِئَلاَّ يَعْلَم**﴾[2].

﴿**بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[3]: بمنازلها ومجاريها لأنّ في ذلك عظيم القــدرة والحكمة، وقرأ[4] الكسائى[5] "بموقع النّجوم"[6] الآية، هى: مفعول فعل محذوف فكأنّه قال اقرأ باقى الكلام. "وأقسم" فعل فاعله مستتر، والبا في "بمواقع النجوم"[7] حرف جرّ من حروف القسم ومتعلق بأقسم، "ومواقع" مجرورة بها ومضافة إلى "النجوم".

**وذلك:** أي بيان الاعتراض بين الجملتين أو المفردين ثابت في هذه الآية؛ **لأنّ قوله تع**[8]: فجملة تعالى اعتراضية لوقوعها بين الشيئين، وهما: القول والمقول ولمثل هذا قال المصنف بين الشيئين [ ][9] ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**﴾[10]. **جواب:** فجوابه خبر؛ لأنّ **فلا أقسم بمواقع النجوم وما بينهما:** أي بين القسم هو: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ﴾[11] وجوابه هو: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[12] **اعتراض:** وهو

---

(1) سورة الواقعة 75/56.

(2) سورة الحديد 29/57.

(3) سورة الواقعة 75/56.

(4) قرأ حمزة والكسائي وخلف بإسكان الواو بلا ألف، وافقهم الحسن والأعمش وابن محيصن. بخلفه، والباقون بفتح الواو وألف الجمع. إتحاف فضلاء البشر 517/2.

(5) هو أبو الحسن: علي بن حمزة الكسائي، كان إماماً في اللغة والنحو والقراءة، أحد القراء السبعة، لــه مــع سيبويه مجالس ومناظرات، له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، والمصادر، والحروف، وما يلحن فيــه العامة، توفي سنة تسع وثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين واللغــويين 127-128 ووفيــات الأعيــان 295/3-296 والأعلام 283/4.

(6) سورة الواقعة 75/56.

(7) سورة الواقعة 75/56.

(8) من اختصارات القيصري ويقصد بها تعالى.

(9) كلمة مطموسة.

(10) سورة الواقعة 77/56

(11) سورة الواقعة 75/56.

(12) سورة الواقعة 77/56.

قوله –تعالى– : وَإِنَّهُ ﴿لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيْمٌ﴾[1] والواو للاعتراض لا للعطف، وإنّ حرف من الحروف المشبهة بالفعل، اسمها ضمير متصل بها عائد إلى القسم المدلول عليه بقوله: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ﴾[2] وا واللام في "لقسم" مبتدأ، وكذا في القرآن، و"قسم" خبره "لو تعلمون" جملة فعلية **لا محل لها:** لأنها معترضة بين الموصوف والصفة هما لقسم عظيم، وإنَّ مع اسمه وخبره جملة اسميّة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها وقعت بين القسم والجواب هذا ناظر إلى الاعتراض بين الجملتين.

**وفى أثناء:** تفتين أي[3] بين **هذا الاعتراض:** هو ﴿لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيْمٌ﴾[4]، **اعتراض آخر،** صفة اعتراض، **وهو:** أي الاعتراض الآخر ﴿لَوْ تَعلَمُوْنَ﴾[5]: خبر هو **فإنّه،** أي ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾[6]، **معترض بين الموصوف والصّفة:** كما بين / 14 أ/ بعد **وهما:** أي الموصوف والصفة "**لقسم**": موصوف "**عظيم**": صفة وهذا لتوضيح أو لتمثيل الاعتراضية بين المفردين بدون الواو.

ومثال الثالثة، نحو: إن زيداً –وهو عالم– قد يحتاج إلى الاستفتاء. فقولنا: وهو عالم بالـــواو اعتـــراض بيـــن المفرد والجملة.

**ويجوز الاعتراض:** وهو المشهور **بأكثر:** متعلـــق بيجوز. **من:** متعلق بأكثر. **جملة واحدة:** كما في المثال الأوّل وكما في قوله –تع–[7] : ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[8] فيه اعتراض بثلاث [9]

(1) سورة الواقعة 76/56.
(2) سورة الواقعة 75/56.
(3) "وفي" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(4) سورة الواقعة 76/56.
(5) سورة الواقعة 76/56.
(6) سورة الواقعة 76/56.
(7) من اختصارات القيصري ويقصد بها : تعالى.
(8) سورة هود 44/11.
(9) في المخطوطة : "بثلاثة" تصحيف.

جمل، وهى: "وغيض الماء" [1] ، "وقضى الأمر"[2] ، "واستوت على الجودي"[3].

ثم فيه اعتراض في اعتراض فإنّ "وقضى الأمر"[4] معترض بين "وغيض" وبين "واستوت"؛ لأنّ الاستواء يحصل عقيب الغيض وهذا الجواز كان.

**خلافاً:** أي مخالفا **لأبى علي:** وقد أورد هذا ههنا لدفع الاعتراض على تمثيله [5] المثال الأوّل أو لبيان الاختلاف.

## الجملة التفسيرية

**الرّابعة:** منها الجملة **التفسيريّة:**

أي المفسّرة –بكسر السين– ولو ترك ياء النسبة لكان أنسب؛ لأنّ التفسير مصدر والياء النّسابة مع التاء تفيد [6] المصدرية، **وهى:** أي الجملة التفسيرية **الكاشفة:** أي المظهرة **لحقيقة ما:** موصولة عبارة عن الشئ الذى يصلح بالمفسّرية بفتح السين.

**تليه:** الضمير المستتر هو: هى راجع إلى الجملة التفسيرية، والبارز إلى الموصول فخرجت بقوله لحقيقة صلة الموصول؛ لأنّها وإنْ كانت كاشفة للموصول لكن لاتكشف حقيقته.

ولمثل هذه الشبهة عرّف بها وتركها[7] فيما سبق.

**وليست:** الجملة التفسيرية **عمدة:** أي ليست مقصودة لإزالة الفساد؛ بل هى لازالة الإجمال، بخلاف الصلة لأنّ الموصول لايتم بل لايصحّ بدونها، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى**﴾ [8]: "النجوى" في اللغة: الستر بين المرأتين، "وأسرّ" فعل فاعله واو عائد إلى النّاس،

(1) سورة هود 11/ 44.
(2) سورة هود 11/ 44.
(3) سورة هود 11/ 44.
(4) سورة هود 11/ 44.
(5) في المخطوطة: "تمثيلة" تصحيف.
(6) في المخطوطة : "يفيد" تصحيف.
(7) في المخطوطة : "وتركه" تصحيف.
(8) سورة الأنبياء 3/21.

والنجوى مفعوله فالمعنى بالغوا في إخفاء المساررة[1] ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2] /14ب/ "الذين": اسم موصول صلته ظلموا، الواو في "ظلموا" عائد إلى الاسم الموصول، فالموصول مع صلته أو الموصول فقط في محل الرفع أو النصب أو الجرّ.

وعلى التقدير [3] الأوّل إمّا بدل من الواو في "أسرّوا" أو فاعل "لأسرّوا" فالواو فيه علامة الجمع، كما فى: "أكلونى البراغيث"[4] لا الضّمير وفيه بحث.

أو خبر لمبتدأ محذوف على الذّم، أي هم الذين ظلموا.

أو مبتدأ لخبر، هو: إما جملة متقدمة، هي: "أسّروا" أو جملة الاستفهام بتقدير القول؛ لأنّ الإنشاء لا يكون خبراً إلا بالقول على رأيٍ، كما قدروا في نعم الوكيل.

وعلى التقدير[5] الثاني إمّا على الذّم أو بتقدير أعنى.

وعلى التقدير [6] الثالث على أنّها صفة للنّاس[7]، **و﴿هَلْ هَذَا﴾**[8]: مبتدأ وإشارة إلى سيّدنا محمد -عليه السّلام- **﴿إِلاّ بَشَرٌ﴾**[9] [10]، خبره **﴿مِثْلُكُمْ﴾**[11]: من صفة أي في المأكل والمشرب، وهو رسول. **فجملة الاستفهام:** أي جملة "هل هذا إلا بشر" **مفسرة للنّجوى:** لاقتضاء المعنى فلا محل لها لأنها جاءت لمجرد الاظهار؛ فلا يتوجه إليها مقتضى الإعراب.

---

(1) في المخطوطة: "المسايرة" تصحيف.
(2) سورة الأنبياء 3/21.
(3) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(4) انظر: الكتاب 19/1، 20، 78 و 40/2-41 وإيضاح شواهد الإيضاح 496/1.
(5) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(7) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 45-46.
(8) سورة الأنبياء، 3/21.
(9) في المخطوطة: "بشير" تصحيف.
(10) سورة الأنبياء 3/21.
(11) سورة الأنبياء 3/21.

**وقيل:** هى، أي: الجملة الاستفهامية **بدل:** في محل النصب **منها:** أي من النجوى؛ فالتقدير وأسرّوا هذا [1] الحديث إمّا بدل الكلّ من الكلّ، أو البعض منه. والأول أظهر، والثانى ظاهر.

ويجوز كونها مفعولاً لقول محذوف أي قالوا: هل هذا إلا بشر مثلكم.

**ونحو:** قول ربِّ العزّة:﴿**مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ**﴾ [2] "مسَّت" فعل مفعوله هم عائد إلى الاسم[3] الموصول، وفاعله: "البأساء والضراء" بالرفع معطوفة على البأساء هى بمعنى الشدّة، مست مع ما عمل فيه لا محل لها لكونها تفسيرية

**فإنّه:** أي المجموع من العامل والمعمول **تفسير:** أي مفسر، **لمثل:** في قوله –تعالى-: ﴿**وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا**﴾ [4] : أي مضوا ﴿**مِنْ قَبْلِكُم**﴾ [5] : بق$_2$ "ولمّا" جازمة للمضارع "ويأت" مجزوم بها وسقوط الياء علامة للجزم ومفعول يأت "كم" فاعله "مثل الذين" اسم الموصول مع صلته هى "خلوا" في محلّ الجرّ لإضافة المثل إليه فلا تغفل!

**وقيل:** هذه الجملة **حال من الذين:** في مثل الذين فتكون في محل النصب على الحاليّة بتقدير قد على الماضي هو مسّت؛ لأنّ الماضي لا يكون حالاً إلا بإظهار قد أو بتقديره وفى تقدير قد في الماضى الواقع حالاً اختلاف بين القوم ولأجل هذا قال: **انتهى.**

**ونحو:** قول الكريم الخالق ﴿**كَمَثَلِ آَدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾[6]:آل$_3$ /15أ/ بعد قوله –تعالى-: ﴿**مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ**﴾ [7] هذا من تشبيه الغريب إلى الأغرب؛ لأنّ الوجود من غير أبٍ أو أمٍّ أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أبٍ[8]، إن الله على كلّ شئ قدير. "خلق" فعل فاعله مستتر فيه راجع إلى الله –تعالى– ومفعوله ضمير متصل به عائد إلى آدم –عليه السّلام–

---

(1) في المخطوطة: "تقدير" تصحيف.
(2) سورة البقرة 214/2.
(3) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.
(4) سورة البقرة 214/2.
(5) سورة البقرة 214/2.
(6) سورة آل عمران 59/3.
(7) سورة آل عمران 59/3.
(8) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 48.

فالتقدير بالمعنى خلق الله آدم من تراب، الجار مع المجرور متعلق بخلق **فجملة خلقه:** من تراب هنا لا محل لها لأنها **تفسير:** كمثل في قوله جلّ وعلا: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [1] هو غير منصرف وعلّته العجمة والعلميّة فلا يجوز أنْ تكون صفة لآدم؛ لأنّ الجملة نكرة ولا حالاً منه بتقدير قد يضعفه.

**ونحو:** قول أرحم الراحمين ﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ** وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [2] الآية "تؤمنون" فعل مضارع مخاطب فاعله واو، الباء في "بالله" حرف جر متعلق مع مجروره بتؤمنون "ورسول" بالجر معطوف على يرجع الضمير المجرور به هو لفظة "الله"، وجملة "تجاهدون" معطوفة على "تؤمنون"؛ فالمعطوف عليه مع المعطوف جملة[3] لا محل لها[4] لكونها مفسرة للتجارة، ويجوز البدل منها، ومحلها الجرّ. وخبر[5] المبتدأ محذوف هو: هى، **بعد:** قوله –تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [6]: ص28، "وهل" استفهامية "أدّل" متكلم وحده للمضارع فاعله أنا من تحته، مفعوله كم و "على" حرف جرّ متعلق بأدلّ مع مجرورها، و "تنجى" فعل فاعله هى مستتر فيه راجع إلى تجارة، مفعوله كم، و"عذاب" مجرور بمن متعلق بتنجى، "أليم" بالجر صفة عذاب، و"تنجى" مع متعلقه صفة تجارة فالجملة[7] الاستفهامية في محلّ نصب[8] جواب النداء.

**وقيل:** هذه، أي: جملة "تؤمنون" **مستأنفة:** فتكون جواباً لسؤال كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: "تؤمنون" الآية فتكون خبراً في معنى الأمر، ولهذا قال: **والمعنى آمنوا**، وذلك **بدليل:** أي بدلالة

---

(1) سورة آل عمران 59/3.
(2) سورة الصف 11/61-12.
(3) "جملة" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(4) في المخطوطة: "له" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "والخبر" تصحيف.
(6) سورة الصف 10/61.
(7) في المخطوطة: "فجملة" تصحيف.
(8) في المخطوطة: النصب" تصحيف.

قراءة[1] ابن مسعود[2] -رضي الله عنه- هو قرأ: ﴿آمنوا بالله﴾ [3] وبدلالة قراءة ﴿**يغفر لكم**﴾ [4] **بالجزم:** لأنّ هذا الجزم يدل على شرط محذوف؛ فيكون جواباً لشرط محذوف، أي: إنْ تؤمنوا يغفر لكم فتؤمنوا يكون في معنى آمنوا فتكون مستأنفة/15 ب/ وعن ابن عباس - رضي الله عنهما- أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلى الله -تعالى- لعملناها[5]؛ فنزلت هذه الآية[6].

**وعلى الأوّل:** أي على تقدير أن يكون جملة "تؤمنون"[7] تفسيراً. **هو:** أي يغفر لكم على حاله **جواب الاستفهام:** هو: "هل" في الكلام القديم، وذلك أن المضارع يجزم بأنْ مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنى أو عرض، ثم تلزم المغفرة بهذه الدلالة.

**تنزيلاً:** منصوب على المفعول له أو على المفعول المطلق، أي: نزّل تنزيلا **لسبب السبب:** والمراد من السبب الأوّل: هو الدلالة، ومن الثانى هو الامتثال.

**منزلة السبب:** هو الامتثال؛ **إذ الدلالة سبب الامتثال:** والامتثال سبب بالنسبة إلى الإيمان، ومسبّب بالنسبة إلى الدّلالة فكانت المغفرة بمقتضى المغفرة فلا يُردّ بأنْ يُقال: إنّ مجرّد الدلالة لاتوجب المغفرة لا عقلاً ولا عادةً على أنّ الدلالة ههنا ليست مجرّدة بل مفسرة بتؤمنون، تأمل!

اعلم: أنَّ المصنف مثّل إلى ههنا بأربعة[8] أمثلة:

فالأوّل: يحتمل التفسير والبدل. والثانى: يحتمل التفسير والحال. والثالث: يحتمل التفسير فقط. والرابع: يحتمل التفسير والاستئناف.

وإذا علمت هذا فقال: **انتهى:** اهتماماً بشأن هذه الاحتمالات.

---

(1) قرأ ابن مسعود – رضي الله عنه- "آمنوا بالله وجاهدوا". انظر: الكشاف 100/4.
(2) هو أبو عبد الرحمن : عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، صحابي جليل، من السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، كان قصيراً جدّاً، يكاد الجالس يوازيه، له ثمانية وأربعون وثمانمائة حديثاً، توفي سنة ثنتين وثلاثين. انظر: أسد الغابة 279/3 والإصابة 198/3 والأعلام 137/4.
(3) سورة الصف 11/61.
(4) سورة الصف 12/61.
(5) في المخطوطة: "لعلمناها" تصحيف.
(6) انظر: الكشاف100/4 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 49.
(7) في المخطوطة: "تؤمنوا" تصحيف.
(8) في المخطوطة: "بأربع" تصحيف.

واعلم: أنّ التفسيرية ثلاثة أقسام:

مجرّدة عن حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة.

ومقرونة بأىّ، نحو: قطع رزقه، أي: مات. ومقرونة بأنْ بالفتح كقوله -تعالى-: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا[1] إِبْرَاهِيمُ﴾ [2] فقوله: يا إبراهيم، تفسير للمفعول المقدّر "لناديناه"[3]، أي ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم قال الرّضي[4]: وينبغى أنْ يعلم أن ما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها؛ بل تم الكلام بدونه ولا يُحتاج إليه إلاّ من جهة التفسير للمبتدأ المقدّر.

وبقى لك ههنا شئ لابد من بيانه، وهو: أنّه اتفق الجميع على أنّ الجملة المفسرة لضمير الشأن لها محلّ من الإعراب؛ لأنها خبر، نحو: زيد قائم في قولك: إنّه زيد قائم، وكان زيد قائم، فإنّ الجملة المفسرة لضمير الشأن البارز في الأوّل المستكن في الثانى مرفوعة المحل في الأوّل ومنصوبة المحل في الثانى على الخبرية فيهما.

وهذه الجملة مفسّرة وعمدة وليس كذلك ما ذكرها المصنف.

**قال** أحد[5] العلماء /16 أ/ -**الشّلَوْبِين**-[6]: قال بعض الشراح: -نقلا عن أستاذه- (الشّلَو)[7]

---

(1) "يا" ساقطة من الآية في المخطوطة.

(2) سورة الصافات 104/37.

(3) سورة الصافات 104/37.

(4) هو نجم الدين: محمد بن الحسن الرضي الأَسْتَراباذي، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسماة بالشافية في علم الصرف، توفي سنة ستٍ وثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 567/1-568 وشذرات الذهب 395/5 والأعلام 86/6.

(5) في المخطوطة: "بعض" تصحيف.

(6) هو أبو علي: عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني أو الشَّلَوْبِين، كانت ولادته بإشبيلية سنة ثنتين وستين وخمسمائة، وهو من كبار العلماء بالنحو واللغة والأدب، ومن كتبه: القوانين في علم العربية، والتوطئة، وشرح المقدمة الجزولية في النحو وغيرها، توفي سنة خمس وأربعين وستمائة.
الشّلَوْبِيني: بفتح الشين المثلثة واللام، وسكون الواو وكسر الباء الموحدة، وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون، هذه النسبة إلى الشلوبين، وهي بلغة الأندلس: الأبيض والأشقر. انظر: إنباه الرواة 332/2-335. ووفيات الأعيان 451/3-452 والأعلام 62/5.

(7) شلوبينية: حصن بالأندلس من أعمال إلبيرة على شاطئ البحر، يُنسب إليها أبو علي بن محمد بن عمر الأزدي النحوي. انظر: معجم البلدان 408/3.

اسم بلدة ابن مالك[1]،[2].

**التحقيق** هو إثبات المسألة بدليلها **أنّ الجملة المفسِّرة:** -بكسر السين- **بحسب ما تفسره:**ح[3] وجود المحلّ وعدمه، ما موصولة عبارة عن الشئ الذى وجد قبله مكسور السين والضمير المستتر في تُفَسِّره -بضم التاء- راجع إلى الجملة مكسورة[4] السّين، والبارز عائد إلى "ما".

فاعلم: أنّ الجملة التفسيرية عند البعض على النّوعين، **فإنْ كان له:** أي لمفتوح السين -أشار بأجزاء الضمير إلى أهميته مفتوح السين من الجملة والمفرد - **محلّ:** من الإعراب، **فهى:** أي الجملة المكسورة السين **كذلك:** أي كمفتوح السّين في المحلّ.

هذا النوع[5] الأوّل ،**وإلاّ:** أي وإنْ لم يكن محلّ لمفتوح السين، **فلا:** أي فلا يكون محل لمكسور السّين هذا النوع[6] الثانى منهما.

**ومثال** النوع **الثانى، نحو: ضربته من:** ومن للبيان **نحو:** قولك: **زيداً ضربته:** فإنه مفسّر للمقدر؛ لاشتغال الفعل بالضمير واقتضاء المفعول الفعل.

**والتقدير ضربت زيداً ضربته:** فكانت زيداً فيه مقدّراً، **ولا محل للجملة**[7] **المقدّرة:** هى: ضربت مع زيداً، **لأنها:** أي الجملة المقدرة، **مستأنفة:** لوقوعها في ابتداء الكلام.

**فكذلك تفسيرها:** أي لا محلّ لتفسير[8] المستأنفة أيضاً للمناسبة[9] بين المتبوع والتابع. قدم النوع

---

(1) هو أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي المعروف: بابن مالك النحوي ولد سنة ستمائة، أحد الأئمة في علوم العربية وحافظها، أشهر كتبه : الألفية في النحو، والفوائد في النحو، وكافية الشافية في النحو، وغير ذلك كثير. توفي ابن مالك سنة اثنتين وسبعين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 1/130-137 والوفيات للقسنطيني 332 وكشف الظنون 6/104 والأعلام 6/233.

(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 50.

(3) من اختصارات القيصري.

(4) في المخطوطة: "مكسور" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "نوع" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "نوع" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "الجملة" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "التفسير" تصحيف.

(9) في المخطوطة : "لمناسبة" تصحيف.

الثاني[1] لمّا لم يكن محلاً للخلاف[2]، ولمشابهته لِمَا سبق أو لقلته.

ومثال النوع **الأوّل نحو:** قول خالق العالم –جلّ جلاله–: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾: [3] قم27 بنصب كلَّ لالتباس المفسر بالصّفة عند الرّفع؛ فيكون مفعولاً لفعل مقدر.

**والتقدير: إنا خلقناه كلّ شئ خلقناه:** بقدر، أي: خلقنا كلّ شئ مقدراً مرتباً على مقتضى الحكمة، أو مقدراً مكتوباً في اللّوح قبل وقوعه.

وأصل "إنّا" إنّنا إنّ حرف من الحروف[4] المشبهة بالفعل، واسمها "نا" وخلقنا المقدر فعل وفاعل[5]، مفعوله "كلّ" هو مضاف إلى شئ؛ فجملة خلقناه[6] المقدرة في محل الرفع كما يقوله المصنف.

"**فخلقناه**"[7] **المذكورة مفسِّرة** –بكسر السين– **لخلقناه**[8] **المقدرة** في الآية.

**وتلك:** أي جملة خلقنا المقدرة وقعت في **موضع رفع لأنّها خبر "لإنّا"**: في إنّنا، **فكذلك:** أي كجملة خلقناه المقدرة، جملة "خلقناه"[9] **المذكورة:** في محلّ الرفع.

**ومن ذلك:** أي من أمثلة /16 ب/ الشَّلَوْبين، **نحو: زيد الخبزَ:** بالنصب، **يأكله:** فزيد مبتدأ خبره مضمر؛ لأنّ التقدير: زيد يأكلُه الخبزَ يأكله.

**فيأكله:** أى لمحلّ جملة يأكله المذكورة، **في موضع الرفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة:** هى جملة يأكله المقدرة، **وهى:** أي الجملة المقدرة وقعت في **محلّ الرفع على الخبرية:** فإنّها خبر لزيد لا لغيره.

---

(1) في المخطوطة: "الثانية" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "محل الخلاف" تصحيف.

(3) سورة القمر 49/54.

(4) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "فاعله" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "خلقنا" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "فخلقنا" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "لخلقنا" تصحيف.

(9) في المخطوطة : "الجملة خلقنا" تصحيف.

فثبت الرفع ثم لمّا مثّل النوع الثاني بالمثالين للاهتمام في بيان المخالفة لكن لم يشفيا في إثبات دعوى ذلك البعض؛ فإنّه ادعى التحقيق المعرّف بذلك التعريف فيحتاج في إثبات دعواه إلى دليل فعّال. **واستدل على ذلك:** الدعوى **بعضهم:** أي بعض الشلوبين لإثباته **بقول الشاعر**[1]:

**فَمَنْ نَحْنُ نُؤَمّنه يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ**[2] ... ... ... ... ...

التقدير فمن نؤمّن نحن[3] نؤمنه يبت وهو آمن، فَمَنْ: اسم متضمن بمعنى الشرط مبتدأ، وفعل الشرط[4] محذوف مجزوم بمَنْ، ونحن: فاعله وتفسيره مجزوم بمن كذلك؛ لأنّه تابع وفاعل التفسير في تحته ومفعوله متصل به عائد إلى مَنْ؛ ويبت: فعل مجزوم، فإنّه جزاء منه وفاعله مستتر فيه راجع إلى مَنْ[5]. الواو في وهو آمن للحال، هو: مبتدأ، خبره آمن. فالجملة حال من ضمير يبت، وفعل الشرط مع جزائه في محل الرفع على أنّه خبر المبتدأ.

**فظهر الجزم في الفعل المفسِّر:** المذكور -بكسر السين- هو: نؤمنه، للفعل **المحذوف:** في قول الشاعر وهو نؤمن قبل نحن، وإذا عرفت المذكور؛ فيمكن أنْ يقال: إنّ ما ذُكر من الأمثلة كلها تفسير للفعل[6] بالفعل في الحقيقة، وهما مفردان، أو يقال: إنّ المفسّر في الكل مشغول بالضمير، وإطلاق التفسيريّة على مثل هذه الجملة تسامح على أنّ جزم نؤمنه ليس بمسلّم فلا[7] تغفل!

## جواب القسم

والجملة **الخامسة:** من الجمل السّبع التى ليس لها محلّ من الإعراب: **الواقعة جواباً لقَسم:** سواء ذكر فعل القسم أو لا.

مثال الأوّل، نحو قولك: أقسمت بالله أنّ الصّلح خير؛ فجملة أنّ الصّلح خير: جواب للقسم[8]

---

(1) لم أقف على اسم الشاعر، ولكن ورد في المغني 526 أنه لهشام المريّ.

(2) هذا صدر بيت من الطويل، وتمامه :

... ... ... ... ... ومَنْ لا نُجرْه يُمسِ منّا مُرَوّعا

وهو في الكتاب 114/3 والمغني 526 وخزانة الأدب 38/9-40 وكتاب قواعد الإعراب 31.

(3) في المخطوطة: "نحو" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "شرط" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "فيه" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "الفعل" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "ولا" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "لقسم" تصحيف.

المذكور [1]؛ فلا يكون لها محلّ من الإعراب مع شدة الاتصال، وفرط الامتزاج بينهما كالشرط والمشروط لعدم قيامهما مقام المفرد؛ بناء على أنّها لا تكون[2] الاّ جملة، واتصاف الجمل بإعراب[3] المحل مشروط؛ لقيامها مقامه.

والثاني **نحو:** قوله –تعالى: ﴿ **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾[4] "إنّ" مع اسمها هو الكاف المتصل بها، وخبرها قوله: ﴿ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [5] لا محل لها واقعاً **بعد قوله –تعالى–** :﴿ **يس** ﴾ [6] /17 أ / بسكون النّون هو خبر أو مبتدأ.

وعلى الأول: هذا يس.

وعلى الثاني: جملة القسم مع جوابه ﴿ **وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ** ﴾ [7]: يا23 أي ذي الحكمة أو لأنّه دليل ناطق بالحكمة[8]؛ لأنها أي: جملة[9] "إنّ" جواب للقسم المحذوف، أي: أقسم بالقرآن الحكيم إنّك لمن المرسلين فلا يكون لها محل من الإعراب.

والواو في "والقرآن" للقسم "القرآن" مجرور بها و"الحكيم" بالجرّ صفته، والجار مع المجرور متعلق بالقسم المحذوف، ولا محلّ لجملة القسم كما لا محلّ لجوابه ولا محلّ لمجموعهما؛ لأنّها[10] مستأنفة إذا لم يكن ليس[11] مبتدأ وإلا فله محل.

**قيل:** يعنى اعترض بأنْ يقال: يجوز محل جملة جواب القسم فكيف لا يجوز.

**ومن ههنا:** أي من مقام بيان الجملة التى هى جواب القسم.

(1) في المخطوطة: "الفعل" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(2) في المخطوطة: "يكون" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "بالإعراب" تصحيف.
(4) سورة يس 3/36.
(5) سورة يس 3/36.
(6) سورة يس 1/36.
(7) سورة يس 2/36.
(8) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 52.
(9) في المخطوطة: "لجملة" تصحيف.
(10) في المخطوطة: "لأنه" تصحيف.
(11) في المخطوطة: "لبس" تصحيف.

**قال ثعلب**[1]: -هو من أئمة النحو وماهر باللغة- **لايجوز:** مثل: **زيد ليقومنّ:** يعنــى لا يجــوز خبريّة ليقومنّ مجرّداً عن القسم؛ **لأنّ الجملة المخبر**[2] مبنى للمفعول هو صفة جرت على غير من هى له.

**بها:** الباء متعلق بالمخبر والضمير راجع إلى الجملة.

**لها:** أي الجملة المخبر بها عن المحكوم[3] عليه، **محلّ من الاعراب:** لوقوعها موقع الخبر.

**وجواب القسم:** ما **لا محل له:** من الإعراب لعدم وقوعها[4] موقع المفرد؛ فلزم أنْ لا يجوز ذلك ولو جاز لزم اجتماع المتضادّين في جملة واحدة، واللازم باطل، والملزوم مثله فثبت المطلــوب وإلى ههنا مقول، قال **ورُدّ:** أي مقول ثعلب **بقوله -تعالى-:** ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ**﴾ [5] لننزلنّهم من التبوئة وهو التّنزيل كذا فسّر.

وقرأ حمزة[6] والكسائى "لنثوينّهم"[7] أي: لنقيمنّهم[8] من الثّواء بمعنى المكان.

"الذين" اسم موصول ومبتدأ مع صلته هى "آمنوا".

وقوله "لنبوئنهم" جواب القسم المقدر وهو خبر المبتدأ ههنا مجرّداً عن القسم ولو لم يجز محــل جواب القسم فكيف يردّ مقول ثعلب هذا[9] الاعتراض فأجاب بقوله:

---

(1) هو أبو العباس: أحمد بن يحيى بن يزيد المعروف بثعلب، ولد سنة مائتين، إمام الكوفيين في اللغة والنحــو والأدب، رُوي: أنه كان من الحفظ والعلم ومعرفة النحو على ما ليس عليه أحد، من كتبه: الفصيح، وقواعد الشعر، ومجالس ثعلب، وغير ذلك. توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين. انظر: طبقات النحويين واللغــويين 141-142 والوفيات للقسنطيني 194 وكشف الظنون 47/5 والأعلام 267/1.

(2) في المخطوطة : "المخبرة" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "للمحكوم" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "لوقوعها" تصحيف.

(5) سورة العنكبوت 58/29.

(6) هو حمزة بن حبيب الزيات، وُلد سنة ثمانين، وأدرك بعض الصحابة؛ فيحتمل أن يكون رأي بعضهم. وهو أحد القراء السبعة، كان إماماً حجة ثقة، قيماً بكتاب الله وهو إمام القراءة بالكوفة بعد عاصم. توفي ســنة ست وخمسين ومائة. انظر: الوفيات للقسنطيني 132 وشذرات الذهب 240/1 والأعلام 277/2.

(7) قرأ حمزة والكسائي "لَنُثْوِيَنَّهم" بالثاء، وقرأ الباقون "لنُبَوّئنهم" بالباء. انظر: حجة القراءات 554.

(8) في المخطوطة: "ليقيمنهم" تصحيف.

(9) في المخطوطة: "هكذا" تصحيف.

**والجواب عمّا:** أي عن الذى **قاله:** الرادّ في الآية **أنّ التقدير:** في الآية التى استدل بها الرادّ ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [1] **أقسم بالله** ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ [2] على سبيل الإخبار فالقسم مع جوابه خبر المبتدأ لا الجواب فقط. [3]

**وكذلك:** أي مثل **التقدير:** في الآية التقدير **فيما أشبه:** في صلاحية التقدير **ذلك:** التقدير في الآية قدر. فيه: زيد ليقومن.

وإذا كان الأمر كذلك؛ **فالخبر:** في الحقيقة **مجموع جملة القسم المقدر وجملة الجواب المذكور:** **/17 ب/** مطلقاً، أي: سواء كان احتمال التقدير في الآية أو في غيرها.

**لا مجرّد جملة الجواب:** كما وهمّه الرادّ هو ابن مالك.

واعلم: اختلف العلماء في الحروف المقطعة في أوائل السور.

قال بعضهم: إنّها من المتشابهات فنحن نؤمن بتنزيلها، ونَكِلُ الأمر إلى الله –تعالى– في تأويلها.

قال ابو بكر الصديق[4] –رضى الله عنه– لله –عز وجل– في كلّ كتاب سرّ ما، وسرّ الله –عزّ وجلّ– في القرآن أوائل السّور.

وقال علي بن أبى طالب[5]– كرّم الله وجهه –: إن لكلّ كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب حروف التهجى.

وقال الحسن[6] –رضى الله عنه–: إن هذه الحروف المقطعة في أوائل السّور أسماء الله –تعالى– لو أحسن الناس تأليفها يعلموا اسم الله الأعظم. ألا ترى أنّك تقول: "الر" وتقول: "حم"

(1) سورة العنكبوت 58/29.
(2) سورة العنكبوت 58/29.
(3) انظر: المغني 529– 531. .
(4) هو أبو بكر: عبد الله بن أبي قحافة، وُلد بمكة سنة إحدى وخمسين قبل الهجرة، من سادات قريش، وقد حرم على نفسه الخمر في الجاهلية، وهو أول من أسلم من الرجال، وأول من أمّ في محراب رسول الله ﷺ وأول من دُعي بخليفة، كان عالماً بأنساب القبائل وأخبارها وسياستها، توفي سنة ثلاث عشرة. انظر: وفيات الأعيان 64/3–65 والوفيات للقسنطيني 26 والأعلام 102/4.
(5) هو أبو الحسن: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي ﷺ وصهره، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة – رضي الله عنها – وُلد بمكة وبويع بالخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة خمس وثلاثين، كانت له خطب وأقوال ورسائل، يقال : أنها جمعت في كتاب سُمي: نهج البلاغة، استشهد سنة أربعين. انظر: الوفيات للقسنطيني28 وشذرات الذهب 49/1 والأعلام 295/4–296.
(6) هو أبو محمد: الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهما– أمه فاطمة بنت رسول الله ﷺ كان عاملاً حليماً، محباً للخير، فصيحاً، من أحسن الناس منطقاً، بويع بالخلافة بعد مقتل أبيه، ومدة خلافته ستة =

وتقول: "ن" فتكون: الرّحمن. وكذلك سائرة على هذا القول إلا أنّنا[1] لا نقدر على وصلها والجمع بينها.

قال بعض العارفين: هى ثلاثون كلمة وثمانية وتسعون حرفاً، وهي: ،الم، الم، المص، الر، الر، الر، الر، الر، الر، كهيعص، طه، طسم، طس، طسم، الم، الم، الم، الم، يس، ص، حم، حم ،حم، عسق، حم، حم، حم، حم، ق، ن.

فإذا نظرت إلى ترتيبها من جهة جمعها؛ وجدتها آحاداً[2] ومثانى، وثلاثيات، ورباعيات، وخماسيات، وذلك جارٍ على قاعدة العرب في كلامها وأسماء مسمّياتها[3]. كذا ذكر في خواص القرآن للشيخ الإمام أبى محمد بن أسعد الشافعى[4].

## الواقعة جواباً لشرط غير جازم

**السّادسة** منها الجملة **الواقعة جوابا لشرط غير جازم:** مطلقاً سواء مقرونة[5] بالفاء أو بإذ المفاجأة أو لا.

وذلك الجواب **كجواب إذ:** الشرطية نحو إذ جاءنى زيد قام عمرو، ولا محل لجملة قام عمرو؛ لأنّها وقعت جواباً لشرط غير جازم.

وإنّما لم تعمل عمل الجزم لأنّ المجزومية خاصة بالمستقبل[6]، وهي[7] تدخل على الماضى والاسم.

=أشهر وخمسة أيام، توفي سنة تسع وأربعين. انظر: وفيات الأعيان 65/2-66 وشذرات الذهب 55/1 والأعلام 199/2-200.

(1) في المخطوطة: "أنا" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "أحاد" تصحيف.

(3) انظر: خواص القرآن 14-15.

(4) هو عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي الشافعي، ولد سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة، نسبته من يافع إلى حمير باليمن، من كتبه: الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله، والأنوار اللائحة في سورة الفاتحة، الدرر النظيم في خواص القرآن العظيم، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، توفي سنة ثمانٍ وستين وسبعمائة. انظر: الدرر الكامنة 247/2-248 وطبقات الشافعية 246/5-247 والأعلام 72/4.

(5) في المخطوطة: "قارنه" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "المستقبل" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "وهما" تصحيف.

**وكجواب إذا:** الشرطية، نحو: إذا سلمتنى زيد سلّمته[1]، ولا محل لجملة سلمته؛ لوقوعها جواباً له وإنّما لم تعمل عمل الجزم لأنّها تدل على اليقين.

**وكجواب، لو:** نحو: لو جئتنى أكرمتك. وتجعل الفعل للاستقبال، وإن كان ناصباً[2]. ولا محل لجملة أكرمتك لوقوعها جواباً لمعهود وإنما لم تعمل لدخولها على الماضى.

**وكجواب لولا:** الامتناعية، نحو: لولا[3] زيد لهلك عمرو، ولا محل لجملة هلك عمرو؛ لوقوعها جواباً لشرط غير جازم وإنّما لم تعمل لأنّها تدل على الاسمية المحذوفة الخبر غالباً وجوابها /18أ/ ماضٍ، وإذا لم يعملوها[4] في الشرط فبالأولى أن لا يعملوها[5] في الجزاء، **أو:** وقعت جواباً لشرط **جازم: والحال لم تقترن:** جملة الجوابيّة **بالفاء ولا بإذا:** المفاجأة، **نحو:** قولك **إنْ جاءنى زيد أكرمته**، ولا محل لمجموع جملة أكرمته؛ لأنّها لم تقترن بالفاء ولا إذا المفاجأة؛ بل لأكرم فقط. فانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكلّ؛ فثبت أن لا محل لها.

والجملة الجوابيّة في هذا الباب كلها مستقلة، قال الدماميني[6]: في شرحه[7] على مغنى اللبيب: أقول الذى يظهر لى أنّ جملة الجزاء لا محلّ لها من الإعراب مطلقاً سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن، وسواء كانت جواباً لشرطٍ جازم أو جواباً لشرط غير جازم؛ لأنّ الجملة إنّما تكون ذات محلّ من الإعراب إذا صحّ وقوع المفرد في محلها، والجزاء لا يكون إلا جملة ولا يصحّ وقوعه مفرداً أصلاً ضرورة أنّ حرف الشرط له لا يدخل إلاّ على جملتين وإلا على انعقاد السببية أو اللّزوم بينهما؛ فيكون مضمون أُولاهما سبباً في وقوع مضمون الثانية أو في الإخبار بها أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى كما اختاره بعضهم[8] انتهى.

---

(1) في المخطوطة: "فسلمته" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "ناصب" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "لو" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "تعملوها" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "لا تعملوها" تصحيف.

(6) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني المعروف: بابن الدماميني، وُلد سنة ثلاث وستين وسبعمائة، فاق في النحو والنظم والنثر، ومن تصانيفه: تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب لابن هشام، والجامع الصحيح للبخاري، وشرح التسهيل، وغير ذلك. توفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة. انظر: بغية الوعاة 66/1 وكشف الظنون 147/6–148 ومعجم المؤلفين 115/9.

(7) كتاب: تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب لابن هشام.

(8) لم أقف على هذا الكتاب.

## التابعة لجملة لا محل لها

**السابعة:** منها **التابعة لما:** أي الجملة التابعة، إلى المتبوع الذى **لا موضع له:** أي لامحل للمتبوع، **نحو:** لفظك **قام زيد وقعد عمرو:** ولا محلّ لجملة قعد عمرو على تقدير الواو عاطفة لها؛ لأنّ إعراب التّابع تابع لإعراب المتبوع: قام زيد[1] ههنا، أي لا محل لها من الإعراب، وأمّا الواو لو جعل للحال لكان محل جملة قعد عمرو منصوباً على الحاليّة.

فإنّ قلت: لا يُتصوّر الحال ههنا؛ لأنّ الحال: ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول له ولم يوجد هذا[2] ههنا وأيضاً لا يمكن أن تكون حالاً عن زيد، وإلا لزم اختلاف العامل بين الحال وصاحبه؛ قلت: لاشك أنّ كلّ حال يفيد التقييد على طريق التوقيت[3] فلا جرم أن الحال ههنا يبيّن مقارنة القيام بالقعود كما في قولك جاء زيد وقد ركب الأمير فكانت جملة قعد عمرو حالا بتقدير قد.

قال الفاضل عصام الدين[4] في حاشيته الفوائد الضيائية: الهيئة[5] الحالية[6] الظاهرة لما له نهاية للشئ. كذا في المقرب[7].

والمراد/18ب/ههنا:الحالية[8] أعم من الحالة المحقّقة أو المقدّرة، نحو:﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [9] أي: المقدرين الخلود وتسمّى الأولى حالاً محققةً، والثانية: حالاً مقدرةً.

---

(1) "قام زيد" زيادة مني ليستقيم المعنى.

(2) في المخطوطة: "ولو يوجدهما" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "التوقت" تصحيف.

(4) هو إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفرائني الخراساني: عصام الدين الحنفي، من علماء خراسان، له من التصانيف: ميزان الأدب، وحاشية على الفوائد الضيائية للجامي، وشروح وحواشي في المنطق، والتوحيد، والنحو طبع بعضها، توفي سنة أربع وأربعين وتسعمائة. انظر: كشف الظنون 25/5 ومعجم المؤلفين 101/1 والأعلام 66/1.

(5) في المخطوطة: "للهيئة" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "الحالة" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "المغرب" تصحيف. والمقرب: كتاب لابن عصفور المجلد الأوّل منه في النحو. انظر: الأعلام 27/5.

(8) في المخطوطة: "الحالة" تصحيف.

(9) سورة الزمر 73/39.

## المسألة الرابعة

## الجملة الحالية والوصفية

**المسألة الرابعة:** من المسائل الأربع التّى في الباب الأوّل الّذى في بيان الجملة وأحكامها في بيان **الجملة الخبرية:** قيّدها بها احترازاً عن الجملة الإنشائية؛ لأنّها لا تقع صفة ولا حالاً الاّ بتأويل.

**التى لم يسبقها:** أي لم يتقدّم بهذه الجملة **ما يطلبها:** ولم يوجد فيها مانع، ولو لم يكن نفى ما يطلبها مطلقاً؛ فتحتاج بهذا لقيد ليخرج مثل: جاءنى رجلٌ وهو راكب؛ لأنه لايجوز أن تقع جملة: هو راكب، صفةً لرجل. مع أنّها جزئية، لأنّ الواو مانع بين الصفة والموصوف وإنْ كان رجل يطلبها من وجه، وما في (ما يطلبها) اسم موصول، يطلب فعل فاعله من تحته عائد إلى ما، ومفعوله ضمير متصل به راجع إلى الجملة الخبرية. والموصول مع صلته في محلّ الرفع على أنه فاعل لم يسبق.

**لزوماً:** كليّاً بحيث لم يتم السّابق بدون المسبوق؛ فخرجت الجملة الواقعة خبراً لبابَي: المبتدأ وإنَّ. ولبابَي: كان، وكاد. وغيرها وصلة ومحكية بالقول ولتلك الجملة أربعة أنواع:

والنوع الأوّل: ما تقع **بعد النكرات المحضة:** هى التى لا تحتمل[1] التعريف ولا التخصيص بوجه من الوجوه؛ فهى **صفات:** لما قبلها سواء كانت الجملة الواقعة صفة اسمية وفعلية أو شرطية وظرفية أو مفسرة ومخصصة أو للمدح والذّمّ.

**و**النوع الثانى: ما تقع[2] **بعد المعارف المحضة** جمع معرفة أي لاتحتمل التنكير، فهى: **أحوال:** جمع حال.

**و**النوع الثالث والرابع ما تقع **بعد غير المحضة[3] منهما** [ ] [4] أي من النكرات والمعارف بأن يكون ما قبلها محتملاً بالتعريف من وجه وبالتنكير من وجه آخر؛ فهى **محتملة لهما:** أي للصفة والحال يعنى فإنّ اعتبر ما قبلها نكرة فتكون الجملة صفة. وإن اعتبر معرفة فتكون الجملة حالاً. **مثال:** الجملة **الواقعة** بعد النكرات المحضة حال كونها **صفة** فقط.

---

(1) في المخطوطة: "لا يحتمل" تصحيف.

(2) "أو" زائدة لا يستقيم بها المعنى ، لذا حذفتها.

(3) في المخطوطة: "المخصصة" تصحيف.

(4) كلمة مطموسة.

وقد عبّرنا منها بالنوع[1] الأوّل **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ**﴾: [2] إس15

**فجملة نقرؤه:** حال كونها فعلية، **صفة لكتاب:** منصوب على طريق الحكاية **لأنّه** أي كتاب **نكرة:** /19أ/ لعدم علامة التعريف، **محضة:** لعدم التخصّص[3]، وحتى جارة بمعنى: إلى؛ فلزمت أنْ مقدرة، **وقد مضت أمثلة:** جمع مثال **من ذلك:** أي من أمثلة النكرات المحضة **في المسألة الثانية:** التي في بيان الجمل السبع؛ التي لها محل من الإعراب.

وفي السادسة منها ثلاثة أمثلة لها، والغرض منه: دفع توهّم ناشئ من تعبيره بالنكرات، ومن مثلها نحو: رأيت رجلاً [4] كان قائماً، ونحو: جئت برجلٍ عند عمرو قاعد. ونحو: جاءني رجل أبوه عالم، ونحو: جاءني رجل أبوه فاسق.

وكلّها تفيد[5] التفسير، والتخصيص من وجه.

**ومثال:** الجملة **الواقعة:** بعد المعارف المحضة حال كونها **حالاً:** فقط وعبّرنا منها بالنوع[6] الثاني، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾ [7]: مد29 أي ولا تعطي أحداً شيئاً طالباً منه أكثر ممّا أعطيته.

**فجملة تستكثر حال من الضمير:** الفاعل **المستتر في تمنن:** المقدّر[8] صفة للضمير أو المستتر بأنت المتعلق بالمقدرة[9] ونحو قول –رب العزّة–: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [10] ن5

فالجملة أعني بها: وأنتم سكارى حال؛ لوقوعها بعد المعرفة المحضة، وهي الضمير البارز في لا تقربوا كما كانت في الأوّل الضمير المستكن؛ **لأنّ الضمائر**[11] **كلها:** سواء كانت للمتكلم أو

(1) في المخطوطة: "نوع" تصحيف.
(2) سورة الإسراء 93/17.
(3) في المخطوطة: "المخصص" تصحيف.
(4) "إذا" زائدة لا يستقيم معنى المعنى لذا حذفتها.
(5) في المخطوطة: "يفيد" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "بنوع" تصحيف.
(7) سورة المدثر 6/74.
(8) في المخطوطة : "المقدرة" تصحيف.
(9) في المخطوطة "بالمقدرة" تصحيف.
(10) سورة النساء 43/4.
(11) في المخطوطة: "الضمار" تصحيف.

للمخاطب أو للغائب **معارف:** ولما لم يثبت الدّعوى به؛ لأنّ المعرفة مقيّدة بالمحضة فقال: ببـل الإضرابيّة **وبل هى:** أي الضمائر[1] **أعرف المعارف.**

فعلى [2] الأول قالوا: إن الضمير لا يوصف ولا يوصف به؛ لأنه أوضحها فلا يحتاج موضح

وعلى الثانى لانه لايدّل على قيام معنى بالذات بل يدل على الذّات والوصف معنى بالذات.

**ومثال:** الجملة **المحتملة للوجهين:** أي للصفة وللحال التى وقعت **بعد النكرة** غير[3] المحـضة، وعبّرنا عنها بالنوع[4] الثّالث، و**نحو:** قولك **مررت برجل صالح يصلى:** ولأنّ الرجـل يحتمـل التعريف **فإنْ شئتَ** توصيفاً للرجل بعد كونه رجلاً متّصفاً بصالح **قدرت جملة يصلّى: صفة ثانية لرجل:** فيكون التخصيص إضافيّاً؛ لأنهما لم يميزاه بوجهٍ على هذا التقدير عن رجل آخر مثله[5] في الصّلاح والصّلاة؛ **لأنه** أي رجلاً **نكرة؛** لعدم وجود[6] علامة التعريف.

**وإن شئت:** /19 ب/ أنْ تكون جملة يصلّى حالاً من رجل.

**قدّرته: أي** يصلّي **حالاً منه:** أي من الرّجل؛ فيكون التخصيص ذاتياً من وجه؛ **لأنّه:** أي الرّجـل **قد قرب من المعرفة:** وإنْ اقتضى عدم وجود[7] العلامة بُعداً **باختصاصه بالـصّفة:** أي بـسبب كونه مخصصاً بالصّفة الأولى هى صالح؛ فلزم جواز الأمرين[8] في جملة يصلّى أعني الجـرّ والنّصب، نحو قول –رب العزّة–: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾[9] أنب17؛ فلك أن تقدّر أعنـى ﴿أَنزَلْنَاهُ﴾[10] صفة للنكرة أي "ذكر" وهو الظاهر، ولك أن تقدرها[11] حالاً منها؛ لأنهـا قـد تخصصت بالوصف وهو "مبارك" وذلك يقربها من المعرفة.

---

(1) في المخطوطة: "الضمار" تصحيف.
(2) "فَعَلى" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(3) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.
(4) في المخطوطة : "بنوع" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "مثل" تصحيف.
(6) "وجود" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(7) "وجود" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(8) في المخطوطة: "الأمران" تصحيف.
(9) سورة الأنبياء 50/21.
(10) سورة الأنبياء 50/21.
(11) في المخطوطة: "تقدر" تصحيف.

**ومثال:** الجملة **المحتملة الوجهين:** أي للصّفة والحال التى وقعت **بعد المعرفة** غير[1] المحضة وعبّرنا عنها من الممثّل فيما سبق بالنوع[2] الرابع، نحو: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [3] في قوله –تع–: [4] ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا **كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً**﴾ [5] جمع سفر بالكسر والسكون، يقال للكتاب: سفر.

فكلّ مَنْ عَلم ولم يعمل بعلمه؛ فهو مثل الحمار –نعوذ بالله عن ذلك– مثالها هذا.

**فإنّ المراد بالحمار الجنس:** يعنى اللام[6] إشارة على المسمى باسم الحمار.

**وذو التعريف الجنسى:** أي كل شيء لو كان فيه لام الجنس **يقرب من النكرة:** وإن كانت فيه علامة التعريف.

وقد فرّق بين النوع الثالث والرابع وأشار إليه بتركه قد وصيغة الماضى ههنا؛ فلا تفعل إذا كان الأمر كذلك!

**فتحمل الجملة:** حال كونها مركبة **من قوله –تع–**[7] ﴿**يَحْمِلُ أَسْفَاراً**﴾ [8]: على **وجهين:**

**أحدهما: الحاليّة لأنّ الحمار:** ذُكر **بلفظ المعرفة:** وإن كان يقرب مِن[9] النكرة في المعنى.

والوجه **الثّانى، الصّفة:** يعنى أن تكون جملة يحمل أسفاراً صفة الحمار؛ **لأنّه:** أي الحمار **كالنّكرة في المعنى:** وإن كانت[10] علامة التعريف موجودة[11] في اللفظ.

---

(1) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "بنوع" تصحيف.
(3) سورة الجمعة 5/62.
(4) من اختصارات القيصري وتعني تعالى.
(5) سورة الجمعة 5/62.
(6) في المخطوطة: "اللام" تصحيف.
(7) من اختصارات القيصري وتعني تعالى.
(8) سورة الجمعة 5/62.
(9) "من" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(10) في المخطوطة: "كان" تصحيف.
(11) في المخطوطة: "موجوداً" تصحيف.

واعلم أنّ في المعرف باللام ثلاثة أقوال[1]:

القول الأوّل: وهو المذكور في كتب النحو، والمشهور على[2] الألسنة، والمفهوم من ظاهر كلام الإيضاح[3]؛ بل من كلام التلخيص[4]، أيضاً أن له معانٍ أربعة:

الجنس والعهد الذّهنى والعهد الخارجى والاستغراق[5]، بحيث لايندرج البعض في البعض؛ بل لكلّ[6] واحد منها معنى مستقل به ووضع اللفظ بإزائه.

فالمعرّف بلام الجنس يراد فيه المسمّى ومفهوم اللفظ /20أ/ من حيث هو، هو باعتبار عهديته وتعينه، وحضوره في الذهن، ويقال بهذا للام: لام الحقيقة، ولام الماهيّة، ولام الطبعية، ولام الجنس.

والمعرف بلام العهد الذهني يراد به فرد غير معيّن.

والمعرّف بلام العهد الخارجى يراد به المعيّن في الخارج من أفراد ما دخل عليه اللام.

والمعرف بلام الاستغراق يراد به كل واحد من أفراد ما دخل عليه اللام.

القول الثانى: أن للمعرف باللام معنيين فقط: الجنس، والعهد الجنسى الذهني[7]، وهو قول

---

(1) في المخطوطة: "أقاويل" تصحيف. والمناسب لتمييز ثلاثة هو : "أقوال" وليس "أقاويل"؛ لأنّ أقوال جمع، وأقاويل جمع الجمع. انظر لسان العرب (قول) 573/11.

(2) في المخطوطة : "في" تصحيف.

(3) الإيضاح في المعاني والبيان لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة تسعٍ وثلاثين وسبعمائة، وهو كتاب قد جعل على ترتيب التلخيص، ليكون كالشرح له. انظر: كشف الظنون 213/1 والأعلام 192/6.

(4) التلخيص: هو تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للشيخ القزويني – سابق الذكر – والتلخيص متن مشهور وهو عبارة عن مقدمة، وثلاثة فنون، الأول: في علم المعاني، والثاني في علم البيان والثالث في علم البديع، والتلخيص كان تلخيصاً لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي.

انظر: كشف الظنون 384/1. مما سبق يتضح أن : السكاكي ألف كتاب مفتاح العلوم في البلاغة وتوابعها، ثم لخصه القزويني في كتاب جديد اسمه التلخيص، أي تلخيص المفتاح ثم لخص التلخيص في كتاب آخر وهو الإيضاح.

(5) انظر: التلخيص 65.

(6) في المخطوطة: "كل" تصحيف.

(7) انظر: دلائل الإعجاز 195 والمطول 224-225.

صاحب المفتاح[1]، والمختـــار عند المحقق التفتازنـي[2]، والمحقق الجرجانى[3] وغيرهم.

القول الثالث: أنّ للمعرف باللّام معنى الواحد فقط، هو الجنس. مال إليـــه كثيـــر مـــن أفاضـــل المتأخرين. والحاصل أن المعرّف باللام استعمل في معانٍ أربعة متغايرة علـــى الاتفـــاق بـــين أصحاب الأقوال[4] الثلاثة، وإنّما الخلاف في أنه وضع بإزاء كل من المعاني الأربعة، أو بإزاء الاثنين فقط، أو بإزاء واحد منها فقط فاضبط من البيان فى المعرف باللام، ونسلم من الإشكال! ولو أردت التعليل؛ فارجع إلى موضعه.

---

(1) هو أبو يعقوب: يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي، من أهل خوارزم، علّامة، إمام في العربية، والمعاني والبيان والأدب والعروض، متكلم فقيه، متفنن في علوم شتى، من آثاره: مفتاح العلوم، ومصحف الزهـــرة، توفي سنة ستٍ وعشرين وستمائة. انظر: معجم الأدباء 2846/6 وبغية الوعاة 364/2 ومعجم المـــؤلفين 282/13.

(2) في المخطوطة: "التفتازني" تصحيف وهو سعد الدين مسعود بن عمـــر بـــن عبـــد الله الهـــروي الـــشهير بالتفتازاني، ولد بتفتازان – من بلاد خرسان سنة ثنتين وعشرين وسبعمائة، من أئمـــة العربيـــة والبيـــان والمنطق، من كتبه: تهذيب المنطق، والمطول في البلاغة، وإرشاد المصباح في النحو، توفي ســـنة ثنتـــين وتسعين وسبعمائة. انظر: بغية الوعاة 285/2 وكشف الظنون 334/6 والأعلام 219/7.

(3) هو أبو بكر: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة، له شعر رقيق، من كتبه: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل – مخطوط – وغيره، توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة. انظر: بغية الوعاة 106/2 والأعلام 48/4-49.

(4) في المخطوطة: "أقوال" تصحيف.

## الباب الثاني

## في أحكام الجار والمجرور

**الباب الثانى:** من الأبواب الأربعة التى انحصر كتابه[1] فيها **فى:** بيان أحكام **الجار والمجــرور وفيه:** أي في الباب الثانى أيضا كما في الباب الأوّل **أربع مسائل:** جمع مسئلة.

### المسألة الأولى

### تعلق الجار والمجرور

**إحداها:** أي إحدى الأربع **أنه: أي** الشأن **لابدّ:** أي لا فراق، "فلا" لنفى الجنس، اسمه "بدّ" خبــره **من تعلق الجار والمجرور:** مطلقاً، أي سواء كان ذلك المتعلق ملفوظاً أو منويّاً أو مقدّراً. علـــى التقدير الأوّل الظرف لغو[2]. وعلى الثاني مستقر.

الظرف اللغو: وهو ما كان العامل فيه مذكوراً، نحو: زيد حصل في الدّار.

والظرف المستقر: وهو ما كان العامل فيه مقدّراً، نحو: زيد في الدّار.

واعلم: أنّ الظرف المستقر: ماسدّ مسدّ عامله سواء كان ذلك العامل عامّاً أو خاصّاً، والظــرف اللغو: مالا يسدّ مسدّ عامله خاصّاً كان ذلك العامل أو عامّاً، وإنّما سمى القسم الثاني من الظرف مستقراً؛ لأنه استقر فيه معنى عامله، وفهم منه. والأوّل لغواً؛ لأنّه فضلة في الكــلام إذ بدونـــه يحصل المرام؛ ولأنه يكفى من جهة العمل حيث لا يعمل أصلاً في[3] ذلك شيء.

إنّ الجار والمجرور إذا كان متعلقاً بمحذوف يكون صفةً، أو صلةً، أو خبراً، أو حالاً، ويكــون إعرابه محلاً.

مثال الصّفة، نحو: رأيت طيراً على غصن.

والصلة قوله-تعالى-: /20ب/ ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [4] أنب17، والخبــر نحــو: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ [5]

---

(1) كتاب قواعد الإعراب لابن هشام.

(2) في المخطوطة: "لغوا" تصحيف.

(3) "في" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(4) سورة الأنبياء 19/21.

(5) سورة الفاتحة 2/1، وقد وردت هذه الآية: "الحمد لله" في القرءان 23 مرة، منها 5 مواضع في أوائل سورة: "الفاتحة، الأنعام، الكهف، سبأ، فاطر". انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن 216.

والحال نحو: قول ربّ العزّة: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [1] ق20 أي: متزيّناً، سيجئ، وليس كذلك في المذكور؛ لأنّ الجارّ المذكور هو الموصل إلى الاسم كالهمزة والتضعيف في: أكرمت بكراً، وكرّمت زيداً؛ لأنّ[2] الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل بخلاف الجار وهو ظاهر، ولما كان الجارّ ممزوجاً بالمجرور لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً ففي بعض[3] الألفاظ، نحو: لزيدٍ مال وعليه دين.

وأمّا معنىً وفي كلّها وهو واضع، توسّعوا وقالوا: المجرور في محل النصب، أو الرّفع.

هذا في الظرف اللغو، وأمّا في الظرف المستقر فمرفوع المحل أو منصوبه أو مجروره هو مجموع الجار والمجرور لا المجرور وحده، مثلاً نحو: زيد في الدّار، وضربتُ زيداً في الدار، ومررت برجلٍ في الدار؛ فإنّ الواقع خبراً في الأوّل وحالاً في الثانى، وصفة في الثالث هو: مجموع في الدّار لا الدّار وحده.

وأمّا نحو: مررت بزيد؛ فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لامحلّ له من الإعراب، ومنصوب المحل هو المجرور فقط؛ فاحفظ ما ذُكر فإنّه كثير الوقوع!

**بفعل:** الجارّ متعلق بتعلُّق، **أو ما:** هو عبارة عن مثل اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وغيرها؛ لأنّ **فيه:** على سبيل الانفراد **معناه: أي** معنى الفعل من وجه وهو الحدث فيتناول شبه الفعل، وما هو مؤول[4] بشبهه الفعل، وما يلاحظ فيه معنى لفعل بمعونة المقام.

مثال الأوّل: زيدٌ ضاربٌ في البيوت.

والثانى: إله في قوله –تعالى–: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [5] ز25 أي: مستحق لأنْ يعبد فيهما. "فالإله" اسم خبر صفة ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ [6] تعلق به لكونه مؤولاً[7] بمعبود.

(1) سورة القصص 79/28.
(2) في المخطوطة: "الآن" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "البعض" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "مأول" تصحيف.
(5) سورة الزخرف 84/43.
(6) سورة الزخرف 84/43.
(7) في المخطوطة: "مؤلا" تصحيف.

والثالث نحو قولك: فلان حاتم في قومه. وفي قومه تعلق بحاتم بما يلاحظ فيه معنى الجود. **وقد اجتمعا:** أي التعلق بالفعل، وما فيه معنى الفعل **في قوله –تعالى–:** ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (1): أي أوصلت النعمة إليهم وهم مسلمون، وقيل: المراد بهم النبيّون، والصدّيقون، والشهداء، والصالحون، فأنعمت ماضٍ مسند إلى ضمير الخطاب الراجع إلى الله الوهاب، والجار متعلق بأنعمت، والمجرور وحده في محل النصب على أنه مفعول عائد إلى الموصول المقدم.

والجملة الفعلية لا محلّ لها من صلة للموصول هذا مثال /21أ/ الأول: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (2): والمشهور: أنّ نعمة الله –تعالى– على نوعين:

دنيويّة، وهي أوفر في حق الكافر؛ لقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "الدُّنْيَا سِجْنُ المُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الكَافِرِ"(3).

وآخرويّة، وهي مختصة بالمؤمن، و "غير": صفة مقيدة، أي: جمعوا بين النعمة والسّلامة منها.

وإنّما وصف المعرفة "بغير" تنزيل للموصول منزلة النكرة، والخافض من "عليهم" صلة للمغضوب، والمخفوض وحده مرفوع المحل لقيامه(4) مقام الفاعل؛ فلا ضمير حينئذٍ في "المغضوب" وراجع إلى الموصول؛ أعني الألف واللام في المغضوب. والمعنى: غير القوم الذين غُضب عليهم. **وكذلك** اجتمعا في **قول دُرَيْدٍ**(5):

أَمَّا تَرَى رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنُهُ ... طُرَّةَ صُبْحٍ، تحت أذيال الدُّجى.

وَاشْتَعَلَ المُبْيَّضُ في مُسْوِدِّهِ ... مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزْلِ الغَضَى(6)

---

(1) سورة الفاتحة 7/1.

(2) سورة الفاتحة 7/1.

(3) رواه ابن ماجة: رقم (4113) كتاب الزهد، باب مثل الدنيا 559/5 ومنهل الواردين، رواه مسلم: رقم (467) باب فضل الزهد في الدنيا 335/1.

(4) في المخطوطة: "لقيام" تصحيف.

(5) هو أبو بكر: بن الحسن بن دُرَيد بن عتاهية، كان أعلم الناس في زمانه باللغة والشعر وأيام العرب، وكانوا يقولون : ابن دُرَيد أشعر العلماء، وأعلم الشعراء، وهو صاحب المقصورة الدُرَيْدية، ومن كتبه : الاشتقاق في الأنساب، والمقصور والممدود، والجمهرة في اللغة، وغيرها كثير. توفي ببغداد سنة إحدى وعشرين وثلثمائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 106–107 ووفيات الأعيان 323/4 والأعلام 80/6.

(6) البيت لابن دريد يمدح ابن ميكال، ويتشوق إلى البصرة وإخوانه بها، وهو في ديوانه 123 في شرح مقصورته للتبريزي 13–14 والمغني 566 ،856 وشرح أبيات المغني 316/6.

طرة صبح: بمعنى طرف، يقال: طرّة كلّ شئ: طرفه، تحت أذيـال الـدّجا بمعنـى: الظلمـة. **وَاشْتَعَلَ المُبْيّضُ في مُسْوِدِّهِ مِثْلَ**: بالنصب **اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزْلِ**: بمعنى الغلظة[1].

**الغَضَا**: هو شبح في البرية يثبت ناره أربعين يوماً[2]، وله معنيان على طريق المجاز.

أحدهما: المكان الذى فيه الفضاء.

والآخر: النّار التى فيه[3]، كذا نقل عن المطوّل.

وهذا المقول يكون مجتمعاً إذا كان الجار في مسودّه متعلقا باشتعل في الجار. فى جزل: متعلقـاً باشتعال.

**وإلا إنْ علقت الأوّل**: أي الجار في مسوده، **بالمبيضّ**: الألف واللّام فيه بمعنى: الـذى؛ فوجـد الاعتماد **أو جعلته**: المؤوّل **حالاً منه**: أي من المبيّض، حال كونه **متعلقاً بكائن**؛ **فلا دليـل**: أي فلا دلالة في هذين التقديرين على الاجتماع، أي: في مقول ابن دُرَيْد بعدم التعلق من الفعل وفى تعليقه بكائن تقع. تأمل! **فيه**.

**ويُستثنى من حروف الجر**: التى تحتاج إلى التعلق **أربعة**: إذا كان التعبير في البعض بالزائد؛ بل ستة أحرف إذا كان التعبير بالزائد، والاستثناء. وأمّا لو اعتبر العدد فيكون المستثنى من حروف الجرّ تسعة أي لا يلزم لهذه الحروف المستثناة تعلق؛ **فلا يتعلق**: كلّ واحد منهما **بشئ**: من الفعل أو ممّا فيه معنى الفعل.

**أحدها**: أي أحد المستثناة، الحرف **الزائد**: هو الذى لا يتغيّر معنى المقصود بحذفه /21ب/ ولكن يُزاد في الكلام الحسن، والسّجع والتّأكيد ونحوها فيدفع ما قيل، ولايخفى عليكَ أن قول المص[4] **كالباء**: الزائد **فى**: "**كفى بالله**"[5] : ليس على ما ينبغى، حيث قال في آخر رسالته[6]: "وينبغى أن

---

(1) انظر: لسان العرب (جزل) 109/11 وشرح المقصورة للتبريزي 14.

(2) انظر: شرح المقصورة للتبريزي 14.

(3) انظر: المطول 98، وقد بين هذا المعنى (الغضى) ببيت من الكامل للبحتري:
فَسَقَى الغَضَى والسَّاكِنِيه وَإِنْ هُمُ          شبّوه بين جَوَانِحِي وضلُوعي

(4) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.

(5) ورد هذا الجزء من الآية في القرآن في تسعة مواضع. انظر: المعجم المفهرس: 60-75.

(6) المراد برسالته هنا: كتاب قواعد الإعراب لابن هشام.

يجتنب المعرب من أن يقول في حرف من كتاب الله –تع–[1] إنّه زائد، لأنّه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو: الذى لا معنى له، وكلام الله –تع–[2] منزّه عن ذلك"[3] انتهى.
على أنّ المصنف يمنع من لا يقدر معنى الزائد كالباء في الفاعل في قول الكافي –جلّ وعلا– : ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ [4] ن5 فإنّ الباء لو اسقطت لم يتغير المعنى لشدّة اتصال الفعل بفاعله، وأمّا عملها؛ فلكونها في صورة حرف الجر مع استعمالها "وكفى" فعل فاعله "بالله" "شهيداً" منصوب على التميزيّة، أو على الحاليّة.
ومثال الزائد في المفعول، نحو قوله–تع–[5] ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[6] بق2.
وكالباء في قوله –تع–[7]: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [8] "وما" المشبهة بليس، "ربك" اسمه خبرها "بغافل"، واسمها مقدم على خبرها مع أنّ خبرها مقرون[9] بحرف الجرّ.
مثال الزائد في المبتدأ، نحو: بحسبك درهم. والزائد **كمن في** قوله –تع–[10]: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [11] أع8 "وما" المشبهة بليس لكن تعمل لتقدم الخبر ولو كان خبرها مقروناً[12] بحرف الجرّ؛ لأنّ الأصح عدم الاعتبار ما دام خبرها مقدم، واللّام في "لكم" حرف جرّ متعلق بكائن، والجار مع المجرور في محل الرفع بأنه خبر مقدم، و "من" زائد غير متعلق بشئ، و"إله" مجرور بها لفظاً، وفى محل الرفع بأنّه مبتدأ مؤخّر، "وغيره" صفة له؛ لأنّ اضافته معنوية عند الأكثر، تأمل! فيجوز فيه الرّفع والجرّ باعتبار لفظ "إله" ومحله كـ"من" في قول الخالق –جلّ وعلا–: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ [13] م22 "هل" للاستفهام الإنكارى و"من" حرف جرّ

(1) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.
(2) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.
(3) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام 83 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 62–63 وأيضاً في تحقيقنا هذا ورد في 51ب – 52أ .
(4) سورة النساء 79/4 وكذلك في سورة الفتح 28/48.
(5) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.
(6) سورة البقرة 195/2.
(7) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.
(8) سورة الأنعام 132/6 وكذلك في سورة هود 123/11 وسورة النمل 93/27.
(9) في المخطوطة: "مقارن" تصحيف.
(10) من اختصارات القيصري، ويقصد به:ا تعالى.
(11) سورة الأعراف 59/7، 65، 73، 85.
(12) في المخطوطة: "مقارناً" تصحيف.
(13) سورة فاطر 3/35.

غير متعلق بشئ و"خالق" مجرور به في محلّ الرّفع على أنّه مبتدأ و"غير" صفة بالرفع أو بالجرّ على طريق الفرض؛ لأنّ الفرض للممتنع، جائز كما كان في قوله –تعالى-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [1] ويجوز في غير النصب على الاستثناء "ويرزقكم" صفة ثانية للخالق هو مبتدأ، وخبره محذوف؛ لأنّ "هل" لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا على الشذوذ. فالتقدير: هل خالق غير الله لكم ولغيركم، /22أ/ واللام[2] الجارة إذا دخلت على المضمر تكون مفتوحة. ثم إنّما أتى للباء بمثالين[3].

وكذلك لمن؛ إشارة إلى أن الباء تُزاد في الإثبات والنفى، وتدخل على المعارف والنّكرات. وأمّا مِن لا تزاد في الإثبات، وتدخل على النّكرات؛ فلا تغفل!

والحرف **الثانى**: منها "**لعل**" **في لغة مَنْ يجرُّ بها**: أي في لغة قوم يجرّ بلعلّ اسم المفرد فيكون إسناد عمل الجرّ بالحرف مجازاً في الإسناد، **وهم: أي** ذلك القوم "عقيل" أي أهل قبيلة "**عقيل**": هو مصغّر عقل. **قال** [4] **شاعرهم**: من ذلك القوم:

... ... ... ... ... **لَعَلَ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ**.[5]

فلعلّ: حرف جرّ غير متعلق بشئ، وأبي المغوار: كُنيته، ومجرور لفظاً بلعل، وهو المشهور عند النّحويين، ومرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وقريب: خبره، ومنك متعلق بقريب.

والحرف **الثالث**: منها **لولا**: الامتناعية إذا دخلت على المضمر سواء كان ذلك المضمر للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب **في قول بعضهم**: أي وقعت في كلام بعض فصحاء العرب **لولاى**: في المتكلم، **ولولاك**: في المخاطب، **ولولاه**: في الغيبة. وضع كلّ واحد منها في مرتبته؛ لأنّ أعرف المضمرات ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. والغائب محمول عليها ثم اختلفوا في حال الاسم الواقع بعد لولا من جر أو رفع على أنّه مبتدأ أو فاعل فعل محذوف.

---

(1) سورة الأنبياء 22/21.

(2) في المخطوطة: "ولام" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "مثالين" تصحيف.

(4) "بعضهم" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(5) هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه – أبا المغوار– واسمه هرم، وقيل: اسم أبي المغوار شبيب، وصدر البيت قوله:

فقلت ادع أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً ... ... ... ... ...

ومنهم من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوي أخي كعب، وأبي المغوار جميعاً، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه. انظر: شرح ابن عقيل 4/3 والمغني 377، 576 وشرح الأشموني 121/1، 271 وإيضاح شواهد الإيضاح 147/1 ولسان العرب (جوب) 335/1 و (علل) 473/11 والخزانة 426/10.

**فمذهب سيبويه أنْ**: يكون ذلك الاسم مجروراً؛ لأنّ **لولا في**: مثل **ذلك**: المقول **جارة**[1]، **والحال** أنها[2] **لا تتعلق**[3] **بشئ**: من الفعل أو مما فيه معنى الفعل؛ لأنّها جاءت للدلالة على ارتباط امتناع الثانى بوجود الأوّل لا المتعلق بشئ منهما.

و**الأكثر**: في الاستعمال **أن يقال لولا أنا**: في المتكلم برفع[4] المنفصل **ولولا أنت**: في المخاطب **ولولا هو**: في الغائب، والغرض منه إعلام وجوب انفصال[5] الضمير المرفوع كما في قوله – تعالى-: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [6] و"لولا" امتناعيّة "وأنتم" مبتدأ خبره محذوف هو: موجودون، واللام في الجواب للتّأكيد وكان فعل انا اسمه و "مؤمنين" خبره. وجملة "كان" قائمة مقام الخبر المحذوف.

والحرف **الرابع**: من الحروف التّى لايتعلّق كلّ واحد منها بشئ **كاف التشبيه**، **نحو**: قولك **زيد كعمرو**: يعنى الكاف اسم بمعنى المثل لا حرف فلا تتعلق بشئ، **وزعم الأخفش وابن عصفور**[7]: /22ب/ **أنّها**: أي كاف التشبيه **لا تتعلق بشئ**: بوجه من الوجوه مستدلّين بأن يقولا إِنْ كان المتعلّق مثلاً: استقرّ؛ فالكاف لاتدلّ عليه، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف أعني أشبهه وهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف؛ فلا تعلّق لها.

**وفى ذلك**: أي فيما زعم به الأخفش وابن عصفور **بحث**: هو في اللغة: التفحص[8] والتفتيش، وفى الاصطلاح هو: إثبات النسبية الإيجابيّة أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال يعنى: إِنْ

---

(1) انظر: الكتاب 373/2 والمغني 576.
(2) "أنها" زيادة مني ليستقيم بها المعنى.
(3) في المخطوطة: "لا يتعلق" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "بمرفوع" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "الانفصال" تصحيف.
(6) سورة سبأ 31/34. والآية ساقطة من المخطوطة، لذا أثبتها.
(7) هو أبو الحسن : علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي، ولد بأشبيلية سنة سبع وتسعين وخمسمائة، حامل لواء العربية في الأندلس، من كتبه: المقرب المجلد الأوّل منه في النحو، والممتع في التصريف، والمفتاح، والهلال، توفي بتونس سنة تسع وستين وستمائة. انظر: الوفيات للقسنطيني 331 بغية الوعاة 210/2 والأعلام 27/5.
(8) في المخطوطة: "التفخص" تصحيف.

كانــت كــاف التشبيــه اسماً بمعنى المثل؛ فلا تعلق لها، وإن كانت حرفاً: أمّا أن تكون زائدة؛ فتــدخل في الأوّل وهو الباء ومن[1] أو لا[2]؛ فيلزم منه متعلق[3].

وخامسها: "ربّ" في نحو: ربّ رجل كريم لقيته. فهى عند الرّمانى[4]، وابــن طــاهر[5] غيــر متعلقة[6] بشئ.

وسادسها: حروف الاستثناء أعني: "خلا" و"عدا" و "حاشا" في نحو قولك: أساد القوم خلا زيــدٍ، وعدا زيدٍ، وحاشا زيدٍ. فإنّها من الحروف[7] الجارة، ولا تتعلق بشئ؛ فكانت المــستثناة تــسعة أحرف باعتبار العدد؛ فاحفظ مع التأمل تكن عشرة!

## المسألة الثانية

## حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة

**المسألة الثانية:** هذه حال كونها من المسائل الأربع التى في الباب الثانى، **حكم:** مبتــدأ، خبــره كحكم، ومضاف إلى **الجار والمجرور:** الذى لم يسبقه ما يطلبه لزوماً إذا وقــع **بعــد المعرفــة والنكرة:** مطلقتين **كـــ حكم الجملة:** الخبرية يعنى: إذا وقع الجار والمجــرور بعــد المعرفــة المحضة يكون حالاً، وبعد النكرة المحضة يكون صفة، وبعد غير المحــضة[8] منهمــا يكــون محتملاً لهما؛ فيكون للجار والمجرور أربعة أنواع كما كانت في الجملة الخبريّة والتــشبيه. ثــم

---

(1) في المخطوطة: "المن" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "أولا" تصحيف.

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 71.

(4) هو أبو الحسن: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، معتزليّ مفسر، من كبار النحاة، أصله مــن سامراء، له نحو مائة مصنف، منها: المعلوم والمجهول، والأسماء والصفات، وشــرح ســيبويه، ومعــاني الحروف، والنكت في إعجاز القرآن. توفي سنة أربع وثمانين وثلثمائة، وقيل اثنتين وثمانين وثلثمائة. انظر: إنباة الرواة 294/2-296 ووفيات الأعيان 299/3 والأعلام 317/4.

(5) هو أبو بكر: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي، المعروف بالخِدَبّ، نحوي، مــشهور، اشــتهر بتدريس الكتاب، وهو صاحب اختيارات وآراء، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين، مات في عشر الثمانين وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة 194/4-195 وبغية الوعاة 28/1.

(6) في المخطوطة : "متعلق" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "حروف" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "محضة" تصحيف.

شرع على طريق المتوّمش[1]؛ فقال: **فهو**: الفاء للتفصيل، والضمير للحكم أو للجارّ والمجـرور أو للمجموع.

**صفة في نحو**: قولك: **رأيت طائراً على غصن**، فالجار والمجرور فيه وهو: "على غصن" في موضع النصب صفة؛ **لأنه**: أي الجار والمجرور وقع **بعد النكرة المحضة وهي**: أي المحضة **طائر**: **ويجوز** النصب فيه على طريق الحكاية والجارّ والمجرور **حال في نحو قولـه**: -تعالى- ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [2] **أي متزيناً**: ق فقوله -تعالى-: ﴿فِي زِينَتِهِ﴾ [3] في محلّ النصب على أنّه حال؛ **لأنّه** أي الجار والمجرور وهو في زينته وقع **بعد معرفة محضة وهي**: أي المحضة **الضمير المستتر في خرج**: لأنّ الضمائر من أعرف المعارف /23أ/ ولو كان ضميراً غائباً، **والجار**ّ. والمجرور **محتمل لهما**: أي للصفة، والحال **في نحو**: قولك **يعجبني**: العجب تغيّر النّفس بما خفى سببه، وخرج عن العادة مثله. **الزَّهَر**: بالفتح، وفتح الهاء، وسكونها، وفي التركي "جحيك" [4]؛ فيجئ جمعه أزهار **في أكمامه**: جمع كمّ بالكسر، وفي التركي: "هنوز اجلمحش طومر حتى"[5]؛ فيجئ جمعه: أكمام، وكمام، وأكاميم، وأكمه، **وفي** نحو قولك: **هذا ثمر يانع**: يقال: ينع الثمر ينعاً، وينوعاً إذا نضج وأدرك. **على أغصانه**: جمع غصن. فالأوّل: مثال للمعرفة[6] غير[7] المحضة فإنّ الجارّ، والمجرور فيه، وهو "في أكمامه" يحتمل أن يكون حالاً من الزّهر بالنصب، وأنْ يكون صفة له بالرفع **لأنّ الزّهر معرّف بلام الجنسية**؛ **فهو**: أي المعرف بلام الجنسية **قريب من النّكرة**: في المعنى، وإنْ كان بعيداً في اللفظ؛ فيجرى فيه كلا الاعتبارين.

والثاني: مثال النكرة غير[8] المحضة؛ فإنّ الجار، والمجرور فيه، وهو "على أغصانه" يحتمل أن يكون بالرفع صفة لثمر، **وأن** يكون حالاً منه بالنصب؛ لأنّ **قولك ثمر موصوف**: بيانع؛ **فهو**: أي

(1) لم أقف على المراد من هذه الكلمة.
(2) سورة القصص 79/28.
(3) سورة القصص 79/28.
(4) انظر: التركية من غير معلم 198.
(5) انظر: التركية من غير معلم.
(6) في المخطوطة: "لمعرفة" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "الغير"تصحيف.
(8) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.

الموصوف **قريب من المعرفة:** في المعنى، وإنْ كان بعيداً في اللفظ؛ فيجرى فيه كلا الاعتبارين، أما كونه صفة له فظاهر. وأمّا كونه حالاً منه فغير ظاهر؛ فإنه حال من المفعول المعنوي، وهو ثمر. إذ المعنى أشير إلى ثمر يانع، وأُنبّه عليه موجوداً على أغصانه، والظروف[1] كلّها مستقرة، ووجه تأخيرها عن المسألة الأولى ظاهر.

## المسألة الثالثة

## تعلق الجار والمجرور

**المسألة الثالثة:** منها وههنا احتمال، وإنْ كان بعيداً، وهو كون المسألة خبراً محذوف المبتدأ أو مبتدأ محذوف هو: "هي". وهذا الاحتمال قائم في أمثال هذا المقام؛ فاحفظه!

قوله **متى:** اسم من الأسماء[2] المنقوصة، ويجزم الفعل بمعنى إنْ، وهو ظرف زمان منصوب المحلّ بأنّه مفعول فيه؛ ليتعلق معناه زماناً فكان للزمان المبهم، وأمّا إذا الشرطيّة للزمان المعيّن.

**وقع:** فعل الشرط **الجارّ والمجرور صفة:** لموصوف أو **صلة:** لموصول **أو خبراً:** لمخبر عنه **أو حالاً:** لذى حال **لايتعلق:** بالجار، والمجرور إلاّ **بـ**ـعامل **محذوف:** وجوباً لا في الضرورة.

والفعل أعني يتعلق مع ما عمل فيه مجزوم المحل بأنه جزاء الشرط **تقديره:** أي تقدير العامل المحذوف إمّا مثل **كائن:** عند من قدّر المفرد، وبه قال؛ لأنّ الأصل في الصّفة، والخبر والحال الإفراد، مثل: /23 ب/ **استقر:** عند من قدر الفعل، وبه قال؛ لأنّ الأصل في العمل الأفعال.

اعلم أنّ الجار والمجرور إذا وقعا خبراً يقدر المحذوف بجملة فعلية عند الأكثر من النحاة وبمفرد عند الأقل منهم، مثل: زيد في الدّار، أي: حصل أو حاصل فيها، وأمّا إذا وقع صفة، مثل: رأيت طائراً على غصن، أو حالاً، نحو قوله –تع–[3] : ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [4]

فيقدّر بمفرد غالباً، وبجملة فعلية على قلّةٍ[5] بحسب اقتضاء المقام؛ فجاز تقدير: مثل كائن أو

---

(1) في المخطوطة: "والظرف" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "أسماء" تصحيف.
(3) من اختصارات القيصري ويعني بها: تعالى.
(4) سورة القصص 79/28.
(5) في المخطوطة: "أقلة" تصحيف.

مثل: استقر أيهما يشاء لتعلق الجار والمجرور الذى كان[1] خبراً، وصفة وحالاً **إلا:** الجارّ والمجرور **أن الواقعة صلة فتعيّن فيه:** أي في الواقع صلة **تقدير استقر:** فقط يعنى تعيّن تقدير الفعل منه وفاقاً، نحو: الذى في الدّار حصل فيها؛ **لأنّ الصلة لا تكون إلّا جملة:** والجملة تحصل بتقدير الفعل.

واعلم: أن الظرف قسمان: أحدهما مستقر. والثانى: لغو.

فالظرف المستقر: ما له محل من الإعراب، ومتعلقه محذوف منسيّ عام، وقد يكون خاصّاً.

والظرف اللغو: ما لا محل له من الإعراب، ومتعلّقه مذكور خاصّاً أو عامّاً، وقد يكون محذوفاً منويّا كما مرّ في الباب الثاني.

قال الفاضل ابن تمجيد[2] في حاشيته تفسير القاضى – ناقلاً عن شرح الكشاف للفاضل[3] اليمنى[4]–: "اختيار النحاة في متعلّق الظرف المستقر الفعل التام: إنّما هو عدم قربته الخصوص، وأمّا وجود القرينة فتقدير الخاص أكثر فائدة، والخاص لا يُخرج الظّرف من كونه مستقرّاً؛ لأنّ معنى استقرار الظّرف كون عامله مضمراً مستقرّاً فيه؛ وهذا المعنى موجود فيه سواء تقديراً بالعامّ أو الخاصّ".

وبقى لك شئ، وهو: أن قولهم مستقَر بفتح القاف على الحذف، والإيصال أي مستقر فيه حذف الجار؛ فانقلب المجرور مرفوعاً فاستكن في الصّفة.

**وقد تقدّم:** في هذه المسألة الثانية **مثالا:** فسقط النّون بإضافته إلى **الصفة والحال:** فقد ذكرناهما آنفاً.

---

(1) "كان" زيادة من عندي ليستقيم المعنى.

(2) هو : مصطفى بن إبراهيم، مصطلح الدين ابن التمجيد، مفسر من علماء الدولة العثمانية، كان معلم السلطان محمد الفاتح، له حاشية على تفسير البيضاوي، مطبوع بهامش حاشية القونوي. انظر: كشف الظنون 433/6 ومعجم المؤلفين 236/6 والأعلام 228/7.

(3) في المخطوطة: "للفضاض" تصحيف.

(4) الفاضل اليمنى هو: عماد الدين يحيى بن القاسم بن عمر بن علي العلوي الحسيني المعروف بالفاضل اليمني، من تآليفه: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، درر الأصداف لحاشية الطيبي على الكشاف، شرح لب الألباب للإسفرائني في النحو، توفي سنة خمسين وسبعمائة. انظر: كشف الظنون 410/6 والأعلام 163/8.

و**مثال:** الجار، والمجرور الذى هو **الخبر:** ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [1] ههنا، و "الحمد" مرفوع لفظاً بأنه مبتدأ، واللام في "لله" حرف جرّ، ولفظة الجلالة مجرور بها، والجار مع المجرور متعلق بثابت، أو ثبت، أو كائن، أو مخصوص مرفوع محلاً بأنّه خبر المبتدأ مجازاً؛ لأنّ الخبر في الحقيقة متعلّقة.

فالجملة[2] الاسمية لا محلّ لها؛ لكونها مستأنفة.

وقرأ الحسن البصري[3] –رحمة الله عليه–: "الحمد" بكسر الدّال لاتباعها /24أ/ اللام في "لله"[4].

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة[5]، بضم لام "لله" لاتباعها الدّال، ويقرأ بنصب الدال على أنّه مصدر لفعل محذوف. فتقديره: أحمد الحمدَ، أو حمدت "الحمدَ"، والرّفع أجود؛ لأنّ فيه عموماً في المعنى.

ويجوز كون الجارّ، والمجرور أعنى: "لله" صفة الحمد مجازاً على تقدير نصب "الحمدَ" إذ[6] الصفة في الحقيقة متعلقة؛ فيكون تقديره: أحمد الحمد الثابت لله أُعرب على باقى القراءة حمداً[7].

و**مثال:** الجارّ، والمجرور الذى هو **الصلة:** قوله –تعالى–: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [8] أنب17 "فمن": اسم موصول، وصلته "في السّموات" بتقدير الفعل، والاسم[9] الموصول مع صلته في محلّ الرّفع بأنه مبتدأ مؤخّر "وله": في محل الرفع بأنه خبر مقدم.

---

(1) سورة الفاتحة 2/1 وانظر: حاشية 20ب.
(2) في المخطوطة: "فجملة" تصحيف.
(3) هو أبو سعيد: الحسن بن يسار البصري تابعي جليل، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه، وهو أحدالفقهاء الفصحاء الشجعان النُّساك، ولد بالمدينة، وشبّ في كنف علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – كان أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وله كلمات سائرة وكتاب في فضائل مكة، توفي بالبصرة، سنة عشر ومائة. انظر: وفيات الأعيان 69/2–70 والأعلام 226/2.
(4) انظر: إتحاف فضلاء البشر 363/1.
(5) في المخطوطة: "جنيلة" تصحيف وهو شمر بن يقظان بن المرتحل أبو إسماعيل، وقيل: أبو إسحاق، ثقة كبير تابعي، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة، وفي صحة إسنادها نظر. ومن كلامه: مَنْ حمل شاذّ العلماء حمل شرّاً كبيراً، توفي سنة إحدى – وقيل ثلاث– وخمسين ومائة. انظر: غاية النهاية 19/1.
(6) في المخطوطة: "إذا" تصحيف.
(7) انظر: المحتسب 37/1 والكشاف 50/1–51.
(8) سورة الأنبياء 19/21.
(9) في المخطوطة: "واسم" تصحيف.

## المسألة الرابعة

## عمل الجار والمجرور

**المسألة الرابعة:** من المسائل الأربع في بيان عمل الجار والمجرور فيما بعده، وهذا العمل **يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة:** التي في المسألة الثالثة.

يعني: يعمل الجار والمجرور عمل الرفع إذا وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً؛ لأنّ الصّفة تعتمد موصوفاً، والصلة تعتمد موصولاً، والخبر يعتمد مبتدأ، والحال يعتمد ذا[1] حال[2].

وكذلك يعمل **حيث** أي: في الموضع الذي **وقع** الجارّ، والمجرور **بعد:** حرف **نفي أو:** حرف **استفهام: وإذا** علمت هذا؛ فجاز **أن يرفع:** الجار، والمجرور عند البصريين[3].

**الفاعل:** أي الشئ الذي يصلح الفاعلية.

اعلم: أن الظرف إنّما يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كلّ فعل في فاعله عند البصريين بشرط اعتماده على أحد الأشياء الستّة التي هي: الابتداء، والموصول، والموصوف، وذو الحال، وحرف النفي، وحرف الاستفهام.

مثال الابتداء: زيد في الدّار أبوه.

ومثال الموصول: جاء الذي في الدار أبوه.

وإنْ لم يعتمد على أحد من الأشياء المذكورة، أو كان الاسم الواقع بعده غير حَدَثٍ كما في قولك: عندي مال؛ فهو مرفوع بالابتداء عند سيبويه[4] كما هو مرفوع به عند سائر البصريين. وأمّا عند الكوفيين[5]، والأخفش من البصريين؛ فلا يشترط الاعتماد في إعمال الظرف مطلقاً كما لا يشترط الاعتماد عندهم في إعمال اسمي الفاعل، والمفعول.

وفائدة الاعتماد: التقوية، ومثال الاعتماد على ذي الحال: مررت بزيد في الدّار أبوه /24ب/ **تقول** في الاعتماد على الموصوف:

---

(1) في المخطوطة: "ذي" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "الحالا" تصحيف.
(3) انظر: الإنصاف 52/1.
(4) في المخطوطة: "السبويه" تصحيف.
(5) انظر: الإنصاف 51/1.

**مررت برجل في الدار أبوه؛ فلك في:** بيان **أبوه:** في هذه الأمثلة **وجهان:** على مذهبين.

**أحدهما:** أي أحد الوجهين، أو المذهبين **أن تقدره:** أبوه **فاعلاً: أي** مرفوعا **بالجارّ، والمجـــرور:** أي يعمل مجموع الجار والمجرور، وهو: "في الدار"، والعمل له يكون **لنيابة:** المجموع **عـــن:** مثل، **استقر:** أو عن مثل، مستقر. هذا من قبيل الاكتفاء، أي: حال كون استقر **محذوفاً**.

**وهذا:** أي تقدير أبوه فاعلاً **هو:** الوجه أو المذهب **الراجح عند الحُـــذاق**[1]: أي عند الماهر فـــي العلم؛ لحصول المقصود بالنّائب.

**و**الوجه أو المذهب **الثاني:** وهو المرجوح **أن تقدره:** أي أبوه **مبتدأ** أي مرفوعاً علـــى الابتـــداء **مؤخّراً:** صفة مبتدأ، **و**أن تقدّر **الجارّ والمجرور:** يعنى في الدّار **خبراً مقدماً:** على المبتدأ، أعني: أبوه، **و**أن تقدّر **الجملة:** المركّبة من المبتدأ والخبر مع الرابطة **صفة:** لرجل بالنسبة إلى، مثال: مررت برجل في الدار أبوه، ههنا فقط. وبالنصب مفعول ثانٍ لنقدّر.

وكذا في الخبر، والصّلة، والحال، والجملة على المذهب الأول: ظرفية. وعلى الثاني: اسمية.

**وتقول:** في الاعتماد على حرف النفي **ما في الدّار أحد:** وما المشبهة بليس.

وكفى عمله بتقديم خبره. **قال الله –تعالى–:** ﴿**أَفِي اللهِ شَكٌّ**﴾ [2] إب هذا مثال الاعتمـــاد علـــى الاستفهام، والاستفهام للإنكار، و"أحد" في المثال[3] الأول، و"شك" في الثاني برفعهما يعتبر فـــي كل منهما الاعتباران المذكوران.

**تنبيـــه: أي** هذا تنبيه يعني: نبّهت تنبيهاً هو في اللغة: هي الدّلالة على ما غفل عند المخاطـــب. وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بأدنى تأمّل.

وقيل: هي قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية مجملةً.

وقيل التنبيه: استحضار ما سبق، وانتظار ما سيأتي.

وقيل هي: إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب. خذ ماشئت!

---

(1) اختاره ابن مالك، وتوجيهه : أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير. انظر: المغني 579.

(2) سورة إبراهيم 10/14.

(3) في المخطوطة: "مثال" تصحيف.

**جميع:** مبتدأ **ما:** عبارة عن الأحكام **ذكرناه:** في المسائل الأربع التي في الباب الثاني، وتوحيد الضمير باعتبار لفظ ما أو بجميع يعني حال كونه **في:** حق **الجارّ، والمجرور ثابت:** خبره **للظرف:** أي ظاهر في حق الظرف زمانياً كان أو مكانياً واذا كانت الأحكام جاريةً فيه **فلا بدّ من تعلّقه:** أي الظرف **بفعل:** كما كان في الجار والمجرور، مثال ظرف[1] الزّمان، **نحو** قوله –تع–[2]: ﴿**وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ**﴾ [3]يو12 إذ "عشاء" ظرف زمان متعلّق بفعل. أعني: "جاءوا"[4]، وجملة "يبكون" حال من فاعل "جاءوا"[5]، **ومثال المكان** /25 أ/ قوله –تعالى– ﴿**أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً**﴾ [6]يو12، وأرضاً ظرف مكان متعلق بفعل، وهو: "اطرحوه". الضمير المنصوب راجع إلى يوسف –عليه السّلام– **أو:** لابدّ من تعلّقه **بـ** ما فيه **معنى فعل:** مثال ظرف[7] الزّمان **نحو:** قولك **زيد مبكر:** يُقال بكّر، وتبكر أي: سرع **يوم الجمعة:** فاليوم ظرف زمان متعلق بما فيه معنى الفعل أي: مبكّر، **ومثال** ظرف[8] المكان، نحو قولك: زيد **جالس أمام الخطيب:** وأمام ظرف مكان متعلق بما فيه معنى الفعل، أي: جالس انتهت[9] أحكام المسألة الأولى. **ومثال وقوعه:** أي ظرف المكان **صفة:** بعد النكرة المحضة، نحو قولك: **مررت بطائر فوق غصن**. وفوق: ظرف مكان مبهم منصوب لفظاً، ومجرور محلّا، ومتعلّق بمحذوف؛ فيكون فوق: صفة لطائر؛ لأنه نكرة محضة.

**ومثال**، وقوع الظرف **حالاً:** بعد المعرفة المحضة، نحو قولك: **رأيت الهلال بين السحاب**. وبين: ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف. فبين مع متعلقه حال من الهلال؛ لأنّ الهلال معرفة محضة، وتدل عليها وحدة الهلال.

---

(1) في المخطوطة: "الظرف" تصحيف.

(2) من اختصارات القيصري، ويقصد بها تعالى.

(3) سورة يوسف 16/12.

(4) في المخطوطة: "جاؤا" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "جاؤا" تصحيف.

(6) سورة يوسف 9/12.

(7) في المخطوطة : "الظرف" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "الظرف" تصحيف.

(9) في المخطوطة: "انتهى" تصحيف.

**ومثال وقوع الظرف محتملاً لهما:** أي للصفة، والحال بعد المعرفة غير[1] المحضة.

**نحو:** قولك **يعجبني الثمر فوق الأغصان: لأنّ** الثّمر معرف بلام الجنسية، والمعرف بلام الجنسية قريب من النكرة في المعنى، وإن كان بعيداً في اللفظ. فيجوز في "فوق" مع متعلقه كلا الاعتبارين.

**ومثال**، وقوع الظرف محتملاً لهما بعد النّكرة غير[2] المحضة، نحو قولك: **رأيت ثمرة يانعة فوق غصن:** فإنّ ثمرة موصوفة بـ يانعة، والموصوفة قريبة من المعرفة في المعنى، وإن كانت بعيدة في اللفظ؛ فيجوز في "فوق" كلا الاعتبارين. انتهت أحكام المسألة الثانية.

و**مثال وقوعه:**أي ظرف[3] المكان **خبراً:**مع متعلقه المحذوف، نحو قوله –تع–: ﴿**وَالرَّكْبُ**﴾[4] مبتدأ جمع راكب ﴿**أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾: [5] أنف10، و"أسفل" أفعل التفضيل، ومنصوب على الظرفية مرفوع المحل، بأنه خبر المبتدأ، تقديره: والرّكب في مكان أسفل من مكانكم.

**ومثال** وقوعه **صلةً:** نحو قوله –تع–[6]: ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ**﴾ [7] أنب17 "فمَنْ" اسم موصول مبتدأ، وصلته "عنده"، وجملة "لا يستكبرون" خبره.

ومثال الصفة والحال سبقا آنفاً. انتهى من[8] أحكام المسألة الثالثة.

**ومثال رفعه:** /25ب/ أي ظّرف[9] المكان **الفاعل: أي** الشئ الذي قابل للفاعلية، نحو قولك: **زيد عنده مال:** ومال فاعل عنده؛ لأنّه اعتمد على المبتدأ.

فالجملة الظرفية مع الرّابطة خبر المبتدأ على المذهب الراجح.

---

(1) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.
(3) في المخططة: "الظرف" تصحيف.
(4) سورة الأنفال 42/8.
(5) سورة الأنفال 42/8.
(6) من اختصارات القيصري ويعني بها: تعالى.
(7) سورة الأنبياء 19/21.
(8) في المخطوطة: "ينهي في" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "الظرف" تصحيف.

**و**أمّا على المذهب[1] المرجوح **يجوز تقديرهما:** يعني يجوز تقدير مال **مبتدأ:** مؤخّراً، **و**تقــدير عنده **خبراً:** مقدماً. انتهى من أحكام المسألة الرابعة.

ومثال رفعه بعد الموصول، والموصوف، وذي الحال، وحرفَي النفي، والاستفهام، نحو: الــذّي عنده مال، ومررت برجل عنده مال، وبزيد عنده عمرو، ونحو: ما فوق الشجر طير[2]، عنــده خبر.

(1) في المخطوطة: "مذهب" تصحيف

(2) "وا" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

## الباب الثالث

## في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعْرِب

**الباب الثالث:** من الأبواب التي انحصر كتابه[1] فيها كائن **في:** حق **تفسير:** هو بمعنى: كشف وإظهار **كلمات:** من جهة وجوه استعمالاتها في طرق مختلفة، أي: هي التي **يحتاج إليها:** أي يحتاج إلى معرفتها باحتياجها وبهذا ظهر وجه تأخيره في البابين المذكورين.

**المعرِب:** بالرفع فاعل يحتاج، يعني: يحتاج بها من يريد معرفة الإعراب، **وهي:** مبتدأ راجع إلى الكلمات، وخبره **عشرون:** بالاستقراء، ولو كانت زائدة في نفس الأمر.

**كلمة:** سواء كانت اسماً أو حرفاً، وكلمةً بالنصب تمييز[2] عشرون.

**وهي:** أي هذه الكلمات **ثمانية أنواع:** جمع نوع، هو: اسم دال على أشياء كثيرة مختلفين، وبالأشخاص.

**أحدها** أي أحد الأنواع[3] الثمانية:

**ما:** أي نوع **جاء:** بحسب الاستعمال **على وجه واحد:** بخلاف غيره؛ فالتقديم أحرى، و**هو** راجع إلى **أربع**[4] **كلمات:**

**أحدها** أي أحد الأربعة:

**قَط:** بفتح القاف، و**بتشديد الطاء، وضمها:** على تقدير أنْ تكون **في اللغة الفُصْحى:** أي الأَوْلى بحسب الاستعمال، وهي بضم الفاء وسكون الصاد: تأنيث الأفصح كما كانت الفضلى: تأنيث الأفضل وكبرى: تأنيث الأكبر.

وتكون[5] غير منصرفة، أصلها: قطط، يقال: رجل قطّ الشعر، وقطط الشعر، أي: شديد الجعودة.

---

(1) يقصد كتاب ابن هشام "الإعراب عن قواعد الإعراب".

(2) في المخطوطة: "تميز" تصحيف

(3) في المخطوطة: "أنواع" تصحيف

(4) في المخطوطة: "مانعة" تصحيف

(5) في المخطوطة: "ولا تكون" تصحيف

**وهو:** أي لفظ قطّ بالتشديد **ظرف:** من الظروف الزمانية لا مطلقاً؛ بل **لاستغراق ما مضى من الزّمان:** فيكون لفظ قط موضوعاً للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق.

مثاله **نحو: ما فعلته قطّ:** من أوّل العمر إلى الآن.

**وقول العامّة:** مع استعمال قط في الزمان المستقبل المنفي **لا أفعله قط:** هو **لحن:** أي خطأ، ولأنّ ذلك مخالف للوضع، وعبّر/26أ/ بلحن؛ لما فيه من تغيير المعنى.

والفرق بين "قَطْ" بفتح القاف، وسكون الطاء، و"قطّ" بتشديد الطاء، أنّ: "قطْ" بالسكون: اسم من أسماء الأفعال بمعنى: انتَه. وقطّ بالتشديد: للزمان الماضي المنفي، كما بينه المص.[1][2] واعلم: أن قط إذا كان ظرفاً فلا يتصل بياء المتكلم، واذا كان اسماً بمعنى: حسب؛ فتتصل به فيقال: "قطي"، و "قطني" على خلاف القياس[3].

**والثاني:** من الأربعة، **عوض: بفتح أوله:** يعني العين **وتثليث آخره:** يعني يجوز في الضاد ثلاث حركات كلّها بنائية[4] وفيه لغة أخرى، وهي عوض بضم العين؛ كذا في الكبير.

**وهو:** أي لفظ عوض **ظرف:** من الظروف الزمانية لا مطلقاً؛ بل **لاستغراق ما يستقبل من الزمان:** فيكون لفظ عوض موضوعاً للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق.

قال الجوهري[5]: "عوض للزّمان المستقبل كما أن قطّ للزمان الماضي"[6].

**ويسمى للزمان:** مطلقاً **عوضاً؛ لأنه:** أي الشان **كلما ذهبت منه:** أي من الزمان **مدّةٌ:** بالرفع فاعل ذهبت **عوّضَتَها:** أي بالمدة الأولى **مدة أخرى:** ثانيةً، وهي بالرفع فاعل عوضت؛ فيكون عوض مأخوذاً من التّعويض.

---

(1) من اختصارات القيصري ويقصد بها: المصنف.

(2) انظر: المغني 233.

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 83.

(4) انظر: لسان العرب (عوض) 192/7.

(5) هو أبو نصر: إسماعيل بن حماد الجوهري، لغوي، أديب، ذو خط جيد، من تصانيفه: تاج اللغة وصحاح العربية، وكتاب المقدمة في النحو، وكتاب في العروض ، وله شعر. توفي سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة وقيل سنة أربعمائة. انظر: إنباه الرواه 229/1-230 ومعجم المؤلفين 267/1 والأعلام 313/1.

(6) الصحاح (عوض) 1093/3.

والفرق بين الزمان، والآن، والمدة، والوقت[1]، أن الزّمان: ليس بمقيد بحد من الحدود. والآن: نهاية الزمان. والمدة: بعض من الزمان. والوقت: الزّمان المحدود.

**تقول:** في مثال عوض: **لأفعله عوض**[2]: من الآن إلى آخر[3] العمر.

**وكذلك:** أي مثل عوض في استغراق المستقبل فقط، **أبداً:** أي لفظ أبداً **في نحو:** قولك: **لا أفعله أبداً**[4]: من الآن إلى آخر العمر؛ لكن عوض مخصوص بالنفي. **تقول فيها:** أي في حق كلمة أبداً **ظرف:** من الظروف الزّمانية لا مطلقاً؛ بل **لاستغراق ما يستقبل من الزمان:** فيكون أبداً موضوعاً للزمان المستقبل على سبيل الاستغراق مطلقاً. وبُنيا أي قطّ وعوض: لتضمنها معنى في أو تضمنها معنى لام التعريف؛ لأنّ معناهما: استغراق الزّمان.

**الثالث:** من الأربعة **أجَلْ:** بفتح الألف، والجيم[5] **وبسكون اللام، وهو:** أي لفظ "أَجَلْ" **حرف:** واقع؛ **لتصديق الخبر:** نفياً وإثباتاً بمعنى "نَعَم"، ولا تجئ بعد الاستفهام إلّا عند الأخفش؛ لأنه قال: هو مثل "نَعَم" إلا أن "أجَلْ" أحسن من "نَعَم" في التصديق /26ب/ ونعم أحسن منه في الاستفهام.

**يقال:** في الإثبات: **جاء زيد: وفي النفي: ما جاء زيد:** وإذا تمّ المقول **فتقول:** في عقبه، "**أجل**" **أي صدّقتَ:** بفتح التاء؛ تفسير "أَجَلْ".

**والرابع:** مما جاء على وجه واحد **بلي:** ألفها أصلية عند الأكثر، وزائدة عند الأقل؛ فيكون أصلها بل، **وهو:** أي لفظ "بلى" **حرف:** مخصوص **لإيجاب المنفي:** أي لإثباته يعني: إنه مخصوص؛ لإثبات المنفي ينقض النفي المتقدم، ويجعله ايجاباً.

كما أن "نعم" مخصوص؛ لتقرير النفي المتقدم، مثلاً إذا قلت: ما قام بكر، فإنّ أردت تصديقك، قلت: نعم، وإن أردت تكذيبك قلت بلى **مجرّداً:** أي سواء **كان:** ذلك **المنفي:** مجرّداً عن الاستفهام، **نحو:** قوله﴿ **زَعَمَ** ﴾[6]: أي ادّعى ﴿ **الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا** ﴾[7] بعد الموت،

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 83.
(2) انظر: لسان العرب (عوض) 192/7.
(3) في المخطوطة: "الآخر" تصحيف.
(4) انظر: لسان العرب (عوض) 193/7، وفيه: "لا أفعله عَوض العائضين".
(5) "و" زيادة مني ليستقيم المعنى.
(6) سورة التغابن 7/64.
(7) سورة التغابن 7/64.

﴿قُلْ﴾ [1]: يا محمد لهم: ﴿بَلَى وَرَبِّي﴾ [2]: الواو للقسم؛ فالتقدير: أقسم بربي ﴿لَتُبْعَثُنَّ﴾ [3]: بعد الموت هذا جواب القسم فـ"بلى" فيها أنقض النفي المتقدم بلن، وأثبت البعث المنفي **أو**: كان المنفي **مقروناً بالاستفهام**: فهو إذاً لنقض النفي الذي هو ذلك الاستفهام، **نحو**: قول ربّ العالمين: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [4] **أي: بلى أنت ربنا**: أعو، ولو قيل في موضع "بلى" ههنا: نعم لكان كفراً؛ فإنّ معناه: ح[5] لست ربّنا، وقيل: يجوز استعمال نعم ههنا؛ لجعلها تصديقاً للإثبات المستفاد من إنكار النفي على أنّ نفي النفي إثبات.

وأجيب بأن يُقال: أن النظر إلى أصل منطوق الكلام مع تجريد النظر عن الاستفهام الانكاري العارض له، وإلا لما صح ما قاله ابن عباس: "لَوْ قَالُوا نَعَمْ[6] لَكَفَرُوا"[7]، وإنّما ذكر "بلى" في تفسير المقدّر للتّصريح بتعلّقه لذلك المقدّر. تمّ[8] النوع الأوّل بالاسمين، وبالحرفين.

**النوع الثاني**: من الأنواع الثمانية، **ما جاء على وجهين**: بحسب الاستعمال، وأمّا البواقي ماجاءت[9] على الزيادة، والتقديم أنسب، **وهو** راجع إلى ما فقط أو إلى النوع فقط أو إلى مجموعها **إذا**: أي كأنه "إذا" من حيث هي ليست مقيدة بشئ، و"إذا" علمت أنه[10] يُجاء[11] بها على وجهين.

**فتارة**: يعني مرّة، وجمع الأول: تارات، والثاني: مرّات.

**يُقال** بسبب موار، والاستعمال **فيها** أي في حق كلمة إذا **ظرف**: من الظروف المبنية، وزمانها **مستقبَل**: بكسر الباء أو فتحها سواء دخل/27أ/ على الماضي أو غيره **خافض**: أي جار

(1) سورة التغابن 7/64.
(2) سورة التغابن 7/64.
(3) سورة التغابن 7/64.
(4) سورة الأعراف 172/7.
(5) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.
(6) "ا" زيادة لا يستقيم معها المعنى؛ لذا حذفتها.
(7) انظر: التحرير والتنوير 168/5-169 وصفوة التفاسير 455/1.
(8) في المخطوطة : "ثم" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "جاؤا" تصحيف.
(10) في المخطوطة: "ان" تصحيف.
(11) في المخطوطة: "يجيء" تصحيف.

**لشرطه**[1] بالإضافة عند البصريين[2]؛ فإنهم قالوا: "إذا حقيقة في الظرف، ويضاف إلى جملة فعلية في معنى الاستقبال"[3]، وهو أي لفظ إذا **منصوب بجوابه:** أي يعمل جوابه فيه؛ فيكون في محل النصب؛ لكونه مفعولاً فيه لجوابه، وبُني للاحتياج إلى غيره[4]، وهو مضاف إليه في المضاف، وإلا يلزم أن يعمل الشئ في نفسه وهو غير جائز.

فإنّ قلت: لِمَ لَمْ يجازيه كما يجازي بمتى؟ نحو: متى تخرج أخرج، فإنه مشتمل على جميع الأزمنة منه.

قلت: إنه لم يصلح للمجازاة؛ لأنّ الإضافة تنافي المجازاة لاقتضائه الإيهام، والإضافة تنافيه.

**وهذا** القول **أنفع: أي** أغلب نفعاً[5]؛ لافادته مالم يفده قول سائر النحاة، وهو كونه خافضاً ومنصوباً بجوابه، ومضافاً إلى شرطه[6].

**وأوجز**[7]: أي أقلّ إجزاء، الإيجاز[8] في الاصطلاح: أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارف. قدّم المرجّح الذي من جهة المعنى؛ لكونه مقصوداً بالذّات.

**من قول المعربين:** فيها، أي الكاشفين ظواهر الألفاظ.

**هو ظرف:** من الظروف المبنية مخصوص **لما يستقبل من الزّمان:** سواء دخل على الماضي أو على الاستمرار.

**وفيه:** أي في لفظ إذا **معنى:** حرف **الشرط غالباً**، وإنما قيّده بالغالب؛ لأنه قد يستعمل لمجرد الظّرفية من غير اعتبار شرط وتعليق، نحو: ذهّبت زيداً إذا جاء عمرو.

وكقوله -تع-[9]: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[10] أي وقت غشائه.

(1) في المخطوطة: "لشرط: تصحيف.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 86.
(3) انظر: الجنى الداني 365 والمغني 127.
(4) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "نفياً" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "شرط: تصحيف.
(7) في المخطوطة: "وأوجزه" تصحيف.
(8) في المخطوطة: "لايجاز" تصحيف.
(9) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.
(10) سورة الليل 1/92.

**وتختص**: كلمة **إذا هذه**: أي إذا الظرفية لا الفجائية **بـ** الدخول على **الجملة الفعلية**: مطلقة، **وتارةً**: أي مرّة أخرى **يقال**: بموار، والاستعمال **فيها**: **أي** في حق كلمة إذا **حرف مفاجأة** فلا يحتاج إلى جواب، وهي ظرف مكان بالاعتبار عند المبرّد،[1] وظرف زمان عند الزّجاج[2]، واختار المصنف الأوّل .

**وتختص**: كلمة **إذا**: الفجائية **بـ** الدّخول على **الجملة الاسمية**: فيكون الفرق بينهما من وجوه:

أما أوّلاً: فإنّ إذا الظرفية مخصوص إلى الفعلية فقط.

وثانياً[3]: الفجائية حرف لايحتاج إلى الجواب، والظرفية اسم يحتاج إليه.

وثالثاً: فإنّ الفجائية تقتضي ترتيب مابعدها سريعاً على ما قبلها بخلاف الظرفية.

ورابعاً: فإنّ الظرفية مختصة لأوّل /27ب/ الكلام بخلاف الفجائية.

وخامساً: تقع الفجائية جواباً للشرط بخلاف الشرطية، تأمل فيها!

**قد اجتمعتا**: أي الظرفية والفجائية **في قوله –تعالى–**: ﴿**ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ**﴾ [4]

أي: دعاكم إسرافيل[5] –عليه السلام– على صخرة [6] بيت المقدس دعوةً واحدةً، يا أهل القبور اخرجوا ﴿**إِذَا** [7] **أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ**﴾ [8] رو21 أي بسرعة من غير توقف فإذا[9] الأولى: للشّرط؛ لأنها[10] دخلت على الجملة الفعلية.

---

(1) هو أبو العباس: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد، كان مولده بالبصرة سنة عشر ومائتين، وهو إمام النحو والأدب والأخبار، من كتبه: الكامل، والمقتضب، والروضة، وغير ذلك، توفي سنة ست وثمانين ومائتين. انظر: طبقات النحويين واللغويين 101–102 ووفيات الأعيان 313/4 وكشف الظنون 18/6 والأعلام 144/7.

(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 88.

(3) "ثانياً" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتتها.

(4) سورة الروم 25/30.

(5) الملك الموكل بالنفخ في الصور.

(6) في المخطوطة: "السخرة" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "إذ" تصحيف.

(8) سورة الروم 25/30.

(9) في المخطوطة: "فإذ" تصحيف.

(10) في المخطوطة: "فإنها" تصحيف.

والثانية: للمفاجآت؛ لأنها [1] دخلت على الاسمية. وإذا[2] الأولى هي[3] ظرف من الظروف المبنية، وهي للزمان المستقبل، وفي محلّ النصب لكونه مفعولاً فيه لجوابه وهو: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [4] و"دعا" مع ما عمل فيه مجرور المحل؛ لأنه مضاف إليه لإذا.

**النّوع الثالث:** منها **ما جاء على ثلاثة أوجه:** بحسب استعمال القوم، و**هو:** مرّ بيان [ ] [5] **سبع:** كلمات من عشرين كلمة **أحدها:** هو بدل البعض من السّبع.

**إذ** من حيث هي، **فيقال:** بسبب موار والاستعمال **فيها:** أي في بيان وجوه إذ **تارة** أي مرّة إنها **ظرف:** من ظروف[6] الزّمان لا مطلقاً؛ بل **لما مضى من الزمان:** غالباً سواء دخلت على الماضي أو على المضارع، نحو: جئت إذ قام زيد، أو يقوم زيد.

**وتدخل:** كلمة إذ **على الجملتين:** يعني إحداهما: اسمية، والأخرى: فعلية.

والاسمية في **نحو:** قوله -تعالى-: ﴿**وَاذْكُرُوا**[7] **إذ أَنْتُمْ قَلِيلٌ**﴾ [8] أنف9، والخطاب للمهاجرين، وقيل للعرب كافّة.

فجملة ﴿أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [9] خبرية في محلّ الجرّ بأنّها مضاف إليها "وإِذ"[10] في محلّ النصب على أنه مفعوله فيه "لاذكروا" على ما[11] ذهب اليه المصنف.

---

(1) في المخطوطة: "فإنها" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "وإذ" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "في" تصحيف.
(4) سورة الروم 25/30.
(5) كلمة مطموسة.
(6) في المخطوطة: "الظروف" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "واذوكروا" تصحيف.
(8) سورة الأنفال 26/8.
(9) سورة الأنفال 26/8.
(10) في المخطوطة: "لإذ" تصحيف.
(11)"ما" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتها.

وأمّا على ما ذهب اليه الزمخشري أنه في محلّ النصب بأنه مفعول به "لاذكروا" فانه قال: إذ منصوب على أنه مفعول به[1] لا ظرف؛ فيكون التقدير: اذكروا وقت قلة عددكم[2]؛ فالمعنى برئ أوقف لما قاله الزمخشري، ونحو: إذ زيد قائم، أي: في وقت قيام زيد.

والفعلية في قوله –تع–[3]:﴿ **وَاذْكُرُوا إذ كُنْتُمْ قَلِيلاً** ﴾: [4] أع8 فكان مع اسمه هو ضمير الخطاب، وخبره أعني "قليلاً" في محلّ الجرّ بأنه مضاف إليه "لإذ" على رأي المص[5].

وإذ محلّ النصب بأنه مفعول "لاذكروا" على الاختلاف فلا تغفل!

**وتارة:** أي مرة أخرى يقال في بيان وجه إذ أنها **حرف مفاجأة:** في وقت /28 أ/ وقوعها بعد بينا أو بينما فقط.

مثال الأوّل، نحو: بينا أنا في ضيق إذ[6] الفَرَج، أي: إذ[7] جاء الفرج.

ومثال الثاني، **كقوله:** أي مثل قول عثير[8] بن لبيد[9]:

... ... ... ... ...      **فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ**[10]

هي جمع يسر أو موسر، والأوّل: ظاهر لموافقته لما[11] قاله الشّاعر[12]:

إِذَا ضَاقَتْ بِكَ الدُّنْيَا فَفَــ      كِّــرْ فِي أَلَمْ نَشْــرَحْ

---

(1) في المخطوطة: "فيه" تصحيف.

(2) انظر: الكشاف 153/2 وأوثق الأسباب 139/2–140.

(3) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.

(4) سورة الأعراف 86/7.

(5) من اختصارات القيصري ويقصد بها: المصنف.

(6) في المخطوطة: "إذا" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "إذا" تصحيف"

(8) في المخطوطة: "عنتر" تصحيف.

(9) قيل: اسمه حريث بن جبلة، أو أنّ القائل: لبعض بني عذره أو عثير أو عثمان بن لبيد العذري. انظر : أوثق الأسباب 141/2.

(10) هذا عجز بيت من البسيط وتمامه:

فاستقدرِ اللهَ خيراً وارضينّ به      ... ... ... ... ...

والبيت في الكتاب 528/3 والمغني 115 ولسان العرب (دهر) 293/4 (قدر) 76/5 وشرح شواهد المغني 244 وخزانة الأدب 60/7.

(11) في المخطوطة: "بما" تصحيف.

(12) هو عبد الكريم بن هوازن القشيري، من كتبه: التفسير الكبير، ولطائف الإشارات في التفسير أيضاً، والرسالة القشيرية. مات سنة خمسٍ وستين وأربعمائة. انظر: طبقات المفسرين 338/1 ومعجم المؤلفين 6/6 والأعلام 57/4.

فَعُسْـــٌر بَيْـــنَ يُسْـــرَيْنِ          إِذَا ذَكَرْتَـــهُ فَافْـــرَحْ[1]

إذا ضاقت بك الدنيا ففكر في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [2] فعسر بين يسرين إذا[3] ذكّرته فافرح.

فيراد بالجمع: ما فوق الواحد، واعلم اختلف النحاة في إذ للمفاجأة، هل هـــي حــرف أو زائـــدة للتأكيد أو ظرف زمان أو مكان؟

وكذا اختلفوا في بينا وبينما، هل هما من الظروف الزّمانية، والمكانية أو من الزّمانيّة فقط أو من المكانية فقط؟

وكذا في (ما) في بينما هل هي زائدة أو مصدريّة أو موصولة؟

وجوّزوا كلّها على الاختلاف، فدارت في قول الشاعر فعل فاعله مياسيرُ، فبينما في محلّ النصب على أنّه مفعول فيه لدارت، والتقدير: دارَت مياسير في وقت وجود العُسر أو في مكان العــسر هذا على رأي المص[4]؛ فإنّه اختار معرفيّتها. تبصّر في البواقي!

**وتارة: أي** مرة أخرى يقال في وجه استعمال إذ: أنها **حرف تعليل: التعليل** هو: تقريـــر ثبـــوت المؤثر لإثبات الاثر.

وقيل: هو إظهار علة الشئ سواء كانت تامة أو ناقصة. **كقوله تعالى:** ﴿**وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ**﴾ [5] أي لن ينفعكم تمنيكم يوم القيامة ﴿**إِذْ ظَلَمْتُمْ** أَنَّكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [6] ز25

---

(1) يقول القشيري: كنت يوماً في البادية – بحالة من الغمّ– فألقي في روعي بيت شعر، فقلت: =

=أرى الموتَ لِمَنْ أصْـــ          بح مغموماً له أَرُوحْ

فلمّا جن الليل سمعت هاتفاً يهتف في الهواء أبياتاً منها:

إِذَا اشْتَدَّ بِكَ العُسْرُ فَفَـــ          كِّـــرْ فِي أَلَمْ نَشْـــرَحْ

فَعُسْـــٌر بَيْـــنَ يُسْـــرَيْنِ          إِذَا ذَكَرْتَـــهُ فَافْـــرَحْ[1]

انظر: تفسير الخازن 264/4 وقد ورد في زاد المسير 273/8 أنّ القائل هو الثعلبي وورد في زاد المسير نسخة ثانية 1565 أنه العتبي.

(2) سورة الشرح 1/94.

(3) في المخطوطة: "إذن" تصحيف.

(4) من اختصارات القيصري ويقصد بها: المصنف.

(5) سورة الزخرف 39/43.

(6) سورة الزخرف 39/43.

**أي لأجل ظلمكم:** في الدّنيا "فينفع" منصوب "بلن" مفعوله "كم"، "اليوم" مفعول فيه لينفع، "واذ ظلمتم" في محلّ النصب على أنه مفعول له لينفع.

وقيل: إنكم في العذاب مشتركون في تأويل المصدر فاعل "ينفع"، أي: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب.

**الثانية:** من سبع كلمات **لمّا:** الوجودية الدالة على، وجود شئ لوجود غيره، ووجه التسمية سبق في المسألة الثانية في الباب الأوّل.

**يقال:** بسبب الاستعمال **فيها:** أي في بيان وجوه استعمالها أنّها **في نحو:** قولك: **لمّا جاء زيد جاء عمرو، حرف:** يعني أنها حرف دالة ههنا على **وجود:** عمرو **لوجود:** زيد فكانت "لما" لثبوت مفهوم الجملة الثانية، هي: جاء عمرو لثبوت مفهوم الجملة الأولى، وهي جملة: جاء زيد. فظهرت مشابهتها بحرف الشرط.

وعند سيبويه[1] أنّها حرف بمعنى اللّام فلا تضاف لأنّ الإضافة /28ب/ من خواصّ الاسم، فمعنى المثال على حرفيتها: أن مجئ عمرو لأجل مجئ زيد.

**وتختص:** لمّا الوجوديّة من حيث هي **بـ**الدخول على **الماضي:** فلا تعمل عمل الجزم، وأمّا لفظ "لو" يدخل على الماضي كذلك؛ لكنه لانتفاء الثاني لانتفاء الأوّل في المشهور.

**زعم:** أي ادّعى أبو علي **الفارسي ومتابعوه**[2]: وقالوا: **إنها:** أي لمّا هذه من حيث هي **ظرف:** من الظروف [3] المبنية لمشابهتها بلمّا الجازمة إذا دخلت على الماضي لفظاً أو معنى **بمعنى حين:** أي الوقت والمدّة؛ فتكون على زعمهم[4]: اسماً مركّبةً من لم وما، ولا تركّب عند سيبويه؛ بل أصلها لمّا فإنّه ذهب إلى حرفيّتها[5] كما ترى آنفاً.

واختار المصنف مذهبه؛ فإعراب المثال على ما ذهب إليه الفارسي، فجملة: جاء زيد في محلّ الجرّ بإضافة لمّا إليها، ولمّا في محلّ النّصب على أنها مفعول فيه لجوابها، وهو: جاء عمرو،

---

(1) في المخطوطة : سبويه" تصحيف.

(2) المتابعون للفارسي في قوله أنّ "لمّا" ظرف هم: ابن جني وتبعهم عبد القاهر وجماعته. انظر: المغني 369 وأوثق الأسباب 145/2.

(3) في المخطوطة: "ظروف" تصحيف.

(4) انظر: المغني 369 وأوثق الأسباب 145/2.

(5) انظر: الكتاب 223/4 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 91.

والعامل فيها جوابها، والتقدير: أنّ مجئ عمرو في وقت مجئ زيد.

**ويقال:** مرة أخرى **فيها:** أي في بيان، وجهها أنّها **في نحو:** قوله –تعالى-: ﴿**بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**﴾ [1] ص23 **حرف:** فحرف خبر إنّ، **جزم: أي** جازم يعني أنّها حرف يعمل عمل الجزم إذا دخلت على المضارع؛ فتكون مخصوصةً[2] **لنفي:** حدث **المضارع وقلبه:** أي ولقلب زمان المضارع **ماضياً:** أي زماناً ماضياً.

ولا تقلب صورته **متصلاً:** نفيه هو فاعل متصلاً، أي: متّصلاً نفى حدث المضارع إلى الحال.

**متوقعاً:** معطوف على متصلاً باعتبار حرف العطف. **ثبوته:** وهو فاعل متوقعاً يعني أن يكون[3] ثبوت حدث المضارع واقعاً في المستقبل؛ لأنّ نفيها[4] بالحدث من الزّمان الأوّل إلى وقت وقوع التكلم.

**ألا يُرى:** عبّر به تنزيلاً للمعقول بمنزلة المحسوس[5] **أن المعنى:** في النظم الكريم **أنهم لم يذوقوه: أي** العذاب **إلى:** هذا **الآن:** الذي، وقع فيه التكلم فثبت منه إيصال نفيه، **والمعنى** في الآية **أن ذوقهم له:** أي العذاب **متوقع:** في المستقبل، ويزول عنهم الشك بذوقهم[6] العذاب في المستقبل وصدّقوه مضطرين؛ لكن لاينفعهم هذا التصديق فثبت منه توقّع ثبوته؛ (فبل) في النظم الكريم حرف عطف للإضراب، (ولمّا) حرف جازم ههنا لدخولها على المضارع، (يذوقوا) مجزوم بها، وسقوط /29أ/ النون علامة للجزم، و(عذاب) مفعول ليذوقوا؛ فحذفت الياء منه بدلالة الكسرة، والتّقدير: عذابي.

**و**الوجه الثالث أن **يقال فيها:** أي في حق لمّا أنها **حرف استثناء**[7]: بمنزلة إلّا؛ فَغَيّر الأسلوب

(1) سورة ص 8/38.
(2) في المخطوطة: "مخصوصا" تصحيف.
(3) في المخطوطة : "تكون" تصحيف.
(4) في المخطوطة : "نفها" تصحيف.
(5) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 93.
(6) في المخطوطة : "بذوقوه" تصحيف.
(7) انظر: الكتاب 105/3-109 والمغني 370-373 وأوثق الأسباب 147/2.

إشارة إلى ضعف أقوال المخالفين[1] أو إلى إتمام الوجوه.

وذلك موجود **في نحو**: قول الربّ الحافظ –جلّ وعلا–: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [2].

**في**: أي على **قراءة**: لمّا بـ**التشديد**[3]: ثم لمّا لم ينفعه الأسلوب في الجواب فقال:

**ألا يُرى**: قال المفسّرون **أنّ المعنى**: في النظم الشريف **ما كل نفس إلا عليها حافظ**: من الملائكة، ولو لم تكن حرف استثناء لمّا قالوا كذلك، "فإن" نافية بمعنى ما، و"كلّ" مبتدأ، وخبره "ما" بعد لمّا، و"على" في "عليها" متعلق "بحافظ"، والمبتدأ مع خبره، وغيره جواب القسم، هذا على قراءة التشديد، وأمّا على قراءة التّخفيف؛ فإنْ مخففة من الثقيلة، والتقدير: إن كلّ لعليها حافظ.

والفارق بين إنْ النافية، والخفيفة اللام، ويقع المجموع جواباً للقسم أيضاً.

قال بعض الأفاضل: إنّ من أعجب عجائب الكلمات: كلمة "لمّا" فإنّها إذا دخلت على الماضي تكون ظرفاً، وإذا دخلت على المضارع تكون حرفاً، وإذا دخلت على غيرهما تكون بمعنى إلاّ، وفيه ما فيه.

**الثالثة**: مما جاء على ثلاثة أوجه **نَعَمْ** : بفتح النون والعين، وبكسر النّون والعين، أو بكسر النون فقط، وبسكون الميم في الجميع.

**فيقال فيها**: أي في حق نعم أنها **حرف تصديق**: والتصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر **إذا وقعت**[4]: أي كلمة نعم **بعد الخبر**: هو الذي لنسبته خارج إثباتا أو نفياً.

مثال الأوّل **نحو**: قولك لبكر: **قام زيد، أو**: نحو قولك في المثال الثاني: **ماقام زيد**: فيقول بكر في تصديقهما: نعم؛ لتقررهما.

**ويقال** في حق نعم مرّة أخرى أنها **حرف إعلام**: والإعلام غير التصديق لأنه لايلزم من أنْ يقال سمعت قولك أن يصدّقك.

---

(1) القائلون بأنها تأتي بمعنى "إلا " هم: الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الورود في كلام العرب. انظر: أوثق الأسباب 147/2، وجاء في اللسان: وقول من قال لمّا بمعنى إلا ، فليس يعرف في العربية.
انظر: لسان العرب (لمم) 549/12.

(2) سورة الطارق 4/86.

(3) قرأ "لمّا" بتشديد الميم ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر، وقرأ الباقون بالتخفيف.
انظر: حجة القراءات 758 وإتحاف فضلاء البشر 602/2.

(4) في المخطوطة: "وقت" تصحيف.

فلو قال أحد على هذا التقدير: يا زيد أليس لي عليك ألف درهم؟ وقال زيد: نعم، لا يكون إقراراً.

والإقرار في الشرع: إخبار بحق الآخر عليه **إذا وقعت:** نعم **بعد الاستفهام:** إقراريّاً وإنكاريّاً **نحو:** قولك **أقام زيد؟**

ومثال الثاني، نحو: هل ذهب زيد؟ فجوابهما بنعم إعلام لا تصديق.

**ويقال** في الوجه الثالث لنعم أنّها **حرف وعد:** والوعد: خبر عن منافع محضة واصلة إلى المخبَر، والوعيد: خبر عن مضار مستقبلة /29ب/ واصلة إلى المخبَر بفتح الباء فيهما **إذا وقعت:** نعم **بعد الطلب:** هذا يعمّ الأمر والنهي، **نحو:** قولك إلى زيد: **أحسن إلى فلان!**

**فقال زيد: نعم** أي أحسن إليه، ونحو لا تُحسن إلى فلان! فقال –في جواب نهيك–: نعم.

يعني لا أُحسن اليه.

**الرابعة:** من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه **إِيْ بكسر الهمزة وسكون الياء، وهي:** أي كلمة إي **بمنزلة نعم:** فيجوز وقوعها بعد الخبر للتصديق[1] وبعد الاستفهام للإعلام، وبعد الطلب للوعد، **إلا أنّها:** يعني أنْ إيْ بمنزلة نعم في الأحوال[2] الثلاثة إلا أنّ في: إيْ حال واحد لم يوجد في نعم، وهو أن **تختص:** إِيْ **بالقَسم** أي لا تستعمل[3] إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم، فلا يُقال: أقسمت إيْ وربّي، ولا يكون المقسم به بعدها إلّا الربّ؛ بل تقول كما في **نحو:** قوله –تع–: ﴿**قُلْ**﴾[4] يامحمد، ﴿**إِيْ وَرَبِّي**﴾[5]: الواو للقسم، أي: أقسم بربي ﴿**إِنَّه**﴾[6] أي العذاب ﴿**لَحَقٌّ**﴾[7]: يونس11.

الحق في اللغة: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وفي اصطلاح[8] أهل المعاني هو: الحكم المطابق للواقع.

والقسم مع جوابه مقول القول، وإِي ههنا للإعلام لأنّها وقعت بعد الاستفهام فتبصر!

---

(1) في المخطوطة: "التصديق" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "احوال" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "لا يستعمل" تصحيف.
(4) سورة يونس 53/10.
(5) سورة يونس 53/10.
(6) سورة يونس 53/10.
(7) سورة يونس، 53/10.
(8) في المخطوطة : "الاصطلاح" تصحيف.

وأمّا ما قاله ابن الحاجب مخالف لما ذكره المصنف[1]؛ فانّه قال، وإيْ ثبات بعد الاستفهام، والأخفش قريب منه، وقال ابن مالك: إنّ إِي بمعنى نعم[2]، وهذا موافق لما ذكره المصنف.

**الخامسة:** منها **حتى:** أي كلمة حتى:

**فأحد أوجهها: و**إنّما أتى به ههنا، وقد تُرك فيما سبق إشارة لعظم شأنها بكثرة استعمالها، ولطول مباحثها بالنّسبة إلى سوابقها، أو إشارة إلى الإيقاض من كثرة الفواصل بين أخواتها. **أن تكون:** حتى **جارة:** وإذا كان الأمر كذلك، **فتدخل:** حتى **على الاسم الصّريح:** أي على الاسم الظّاهر استعمالاً، ولاتدخل على المضمر؛ فلا يقال حتاه خلافاً للمبرّد؛ فإنه جوّز دخولها على المضمر مستدلّاً بمثل هذا القول:

فَلَا وَاللهِ، لَا يُلفِي أُنَاسٌ فَتىً [3]حَتَّاكَ يَا[4]بنَ أَبِي[5] يَزِيْدِ[6]

وهو شاذّ عند غيره[7]. واختار المص[8] مذهب غيره [ ] [9] **بمعنى إلى مثل:** مثالها نحو **قوله – تعالى– :** ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [10] قرئ بفتح الميم واللام، وبكسر اللّام[11] فقط، ولفظ "هي" مبتدأ مؤخّر، و"سلام" خبر مقدم قدم للتخصيص، و"حتى" متعلق "بتنزل" أو "بسلام".

---

(1) انظر: المغني 106.
(2) انظر: المغني 104 وشرح الإعراب لشيخ زاده 97.
(3) "فنا" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(4) "يا" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتها.
(5) "أبي" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتها.
(6) هذا البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها وهو من الطويل وهو في الجنى الداني 543-544 وشرح ابن عقيل 10/3.
(7) حتى إذا دخلت على ضمير تكون شاذة عند سيبويه والبصريين. انظر: الجنى الداني 544.
(8) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: المصنف.
(9) كلمة مطموسة.
(10) سورة القدر 5/97.
(11) قرأ الكسائي وخلف بكسر اللام ووافقهما الأعمش وابن محيص بخلف، والباقون بفتحها وهو القياس والكسر سماع وهما مصدران. انظر: حجة القراءات 768 وإتحاف فضلاء البشر 621/2.

**ومثال** آخر نحو قوله –تع–[1]: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾ [2] "فتول" أمر خطاب إلى النبي، وفاعله[3] أنت مستتر فيه.

وأشار[4] بذكر هذا المثال إلى كون "المطلع" مصدر ميمي؛ فيحتاج إلى تقدير الوقت[5]، فيقال: حتى، وقت مطلعه أو طلوعه، قيل: يدوم سلام الملائكة إلى طلوع الفجر، بخلاف الاسم الزمان، لأنه يحتاج إلى تقدير الوقت.

وتدخل **على الاسم المؤول:** لإضافة منهم إشارة إلى تقديم دخول أن وهذ التأويل ناشئ **بأن:** من أنْ وحال كونها **مضمرة:** أو مقدرة وجوباً وناشئ **من:** كون المؤوّل في الأصل الفعل المضارع. إن الاسم المؤول بأن المضمرة /30أ/ **الفعل**[6] **المضارع** وهو قابل للتأول بالاسميّة.

**فتكون:** حتى **تارة: أي** مرة **بمعنى إلى:** إذا دخلت على المضارع المؤول بأنّ المضمرة **نحو:** قوله ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [7] أي على العجل عاكفين ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾: [8] ط16 "نبرح" فعل من الأفعال[9] الناقصة، ومنصوب "بلن"، واسمه مضمر فيه، "عاكفين" خبره. "ويرجع" مع ما عمل فيه في تأويل المصدر مجرور "بحتى" "وحتّى" متعلق "بلن نبرح".

**الأصل:** في كونه حالاً، **حتّى أن يرجع:** مع أن، وهذا مذهب سيبويه[10]، وجمهور البصريين؛ فانهم قالوا: إن حتى إذا دخلت على الاسم المؤوّل تكون حرف جرّ، ونصب المؤول بأن المضمرة[11] **أي: إلى رجوعه:** فظهر من هذا التّفسير كون حتى فيها بمعنى إلى، وكون يرجع

---

(1) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: تعالى.
(2) سورة الصافات 174/37 "حتى حين" في سورة المؤمنون 54/23.
(3) "فاعله" اقتضاها السياق؛ لذا أثبتها.
(4) في المخطوطة: "وإشارة" تصحيف.
(5) انظر: شرح قواعد الإعراب شيخ زاده 98.
(6) في المخطوطة: "فعل" تصحيف.
(7) سورة طه 91/20.
(8) سورة طه 91/20.
(9) في المخطوطة: "أفعال" تصحيف.
(10) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.
(11) انظر: الكتاب 6/3، 17.

في تأويل المصدر **أي: إلى زمن رجوعه:** هذا للتفسير[1]؛ فأشار به إلى حصول المصدر في الزّمان لامعناه المطابقي والتضمني؛ بل يلزم الزّمان له.

قال الفارسي: إنَّ المصادر تقع في الأزمان فيجعل لسعة الكلام زمان. [2]

**وتكون تارّة: أي** مرّة أخرى **بمعنى كي:** فتكون للتقليل فإنّ ماقبلها ح[3] سبب لما بعدها، **نحو:** قولك للكافر **أسلم حتى تدخل الجنّة:** الأصل أسلم كي أنْ تدخل الجنة، أي: أسلمت لأجل دخول الجنة، فظهر منه السببية.

**وقد يحتملهما:** أي قد تحتمل حتى بمعنى إلى وكي من جهته؛ كونها في محلّ واحد، ومثل **قوله –تعالى–:** ﴿**فَقَاتِلُوا**﴾ [4]: الطّائفة ﴿**الَّتِي تَبْغِي**﴾ [5]: أي تظلم ﴿**حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ**﴾ [6]: حجر26 أي حتى ترجع إلى أمر الله، **أي: إلى أن تفيء:** أي إلى أن ترجع فكانت للغاية **أو كي تفئ:** أي لأجل رجوعها. "فقاتلوا" أمر من باب المفاعلة، واو متصل به، ومفعوله موصول فقد أو مع صلته، و"تفئ" فعل فاعله مستتر عائد إلى الموصول، "وتفئ" مع ما عمل فيه في تأوّل المصدر مجرور بحتى، وهي متعلق "بقاتلوا".

واعلم: أن الفرق بين حتى وإلى، أن مجرور حتى إما أن يكون آخر جزءٍ من المذكور قبلها دخولاً فيه، أو مائلاً في آخر جزء منه.

وأمّا مجرور إلى أعم من أن يكون آخر جزء من المذكور قبلها أو مائلاً في آخر جزء منه، أو أول منه أو أوسط جزء منه، نحو[7]: فلهذا الوقت نمت البارحة حتى نصفها، أو ثلثها، لم يجز، ولو قلت: نمت البارحة إلى نصفها، أو ثلثها جاز.

وفيه كلام طويل؛ فيرجع إلى المطولات. لكن هذا فرق لطيف وأنصف.

---

(1) "تفسير" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 98.
(3) من اختصارات القيصري، ويبدو لي أنها تعني: حينئذ.
(4) سورة الحجرات 9/49.
(5) سورة الحجرات 9/49.
(6) سورة الحجرات 9/49.
(7) "نحو:" زيادة مني ليستقيم المعنى؛ لذا أثبتها.

**وزعم:** أي ادّعى **ابن هشام**[1]: وتبعه **ابن مالك:** وقالا **إنّها:** أي حتى **قد تكون بمعنى إلا:** الذّي للاستثناء **كقوله:** أي استدلا بمثل قول الشاعر[2]:

**لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً          حَتّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ**[3]

**لَيْسَ العَطَاءُ:** أصله عطاو فقلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف، أي: ليس الإحسان **مِنَ الفُضُولِ:** أي من الشئ الزّائد الذّي لا يرغب إليه **سماحة:** أي جوداً وسخاءً، وهي بالنصب خبر ليس /30ب/ **حتّى تجودَ:** أي إلا أنْ تجود على زعمك، **وما:** أي بالشئ الذّي **لديك:** أي عندك، وهو **قليل:** رغبة وهذا ليس بجود في الحقيقة؛ لأنّ الجود صفة، هي مبتدأ: إفادة ما ينبغي لا لغرض دنيوي.

وبهذا ظهر كون الاستثناء منقطعاً، وإنّما عبّر بالزعم لإمكان أن يكون حتى بمعنى إلى بتقدير المضاف، يعني: ليس قصد الإحسان من المال الزائد مطلقاً سماحة إلى أن تجود بشئ منه حال كونه قليلاً عندك، ويكون عند الفقراء كثيراً.

و**الثاني:** من الوجوه الثلاثة لـ حتى **أن يكون:** حتى **حرف عطف:** إذا لم يدخل على اسم نكرة محضّة؛ فيجوز: جاءني النّاس حتى رجل عالم منهم[4]، ولايجوز رجل فقط.

وأمّا الكوفيون فلم يجوّزوا[5] أن يكون حرف عطف **يفيد:** أي حتى **الجمع المطلق:** أي ليس مقيّداً بالتّرتيب **كالواو:** وخالف الزمخشري، فقال: الفاء وثم وحتى يقتضي الترتيب[6].

---

(1) هو أبو عبد الله: محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري النحوي، المعروف بابن هشام الخضراوي، له كتب منها: الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، والتنقيد على الممتع لابن عصفور، توفي سنة ست وأربعين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 267/1 وكشف الظنون 99/6 والأعلام 138/7.

(2) هو المقنع الكندي: محمد بن مظفر بن عمير بن أبي شمر، شاعر مقلّ من شعراء الدولة الأموية، سمي بالمقنع؛ لأنه كان أجمل الناس وجهاً، وكان إذا سفر اللثام عن وجهه أصابته العين. انظر: الشعر والشعراء 496 وشرح ديوان الحماسة 1734/4 والأغاني 60/17 وشعراء أمويون 210.

(3) البيت من الكامل، وهو في الجني الداني 554-555 والمغني 169 خزانة الأدب 370/3 وشرح شواهد المغني 372 وشرح ديوان الحماسة 1734/4 وشعراء أمويون 210.

(4) في المخطوطة: "منه" تصحيف.

(5) انظر: حاشية الصبان 1081/3.

(6) انظر: المفصل 304.

وكذا عند الشافعيّ[1][2] في الواو ثم لا شرط للمعطوف بالواو، **إلا أن المعطوف بها:** أي بحتى **مشروط بأمرين:** فيكونان فارقين بين المعطوف بـــ حتى، والمعطوف بالواو:

**أحدهما:** أي أحد الأمرين:

**أن يكون:** المعطوف بـــ حتّى **بعضاً:** أي جزء بالماهية **من المعطوف عليه:** نحو: جاءني النّاس حتى زيد، ونحو: ضربني السّادَات حتّى عبيدهم.

**والأمر الثّاني أن يكون:** المعطوف بها **غاية له:** أي للمعطوف عليه **في شئ:** كالعلويّ، والسفلي والقوة والضعف وغيرها.

مثال العلوي، **نحو: مات الناس:** أصله أناس فحذفت الهمزة للتخفيف[3].

**حتى الأنبياء:** خصوصاً منهم نبينا –عليه الصّلاة والسّلام– قال الشاعر:

وَمَا أَحَدٌ يَبْقَى عَنِ المَوْتِ سَالِماً     فَإِنّ المَنَايَا قَدْ أَصَابَتْ مُحَمَّداً

فَلَوْ كَــانَ بَقَــاءٌ لِسَاكِــنِ الدُّنْيَا     لَكَانَ رَسُولُ اللهِ فِيْهَا مُخَلّداً[4]

فالأنبياء معطوف على النّاس بحتى، وقد فرض أن يكون المعطوف غاية للمعطوف عليـــه فـــي شئ، وهذه الغاية موجودة في الأنبياء –**عليهم السّلام** – فإنّ الأنبياء: هو جمع النبي، وهو مـــن أُوحي إليه بملك أو أُلهم في قلبه، أو نُبّه بالرؤيا الصالحة.

فكلّ من شأنه كذلك هو **غاية الناس في شرف المقدار: أي** في علو القدر مع أنّهم بعض منـــه، والرّسل من الأولويّة مع أنهم عَرّفوا الرسول: بأنه الشخص الذّي يظهر علي يده الخارق للعادة المقارف بطلب المعارضة.

---

(1) هو أبو عبد الله: محمد بن إدريس بن العباس، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد بغزة بفلسطين، برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وكان ذكيّاً مفرطاً، له تصانيف كثيرة منها وأشهرها: كتاب الأم في الفقه، والمسند في الحديث، والرسالة في أصول الفقه، تـــوفي سنة أربع ومائتين. انظر: وفيات الأعيان 164/4–169 وكشف الظنون 9/6 والأعلام 26/6.

(2) انظر: الرسالة 472، 536، 541.

(3) انظر: لسان العرب (نوس) 245/6.

(4) البيتان من الطويل ولم أقف لهما على قائل، وقيل: إنهما لحسان بن ثابت، ولم أجدهما في ديوانـــه، وبـــلا نسبة في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 1240/3.

سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الأنبياء -عليهم السّلام- فقال: "مِائَةُ أَلْفٍ وأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلفاً، قِيلَ: فَكَمِ الرّسُلُ؟ قَالَ: ثَلاثُمِائَةٌ، وَثَلاثَةَ عَشَرَ"[1].

**وَ**مثال السفلي حال كونه **عكسه: /31 أ/** أي عكس مضمون[2] المثال الأوّل؛ فإنّ العلوي والسفلي متقابلان بتقابل التّضاد، ونحو قولك: **زارني الناس حتى الحجّامون**؛ فإنّهم غاية النّاس في سفلى القدر عند العرب مع أنّهم بعض منهم[3].

والحجّامون: جمع حجّام، وهو: من يخرج الدّم في يده[4] من الإنسان.

ومثال القوة والضعف **قول الشاعر:**

**قَهَرْنَاهُمْ حَتَّى الكُمَاةُ فَأَنْتُمْ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الأَصَاغِرا**[5]

**قَهَرْنَاهُمْ حَتَّى الكُمَاةُ:** بضم[6] الكاف، جمع: الكَمِيّ[7] بمعنى الشُّجاع[8]؛**فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا:** أي تخافون منّا **حَتَّى بَنِيْنَا الأَصَاغِرا:** جمع صغير يعني: أنتم تخافون منّا، ومن أبنائنا الذين لا يقدرون على[9] الضّرب.

فالمعطوف بحتى الأولى قويّ، وبالثانية ضعيف، وهما غايتان؛ فلهذا قال:

**فالكُماة غاية: في القوة والبنون:** جمع ابن.

**الأصاغر:** صفة بنون **غاية في الضعيف:** مع أنهما بعضاً[10] من الغالبين. فالماهية، والقوة، والضعف أيضاً متقابلان بتقابل التّضاد.

---

(1) المستدرك على الصحيحين 597/2.
(2) في المخطوطة: "مضموم" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "منه" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "يد" تصحيف.
(5) البيت من الطويل، والبيت بلا نسبة في الجني الداني 459 والمغني 172 وشرح شواهد المغني للسيوطي 373.
(6) في المخطوطة: "بفتح" تصحيف.
(7) الكمِيّ: هو الشجاع المتكمّي في سلاحه؛ لأنه كَمَى نفسه، والجمع الكُماة كأنهم جمعوا كامٍ مثل: قاضٍ، وقضاة. انظر: الصحاح (كمى) 2477/6 ولسان العرب (كمى) 268/15.
(8) في المخطوطة: "الشجاعة" تصحيف.
(9) "على" زيادة مني ؛ ليستقيم بها المعنى.
(10) في المخطوطة: "بعضان" تصحيف.

والوجه **الثالث**: لـ حتى **أن تكون**: حتى **حرف ابتداء**: أي أن تكون حتى ما يُفتتح به الكلام؛ فيكون ما دخلت[1] عليه حتى جملة مستأنفة فح[2] لا تعمل عمل الجر عند الجمهور خلافاً للزجاج، وابن درستويه، وقد سبقت نبذة عنه في المسألة الثالثة من الباب الأوّل.

**فتدخل**: حتى ح[3] **على ثلاثة أشياء**: جمع شيء، وأصل شَيءٍ شيّئٌ بالتشديد عند الفراء[4]، وأصل أشياء: شَيْئآء على وزن فعلاء عند الخليل[5] وأشْيِاء عند الأخفش والفراء على وزن أفْعِلاء[6]، وإنْ أردت التفصيل فارجع إلى الشروح الشافية[7].

والاتفاق على أنّه غير منصرف. والمنصرف، مأخوذ من الصّرف، وهو الفضل والزّيادة وإنما سمي المنصرف؛ لاشتماله على زيادة الإعراب أعني التنوين والجرّ، ولما عرف مقابلة عين تلك الزيادة يسمّي بغير المنصرف؛ فإنّ قلت: فما غير المنصرف؟

قلت: غير المنصرف: ما فيه علتان من العلل التسع أو واحدة منها تقوم مقامهما؛ فاحتيج في كون الاسم غير المنصرف إلى هذه العلل، ولم يُحتج إليها في كونه منصرفا لأنّ المنصرف أصل، والأصل لا يحتاج إلى علّة، وسبب بخلافه غير المنصرف فإنّه فرع، والفرعية لزمته لاحتياجه إلى سبب، وعلّة.

---

(1) في المخطوطة : "دخل" تصحيف.

(2) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: فحينئذ.

(3) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذ.

(4) هو أبو زكريا: يحيى بن زياد بن عبد الله المعروف بالفراء، وُلد سنة أربع وأربعين ومائة، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. كان فقيهاً متكلماً عالماً بأيام العرب، من تصانيفه: الحدود، والمعاني ، واللغات وغيرها. توفي سنة سبع ومائتين. انظر: طبقات النحويين واللغويين 131-132 ووفيات الأعيان 176/7 وكشف الظنون 400/6 والأعلام 145/8.

(5) هو أبو عبد الرحمن: الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي، ولد سنة مائة، ولم يسم أحدٌ بأحمد بعد رسول الله -ﷺ- قبل والد الخليل، وكان الخليل ذكياً ، فطناً، شاعراً، استنبط من العروض، ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق. وهو أستاذ سيبويه النحوي، من كتبه: العين في اللغة، ومعاني الحروف، والنقط والشكل وغيرها. توفي سنة سبعين ومائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 47-49 ووفيات الأعيان 244/2 والأعلام 314/2.

(6) انظر: الصحاح (شَيَأ) 58/1 ولسان العرب (شيأ) 126/1-129 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 102-103.

(7) انظر: الشروح الشافية 26/1.

وحكم غير المنصرف أن لايدخله كسر ولاتنوين؛ لأنّ الاسم إذا دخلت عليه علتان أو واحدة منهما تقوم مقامهما يكون مشابهاً للفعل من، وجهين:

أحدهما: أن الفعل فرع الاسم من جهة اشتقاقه منه.

والثاني أن الفعل يتوقف على الاسم في الإفادة فإذا كان في الاسم سببان، يكون فيه فرعيتان؛ فيشابه الفعل؛ فيمنع منه ما يمنع في الفعل /31ب/ من الكسر والتنوين، وإنّما لم يجز أن يكون[1] للاسم[2] غير المنصرف سبب واحد؛ لأنّ الاسم أصل فيكون سبب واحد مساوياً للفرع. ويرجح السبب[3] الثاني جانب الفرع.

والعلل التسع هي[4]: العدل، والوصف، والتّأنيث، والمعرفة، والعجمة، والجمع، والتركيب، والألف والنون، ووزن الفعل.

الفرعية في العدل: المعدول عنه، والوصف: فرع الموصوف، والتأنيث: فرع المذكّر، والتعريف: فرع التنكير؛ لأنه يقال رجل ثم الرّجل، والعجمة: فرع العرب؛ لأنّ لغة كل قوم أصل بالنسبة إلى لغتهم، ولغة غيرهم فرع لغتهم، والجمع: فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد.

وعلّة منع الصرف في مثل: عمران، الألف والنون والعلمية. اختلفوا فيه؛ فقال البصريون: إن منعه لمشابهته[5] لألفي التأنيث.

و ح[6] لايكون فرعاً لشيء[7]، وقال الكوفيون: إن منعه بالأصالة لا لمشابهته، و ح[8] يكون فرعاً عن[9] زيد عليه[10].

---

(1) في المخطوطة: "كون" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "الاسم" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "سبب" تصحيف.

(4) "هي: "زيادة مني يقتضيها السياق.

(5) في المخطوطة: "بمشابهته" تصحيف.

(6) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: وحينئذ.

(7) انظر: الكتاب 3/215-216.

(8) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: وحينئذٍ.

(9) في المخطوطة : "على" تصحيف.

(10) "عليه" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

ووزن الفعل فرع عن[1] وزن الاسم باعتبار أصلية الاسم من الفعل.

وعلّة منع الصّرف في إسرافيل، وجبرائيل، وميكائيل، وعزرائيل: العجمة والعلميـــة[2]، وإنمـــا أطنبت في هذا المقـــام إزالـــة لشبهة الإخوان.

وقـــد يكـــون دخول حتى على **الفعل الماضي، نحو**: قوله –تعالى-: ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾ [3] أع و فجملة "عفوا" ما لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها مستأنفة وابتدائية، "وقالوا" معطوف على "عفوا". **وقد يكون دخولها على المضارع المرفـــوع**: احترز بالمرفوع من أن تكون أن مضمرة، وإلّا فيلزم الجرّ[4]، والمفروض خلافه **نحو**: قوله –تعالى-: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [5]: بق أي **على قراءة من رفع**[6]: "يقولُ"، وهو نافع[7]: على أنّها حكاية حال ماضية، كقولك: مرض فلان حتى لايرجونه؛ لأنّ حتى الابتدائية في الاستعمال لا تدخل على المضارع إلّا بتحقيق الحـــال أو بحكاية الحال الماضي، ولا مساغ للأوّل ههنا؛ لأنّ المضارع موصوف بالمرفوعيّـــة، وخبـــر الماضي بالمضارع مجازاً؛ فجملة: "يقول الرّسول" ما لا محلّ له لذلك.

**و**الشئ الثالث الذي تدخل عليه حتى: **الجملة الاسمية كقوله**: أي مثل قول الشاعر:

**... ... ... ... ...          ... حتى ماءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ**

---

(1) "عن" زيادة مني ليستقيم بها المعنى.

(2) انظر: الكتاب 235/3.

(3) سورة الأعراف 95/7.

(4) في المخطوطة: "الجرّ" تصحيف.

(5) سورة البقرة 214/2.

(6) قرأ نافع بالرفع، وحجته أنها بمعنى قال الرسول –ﷺ- على الماضي، وقرأ الباقون بالنصب، وحجتهم أنها بمعنى الانتظار. انظر: حجة القراءات 131.

(7) هو أبو رُويم: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم، ولد سنة سبعين ، أحد القراء السبعة المـــشهورين، كـــان أسود شديد السواد، صبيح الوجه، حسن الخلق، قرأ على سبعين من التابعين، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة، توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة. انظر: ووفيات الأعيـــان 368/5–369 وغايـــة النهايـــة 330/2 وشذرات الذهب 270/1 والأعلام 5/8.

**حَتَّى مَاءُ دَجلة أَشْكَلُ** وحتى: حرف ابتداء، ماء:[1] مبتدأ مضاف إلى دجلة، وأشكل: خبره فالجملة اسميّة لا محلّ لها من الإعراب[2]. مرّ تفصيله في الباب الأوّل[3].

**السّادسة:** من السبع[4] كلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه **كلّا:** بفتح الكاف، وبتشديد اللّام، وهي على أصلها /32 أ/ وليست مركّبة، وقيل: هي مركبة[5]؛ لأنّ أصلها "لا كذا"؛ فقدمت الكاف، وحذفت الذال، وشُدد لا عوضاً عن المحذوف.

فالصحيح الأوّل **فيقال:** بحسب الاستعمال **فيها:** أي في بيان، وجوه استعمال كلّا: إنّها **حرف ردع:** الرّدع هو المنع، **وزجر:** فقوله: وزجر عطف تفسير للرّدع، وإن كان قليلاً بالواو وقد [6] يقال: زجر، أي: صاح، وهذا المعنى يحتاج إلى تأويل ههنا تأمل!

تقول مثلاً لشخص: فلان يبغضك. فيقول: كلّا! ردعاً لك. أي: ليس الأمر كما تقول في **نحو:** قوله –تعالى-: ﴿ **فَيَقُولُ** ﴾ [7] الإنسان: ﴿ **رَبِّي أَهَانَنِ** ﴾ [8] فج30 هو فعل فاعله مستتر فيه راجع إلى "رَب"، وحذف مفعوله بدلالة كسرة النّون، أي: أهانني؛ فجملته خبر ربي؛ فالمجموع مقول القول.

﴿ **كَلاَّ** ﴾ [9] هي منع الإنسان عن مقالاته المنكرة؛ ولذا فسرها بقوله، **أي: انته:**[10] أي فافزع **عن هذه المقالات:** المنكرة، **ويقال**- تارة فيها-: إنّها **حرف تصديق:** بمنزلة نعم، وإي على مذهب الفراء، ومن تبعه **في نحو:** قوله –تعالى- ﴿ **كَلَّا وَالقَمَرِ** ﴾ [11] مد29، **والمعنى: أي** معنى النظم الكريم **إي:** بكسر الهمزة، **والقمر:** الواو للقسم أي: أقسم بالقمر. مرّ بيان إي.

---

(1) في المخطوطة: "ما" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "منه" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "اول" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "سبع" تصحيف.
(5) انظر: المغني 249، وفيه أنها مركبة من كاف التشبيه ولا النافية عند ثعلب.
(6) "يكون" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(7) سورة الفجر 16/89.
(8) سورة الفجر 16/89.
(9) سورة الفجر 17/89.
(10) "هو" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(11) سورة المدثر 32/74.

**و**قد يقال في الوجه الثالث لها: إنّها حرف **بمعنى حقّاً:** على مذهب الكسائي[1]، والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة، واذا كان بمعنى حقّاً؛ جاز أن يقال: إنّه اسم يعني يكون[2] كلفظة[3] كلّا التّي هي حرف، ولمناسبته معناه بمعناها؛ لأنّك تردع المخاطب عمّا يقوله تحقيقاً لضده؛ لكن النّحاة حكموا بحرفيّته[4] إذا كان بمعنى حقّاً[5] أيضاً **أو** بمعنى **ألا:** على مذهب أبي حاتم[6] بفتح الهمزة، وتخفيف اللام، وهي مركبة من همزة الاستفهام، وحرف النّفي[7]، ويقدّر بها الجملة حتى لايغفل المخاطب عن شئ مما[8] بلغ المتكلم إليه؛ ولهذا سمّيت حرف تنبيه فإنّ الاستفهام إذا دخل على النفي يفيد تحقق مابعده نحو: ألا زيد قائم.

**الاستفتاحية: و**قد تجئ للإنكار، والتوبيخ، وللتّمني، وللاستفهام، وللعرض؛ ولذا قيّدها بها كائناً **على خلاف**[9] بين الكسائي، وأبي حاتم **في ذلك:** أي في مجيئها بمعنى حقّاً، وبمعني ألا للاستفتاح؛ فيجوز أن يكون كلّا في **نحو:** قوله –تعالى-: ﴿**كَلَّا لَا تُطِعْهُ**﴾ [10] اق30 بمعنى حقّاً أو الاستفتاح.

فالتّقدير على الأوّل: حقّاً لا تطعه.

---

(1) انظر: المغني 250.

(2) في المخطوطة: "لكون" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "كلفظته" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "بحرفية" تصحيف.

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 107.

(6) هو أبو حاتم: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، كان إماماً في علوم الآداب، ومن كبار العلماء باللغة والشعر، له نيف وثلاثون كتاباً، منها: ما تلحن فيه العامة، والأضداد، والمختصر في النحو وغيرها، توفي سنة ثمانٍ وأربعين ومائتين ، وقيل سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر: طبقات النحويين واللغويين 94-95 ووفيات الأعيان 430/2-431 وكشف الظنون 337/5 والأعلام 143/3.

(7) انظر: المغني 250.

(8) في المخطوطة: "فما" تصحيف.

(9) انظر: المغني 250، وفيه : أنهما اتفقا على معناها الردع والزجر ليس مستمرّاً فيها، واختلفا حيث قال الكسائي: إنها بمعنى حقّاً وباسميتها، وقال أبو حاتم بحرفيتها وإنها بمعنى ألا.

(10) سورة العلق 19/96.

وعلى الثاني: ألا لا تطعه. هو نهي مسند إلى ضمير الخطاب الراجع إلى رسول الوهاب، وضمير المفعول أعني المتصل به عائد إلى أبي جهل[1].

**والصواب:** هو مقابل الخطأ **الثاني:** فيكون الأول خطاباً، وفيه نظر.

فإنّ الأول صحيح وإن كان الثاني /32 ب/ ظاهر **بكسر**[2] **الهمزة:** أي لوجوب كسرها **في نحو:** قوله -تعالى- ﴿ **كَلَّا إِنَّ الإنسان لَيَطْغَى** ﴾[3]: اق30؛ لأنّها وقعت بعد "كلاّ"، ونحو قوله: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ ﴾[4] يقال: "طغى"، أي: تجاوز عن الحدّ، و"كلاّ" فيها للاستفتاح[5]، و"الإنسان" اسم إن؛ فجملة "ليطغى" مع لام التأكيد خبر "إن"، وفيه ضعف؛ لأنّ الدّليل خاص مع أنّه لم يوجد في بعض النسخ؛ لكن لا يخلو عن شبه لذكره بها ممّا تجيء على ثلاثة أوجه[6] فافهم!

و**السّابعة:** منها لفظة **لا:** من حيث هي؛ فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

**فتكون:** تارة **نافية:** النفي ما لا ينجزم بلا وهو: عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل.

**وتكون** تارة **ناهية:** النهي ضدّ الأمر؛ فيكون إنشاء.

**وتكون** تارّة **زائدة:** وتأتي[7] في الكلام للتأكيد، وغيره.

**فـ**لا **النافية:** الفاء للتفصيل أو للجزاء **تعمل في النكرات:** وأمّا عملها في المعارف فلا يجوز عند البصريين خلافاً للكوفيين[8]، نحو: لا زيد قائم.

---

(1) هو أبو جهل: عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي، أشد الناس عداوة للنبي – صلى الله عليه وسلم – وأحد سادات قريش وأبطالها ودهاتها في الجاهلية، أدرك الإسلام، وكان يقال له: أبو الحكم؛ فدعاه المسلمون : أبو جهل، توفي سنة اثنتين. انظر: دائرة المعارف الإسلامية 322/1.

(2) في المخطوطة: "الكسرة" تصحيف.

(3) سورة العلق 6/96.

(4) سورة المطففين 15/83.

(5) انظر: المغني 250، وفيه أنّ : "إن" تكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقّاً.

(6) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 107-108.

(7) في المخطوطة: "وأتي" تصحيف.

(8) انظر: المغني 316.

**عمل**: بالنّصب مفعول تعمل **إنّ**: عملا **كثيراً**: يعني: تنصب اسمها، وترفع خبرها؛ فتكــون (لا) ح[1] لنفي الجنس، نحو لا غلام رجل ظريــف.

ويحــذف خبــر لا هذه حذفاً كثيراً إذا كان الخبر عامّاً كالموجود والحاصل؛ لــدلالة النــفــي عليــه، **نحــو لا إله إلّا الله**: أي لا إله موجود إلا الله.

اختلفوا في حركة اسمها أنهــا بنائيــة أم إعــرابية[2]. وأمّا بناؤه[3] لتضمنه[4] حرف الجرّ إذا[5] قلنا: لا رجل في الدّار. مبني على سؤال سائل؛ فقال: هل من رجل في الدّار؟

فيكون أصل الجواب: لا من رجل في الدار؛ فحذف "من" هرباً من التكرار، واعتماداً على العلم به، وعلى الحركة فرقاً بين بناء اللازم والعارض وعلى الفتح للخفة.

ثم تعمل في الاسم والخبر معاً عند البصريين. وفي الاسم فقط عند الكوفيين، نحو: لاغلام رجل ظريف في الدار.

وتعمل **عمل ليس قليلاً**: فترفع الاسم، وتنصب الخبر لمشابهتهما في شي إمّا **كقوله**: أي مثالــه مثل قول الشاعر:

**تَعَزَّ فَلا [6] شَيْءٌ على الأَرْضِ بَاقِياً          ولا وِزْرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا**[7]

**تعزّ**: أي اصبر بأن تقول: إنا لله وإنّا اليه راجعون.

**فلا شئ على الأرض باقياً**: خبرها، و"على" متعلق بــ"باقياً" إذ يجوز تقدّم المعمول على العامل الفاعل. وآخر البيت: ولا وزرٌ ممّا قضى الله واقياً.

وإنما أتى بالنكرة بعد "لا" لأنّ "لا" لاتعمل إلّا في النكرة هذا لغة أهل الحجاز.

---

(1) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذ.
(2) انظر: المغني 313-314 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 109.
(3) في المخطوطة: "بناءه" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "لتظمنه" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "إذ" تصحيف.
(6) "فلا" مكررة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(7) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني 292 وشرح ابن عقيل 279/1 وشرح الأشموني 473/1 والكواكب الدرية 152/1 والمغني 315، 316 وأوضح المسالك 286/1 وشرح قطر الندى 144.

وأمّا بنو تميم؛ فلا يثبتون لها العمل، ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولها. وإنّما اختصّت بالنكرة دون المعرفة لأنّها في الأغلب؛ لنفي الجنس، وذلك لا يتصوّر إلّا فيها.

فرّق[1] بين "لا" لنفي الجنس، وبين "لا" بمعنى ليس:

أن الأوّل: لنفي الجنس والماهيّة، والثاني: لنفي واحد /33 أ/ من الجنس، مثلاً إذا قيل: لا رجل في الدار؛ فكأن معناه: إنّه ليس في الدار هذا الجنس؛ فإذن لا يجوز أن يكون فيها، واحد أو اثنان أو ثلاثة أو غيرها.

وإذا قيل لا رجل في الدّار؛ فكأن معناه نفي، واحد من جنس الرّجال فقط؛ فيجوز أن يوجد ما فوقه.

**ولا الناهية تجزم المضارع:** مخاطباً كان أو غائبا مثال الأوّل ، **نحو:** قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[2] مد29 هذا نهي حاضر.[3]

فجملة "تستكثر" في محلّ النّصب بأنّها حال من ضمير مستتر في "تمنن" مرّ بيانه في المسألة الرّابعة[4]من الباب[5] الأوّل. ومثال الثاني: نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾[6] إس15 هذا نهي غائب، والضمير[7] المستتر في "فلا يسرف" عائد إلى وليّ المقتول.

وفي زمان الجاهلية كانوا[8] يقتلون جماعة إذا قتل واحد منهم، وقد نهوا[9] عنه.

(1) انظر: شرح قطر الندى 142-145.
(2) سورة المدثر 6/74
(3) في المخطوطة: "حاظر" تصحيف.
(4) انظر: الصفحة من البحث.
(5) في المخطوطة: "باب" تصحيف.
(6) سورة الإسراء 33/17.
(7) في المخطوطة: "وضمير" تصحيف.
(8) "كانوا" زيادة مني يستقيم بها المعنى؛ لذا أثبتها.
(9) في المخطوطة: "نهو" تصحيف.

و لا **الزائدة:** هي التي **دخولها في الكلام كخروجها:** منه في عدم لغويّة أصل المعنى **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**﴾ [1]: أع8، و"لا" فيها زائدة؛ لأنها إن حذفت يستقيم المعنى، وانّما زيدت للتأكيد، والفصاحة.

وأشار بقوله أي: "أن تسجد" إلى استقامة المعنى بلا "لا"، وقوله **كما جاء:** بدون لا **في موضع آخر** هو ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾ [2] ص23 فقد[3] استقام المعنى بدون لا.

**النوع الرابع:** من الأنواع الثمانية **ما يأتي:** تفنن ههنا **على أربعة أوجه** في استعمال القوم، **وهو** راجع إلى ما باعتبار لفظه **أربعة:** كلمات من عشرين كلمة.

**أحدها** أي أحد الأربعة باعتبار العدد:

**لولا: وهي** مركّبة من لو، ولا وإذا دخل النفي يصير إيجاباً **فيقال فيها:** أي في بيان وجوه كلمة لولا **تارة:** أي مرّة إنها **حرف:** تدخل على الجملتين، و**يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه:** لأنّ لولا وضع لامتناع شئ لوجود غيره؛ فيدل على الوجود. ثم الضّمائر كلّها أعنى: المستتر في يقتضي، والبارز في جوابه، وشرطه راجع إلى لفظ لولا.

**وتختصّ:** لولا هذه في الاستعمال **بالجملة الاسمية:** خلافا للكسائى فإنّه قال: الاسم الواقع بعد لولا فاعل لفعل مقدّر، أي: لولا، وجود[4] زيد لأكرمتك.

**المحذوفة الخبر:** هي صفة الجملة يعني تدخل لولا هذه على مبتدأ وخبره محذوف؛ لقيام قرينة عليه. وإنّما عبّرنا بالجملة إشارة إلى وجود نسبتها في الواقع، وهذا مخالف لما ذهب اليه الكسائي؛ وقد أشير إليه آنفاً، وعلى ما ذهب إليه الفراء، فإنه قال: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها أي: حذفا **غالباً:** أي وجوباً وأكثرياً، لا دائماً كما ذهب إليه البعض[5].

هذا إذا كان الجرّ عامّاً، وأمّا إذا كان /33ب/ خاصّاً لا يجب حذفه كما في قول الشافعي –رحمة الله عليه–:

---

(1) سورة الأعراف 12/7.
(2) سورة ص 75/38.
(3) في المخطوطة: "سند" تصحيف.
(4) في المخطوطة : "وجد" تصحيف.
(5) انظر المغني 361، وقد كنّى عن البصريين، بكلمة: البعض.

وَلَوْلا الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ[1] يُزْرِي لَكُنْتُ اليَومَ أَشْعَرَ مِنْ لَبيدِ[2].

هذا على مذهب البصريين.

واعلم أن الفرق بين الغالب والكثير والنادر: أن كل ما ليس بكثير نادر، وليس كل ماليس بغالب نادراً؛ بل يكون كثيراً.

واعتبر بالصّحة، والمرض، والجذام. فإنّ الأوّل: غالب. والثّاني: كثير. والثالث: نادر.

و**نحو لولا زيد لأكرمتك:** فلولا حرف امتناع، وزيد مبتدأ خبره محذوف، أي: لولا زيدٌ موجود؛ فجملة لأكرمتك جوابُها. فكان وجود زيد سبباً لامتناع الإكرام.

**ويقال فيها تارة:** أي مرّة أخرى: إنها **حرف تحضيض:** أي حرف طلب بإزعاج **وعرض:** بالجرّ معطوف على تحضيض **أي** حرف **طلب:** برفق أي طلب **بإزعاج: أي** بشدة وعنف **أو** طلب **برفق: أي** بلين.

فالأوّل للاوّل، والثاني للثاني؛ **فتختص:** لولا هذه **بالمضارع:** يعني تدخل على الفعل المضارع بلا تأويل إذا كانت للتحضيض **أو** تختصّ **بما** أي بالماضي الذي **في تأويله** أي في تأويل المضارع، وإن كان لفظه ماضياً.

ومثال الأوّل **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ**﴾ [3] نم19 أي قال صالح –عليه السّلام– قبل نزول العذاب لقومه: لولا الآية. ولولا حرف طلب بازعاج.

**ومثال الثاني في نحو قوله** –تعالى–: ﴿**لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ**﴾ [4] من28 أي هلا تؤخرني إلى أجل قليل، ويجوز أن يكون لمجرّد التّمني أي: ليتك أخرّتني إلى أجل قليل، قال الزمخشري: هلا أخّرت موتي إلى أجل قليل[5]؛ فلولا حرف طلب برفق، وأخرتني فعل تأول.

**ويقال فيها تارة: أي** مرة أخرى أي أنّها **حرف توبيخ:** أي حرف تهديد، وعذاب على ترك فعل في الزّمان الأوّل؛ **فتختصّ:** لولا هذه بالجملة الفعلية المبتدأة **بالماضي نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**فَلَوْلَا**

---

(1) في المخطوطة: "للعلماء" تصحيف.

(2) البيت من الوافر للشافعي في ديوانه 59 وصبح الأعشى 272/1 ووفيات الأعيان 167/4.

(3) سورة النمل 46/27.

(4) سورة المنافقون 10/63.

(5) انظر: الكشاف 112/4.

**﴿ نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَاناً آلِهَةً ﴾**[1]: أح26 وجمع "قربان" هو قرابين: وهو ما يقرّب إلى الله –تعالى– أي: اتخذوهم شفعاء متقرباً بهم إلى الله –تعالى– أي فهلا منعهم من الهلاك ءالهتهم الذين يتقربون بهم إلى الله –تعالى– حيث قالوا: هؤلاء الذين[2] هم شفعاؤنا عند الله[3].

فلولا حرف توبيخ والضمير[4] المنفصل أعني: هم راجع إلى الكفار، والمفعول الأوّل لـ "اتخذ" محذوف، والثاني له "آلهة"، و "قرباناً" حال من المفعول، قوله: **قيل**: يشعر بأنّه غير مرضيّ عنده.

وقوله **تارة تكون للاستفهام** يشير أضعف ما قاله[5] /34أ/ الهَرَوي[6] يعني تكون لولا تارة للاستفهام[7] **في قوله** –تعالى–: **﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾**[8] من28 أي هلا أخرتني.

وفي قوله –تعالى– **﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾**[9] فر18 أي هل أنزل إلى الرّسول ملك، وهو فاعل مقام لأنزل **قال الهروي: والظاهر**: أي، والحال الظاهر ما قاله[10] الهروي عند البعض هو هذا **أنّها**: أي إن لولا **في** النظم **الأوّل**: أي في ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي ﴾[11] الآية **للعرض**: أي لطلب تأخير الموت برفق، **وفي** النّظم **الثاني**: أي في ﴿ لَوْلَا أُنزِلَ ﴾[12] الآية **للتحضيض**: أي لطلب

---

(1) سورة الأحقاف 28/46.
(2) في المخطوطة: "الذين" تصحيف.
(3) انظر: شرح الإعراب لشيخ زاده 114.
(4) في المخطوطة: "وضمير" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "قال له" تصحيف.
(6) هو أبو الحسن: علي بن محمد الهُرَوي، عالم باللغة والنحو، له كتب منها: "الذخائر في النحو وكان في حوالي أربعة أجزاء جمع ما تفرق فيه ، وسماه: الأزهية في علم الحروف، والمرشد في النحو، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة. انظر: إنباه الرواة 311/2 وبغية الوعاة 205/2 والأعلام 327/4.
(7) انظر: المغني 362 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 115.
(8) سورة المنافقون 63 / 10
(9) سورة الفرقان 7/25.
(10) في المخطوطة: "قال له" تصحيف.
(11) سورة المنافقون 10/63.
(12) سورة الفرقان 7/25.

إنزال[1] الملك بإزعاج؛ فدخل هذا الاستعمال على رأي الهروي في الوجه الثاني، وظهر منه، وجه عدم رضائه.

**وزاد**: الهروي **معنى آخر**: غير الأربعة، **وهو**: أي المعنى الآخر **أن يكون**: لولا **نافية**: بالوضع، ونفيها **بمنزلة لم**[2]: يعني تعمل عمل لم.

قال صاحب التسهيل[3]: وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضاً فيؤول بلو لم[4].

وبعد ذلك **جعل**: لولا **منه**: أي من الدال على معنى النفي في قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ**﴾ [5] يونس11. ولذا فسّره بقوله: أي **لم تكن قرية امنت**: أهل القرية.

و**الظاهر أن المراد**: من لولا في الآية معنى **فهلا**: فيفيد هلا ههنا التّوبيخ فيدخل هذا في الوجه الثالث.

وقوله **هو**: أي كونها بمعنى هلا **قول الأخفش**، و**الكسائي**، **والفراء**، **ويؤيده**: أي يؤيد معنى هلا **قراءة**[6] **أبّي**: ابن[7] كعب[8]، وعبدالله ببن مسعود؛ فإنهما قرآ ﴿**فَهَلا** كَانَتْ﴾ [9] الآية تنبيه في صورة السند.

---

(1) في المخطوطة: "أنزل" تصحيف.

(2) انظر: أوثق الأسباب 181/2 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 115.

(3) كتاب شرح التسهيل لابن مالك.

(4) انظر: التسهيل 113/4.

(5) سورة يونس 98/10.

(6) قرأ أبي وعبد الله: "فهلا كانت إلا قوم يونس". انظر: الكشاف 253/2 – 254 والمغني 363.

(7) هو أبو المنذر: أبي بن كعب بن قيس من بني النجار، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، ولما أسلم كان من كُتاب الوحي، كتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس، شارك في جمع القرآن، وله في الصحيحين وغيرهما أربعة وستون ومائة حديثاً، مات سنة إحدى وعشرين. انظر: أسد الغابة 69/1 والأعلام 82/1.

(8) في المخطوطة: "ابن" تصحيف.

(9) سورة يونس 98/10.

**ويلزم من ذلك:** أي من كونها بمعنى هلا **معنى النفي:** لا مطلقاً؛ بل يلزم من النفي **الذي ذكره الهروي**[1]: وهو النفي في الزمن الماضي **لأنّ اقتران التوبيخ:** أي لأنّ اقتران لولا التي بمعنى التّوبيخ **بالفعل الماضي يشعر:** ذلك الاقتران **بانتفاء وقوعه:** أي بانتفاء تحقق الفعل في الماضي.

والمراد به ههنا الإيمان فلم يكن النّفي معنىً موضوعاً لها؛ بل لازماً للتوبيخ، والمفروض بخلافه.

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية:" والجملة في معنى النفي"[2]. وقال المصنف في مغني اللبيب: لعلّ الزمخشري أراد بقوله: والجملة في معنى النفي ما ذكرناه؛ فلهذا قال، والجملة في معنى النفي، ولم يقل ولولا للنفي[3]. واعلم: أنّ التحضيض لايكون في الماضي الذّي قد فات إلّا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنّه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل؛ فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات.

**الثانية:** من الأربعة **إنْ:** أي كلمة إنْ، قوله **المكسورة:** الهمزة لا المفتوحة، وقوله **الخفيفة:** النّون لا الثقيلة صفتان لإِنْ.

**فيقال فيها:** أي في كلمة إنْ: إنها **شرطية:** /34 ب/ وح [4] تكون للاستقبال سواء دخلت على المضارع والماضي، وسواء وقع فعلها لفظاً أو تقديراً.

واعلم: أن إنْ هذه تقتضي الجملتين [5]: إحداهما: شرطية. والأخرى جزائية.

وفعل الشرط والجزاء لم يخلوا من أن يكونا مضارعين أو ماضيين [6] أو الشّرط مضارعاً، والجزاء ماضياً، وعلى العكس.

---

(1) في المخطوطة: "الهري" تصحيف.

(2) الكشاف 253/2- 254.

(3) المغني 363.

(4) من اختصارات القيصري، ويقصد به: حينئذ.

(5) في المخطوطة " الجملتين" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "الماضيين" تصحيف.

وقد اجتمعا مضارعين في **نحو**: قوله –تعالى–:﴿ قُلْ ﴾[1] : يا محمّد ﴿ **إِنْ تُخْفُوا** ﴾ [2] من الإخفاء ﴿ **مَا فِي صُدُورِكُمْ** ﴾ [3] أي في ضمائركم ﴿ **أَوْ تُبْدُوهُ** ﴾ [4] أي أو تظهروا ما في صدوركم ﴿ **يَعْلَمْهُ اللهُ** ﴾[5] آل3، و"إنْ" حرف الشّرط، "تخفوا" مجزوم "بإنْ" فعل الشرط وعلامته سقوط النون منه، والموصول مع صلته في محل النصب بأنه مفعول به "لتخفوا" أو "تبدوه" معطوف على "تخفوا"، و"يعلمه الله" جواب الشرط، وفعل الشرط مع جزائه أعني: "يعلم" مع مفعوله المتّصل به، وفاعله أعني: لفظة الجلالة في محلّ النصب بأنّه مقول القول.

ومثال الثاني: إن أكرمتني أكرمتك.

والثالث: إن تُكرمني أَكرمتُك.

والرابع إن أكرمتني أُكرمُك.

ومثال المقدر: نحو قوله –تعالى–: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [6] أي: وإن استجارك أحد الآية.

ويجئ الجزاء بالفاء إذا كان جملة اسمية أو أمراً أو نهياً أو دعاء أو ماضياً بقد، نحو: إنْ تأتني فأنت مكرم، وإن لقيته [7] فأكرمه، وإنْ أتاك فلا تُهنه، وإن فعلت كذا فجزاك الله خيراً، وإن أحسنت إليّ فقد أحسنتُ إليك أمس.

**ويقال** [8] تارة فيها: إنها **نافية**: فتدخل على الجملة مطلقاً **في نحو**: قوله –تعالى–: ﴿ **إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا** ﴾ [9] يون11 أي ما عندكم من حجة بما تقولون فإنّهم قالوا: اتخذ الله ولداً. "من سلطان" فاعل الظرف على المذهب الرّاجح أو مبتدأ مؤخر على المرجوح.

---

(1) سورة آل عمران 29/3.

(2) سورة آل عمران 29/3.

(3) سورة آل عمران 29/3.

(4) سورة آل عمران 29/3.

(5) سورة آل عمران 29/3.

(6) سورة التوبة 6/9.

(7) في المخطوطة: "لقيت" تصحيف.

(8) في المخطوطة "ويقا" تصحيف.

(9) سورة يونس 68/10.

**وقد اجتمعا:** أي حرف الشرط، والنافية **في:** نحو **قوله -تعالى-:** ﴿ **وَلَئِنْ زَالَتَا** ﴾ [1] أي السموات، والأرض ﴿ **إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ** ﴾ [2] م22 أي: ما يمنعهما من أحد من بعد الله أو من بعد الزّوال.

"اللام" لتوطئة القسم، فإنّها تدخل على الشّرط بعد تقدّم القسم لفظاً أو تقديراً ليؤذّن أن الجواب بعدها جواب قسم [3] لا جواب شرط بعدها، "وإن" حرف الشّرط. و"زالتا" فعل الشّرط، و"إنْ" في "إنْ أمسكهما" نافية، و"أمسك" مجزوم المحلّ فعل جزاء.

والجملة المنفية جواب القسم المقدّر، وساد مسدّ جواب الشرط، و"من" في "من أحد" زائدة [4].

**ويقال** تارة فيها: إنّها **مخففة من:** إن المكسورة **الثقيلة:** فتدخل ح [5] على جملتين فعلية أو اسمية **في نحو:** قوله -تعالى-: ﴿ **وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ** /35 أ/ **رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾ [6] هو12.

والمعنى: إن جميع المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم ربُّك أعمالهم من حسن وقبيح. **في:** أي على **قراءة من خفف النون:** [7] الثقيلة، وأعملها عمل إنّ المشددة في نصب الاسم، ورفع الخبر. وإنْ" مخففة من الثقيلة، و"كلا" اسمها، وتنوينه عوض، أي: كلهم اللام الأولى لتوطئة [8] القسم، والثاني للتأكيد أو بالعكس. وما بينهما مزيدة للفصل. "يوفّى" مع ما عمل فيها جواب القسم المحذوف، والقسم مع جوابه جملة قسمية في محل الرفع بأنها خبر إن.

---

(1) سورة فاطر 41/35.

(2) سورة فاطر 41/35.

(3) "قبلها" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(4) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 118.

(5) من اختصارات القيصري، ويقصد بها : حينئذٍ.

(6) سورة هود 111/11.

(7) قرأ أبو عمرو والكسائي: "وإن كلاً لما" بتشديد "إنّ" وتخفيف "لما" ، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص "كلاً لمّا" بالتشديد فيها، وقرأ أبو بكر (شعبة) "وإنْ كلا" خفيفة "لمّا" مشددة و "إنْ" مخففة. انظر: حجة القراءات 350-352.

(8) في المخطوطة: "التوطئة" تصحيف.

وقد تكون كذلك في **نحو**: قوله -تعالى-: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ [1] طـا30 **فـي**: أي على **قراءة من خفف "لمّا"**: و"كل" مبتدأ خبره "حافظ" مرّ بيانه. والتقدير على الرأي [2] هذا:[3] إنّ كلّ نفس لعليها حافظ [4]. **وأمّا**: عند **من شدّد "لمّا"**:[5] فإنّ **نافية**: أي ما كل نفس الله عليها حافظ.

**ويقال** فيها: إنها **زائدة في نحو**: قولك: **ما إن زيد قائم**؛ فإنْ فيه زائدة. تمت الوجوه.

**وحيث: أي** في محلّ **اجتمعت**: فيه **ما، وإن**: معاً **فإن تقدمت** فيه **ما**: على إن **فهي** أي ما **نافية**، ومكفوفة عن العمل.

**وإن**: فيه **زائدة**: وكافة عنه.

**وإن تقدمت**: فيه **إن**: على ما **فهي**: أي إن ح [6] **شرطية، وما**: فيه **زائدة**: للتأكيد، والتقوية، **نحو** قوله -تعالى-: ﴿**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً**﴾[7]أنف10 أي من قوم معاهدين لـك نَقْـضَ عهـدٍ بإمارات تلوح لك؛ فانبذ إليهم على سواء، أي: فاطرح إليهم عهدهم ثابتاً على طريق قصد سويٍّ في العداوة. وأصل "إمّا": إنْ ما؛ فأدغمت. و"خيانةً" مفعول "تخافن".

**الثالثة**: ممّا يأتي على أربعة أوجه **أنْ**: أي كلمة أنْ قوله **المفتوحة**: الهمزة لا المكسور، وقولـه **المخفّفة**: النون لا الثقيلة صفتان لأنْ.

**فيقال**: تارة **فيها**: أي في حق أنْ: إنها **حرف مصدري**: و ح [8] تدخل علـى الجملـة الفعليـة فتجعلها [9] في تأويل المصدر سواء كان فعلها مضارعاً أو ماضياً **تنصب**: أنْ الفعل **المضارع**: لفظاً أو محلّاً.

---

(1) سورة الطارق 4/86.

(2) في المخطوطة: "رأي" تصحيف.

(3) "لكن" زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(4) في المخطوطة: "حفظ" تصحيف.

(5) وأمّا من شدد "لمّا" هم: ابن عامر، وحمزة وعاصم. انظر: أوثق الأسباب 190/2 وشرح قواعد الإعـراب لشيخ زاده 119.

(6) من اختصارات القيصري ويقصد بها: حينئذٍ.

(7) سورة الأنفال 58/8.

(8) من اختصارات القيصري، ويقصد بها : حينئذٍ.

(9) في المخطوطة: "فيجعلها" تصحيف.

فالأوّل **نحو:** قوله -تعالى-: ﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾[1] ن5 "يخفف" منصوب لفظاً بأَنْ المصدرية، وضمير الخطاب مسند إلى مخلوق الوهّاب من المؤمنين.

والثاني نحو: أن يضربن، وهو منصوب "بأنْ" محلًا.

**ومثال دخولها على الماضي نحو:** قولك **أَعْجَبَنِي أَنْ صُمت:أي** صيامك.

**ويقال فيها:** إنّها **زائدة** للتأكيد، وغيره **في نحو:** قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[2] يو13 أي فلمّا جاء "البشيرُ" بالرفع فاعل "جاء"، وهو اسم رجل من آل يعقوب -عليه السّلام-.

**و**قوله كذا /35 ب/ يحكم لها بالزّيادة **حيثُ:** أي محلّ ما [3] **جاءت:** أنْ فيه **بعد لمّا:** تعليل لما قبله، نحو: لمّا أنْ جئتَ أكرمتك. وكذا يحكم لها بالزّيادة إذا جاءت بين القسم، ولو، نحو: والله أن لو قام عمرو قمت.

**ويقال فيها:** إنّها **مفسّرة:** بشرط:

1-أن يكون مفسرها جملة متقدمة.

2-وفيها معنى القول لا حروفه.

3-وبشرط أن لايدخل على أن خافض؛ فالمجموع ثلاثة [4].

وأمّا "أي" ليست مشروطةٍ بها؛ لكنّهما تفسران لمضمون الجملة مجملاً.

وأن **في نحو** قوله -تعالى-: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [5] مو18 مفسّرة لجملة "أوحينا" في ما قبلها، وفيها معنى القول؛ لأنّ الوحي كلام يسمع بسرعة في الاصطلاح.

"واصنع" أمر خطاب إلى نوح -عليه السّلام- ويجوز في الجملة التفسيرية اعتبار المحلّ، وعدمه.

---

(1) سورة النساء 28/4.

(2) سورة يوسف 96/12.

(3) في المخطوطة: "في" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "خمسة" تصحيف.

(5) سورة المؤمنون 27/23.

ثم لمّا بيّن أحوال أنْ المفسرة مجملة؛ شرع في [1] تفصيلها.

فقال: **وكذا:** أي يحكم لها بالمفسرية كما حكمنا في هذه الآية **حيث:** إنها في محل، **وقعت:** فيه أن **بعد جملة:** التي **فيها معنى القول دون حروفه:** أي حروف القول بعينها؛ لأنّ أن المفسرة[2] لاتقع بعد القول بعينه عند أكثر النحاة إلا إذا كان ذلك القول مؤولاً [3].

**وحيث** وقعت بعد جملة تعالى كونها **لم تقرن بخافض** أي بجار يعني لم يدخل على أن هذه جار.

وإذا علمت هذه الشروط **فليس منها** أي من أن المفسرة "أن" في قوله -تعالى-: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[4] يون11 أي خاتمة تسبيحهم في الجنة في كل مجلس، أن يقولوا: الحمد لله ربّ العالمين؛ **لأنّ المتقدم عليها:** أي على "أن" في الآية **غير جملة:** [5] لأنّ آخر مبتدأ متقدّم، ومضاف إلى دعوى، وهو مضاف إلى هم، وهو راجع إلى أهل الجنّة. فانتفاء الشرط أغنى أن يكون المتقدّم على أن جملة تستلزم انتفاء المشروط؛ فثبت المطلوب "فإن" فيها مخفّفة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن المحذوف أي: أنه الحمد لله، إلا وخفف أن، وحذف ضمير الشأن "فأن" مع اسمها، وخبرها في محلّ الرفع بأنه خبر المبتدأ المقدّم.

ولا يجوز أن تكون "أنْ" هذه مصدرية؛ لأنّها تدخل على الفعل فقط [6].

قال الرضي:[7] وينبغي أن يعلم أن ما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تمّ الكلام بدونه، ولايحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبتدأ المقدر؛ فقوله -تعالى-: ﴿أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ

(1) "في" زيادة مني ليستقيم المعنى.

(2) في المخطوطة: "المفسرية" تصحيف.

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 121.

(4) سورة يونس 10/10.

(5) في المخطوطة : "الجملة" تصحيف.

(6) انظر: الكتاب 3/162-163.

(7) هو محمد بن الحسن الرضي الأَسْتَراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، اشتهر بكتابيه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسماة بالشافية في علم الصرف، توفي سنة أربع وثمانين أو ست وثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 1/567-568 والأعلام 6/86 .

العَالَمِينَ﴾[1] ليست "أنْ" فيه مفسرة؛ لأنّ قوله ﴿أَنِ الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ﴾[2] خبر المبتدأ المقدّر"، انتهى.

وكذا **لا** تكون أن منها في **نحو:** قولك **كتبت إليه:** أي إلى فلان **بأن افعل:** /36أ/ كذا قبوله **لدخول الخافض:** أي الجار هو الباء تعليل لعدم كون أنْ هذه من أنْ المفسرة؛ لأنّ الشرط صار منفياً فيها ايضاً، وهو أن لا تقترن أن بخافضٍ؛ فقد اقترنت ههنا:؛ فانتفى المشروط؛ فتكون مصدرية.

وأمّا **قول بعض العلماء في:** بيان **أنْ:** في قوله –تعالى-: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ**﴾ [3] أي قال –عليه السّلام– ما قلت للناس ﴿**إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا** اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[4] ما7 قوله: إنها مفسرة لما قبلها مقول البعض.

وهذا القول مرفوع من وجهين لأنّه إن حمل ذلك البعض بأن الآية **على أنّها:** أي أنْ هذه **مفسرة "لأمرتني":** في الآية **دون "قلت":** فيها **منع:** ذلك البعض منه أي: هذا الحمل صيانة له **لأنه أي** الشان **لايصحّ أنْ يكون:** هذا أي ﴿**اعْبُدُوا** [5] **اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾[6] **مقولاً:** خبر يكون **لله – تعالى**– وإلا فيلزم منه: أن يقول الله –تعالى– :﴿اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [7] فاللازم باطل فإنه تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

والملزوم مثله لاستلزامه المحال هذا على رأي المصنف.

و"ما" في "قلت" نافية، و"ما" في "ما أمرتني به" اسم موصول، والموصول فقط أو مع صلتة مستثنى مفرغ ومنصوب المحلّ بأنّه مقول القول لعيسى –عليه السلام–.

---

(1) سورة يونس 10/10.
(2) سورة يونس 10/10.
(3) سورة المائدة 117/5.
(4) سورة المائدة 117/5.
(5) في المخطوطة: "اعبدوا" تصحيف.
(6) سورة المائدة 117/5.
(7) سورة المائدة 117/5.

المستثنى المفرغ، وهو: الذي ترك منه المستثنى منه؛ ففرغ الفعل قبل إلّا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد إلّا، نحو: جاءني إلّا زيد.

"وإن" حرف تفسير "اعبدوا" مع ما عمل فيه جملة فعلية مفسّرة لمفعول "قلت" علـــى تقـــدير: أن يكون مؤولاً بأمرت.

**أو** أن حمله **على أنّها** أي "أن" **مفسرة "لقلت"** دون "أمرتني" **فحروف القول تأباه:** أي تـــأبى [1] حروف "قلت" من هذا الجمل؛ لأنّ القول يحكي الكلام بعده من غير أن يتوسّط بينهمـــا حـــرف تفسير، والشّرط ههنا صار منفياً أيضاً.

وعبّر في الحمل الثاني بتأباه لإمكان تأويل "قلت" بأمرت [2] . أشار إليه بقوله:

و**جوّزه الزمخشري:** يعني جوز الزمخشري حمل الثاني بشرط **أن أوّل:** لفظ "**قلت**" فـــي الآيـــة **بأمرت**[3]: أي: ما أمرتهم [4] إلّا ما أمرتني به الآية.

وإنما عبّر أمرت بلفظ قلت لحسن الأدب، **وجوّز:** الزمخشري **مصدريّتها:** أي مصدريّة أن هـــذه وأيضاً **بناء**[5] **المصدر** الحاصل بتأويل من أنْ ومدخولها عطف **بيان للهاء** في به في الآية لأنّ الضمير الغائب ما فيه إيهام.

وعطف البيان هو تابع غير صفة يوضح متبوعه على أنّه يجوز أن يحـــصل الإيـــضاح مـــن اجتماعهما.

**لا بدل**[6] من هاء في به [7] لأنّ المبدل منه في حكم السّقوط؛ فإذا فرضنا سقوط ههنا فيبقى اسم الموصول بلا عائد /36 ب/

**والصواب:** هو ضد الخطأ **العكس:** يعني الصحيح أن يكون الحاصل من "أن"، ومدخولها بدلاً من هاء، وأن لا يكون عطف بيان منه، فيكون ما قاله الزمخشري خطأ على رأيه.

---

(1) في المخطوطة: "تابا" تصحيف.

(2) انظر: : شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 123.

(3) انظر: المغني 49.

(4) في المخطوطة: "أمرت لهم" تصحيف.

(5) "أن" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(6) في المخطوطة: "لابد" تصحيف.

(7) انظر: الكشاف 1/656-657.

فإنّ البيان كالصّفة والضمائر كلها من أعرف المعارف؛ لأنّهم قالوا: إن الضمير لايوصف، ولايوصف به، ولو جوّزنا أن يكون بياناً له بأن نقول لأنّ الضمير الغائب ما فيه إيهام، فيكون هذا مخالفاً لما قاله النّحاة.

فإنّهم قالوا: الضمير المتكلم، والمخاطب، من أعرف المعارف، والغائب محمول عليهما؛ فلزم منه البطلان.

وأمّا على تقدير بدليته فلا يلزم من أن يكون في حكم السقوط [1] بالفعل؛ فلا تكون الصلةُ خاليةً من الضّمير. **ولا** يصح **أن يبدل:** الحاصل منهما **من "ما":** في "ما أمرتني" كما صحّ أن يكون بدلا من به؛ **لأنّ:** أن المصدرية إذا دخلت على شئ تجعله في معنى المصدر؛ فيكون مدخولها ههنا بمعنى.

**العبادة:** والعبادة هي التّي **لا يعمل فيها فعل القول:** بالرّفع فاعل يعمل لأنّ معمول القول لا يكون إلا جملة أو مفرداً يؤدّي إلى جملة **نحو قلت:** قصيدة، وإن قد جَعَلَت جملة "اعبدوا" في حكم المفرد، فالتقدير فيها: ما قلت لهم إلا عبادة الله.

**ولا يمتنع** أي يجوز **في** أن من قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي﴾[2] ح14 فمجموع قوله **أن تكون:** أن هذه **مفسّرة:** لما قبلها فاعل لئلا يمتنع **مثلها:** أي حال كونها مثل أن في قوله -تعالى-: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[3] مو18 في التفسيرية لوجود شرط التفسير فيهما، وهو معنى القول فيما قبلهما.

**خلافاً:** أي حال كونه مخالفاً **لمن منع ذلك:** أي ذلك الجواز، وهو الإمام الرازي [4]، فإنه

---

(1) في المخطوطة: "السقوط" زائدة ومكررة؛ لذا حذفتها.

(2) سورة النحل 68/16.

(3) سورة المؤمنون 27/23.

(4) في المخطوطة: "الرضي" تصحيف. وهو أبو عبد الله: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي، وُلد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، كان أوحد زمانه في المعقول والمنقول، وعلوم الأوائل، من تصانيفه: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، ومناقب الإمام الشافعي ، والملخص في المنطق والحكمة وغير ذلك، وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظاً بارعاً باللغتين. توفي سنة ست وستمائة. انظر: وفيات الأعيان 248/4-249 وكشف الظنون 86/6 والأعلام 313/6.

قال: إن المراد بالوحي ههنا الإلهام بالاتفاق، وليس في الإلهام معنى القول[1].

فأثبت المصنف الجواز بقوله **لأن الإلهام:** ما **في معنى القول:** فانّهم فرّقوا بين الإعلام والإلهام بأنّ: الإلهام أخصّ من الإعلام، والإعلام يستلزم الخبر، والخبر يستلزم القول.

ويقال في الوجه الرابع لأنّ: إنّها **مخففة من الثقيلة:** فتعمل ح [2] في ضمير الشأن المقدر على طريق الوجوب، وخلافه شاذ [3] نحو: علمت أن عمراً [4] قائم. فتنصب الاسم، وترفع الخبر كأصلها **في نحو:** قوله –تعالى– : ﴿**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى**﴾[5] مز29 والمستتر في "علم" راجع إلى علّام الغيوب –عزّ وجلّ–، و"أن" مع اسمها المحذوف، وخبرها المذكور، أي: علم الله أن الشان سيكون منكم مرضى لا يقدرون [6] على قيام الليل، ساد مسد مفعول "علم"، وكذا في نحو قوله –تعالى–:﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾[7] ما6 أي حسب بنو إسرائيل أن لايصيبيهم **في:** الله بلاء في الدنيا، وعذاب في الآخرة بقتل الأنبياء، وتكذيبهم.

و"أنْ" بما في حيزها ساد مسد مفعوليه **في** أي على **قراءة** من قرأ "تكون" بـ **الرفع** [8] : لا على قراءة النصب، وإلّا فلا تكون "أن" هذه مخففةً بل تكون مصدرية، وقد علم حالها قبل.

والفرق في المعنى بين أن المخففة، والناصبة، فإنّ المخففة: للتحقيق؛ فتفيد العلم، بخلاف الناصبة /37 أ/ فإنها للرّجال أو الطمع فتفيد الشّك، والظن.

اعلم: أن ما ذكر بعده بمنزلة التعليل لما قبله؛ فلا تغفل!

---

(1) انظر: المغني 48 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 125.

(2) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 126.

(4) في المخطوطة: "عمراوا" تصحيف.

(5) سورة المزمل 20/73.

(6) في المخطوطة"لا تقدرون" تصحيف.

(7) سورة المائدة 71/5.

(8) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: "وحسبوا ألا تكون" بالرفع، أي: أنه لا تكون فتنة، وقرأ الباقون: "ألا تكون" نصباً. انظر: حجة القراءات 232–233.

**وكذا** يحكم بالمخففة لأنه **حيث:** أي في محلّ **وقعت:** أنْ فيه **بعد علم:** أي بعد لفظ يدل على اليقين **أو** بعد **ظنٍّ:** كذلك، وقوله **نزّل منزلة العلم:** صفة ظنّ لأنّ الظنّ باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم أن المخففة الدّالة على التّحقيق، وأمّا باعتبار عدم اليقين يلائم أن المصدرية.

وكذا قال نزّل[1] فظهر منه أن يكون "حسب" في الآية هذه بمعنى اليقين على تقدير: أن فيها مخففة.

وينبغي لك شئ نافع، وهو: أن تعلم الفرق بين الشك، والوهم، والظنّ، والتقليد، واليقين، والجهل المركب.

فإنه لا يخطر ما في الذّهن من أن يكون طرف الوقوع، واللاوقوع على السويّة، أو يكون أحد الطرفين راجحاً، والآخر مرجوحاً؛ فإنّ كان الأوّل فهو: الشك. وإن كان الثاني: فالطرف المرجوح يسمى: وهماً، والطرف الراجح إن قارن إمكان المرجوح يسمى: ظنّاً، وإن قارن امتناعه فلا يخلو [2] إمّا أن يزول بتشكيك المشكِك أو لا. فالأوّل يسمى: تقليداً، والثاني: إن طابق الواقع يسمى: يقيناً، وإن لم يطابق يسمى: جهلاً مركّبا، والله أعلم بحقيقة الحال.

**الرابعة:** ممّا يأتي على أربعة أوجه **مَنْ:** بفتح الميم، وسكون النّون.

**فتكون** مَنْ تارة **شرطية:** وح [3] تعمل بمعنى إِنْ في الفعلين **في نحو:** قوله –تعالى-: ﴿**مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ**﴾ [4] ن5 حالاً أومالاً، و"مَنْ" فيه مرفوع المحل بأنه مبتدأ، وبُني لتضمنه معنى إن، وعلى السكون؛ لأنه: أصل في البناء، و"يعمل" مجزوم "بمَنْ" فعل الشرط "يُجز" مجزوم به جزاء الشرط، وعلامة الجزم حذف ألفه؛ لأنّ أصله: "يُجزَى" فعل مجهول؛ فمجموع فعل الشرط، وجزاء الشرط خبر المبتدأ.

**وتكون** مَنْ تارة **موصولة في نحو:** قوله –تعالى-: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ**﴾ [5] بق1 "ومن الناس" للتبعيض، "ومَن" في "مَنْ يقول" اسم موصول صلته جملة "يقول".

---

(1) "اه" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(2) في المخطوطة: "يخلوا" تصحيف.

(3) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(4) سورة النساء 123/4.

(5) سورة البقرة 8/2.

وتارة تكون **استفهامية في:** قوله –تعالى–: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [1] "مَنْ" اسم متضمن بمعنى الاستفهام في محل الرفع مبتدأ، "وبعثنا" مع ما عمل فيه في محلّ الرفع بأنه مبتدأ، والمستتر فيه راجع إلى المبتدأ.

ويقال في الوجه الرابع بأنّه **نكرة موصوفة:** بصفة كما **في نحو:** قولك: **مررت بمَنْ مُعْجِب:** بضم الميم، وسكون العين، وبكسر الجيم **لك:** فمعجب فقط أو بتقدير مبتدأ له، أي: هو معجب صفة مَنْ؛ فظهر منه جواز كون صفته مفرده، وجملة **أي** ما. ***بإنسان*** من **معجب لك** أشار بتفسيره اختصاص استعمال مَنْ بذَوِ العقول، وأمّا ما مختص بغيره.

اعلم: أن مَن بجميع، وجوهها مختصة بأولي العلم، وتقع[2] على الواحد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث، ولفظها مذكّر [3] /37ب/ وقد يحمل على المعنى.

وقُرئ [4] قوله –تعالى–: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ [5] وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾[6] أحز22 بتذكير الأوّل ، وتأنيث الثاني.

وقد يستعمل لغير أولي العلم، كقوله –تعالى–: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾[7] نو18.

وبُنيت لتضمنها معنى الحروف، أعني: حرف الاستفهام، والشّرط، والجزاء، ولاحتياجها إلى الصلة، والصفة.

ويجري وجوه استعمالها في، نحو: مَنْ يكرمني أكرمه؛ فإنّ قدّرت: مَنْ هذه شرطية؛ تجزم الفعلين، وخبرها الجملتان معاً، أو الجملة الثانية فقط على الاختلاف.

وإن قدّرت: موصولة أو صفة؛ ترفع الفعلين، وخبرهما الجملة الثانية.

وإن قدرت: استفهامية؛ ترفع الأوّل، وتجزم الثاني؛ لأنه جواب الاستفهام بغير فاء؛ فخبرها الجملة الأولى.

---

(1) سورة يس 52/36.
(2) في المخطوطة: "توقع" تصحيف.
(3) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 128.
(4) قرأ حمزة والكسائي "ويعمل صالحاً يؤتها" بالياء فيهما، وقرأ الباقون بالتاء،"نوتها" بالنون. انظر: الكشاف 259/3 وحجة القراءات 576.
(5) "و" ساقطة من المخطوطة؛ لذلك أثبتها في الآية.
(6) سورة الأحزاب 31/33.
(7) سورة النور 45/24.

**وأجاز** أبو علي **الفارسي:** في مَنْ أن **تقع:** مَنْ **نكــرة تامــة:** يعني: غير محتاجة إلى صــفة وصلة؛ لأنّ الاحتياج محل للتمامية. **وحمــل:** أبو علي **عليه:** أي على ما جوّزه [1] **قولــه:** أي قول الشاعر:

... ... ... ... **ونِعمَ مَنْ هُوَ فِي سرٍّ وَإِعْلانِ**[2]

و**نعم مــن هو:** ثابــت **في:** حــالتــي **سرٍّ، وإعلان:** وح [3] تكون [4] الوجوه لها خمسة؛ لكن هذا في الحقيقة داخل في الوجه الثاني؛ فالتقدير: ونِعْمَ رجلاً من [5]، ولذا قال المصنف حمــل، وكيل استدل تأمل!

**أي نعم شخصاً هو:** هذا تفسير على اختراع [6] الفارسي، ونِعْمَ فعل من أفعال المــدح، رجــلاً تمييز [7] ، ومَنْ مخصوص [8] بالمدح، وهي موصول أي: موصوف، فلا تغفل!

والمراد مِن مَنْ في البيت بشر [9] بن مروان". واعلم: أن نِعمَ يدخل على اســمين مرفــوعين، أولهما يسمى: الفاعل، والثاني يسمى: المخصوص بالمدح. ومن الأوّل أن تكون معرفــاً بــلام الجنس أو مضافا إلى ما فيه الألف، واللّام، وقد يضمر الاسم الأوّل ، ويأتي بنكــرة منــصوبة تكون تفسيراً. فمعنى البيت، أي: نِعْمَ الشخصُ شخصاً هو.

---

(1) انظر: المغني 569-571.

(2) هذا عجز بيت من البسيط بلا نسبة وصدره:

ونعمَ مزكأ مَن ضاقت مذاهبه ... ... ... ...

وهو في المغني 433 ، 569 ، 571 وشرح الأشموني 184/1 وحاشية الصبان 241/1 وشــرح شــواهد المغني 178 ولسان العرب (زكأ) 110/1.

(3) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(4) في المخطوطة: "يكون" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "اه" زائدة؛ لذا حذفتها.

(6) انظر: الكتاب 176/2، وفيه: "وأما عند سيبويه تقديره: نعم الشخص شخصاً هو"وأوثق الأســباب 210/2-211 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 129.

(7) في المخطوطة: "تميّز" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "خصوص" تصحيف.

(9) في المخطوطة: "بشير" تصحيف، وهو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي، كان سمحاً جــواداً، ولي العراقين (البصرة والكوفة) لأخيه عبد الملك سنة أربع وسبعين، توفي عن نيف وأربعين سنة. انظر: الأعلام 55/2.

**النوع الخامس:** من الانواع الثمانية **ما يأتي:** من الكلمات **على خمسة أوجه:** بحسب الاستعمال، **وهو** [1] **شيئان:** بالاستقراء.

**أحدهما: أي** أحد الشيئين، **أيّ**: بفتح الهمزة، وتشديد الياء تركهما لشهرتهما. وهي تستعمل لأولي العلم، وغيره، وتكون ملابساً بحكم مايضاف إليه دائماً، وإذا أضيف إلى زمان تكون كذلك والى مكان، وإلى مفعول به، وإلى مصدر يظهر لك في كفها.

فـــ**تقع**: أيّ **شرطيةً**: فتحتاج إلى شرط، وجزاء، و ح [2] تجوز إضافتها إلى المعرفة، والنكـــرة، ويتصل بها ما زائدة **نحو**: قوله –تعالى–: ﴿ **أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ** ﴾ ق20[3] "فأيّ" اسم الشرط، ومضافة إلى "الأجلين"، و"ما" زائدة للتأكيد "قضيت" فعل الشرط "أي" منصوب بـــه "فلا عدوان عليّ" جملة اسمية /38 أ/ جزاؤه، فالمعنى فيها لايتعدى على أحد في طلب الزيـــادة عليه.

**وتقع** تارة **استفهامية:** فتحتاج إلى جواب، وح [4] تجوز إضافتها إلى المعرفة، والنكرة أيـــضاً، وهي معربة [5] وحدها من بين أخواتها مع قيام الموجب للبناء، وهو تضمنها معنـــى الحـــرف سواء كان معنى حرف الشرط أو الاستفهام؛ للتنبيه على إعراب أخواتها في الأصل.

وأمّا اختصاصها له فلوجود الإضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في أخواتها.

وأيّ استفهامية في **نحو**: قوله –تعالى–: ﴿ **أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً** ﴾ [6]تو11 "فأيّ" مبتدأ في معنى الاستفهام، ومضافة إلى الضّمير، "وزاد" فعل يجئ لازماً، ومتعدياً إلى المفعولين كما كان هنا، "والتاء" فيه باعتبار فاعله هو "هذه" إشارة إلى السورة، والضمير المتصل بـــه مفعولـــه الأوّل ، وراجع إلى المبتدأ، "وإيماناً" المفعول [7] الثاني له.

---

(1) في المخطوطة: "إلى " زائدة، لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(2) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.
(3) سورة القصص 28/28.
(4) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.
(5) في المخطوطة: "معرب" تصحيف.
(6) سورة التوبة 124/9.
(7) في المخطوطة: "مفعول" تصحيف.

وتقع **موصولة:** فتحتاج إلى صلة، وح [1] تضاف إلى المعرفة، قيل أيضاً: إضافتها إلى النكرة. مثال الصلة، **نحو:** قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [2] مر16 ثم إذا حذف صدر صلتها عادت إلى البناء على اللغة الفصيحة؛ لاقتصارها إلى ذلك المحذوف، وأشار إليه بقوله **أي الذي هو أشد:** على الرحمن فاحتيج إلى ذلك التقدير؛ لأنّ صلة الموصول ينبغي أن تكون جملة، وهذا التّفسير مبني على ما **قاله سيبويه**[3]: فإنه قال: وهي مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة [4] الصدر.

**وعلى من تبعه:** أي إلى سيبويه[5] فيما قاله من النحويين، وأمّا من لم يسمهما من الكوفيين، والبصريين، ومنهم: الخليل، ويونس[6].

فـ"أيّ" **هنا استفهامية مبتدأ، و"أشدّ" خبر:** لكن المبتدأ من هذه مفعوله "لننزعن" في المعنى عند يونس، ومقول القول المقدّر عند الخليل كأنه قيل: لننزعن الذين يقال فيهم: أيّهم أشد وبهذا ظهر أن أيّا إذا وقعت موصولة فإنّ حذف صدر صلتها؛ فتكون مبنيةً، وإلا فمعربة، و"أيّ" في الآية هذه مبنية عند سيبويه ومن تبعه، ومعربة عند غيرهما [7] ، و"ثم" في الآية للعطف التام، والنّون في "لننزعن" للتأكيد، وكلّ مضاف إلى "شيعة"، "وأيّ" اسم موصول مبني على الضّم، ومضاف إلى الضمير، "أشدّ" خبر لمبتدأ محذوف، أعني: هو والموصول مع صلته مفعول "لننزعن".

وتقع تارة **دالة:** الدّليل في اللغة: هو المرشد.

وعامة الإرشاد في الاصطلاح: هو الذي يلزم من البعض به العلم شئ آخر، وهذا التعريف أوعى من تعريف المنطقيين في نحو المقام.

---

(1) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذ.

(2) سورة مريم 69/19 .

(3) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "محذوف" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

(6) هو أبو عبد الرحمن": يونس بن حبيب الضبي، مولده سنة تسعين، أعجمي الأصل، لم يتزوج، ولم يتسر، ولم تكن له همة إلا طلب العلم، وهو إمام نحاة البصرة في عصره، روى سيبويه عنه كثيراً وله مقاييس في النحو ومذاهب ينفرد بها، ومن كتبه: معاني القرآن الكريم، واللغات، والأمثال والنوادر، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 51-52 ووفيات الأعيان 244/7-245 والأعلام 261/8.

(7) انظر: الكتاب 399/2-400.

**على معنى:** أشار به على أن **الكمال**: ليس بمحسوس **فتقع:** أي ح [1] **صفة لنكرة:** مذكورة قبلها غالباً قيدها بالنكرة لأظهرية الكمال فيها **نحو:** قولك **هذا رجل أيّ رجل.**

وأيّ: مبني على الضم، وصفة رجل قبلها ومضاف إلى ما بعدها.

ثم إن أيّاً إن أضيف إلى مشتق /38 ب/ يكون للمدح فقط وإلى غير مشتق يكون لمطلق الثناء[2]. وأشار إلى الثاني بقوله **أي هذا رجل كامل في صفات الرّجال: وتقع** على تقدير كونها دالة **حالا لمعرفة:** قبلها قيّد بها لكون ذا الحال معرفة دائماً.

**كقولك: مررت بعبدالله، أي رجل:** فأيّ منصوب لفظاً بأنه حال من عبدالله، أي: كاملاً في صفات الرجولة [3] سواء [4] كانت علماً وعملاً وشجاعة وغيرها مما يفيد الثّناء عليه، وأيّ هذه أعني بها الدلالة على الكمال تضاف إلى النكرة.

**والوجه الخامس لها أن تقع، وصلة إلى نداء ما:** أي المنادى **فيه ال:** التعريفية يعني إذا نودي المنادى المعرف باللّام **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ**﴾ [5] يتوصّل إليه بتوسط أي مع هاء التنبيه بين حرف النداء، والمنادى المعرّف باللام تحرزاً عن اجتماع التي للتعريف بلا فاصلة. "يا" حرف النداء أي منادى مفرد معرفة، "والهاء" مقحمة للتنبيه، وقيل: حرف التنبيه عوض عن المضاف إليه، "الإنسان" صفة أتى بحسب الواقع الظّاهر، وبحسب الواقع هو منادى، والمعنى: قال الله –تعالى–: يا أيها الإنسان وقت نداء المعرّف باللام.

**الثانية:** ممّا يأتي على خمسة أوجه **لو:** وإنما قال الثانية، ولم يقل ثانيهما؛ إشارةً بأن الحرف يُذكر ويؤنث أو إلى أن الأوّل اسم والثاني حرف [6].

أشار بقوله: **فأحد أوجهها:** إلى طول بحثها لأنّ التصريح يفيد التّنبيه إلى عدم النسيان.

أي: أحد وجوه لو **أن تكون:** لو **حرف شرط:** هو تعليق شئ بشئ، بحيث إذا وُجد الأوّل يوجد الثاني، هذا على المشهور، وأمّا على غيره وهو ما يتوقف على وجود الشئ ويكون خارجاً عن

---

(1) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(2) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 132.

(3) في المخطوطة: "الرجولية" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "كان" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(5) سورة الانفطار 6/82 وكذلك سورة الانشقاق 6/84.

(6) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 133.

ما يقيد، ولا يكون مؤثراً في وجوده **في:** الزّمان **الماضي:** سواء دخلت على الماضي في، نحو: لو ضربتَ ضربتُ، أو على المضارع، نحو: لو تضرب أضربُ.

أي: لو وقع منك ضرباً في الماضي، وقع مني ضربك أيضاً فيه؛ فالمعنى واحد ثم اختلفوا في لو.

قال بعضهم: لا يطلق عليها حرف الشّرط، لأنّ الشّرط إنما يكون في المستقبل.

وقال بعضهم: لا دلالة فيها على امتناع الشّرط، ولا الجزاء.

وقال بعضهم: لا دلالة على امتناع الجواب فقط؛ ولهذا قال بالتفريق.

**فيقال فيها:** أي في حق لو إذا كانت للشرط أنّها **حرف تقتضي امتناع ما يليه** [ ] [1] بأن لا تقتضي امتناع فعل الشرط، وهو قريب لها.

**وتقتضي استلزام** فعل الشرط **لتاليه:** أي: لجوابه نفياً، وإثباتاً؛ فالأقسام أربعة؛ فيكون فعل الشرط سبباً، وجزاؤه مسبباً؛ فانتفاء المسبب يستلزم انتفاء السبب، وانتفاء السبب، لا يستلزم انتفاء المسبب إذا لم يكن السبب خاصّاً بالنسبة /39 أ/ إلى المسبب لجواز أن يكون للمسبب سبب آخر؛ لأنّ الضياء مثلاً يوجد بالقمر كما يوجد بالشمس مثال المعرف، **نحو:** قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [2] أي لرفعنا المنسلخ إلى منازل الأبرار من العلماء بسبب الآيات، وملازمتها. "وشاء" فعل الشرط هو السبب، "ورفع" جزاء الشرط هو المسبب.

"**فلو**" **ههنا:** أي في الآية **دالة:** الدّليل: هو المركب من قضيتين لتؤدي[3] إلى مجهول نظري، **على أمرين:**

**أحدهما:** أي أحد الأمرين هذا **أن مشيئة الله -تعالى-:** مشيئة الله: عبارة عن تجلية الذات، والعناية السابقة؛ لإيجاد المعدوم أو إعدام الموجود، وإرادته: عبارة عن تجلية لإيجاد المعدوم؛ فالمشيئة أعمّ من الإرادة.

(1) كلمة مطموسة.

(2) سورة الأعراف 176/7.

(3) في المخطوطة: "للتأدي" تصحيف.

ومَن تتبع مواضع استعمالات المشيئة والإرادة في القرآن يعلم ذلك، وإن كان بحسب اللغة يستعمل كل منهما مقام الآخر.

**لرفع:** هذا **المنسلِخ:** بكسر اللّام: هو اسم فاعل، أي: المنسلخ من آيات الله بأن كفر بها، وأعرض عنها.

"ورفع" مجرور باللّام هو مصدر مضاف إلى مفعوله هو هذا.

والمنسلخ صفته **منفية:** خبر إن فاقتضى لو امتناع فعل الشرط هو مشيئة الله.

**ولكن يلزم من هذا:** أي من الانتفاء **أن يكون رفعه:** أي رفع الله المنسلخ أو رفع المنسلخ.

**منفياً:** قوله **إذ لا سبب:** من الأسباب إلى آخره دفع سؤال من قال: لا نسلّم الملازمة؛ لم لايجوز أن يكون له سبب آخر غير المشيئة؟

**لرفعه:** أي لرفع المنسلخ **إلا المشيئة:** لا غير، **وقد انتفت:** المشيئة لا غير، وهو سبب خاصّ. لم يخف بمعنى: خاف، ومعنى لم يعص بمعنى يعصي؛ لأنّ النفي، والاثبات نقيضان؛ فلا يجوز ارتفاعهما كما لايجوز اجتماعهما، في انتفاء السبب الخاص يستلزم انتفاء المسبب.

**وهذا:** المذكور هو ما لزم في انتفاء المسبب ملازمين **بخلافه:** ما فهم من حديث عمر[1] –رضي الله عنه– "نعم العبد صهيب[2] **لو لم يخف الله لم يعصه**"[3] يعني أن صهيباً لم يعص الله، خاف أو لم يخف؛ لأنه مدح. مع أن قائل هذا المقول صادق، وخلافه ليس بمقول.

---

(1) في المخطوطة: "الرسول – عليه السلام–" تصحيف. والقول منسوب لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه– انظر: الكشاف 410/2 والمغني 339 وأما في كتاب أوثق الأسباب 220/2 فقد جاء أنه حديث عن النبي –صلى الله عليه وسلم–.

(2) هو صهيب بن سنان بن مالك، أحد السابقين للإسلام، شهد المشاهد كلها، وكان يعرف بصهيب الرومي، له سبعة وثلثمائة حديثاً، توفي سنة اثنتين وثلاثين. انظر: أسد الغابة 433/2 والوفيات للقسنطيني 58 والإعلام 210/3.

(3) قال عمر: "نعم الرجل صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" الكشاف 410/2، وذكر في حلية الأولياء أن عمر – رضي الله عنه – قال: إن سالماً شديد الحب لله – عز وجل – لو كان لا يخاف الله –عزّ وجلّ– "ما عصاه انظر: حلية الأولياء 177/1.

**فإنّه:** أي الشأن **لا يلزم:** فيه **من انتفاء "لو لم يخف":** هو فعل الشرط **انتفاء "لم يعص":** هو جزاء الشرط. والأوّل سبب، والثاني مسبب.

**حتى يكون معنى الحديث: أن صهيباً قد خاف، وعصى:** يعني لا يلزم ههنا في انتفاء السبب انتفاء المسبب حتى يكون معنى لو لم يخف بمعنى خاف، ومعنى لم يعص بمعنى يعصي؛ لأن النفي والإثبات نقيضان؛ فلا يجوز ارتفاعهما كما لا يجوز اجتماعهما.

قوله **وذلك:** إشارة لثبوت عدم اللزوم يعني لا يلزم في انتفاء السبب هو لو لم يخف انتفاء المسبب هو لم يعص.

**لأنّ انتفاء العصيان:** هو المسبب **له:** أي لانتفائه **سببان:** بل ثلاثة أسباب في الظاهر فلم يكن له سبب خاص؛ فلا يلزم في انتفائه انتفاؤه.

الأوّل: **خوفاً:** من **العقاب:** أي من العذاب، **وهو:** أي هذا الخوف **طريق العوام:** لأنّ إطاعتهم بسبب خوف العقاب.

الثاني: خوف من **الإجلال** /39 ب/ الإجلال في الصفات: ما يتعلق بالقهر، والغضب. فالخوفان واحد، وجهاهما[1] متغايران.

**و**الثالث الحجاب من **الإعظام:** أي من أن يراه الله عظيماً بأن يقال: إن الله –تعالى– خالق العالم، ولاخالق سواه؛ فإنه خلقني ورزقني؛ فكيف يتصور العصيان مني إليه، وإن كان الخوف يلزم الحجاب؛ لكن للتسبب بالذات إلى تركه الحجاب.

والمصنف عدّهما، أي: الإجلال، والإعظام سبباً واحداً.

**والمراد:** أي مراد عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– [2] أن يكون **صهيب** –رضي الله عنه– **من هذا القسم** الثالث أو الثاني.

**وإنّه:** أي الشأن **لو قدّر:** أي لو فر من **خلوّه:** أي خلو صهيب **من الخوف:** وإنّ من شأن العبد أن يكون بين الخوف والرجاء **لم تقع منه معصية:** لأنّ عمر[3] قال كذلك؛ **فكيف:** تقع منه المعصية.

(1) في المخطوطة: "وجهتاهما" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "رسول الله– صلى الله عليه وسلم –" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "رسول" تصحيف.

والحال **الخوف حاصل له:** أي لصهيب [1] على ما قلتم به هذا جواب بالتسليم تأمل!

ذكر ابن نُجَيم [2] في الأشباه والنظائر: "سُئل الإمام الأعظم -رحمة الله عليه- عمّن قال: لا أرجو الجنة ولا أخاف النار، ولا أخاف الله -تعالى- وآكل الميتة، وأصلّي بلا ركوع وسجود، وأشهد بما لم أره، وأبغض الحق، وأحب الفتنة. فقال أصحابه: أمر هذا الرجل مشكل؛ فقال الإمام -رحمة الله عليه-: هذا رجل يرجو الله لا الجنة، ويخاف الله لا النار، ولا يخاف الظلم في الله في عذابه، ويأكل السمك والجراد، ويصلي على الجنازة، ويشهد بالتوحيد، ويبغض الموت ونحو هذا، ويحب المال والولد وهما فتنة؛ فقام السّائل؛ فقبل رأسه وقال: أشهد أنك للعلم وعاء انتهى"[3].

**ومن هنا:** أي ومن أجل ما ذكرناه، وهو لا يلزم من امتناع السبب امتناع المسبب.

وإنّما **تبين:** أي ظهر **فساد قول المعربين:** أي أكثر النحويين **أن لو حرف** لامتناع: الثاني **لامتناع:** الأوّل يعني: أن لو حرف تتعرض إلى انتفاء الجواب؛ لتعرضها إلى انتفاء الشرط؛ فظهر من إطلاق قولهم: إن لو إذا كانت شرطيةً تتعرض إلى جوابها دائماً.

**وليس** الأمر كذلك؛ بل **الصّواب:** أن يقال، والفرق بين الصّواب والصّدق والحق.

أن الصواب: هو الأمر الثابت لايسوغ إنكاره. والصّدق: هو الذي يكون ما في الذهن موافقاً للواقع في الخارج. والحق: هو الذّي يكون ما في الخارج موافقاً لما في الذهن.

**إنها:** أي لو هذه **لا تعرض لها إلى امتناع الجواب:** أي إلى انتفاء الجواب دائماً، ولا تعرض لها إلى ثبوته، أي: دلالة لها دائماً.

**إلى ثبوت:** الجواب كما لا دلالة لها إلى انتفائه.

**وإنّما لها تعرض:** بالرفع فاعل للظّرف /40أ/ **لامتناع:** أي لانتفاء **الشرط:** فقط أو لثبوته.

---

(1) انظر: الكليات 784-786.

(2) في المخطوطة: "النجيم" تصحيف. وهو زين العابدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نُجيم، فقيه حنفي، مصري، له تصانيف منها: الأشباه والنظائر في أصول الفقه، والبحر الرائق في شرح كنز الدقائق في الفقه، والفتاوى الزينية. توفي سنة سبعين وتسعمائة. انظر: كشف الظنون 310/5 والأعلام 64/3.

(3) شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم 305/4-306.

ثم أراد التفصيل[1] بعد الإجمال؛ فقال بالفاء التفصيلية: **فإنْ لم يكن للجواب:** هو المسبب سبب **سوى ذلك الشرط:** بحيث لا يمكن لغيره أن يكون سبباً له **لزم من انتفائه:** أي من انتفاء هذا الشرط هو السبب **انتفاؤه**[2]: أي انتفاء الجواب هو المسبب لأنّ سببه ح [3] صار خاصّاً بالنسبة إليه؛ فانتفاء هذا السّبب يستلزم انتفاء هذا المسبب، كما لزم في النظم[4] الكريم.

**وإن كان:** معطوفاً[5] على فإن لم يكن **له:** أي للجواب سبب **آخر:** غير الشرط **لم يلزم من انتفائه**[6]: أي من انتفاء ذلك الشرط انتفاؤه أي **انتفاء الجواب كما:** يلزم **في حديث عمر –رضي الله عنه–**[7]

مثال الأوّل من الخارج: لو كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود. لكن الشمس ليست بطالعة؛ فيلزم من انتفائها؛ فالنهار ليس بموجود.

والثاني: لو كانت الشمس طالعةً؛ فالضوء موجود. لكن الشمس ليست بطالعة، فلا يلزم من انتفائها ح [8] فالضوء ليس بموجود؛ لجواز أن يوجد بالقمر وغيره.

قال **الأمر الثاني:** ولم يقل[9] الثاني فقط؛ رغبةً للطالبين **ممّا دلت عليه:** كلمة **لو:** فاعل دلت **في المثال:** متعلّق بدلت **المذكور:** يعني قوله –تعالى–: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [10] وذلك الأمر: عبارة عن هذا إنّ **ثبوت المشيئة:** من الله –تعالى– **مستلزم لثبوت الرفع:** كما أن انتفاءه[11] **ضرورة:** أي لا يشبهه.

**لأنّ المشيئة سبب:** لثبوت الرفع **والرّفع: مسبب.**

---

(1) في المخطوطة: "لتفصيل" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "انتفائه" تصحيف.

(3) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(4) في المخطوطة: "نظم" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "معطوف" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "انتفائه" تصحيف.

(7) في المخطوطة: "الرسول عليه السلام" تصحيف.

(8) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(9) في المخطوطة : "ويقل" تصحيف.

(10) سورة الأعراف 176/7.

(11) في المخطوطة: "انتفائه" تصحيف.

ومثال الخارج: لو كانت الشمس طالعة فالضوء موجود لكن الشمس طالعة فيلزم في ثبوتها فالضوء موجود فإنّ قيل: إن المصنف قال أولاً: إن لو لا تدخل إلى ثبوت الجواب دائماً، وقال ههنا: تدل إليه.

قلنا: لِمَ لا يجوز أن يوجد شئ له سببان بحيث إنْ، وجد ذلك الشئ بوجودهما معاً، والّا فلا [1] تناقض بين كلاميه؟ وهذا القدر يكفينا في هذا المقام تأمل!

و**هذان المعنيان:** المستفادان من دلالة لو نفياً وإثباتاً **قد تضمنتهما:** أي قد اشتملت للمعنيين **العبارة المذكورة:** يعني قوله: حرف تقتضي امتناع ما يليه، واستلزام لتاليه[2]، وأشرنا به بقولنا نفياً، وإثباتاً.

فالأقسام أربعة؛ لأنهما إمّا مثبتان، وإمّا منفيان، وإما[3] الأوّل منفي والثاني مثبت، أو بالعكس، نحو: لو جئتني لأكرمتك، ولو لم تجئني[4] ما أكرمتك، ولو جئتني ما ضربتك[5]، ولو لم تجئني[6] لأضربك[7].

**الثاني:** من وجوه استعمال لو: **أن تكون:** لو **حرف شرط في:** الزمان **المستقبل:** هذا مذهب الفراء فانه استدل عليه بقوله:"اطْلُبُوا العِلْمَ ولو بالصين"[8]هو اسم البلدة[9] التي يتوصل إليها بعد سمرقند[10] /40ب/ بستة أشهر.

**فيقال:** ح[11] أي **في حق لو:** إنّها **حرف شرط:** قول **مرادف:** صفة حرف شرط.

اعلم: أن الترادف على معنيين:

---

(1) في المخطوطة: "فلا" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(2) سبقت الإشارة إليه في هذا البحث انظر" التحقيق 38 ب.

(3) "وأما" زيادة مني ليستقيم بها المعنى.

(4) في المخطوطة: "جئتني" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "أضربك" تصحيف.

(6) في المخطوطة: "جئتني" تصحيف.

(7) انظر: المغني 340-341.

(8) جامع بيان العلم وفضله 24/1، 25، 26.

(9) في المخطوطة: "بلدة" تصحيف.

(10) بلد معروف قيل إنه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر. انظر: معجم البلدان 279/3.

(11) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

أحدهما: الاتحاد في الصّدق.

الثاني: الاتحاد في المضمون[1].

ومن نظر إلى الأوّل فرّق[2] بينهما، ومن نظر إلى الثاني فلم يفرق بينهما.

**لأنّ** الشرطية مجاز إلا، وضبط بقرينة قوله **إلّا أنها:** أي إلا أن لو **لا تجزم:** أي لا تعمل عمل الجزم في المشهور كما تعمله[3] إنْ، ولو دخلت لو هذه على الماضي أو على المضارع.

مثال الأوّل: **كقوله –تعالى–** ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا**﴾[4] ن4 "فلو" فيه بمعنى إنْ الشرطية؛ ولذا فسرت بقوله. **أي: إنْ تركوا:** أي إنْ قاربوا أن يتركوا؛ لأنّ الأمر للأوصياء أو لمن يحضر الإيصال للموصي حال الإيصاء، وإنما يتوجّه الخطاب إليهم قبل الترك؛ لأنّهم بعده أموات[5]، كذا نقل البعض عن المصنف.

**ومثال الثاني قوله:** أي الشاعر:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤنا بَعْدَ مَوْتِنَا ... ... ... ...
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي[6] ... ... ... ... ...

**ولو تلتقي أصداؤنا:** جمع صدى **بعد موتنا:** لظل صدى صوتي، أي: لصار، صدى[7]: الذي[8] يحصل في الجبل من الصوت.

---

(1) في المخطوطة: "في المضموم" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "ففرق" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "تعلم" تصحيف.

(4) سورة النساء 9/4.

(5) انظر: المغني 344-345.

(6) ورد هذا في صدري بيتين من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه 24، وتمامهما:

... ... ... ... ومَنْ دون رَمسَينا في الأرض سبسبُ
... ... وإنْ كنت رِمةٍ لصوت صدى ليلى بهشّ ويطربُ

في المغني 344، 349 وأوضح المسالك 244/3.

(7) في المخطوطة: "صد" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "الذين" تصحيف.

يقال في التركي: يانقي صوتي، أي يحصل في صوتي؛ فلو فيها حرف شرط بمعنى: إنْ ومدخولها فيها فعل الشرط، وجوابها في الأوّل : "خاف" عليهم ظاهر أو في الثاني: لظل؛ فكان الفرق بين: لو بمعنى الشرط في الزّمان الماضي، وبين: لو في الزمان المستقبل؛ فإنّ الأوّل تعمل عمل الجزم بقرينة المقام.

والثاني لا **الثالث:** من وجوهها **أن تكون:**

لو **حرفاً مصدرياً مرادفاً لأنْ**[1]: هنا المصدرية في أن تجعل مدخولها في تأويل المصدر لا في جعلها له منصوباً ولا إعمال **إلّا أنها** أي لو هذه **لا تنصب:** المضارع كما نصبته[2] أنْ.

ولكن **أكثر وقوعها:** أي استعمالها **بعد، ودّ نحو:** قوله –تعالى-: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [3]: وإن "لو" هذه بمعنى أنْ المصدرية، وليست بشرطية؛ لمجيئها بعد فعل يدل على التمني، "ودوا" ضمنها فاعل، "ولو" حرف بمعنى: "أنْ"، و"تدهن" فعل فاعله فيه أنت تدهن مع ما عمل فيه في محلّ النصب بأنه مفعول، "ودّوا".

**وأكثر** استعمالها بعد **يود:** ولو قال: ويودّ لكان: لو يود لكان أنسب.

**نحو:** قوله –تعالى-: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [4] بق$_1$ "أحد" فاعل "يود" ومضاف إلى هم، وهو راجع إلى المشركين، "يعمر" فعل مبني[5] للمجهول[6] من التعمير في تأويل المصدر بلو فاعله مستتر فيه عائد إلى أحد، ومفعوله[7] "ألف سنة"، والمجموع مفعول "يودّ"، قاله الزمخشري: "لو يعمر حكاية، ولو في معنى التمني، وكان القياس لو اعمرّ إلا انّه جرى على لفظة الغيبة"[8] لقوله –تعالى-: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ [9].

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 138.
(2) في المخطوطة: "نصبه" تصحيف.
(3) سورة القلم 9/68.
(4) سورة البقرة 96/2.
(5) في المخطوطة: "مبني" ساقطة؛ لذا أثبتها.
(6) في المخطوطة: "مجهول" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "ومفعول" تصحيف.
(8) الكشاف 298/1.
(9) سورة البقرة 96/2.

**وأكثرهم:** أي أكثر النحاة **لا يثبت هذا القسم:** يعني أن تكون الحروف مصدرية[1] حذراً من الاشتراك إنهم قالوا: إن "لو" في **الآية:** هذه، **ونحوها:** شرطية **على:** تقدير **حذف مفعول الفعل:** لتؤثر قبل "لو".

وحذف **جوابها بعدها:** وكأنه قيل: هي في هذه الآية مثلاً: **يود أحدهم التعمير**[2] لو يعمر ألف سنة لسرّه[3] ذلك، أي: التعمير؛ فهذا يقتضي كثرة الحذف وغيره فمثل هذا لايناسب في النظم الكريم ولهذا عدّه المصنف /41 أ/ من الوجوه.

**الرابع:** من وجوه لو **أن تكون** لو **للتمني:** بمنزلة ليت إلّا أنّها لا تعمل عمل النصب والرفع. التمني: هو طلب حصول الشئ سواء كان ممكناً أو ممتنعاً **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً**﴾[4] ش19 إلى الدنيا أي **فليت لنا كرة:** هذا بالاستقراء.

**قيل:** في إثبات كون لو بمعنى التمني.

**ولهذا:** أي لا بد على كون **لو:** تمني ههنا **نصب لفظ** "**فنكون**"[5]: اسمه نحن فيه، وخبره "من المؤمنين"[6] بعده.

**في جوابها:** أي حال كون "فنكون"، واقعاً في جواب لو **كما انتصب:** قوله "**فأفوز**"[7] فاعل انتصب **في:** وقت، وقوعه **جواب "ليت" في قوله –تعالى–:** ﴿**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾[8] ن5 "يا" حرف نداء، والمنادى محذوف، واسم "ليت" في "ني"، خبرها جملة "كنت

---

(1) الذين أثبتوا مصدرية "لو" : الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك. انظر: المغني 350 وشرح الإعراب لشيخ زاده 138.

(2) في المخطوطة: "تعمير" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "لفسره" تصحيف. انظر: المغني 350 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 139.

(4) سورة الشعراء 102/26 .

(5) سورة الشعراء 102/26.

(6) سورة الشعراء 102/26.

(7) سورة النساء 73/4.

(8) سورة النساء 73/4.

معهم" فأفوز مع ما عمل فيه في محلّ النصب معطوفه بالفاء، "الفا" عاطفة[1] على محل اسم "ليت".

**ولا دليل:** أي ولا إثبات لدعاة **في هذا:** الاستدلال **لجواز:** المنع بـأن **يكون النصب في فأفوز مثله بالنصب:** خبر أن يكون أي مثل نصب تقرَّ **في قوله:** أي في قول الشاعر[2]:

**وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ، وتَقَرَّ عَيْنِي          أَحَبُّ إليّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ**[3]

**ولبسُ:** بالضم مبتدأ مضاف إلى **عَبَاءة، وتقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ:** لأنّ في نصبه لا يُظهر معنى التّمني.

العباءة: نوع من أنواع الثياب.

وتقر: فعل منصوب لفظاً بأن المصدرية المقدرة هو مع فاعله. أعني: عيني في محل الرفع معطوف على مبتدأ، وأحبّ: خبره.

الشفوف: في اللغة الشفوف الرقيق.

ثم لما كان قول الشاعرة[4] محتملاً لمعنى التمني بوجه ما؛ فلم يكن حاسماً لمادة الشبهة، وأراد بعضها فقال، **ومثل** [ ] [5] **قوله -تعالى-:** ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ **أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً**﴾ [6] حم25 وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بأن يُوحَي أو بأن يسمع من، وراء حجاب أو بأن يرسل رسولاً؛ فيكون كل، واحد منها مفعولاً به بواسطة حرف الجر،

(1) في المخطوطة: "عطفة" تصحيف.

(2) هي ميسون بنت بحدل، زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية ثقلت عليها الغربة عن قومها لما تزوجت، فسمعها تقول هذه الأبيات؛ فطلقها وأعادها إلى أهلها. انظر: خزانة الأدب 505/8 والأعلام 339/7.

(3) هذا البيت من الوافر، ويُروى :"لَلُبسُ" و "ولُبسُ" و "ولبِسُ" ونسبه قوم إلى ميسون في الكتاب 45/3، وشرح قطر الندى 65 وشرح ابن عقيل 18/4 وأوضح المسالك 192/3 وخزانة الأدب 503/8 والأعلام 339/7 وبلا نسبة في المغني 352، 373، 472، 623، 715 والجنى الداني 156-157 وحاشية الصبان 1400/3 وإيضاح شواهد الإيضاح 346/1والكواكب الدرية 471/2.

(4) في المخطوطة: "الشاعر" تصحيف.

(5) كلمتان مطموستان.

(6) سورة الشورى 51/42.

والمستثنى مفرغ فظهر منه، أن يكون "يرسَل" منصوباً بأن المصدرية، و"يرسل" مع فاعله من تحته عائد إلى "الله"، ومع مفعوله "رسولا" في محل النصب معطوف على "وحيّاً".

هذا قاطع لمادة الشبهة؛ لأنّ التمني لا يتصوّر، ولا يتوقع[1] في قوله تعالى بوجه من الوجوه وأخّر[2] منه؛ ليكون الكلام على قدر إنكاره.

وبهذا ظهر أن قياسه نصب "فنكون" بنصب "فأفوز" مع الفارق في حروف[3]، وليت مذكور في الثاني، ولايرد هذا المنع على الاستدلال بالسماع والاستقراء.

**الخامس:** من، وجوه استعمال لو **أن تكون:**

لو **للعرض:** أي للطلب برفق، **نحو** قولك: **لو تنزِلُ عندنا فتصيبَ راحة:** فلو فيه للعرض بدلالة نصب فتصيب؛ لأنّ إضمار أن بعد الفاء لا يكون إلا بعد أحد الأشياء الستة، وهي:

أمر أو نهي، أو نفي، أو استفهام، أو تمني، أو عرض، و المناسب ههنا منها /41 ب/ أن تكون للعرض.

واستعمال العرض بعد العلم[4] أو التّمني ليس كذلك.

اعلم: يمكن الجواب من طرف القبيل إلى المصنف على هذه القاعدة فلا تغفل!

**ذكره:** أي ذكر ابن مالك الوجه الخامس **في التسهيل:** اسم كتاب من مصنفاته هذا إشارة إلى عظم شأن ابن مالك من شأن اللخمي.

**وذكر:** لها أي: للو **ابن هشام اللّخمي**[5]: اللخم بالضّم اسم قبيلة في اليمن **معنى آخر**.

سادساً و**هو:** أي معنى آخر أن **تكون:**

---

(1) "يتوقع" زيادة مني ليستقيم المعنى.

(2) في المخطوطة: "واخرى" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "وليست" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "السلم" تصحيف.

(5) هو أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي، من تصانيفه: شرح الفصيح في اللغة، الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن دريد، والفصول في النحو، توفي سنة سبعين وخمسمائة. انظر: بغية الوعاة 48/1-49 وكشف الظنون 78/6 والأعلام 5/ 318.

لو **للتقليل:** يعني إذا دخلت على شئ تفيد فيه معنى التقليل، نحو: قوله -عليه السّلام- "**تَصَدّقُوا، وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرّقٍ**"[1] "ولو" فيه تفيد التقليل[2] على رأيه؛ لأنّ معناه تصدقوا بما تيسر لكم، ولو كان في القلة كالظلف المشوي، وهو حافر بمثل: الغَنَم، والبقر، وغيرهما من المشقوق الحافر، وجمعه الأظلاف.

وفي رواية أُخْرى: "**اتَّقُوا النَّارَ، وَلَوْ بِشِقٍّ تَمْرَةَ**"[3]: هما للترغيب على الصدقة.

أجيب بأنّه إنّ المفيد للتقليل: مدخولهما؛ ولذا لم يعدّه سادساً.

**النوع السادس:** من الأنواع الثمانية **ما يأتي:** من الكلمات **على سبعة أوجه:** بحسب الاستعمال، **وهو:** راجع إلى ما.

**قد:** أي كلمة قد.

**فأحد أوجهها** أي أحد أوجه قد **أن تكون:**
قد **اسما بمعنى حَسْب:** بسكون السّين، و ح[4] تكون معربة على مذهب الكوفيين.
فأشار إليه بقوله **فيُقال:** فيها أي في حق قد: إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم **قدي:** درهم.
فقد مبتدأ مضاف إلى ياء المتكلّم [ ] [5] بالإضافة، ودرهم خبر قد.
**بغير نون:** الوقاية **كما يقال:** ياء[6] المتكلم. **حسبي:** وزعم بغير النون وجوباً لزوم احتياج[7] الحافظة إذا كانت معربة.
وأمّا على مذهب البصريين أن قد هذه [ ] [8] جملة لمشابهتها بقد الحرفية في اللفظ نحو قدي، وقد [ ] [9] على السكون لأنّه أصلي في البناء.
والوجه **الثاني:** منها **أن تكون**[10]:

---

(1) رواه النسائي: رقم (2357) كتاب الزكاة، باب ردّ السائل 64/3.
(2) انظر: الكليات 786.
(3) رواه البخاري: رقم (1351) كتاب الزكاة، باب اتقوا النار 110/2. ومنهل الواردين ، رواه الشيخان: رقم (543) باب الكرم والجود والإنفاق 377/1.
(4) من اختصارات القيصري، ويقصد بها : حينئذٍ.
(5) كلمتان مطموستان.
(6) في المخطوطة: "الياء" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "الاحتياج" تصحيف.
(8) كلمة مطموسة.
(9) ثلاث كلمات مطموسات.
(10) في المخطوطة: "يكون" تصحيف.

قد **اسم فعل بمعنى يكفي:** قد هذه [ ] [1]، ويتصل **بها:** ياء المتكلّم؛ فيلزمها[2] نون الوقاية.
**فيقال:** في المثال لها **قدني** درهم، والنون **كما يقال يكفني:** درهم [ ] [3] دريهمات فدرهم فاعل يكفي مفعوله استتر فيه.
**الثالث:** ترك الواو ههنا إشارة إلى أن الإثنين منها اسم وحرف الجر **أن يكون:**
قد **حرف تحقيق:** فقط من غيرهم [ ] [4] ، ولاتوقع أن يقتضي حقيقة مدلول مدخولها.
**فتدخل:** قد هذه **على:** الفعل **الماضي:** مطلقاً إلى سواء كان لفظاً ومعنىً معاً أو معنى فقط[5].

مثال الأوّل **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا** ﴾ [6] أي نفعها[7] بالإيمان والعلم والعمل.

الاسم[8] الموصول /42 أ/ مع صلته فاعل "أفلح" هو مع فاعله جواب للقسم.

ومثال الثاني بعد دخولها **على المضارع:** لفظاً **نحو:** قوله –تعالى–:﴿ **قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ** ﴾[9]

نو18 من الإخلاص والنّفاق وغيرهما، أي: قد علم فإنّ علمه –تعالى– عليه محقّق في الأزل، ثم اتفقوا في الأوّل واختلفوا في الثاني؛ ولذا أخّره فيه.

**الرابع:** منها أن **تكون:** قد **حرف توقع:** أي انتظار؛ فلابدّ فيها ح[10] من معنى التحقيق والتقريب.

**فتدخل:** قد هذه **عليهما:** أي على الماضي والمضارع **أيضاً:** أي كما دخلت عليهما إذا كانت للتحقيق فقط.

مثال الدّخول على المضارع كما **تقول:** لمن يتوقع خروج زيد، **قد يخرج زيد:** أي يحصل عن قريب ما كنت تتوقعه.

---

(1) كلمتان مطموستان.
(2) في المخطوطة: "فلزمها" تصحيف.
(3) كلمة مطموسة.
(4) كلمة مطموسة.
(5) انظر: المغني 226.
(6) سورة الشمس 9/91.
(7) في المخطوطة: "نفسها" تصحيف.
(8) في المخطوطة: "اسم" تصحيف.
(9) سورة النور 64/24.
(10) من اختصارات القيصري، ويقصد بها : حينئذٍ.

**فتدُلّ**[1]: قد بقرينة المقام **على أن الخروج:** من زيد[2] **منتظر متوقع:** هذا عطف تفسير فَجَمَع فيها معنى التحقيق والتوقع، والتقريب. **وزعم بعضهم:** أي ادعى بعض النّحاة، وقال: **إنّها:** أي قد **لا تكون للتوقع مع:** دخولها على **الماضي:** وإلّا يلزم اجتماع النقيضين.

**لأنّ التوقع انتظار الوقوع:** في المستقبل هو من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله.

والحال **الماضي قد وقع:** فثبت المطلوب.

**وقال الذين أثبتوا معنى التوقع مع:** دخولها على **الماضي:** يجوز هذا ولا يلزم ذلك على الفساد: **إنّها:** أي؛ لأنّ قد هذه إذا دخلت على الماضي.

**تدل:** بالقرينة **على أنه:** أي على أن الماضي **كان منتظراً:** قبل وقوعه.

**تقول قد ركّب الأمير:** أي حصل عن قريب ما كنتم توقعتم إليه **لقوم:** قوله **ينتظرون:** صفة قوم **هذا الخبر:** قبل الإخبار بوقوعه.

**ويتوقعون:** تفنن **الفعل:** يعني ركوب الأمير؛ فيكون يصدر توقعا للمخاطب؛ فصار وقوع الماضي مستقبلاً باعتبار الانتظار والإخبار [ ] [3] قد قامت الصلاة. ثم وجه التأخير به ههنا ظاهر.

**الخامس:** منها أن تكون قد حرف **تقريب:** فلابُدَّ فيها من معنى التحقيق لا التّوقع **الماضي من الحال** كما تقول لمن لم يتوقع ركوب زيد: الذي ركب زيد.

**ولهذا:** التقريب **يلزم قد:** عند البصريين **مع الماضي** المثبت غير[4] واقعة بعد إلّا الواقع صفة للماضي.

**حالاً:** لأنّ زمان الماضي قبل الحال خرم عندهم من مقرب[5].

وأمّا عند الكوفيين[6] فلا حاجة إلى تقديرها معه؛ لأنّ الأصل عدم التقدير مع أن استعماله بدونها كثير.

---

(1) في المخطوطة: "فيدّل" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "الزيد" تصحيف.

(3) جملة مطموسة.

(4) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 144.

(6) انظر: الإنصاف 252/1.

وذلك القد **إمّا ظاهرة:** في اللفظ كما كانت في **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [1] أن8 أي وقد تبين لكم قالوا [ ] [2]، وقد للتقريب، "وفصّل" معلوماً كان أو مجهولاً مع ما عمل فيه في محلّ النّصب /42ب / على أن يكون حالاً.

**أو مقدرة:** بالنصب معطوفة على ظاهره **نحو:** قوله –تعالى– ﴿هَـٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [3] يو13؛ أي قد ردَّت[4] إلينا "هذه" مبتدأ، "بضاعتنا" خبره، "ردّت" مع ما عمل فيه في محل[5] النصب حال من البضاعة.

ومعنى الإشارة عامل فيها، وهذا المعنى "لِقَد" ثابت باستعمال القوم.

ويؤيّده ما **قاله ابن عصفور:** منهم فإنه قال: **إذا أجبت:** أي إذا أردت أن تجيب **القسم:** قوله **بماضٍ** متعلق بأجبت **مثبت:** لامنفي **متصرف:** لا جامد كنعم، وبئس، وعسى، وليس؛ لأنّها ليست بمعنى الماضي حتّى تقرب معناها من الحال. ثم شرع إلى التفصيل بعد الإجمال؛ فقال:

**فإنْ كان:** الفعل **قريباً من الحال:** أي زمان المتكلم **جئت:** لذلك الجواب مقروناً **باللام** و**قد:** معاً لاحتياج السامع إليه عند المتكلم، **نحو:** قولك لمن لم يتوقع [6] قيام زيد.

**بالله لقد قام زيد:** أي أقسم بالله وقد للتقريب والتحقيق، واللّام غلبتها لام جواب القسم، ولامحل لجملة قام زيد؛ لأنّها وقعت جوابا لقسم؛ فتمّ عرض المصنف إلى ههنا.

وكون[7] قد لتقريب الماضي من الحال، وكون الماضي مثبتاً ومتصرفاً وبعده ما يجئ أنه قول ابن عصفور استطرادي.

**وإن كان الفعل:** بعيداً من الحال **جئت** بالجواب مقروناً **باللام فقط:** بدون قد؛ لأنّ قد هذه تقتضي التقريب بحسب الاستعمال، والماضي يقتضي البعيد؛ فبينهما تنافٍ.

---

(1) سورة الأنعام 119/6.
(2) كلمة مطموسة.
(3) سورة يوسف 65/12.
(4) في الخطوطة: "رت" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "المحل" تصحيف.
(6) في المخطوطة: "على" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.
(7) في المخطوطة: "هو" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

وبهذا ظهر أن مراد[1] المصنف بتقريب الماضي ليس على إطلاقه؛ بل المراد منه التقريب من الحال. **كقوله:** أي يقول امرؤ[2] القيس[3]:

**حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِ**[4]

**حَلَفْتُ لَهَا:** أي للمعشوقة **بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لنَامُوا:** من النوم، **فما إنْ من حَديثٍ وَلا صال.**

اللام في لناموا: لام جواب القسم، وما: نافيه بمعنى ليس، وبطل عمله بزيادة.

وفاؤه[5] تفسيريّة، وإن ومن: زائدتان للتأكيد، حديث: مبتدأ خبره موجود مقدر.

ولا صال: معطوف على حديث، وهو خبر، وجمعه أحاديث رتب على غير القياس[6].

والمراد من صال الآتية أي: أقسم بالله يا معشوقتي لناموا فنزلهم، ولا [ ][7]، وبهذا ظهر أن زمان شروعهم في النوم بعيد من الشروع من المجئ.

**وزعم:** أي طمع **الزمخشري:** في الكشاف **عندما تكلّم:** وما مصدرية أي عند تكلمه **على قوله –تعالى–:** ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً**﴾ [8] **في سورة الأعراف**[9]: قديها أي أنه ليس هذا من دأبه في هذا الكتاب احترازاً من قوله –تعالى–: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً**﴾ بالواو؛ فإنه جاء في هود[10]،

(1) في المخطوطة: "المراد" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "امرء" تصحيف.

(3) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، ويعرف بالملك الضليل، وبذي القروح لما أصابه في مرض موته، وكتب الأدب مشحونة بأخباره، توفي سنة ثمانين قبل الهجرة. انظر : الشعر والشعراء 49 والأغاني 76/9 وخزانة الأدب 330/1–333 والأعلام 11/2.

(4) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 124 والكشاف 84/2 والمغني 229 وشرح شواهد المغني 343/1 ، ولسان العرب (حلف) 53/9 وخزانة الأدب 70/10–79.

(5) في المخطوطة: "وفائه" تصحيف.

(6) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 146.

(7) كلمة مطموسة.

(8) سورة الأعراف 59/7.

(9) انظر: الكشاف 84/2 والمغني 229–230.

(10) "هود و" ساقطة من المخطوطة، لذا أثبتها، وهذه الآية في سورة هود أيضاً 25/11.

ومؤمنون[1]، وعنكبوت[2]، وحديد[3]، ولم يكتف في "قد" هذه بمعنى التحقيق والتقريب؛ فقال: **إنّ**: في **قد**: هذه معنى **التوقع**: غير التحقيق، والتقريب.

**لأنّ السامع**: نطق القسم /43 أ/.

**يتوقع**: أي ينتظر **الخبر**: مضمون الجواب **عند سماع المقسم به**: والمراد به، مثل: والله، وتالله، والمسمى، وغيرها من المقسم به يعني: لو أسمع السامع واحداً منها فينظر إلى جوابه.

وهذا ليس إلّا معنى التوقع.

قال الرّضي: "إذا دخلت قد على الماضي أو المضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق، ثم إنّه تضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي؛ لتقريبه[4] من الحال مع التوقع"[5]. انتهى.

**السّادس**: من أوجه قد أن تكون قد في المضارع المجرّد من ناصب، وجازم، وسين، وسوف.

**للتقليل**: أي يضاف التقليل إلى التحقيق في الأغلب سواء كان ذلك التقليل في الفعل أو متعلقه، **وهو** أي التقليل **ضربان**: أي نوعان:

الأوّل: **تقليل وقوع الفعل**: الذّي هو مدخولها سواء كانت الدّلالة منها بالذات أو بالواسطة، **نحو**: **قد يصدق الكذوب**: على وزن فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث.

ونحو قولك: **قد يجود البخيل**: على وزن فعيل للمبالغة فيهما، ولهذا مثل بالمثالين.

فقِلّة، وقوع الصّدق من الكذوب[6] والجود من البخيل ثابت بدلالة قد وإن كانت بالواسطة.

**والنوع الثاني**: **تقليل**: وقوع **متعلقه**: أي متعلق الفعل الذّي دخلت عليه، ولا تعرّض لها إلى الفعل من جهة[7] التقليل أصلاً، **نحو**: قوله –تعالى– ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [8] فقد فيه تحقيقية

(1) سورة المؤمنون 23/23.
(2) سورة العنكبوت 14/29.
(3) سورة الحديد 26/57.
(4) في المخطوطة: "لتقريب" تصحيف.
(5) انظر: شرح الرضي على الكافية 43/2-44.
(6) في المخطوطة: "الكذب" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "جهته" تصحيف.
(8) سورة النور 64/24.

فقط باعتبار وقوع الفعل هو "يعلم"، وتقليلية باعتبار وقوع متعلقه [ ] [1] في الإشارة إلى الثاني من تفسيره هذا.

أي ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [2] **وهو أقل معلوماته:** -تعالى- فإنه على [ ] [3] وغيرها فيكون ما يفهم لفظ ما في الآية أقلّ من معلوماته -تعالى- بل يكون ذرة. بالنسبة إليها؛ وبل لايكون ذرّة.

**وزعم:** أي ادّعى **بعضهم:** أي بعض النحاة في قد إلى **أنها** أي قد **في ذلك** النظم الكريم **للتحقيق:** فقط لا مع التقليل، **و**بعد ذلك قال ذلك الزاعم لدفع السؤال الذي ردّ عليه.

**أنّ التقليل** الموجود **في المثالين الأوليين:** أي قد يصدق.

وقد يجود[4] **لم يستفد من:** لفظ **قد بل:** استفيد منها التحقيق فقط؛ بل استفيد ذلك التقليل.

**من قولك البخيل يجود، والكذوب يصدق:** غير الترتيب ههنا إشارة إلى تساوي طرفي وجود قد وعدمه في معنى التقليل، أو لذكره على ترتيب الزّاعم.

قوله **فإنّه:** أي الثاني إلى آخره إشارة إلى إثبات دعواه.

**أن يحمل:** الكلام **على أن صدور ذلك:** أي صدور الجود **من البخيل:**

**و**صدور الصّدق من **الكذوب قليل:** بالرفع خبر إنّ، **كان:** جزاء الشرط، وهو أو لم أي كان الكلام **كذباً:** لأنّ كثرة /43 ب/ البخل والكذب مستفادة من صنيعهما، ولو لم تستفد قلة الجود، والصدق من صفتيهما؛ فيكون الكلام كذباً، وإذا استفيدت منهما كثر منهما أيضا فيلزم التناقض. **لأنّ آخر الكلام:** يعني البخيل والكذوب **يدفع أوّله:** يعني به يجود، ويصدق[5] ثم إن دلالة قد على التقليل أظهر من دلالة المدخول مع أن التكلف لايوجد في دلالة قد ولكلّ وجهة، تأمل!

**السّابع:** من أوجه قد أن تكون قد.

**للتكثير قال:** أي التكثير **سيبويه**[6] فاعل قال **في:** بيان **قوله:** أي قول الهذلي[7]:

---

(1) كلمتان مطموستان.

(2) سورة النور 64/24.

(3) جملة مطموسة.

(4) في المخطوطة: "آه" زائدة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

(5) انظر: المغني 230-231.

(6) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف. وانظر: الكتاب 224/4.

(7) اختلف في نسبته فمنهم من نسبه إلى الهذلي، وقد وردت نسبته إلى عبيد بن الأبرص بن جسم بن عامر بن مالك وهو شاعر فحل فصيح من شعراء الجاهلية. انظر: الأغاني 404/23-421.

قد أترِكُ القِرنَ مصفرّاً أناملُهُ كأنّ أثوابَه مُجّت بفرصاد[1]

**قد أترك القِرن:** -بكسر القاف- المماثل[2] في الشجاعة **مصفرّاً أنامله:** كأنّ أثوابه مُجَّت بفرصادِ. الأنامل: جمع أنملة، وهي: رأس الأصبع.

المج الرش أي: أترك كثيراً من مماثليّ في الشجاعة حال كونه مصفرّاً برؤوس[3] أصابعه. كأنّ أثوابه صُبغت بماءِ الفرصاد.

وكذا **قاله:** أي التكثير **الزمخشري في قوله[4] – تعالى-:** ﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ**﴾[5]بق$_2$ التقلب: بمعنى التردد، "وقد" للتكثير وفاعل "نرى" نحن فيه، ومفعوله "تقلب" هو مضاف إلى الوجه، وهو مضاف إلى كاف الخطاب، ويجوز الفصل بينهما، وبين الفعل بالقسم، نحو قوله: واللهِ أحلِفُ لقَدْ لَعَمْرِي بِتُّ سَاهراً[6].

**النّوع السّابع:** من الأنواع[7] الثمانية **ما يأتي:** من الكلمات **على ثمانية أوجه:** بحيث الاستعمال، **وهو:** راجع إلى ما.

**الواو:** من حيث هي:

وبيان **ذلك:** الانحصار ثابت بالاستقراء **أنّ لنا واوين يرتفع ما بعدهما:** أي يقع ما جاء بعد هذين الواوين وقوعاً فعلاً كان أو اسماً [ ] [8] قوله بهما، **واو الاستئناف:** التي تحتاج مع مدخولها إلى ما قبلها من جهة الإعراب **نحو**، قوله -تعالى-: ﴿**لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ**﴾ [9] ح$_{17}$ "النبيّن"

(1) البيت من البحر البسيط لعبيد بن الأبرص الأسدي في ديوانه 49 وخزانة الأدب 253/11، 257، وللهذلي في الكتاب 224/4 والجنى الداني 259 والكشاف 319/1 والمغني 231 وشرح شواهد المغني 494 والكليات 735.

(2) في المخطوطة: "الماثل" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "براوس" تصحيف.

(4) انظر: الكشاف 319/1.

(5) سورة البقرة 144/2.

(6) انظر: المفصل 317.

(7) في المخطوطة: "أنواع" تصحيف.

(8) كلمة مطموسة.

(9) سورة الحج 5/22.

منصوب بأن مضمرة، "ونقر" بالرفع مع ما عمل فيه لا محلّ له من الإعراب ما نشاء [ ] [1] بالنصب معطوف على "نبيّن" و ح[2] لا تكون الواو استئنافية بقرينة [ ] [3].

وأشار إليه بقوله **فإنّها:** أي الواو هذه **لو كانت واو العطف:** على نبيّن **انتصب:** وجوباً **الفعل:** الذي دخلت عليه الواو، وهو "نقر" لكونه معطوفاً؛ لكن المشهور قراءته بالرفع[4] و[ ] [5] بهذا.

ويقال في الأخرى **واو الحال:** فيكون ما بعدها منصوباً في [ ] [6] الحالية. **وتسمّى:** هذه الواو **واو الابتداء:** لكونها في منزلة الانقطاع عما قبلها؛ لأنّها تدخل على الجملة الحالية: اسمية كانت أو فعلية؛ فعلى تقدير الأوّل: قد يكون دخولها على المبتدأ **أيضاً:** أي كما يسمى واو الحال نحو قولك:

**جاءني زيد والشمس طالعة:** الواو للحال، والشمس مبتدأ خبره طالعة /44 أ/ والمبتدأ مع خبره في محل النصب على أنّه حال من لازم زيد، وهو وقت صدور الفعل منه وهو المجئ، وان كانا بالواسطة.

ذكر عبد الغفور[7] نقلا عن صاحب المفصل: إن الحال يُبيّن هيئة لازم الفاعل[8] أو المفعول به، وقد استمر في كلامهم التعبير عن اللازم بالملزوم فكانت هيئة اللازم هيئة الملزوم[9] انتهى.

وأتى المثال بالجملة المركّبة من المبتدأ والخبر إشارة لأنّ الابتداء لا يقتضي الانقطاع عمّا قبله في الحال من جهة الإعراب كما يقتضيه في الاستئناف.

---

(1) كلمة مطموسة.

(2) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(3) كلمة مطموسة.

(4) وقرأ ابن أبي عبلة "ليبين لكم ويقر" بالياء، وقُرئ "ونقر" و "نخرجكم" بالنون والنصب، و "يقر" و "يخرجكم" بالنصب والرفع، وعن يعقوب "نقر" بالنون وضم القاف من قرّ الماء إذا صبّه، فالقراءة بالرفع إخبار بأنه "يقر" . انظر: الكشاف 3/5-6.

(5) كلمتان مطموستان.

(6) كلمة مطموسة.

(7) هو عبد الغفور بن صلاح اللاري الأنصاري، أديب، نحوي،كان تلميذاً للملاّ جامي، نسبته إلى اللار: (بين الهند وشيراز) من كتبه: حاشية على الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي في النحو، وحاشية على رسالة للقوشجي في البلاغة، توفي سنة اثنتي عشرة وتسعمائة. انظر: الأعلام 32/4.

(8) في المخطوطة: "للفاعل" تصحيف.

(9) انظر: المفصل 61.

ثم أشار بقوله **وسيبويه**[1] إلى الاختلاف يعني النحاة في هذه الواو **يقدّرها بإذ:** ليفيد معنى الظرف، ولم يقدّر بإذا لاختصاصها بالجملة الفعلية على الأصحّ.

فالتّقدير في المثال –على رأيه– كأنّك تقول: إذ الشمس طالعة.

وإنّ لنا **واوين ينتصب ما بعدهما:** أي يقع ما جاء بعد هذين الواوين منصوباً اسماً كان أو فعلاً، ويقال في إحداهما:

**واو المفعول معه:** هو المذكور بعد الواو أو لأجل مصاحبة معمول فعلي وإفادته إيّاها سواء كان ذلك المعمول فاعلاً، **نحو: سرت والنيلَ:** أو مفعولاً نحو: كفاك وزيداً درهم، سواء كان ذلك الفعل لفظيّـــاً كما في المثالين المذكورين أو معنويا نحو: مالك وزيداً أي ما تصنع.

والمراد بالمصاحبة: مشاركتهما في زمان واحد ولايتقدّم على العامل في ما يقال [ ] [2]، وإن جوّزه أبو الفتح[3] [4] ولايكون عطفه [ ] [5] إلا بتقدير [ ] [6]، والنيلُ تأصل فيه، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والنيل مفعول معه، وهو منصوب بالفعل على الأصح من تعمل في الأخرى.

**واو الجمع الداخلة على:** الفعل **المضارع المسبوق:** صيغة المضارع **بنفي:** متعلق بمسبوق.

**أو بطلب:** فمثال الأول، **نحو:** قوله –تعالى– ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾ [7] آل4 "يعلم" مجزوم "بلما"، وكسر الميم لالتقاء الساكنين،

---

(1) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

(2) كلمة مطموسة.

(3) هو أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي، وهو من أئمة الأدب والنحو، كان إماماً في علم العربية، يجري في كتبه على أصول المذهب البصري، من مصنفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب في اللغة، وغيرها، توفي سنة ثنتين وتسعين وثلثمائة. انظر: إنباه الرواة 335/2 ووفيات الأعيان 246/3–247 والأعلام 204/4.

(4) انظر: شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لشيخ زاده 150.

(5) كلمتان مطموستان.

(6) كلمتان مطموستان.

(7) سورة آل عمران 142/3.

فاعله لفظة الجلالة [ ] [1] "الذين منكم" حال من فاعل "جاهدوا"، و"يعلم" مضارع سبق بنفي هو "لما"، ومنصوب بأن مضمرة على [ ] [2] وهو الصحيح، وبالواو عند الكسائي ومن تبعه.

ومثال الثاني **قول أبي الأسود** الدؤلي[3]:

**لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ** عارٌ عَلَيكَ –إِذَا فَعَلْتَ– عَظِيمُ[4]

**لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ** [5] **مِثْلَهُ**: فالمعنى: لا يكن منك منع الخلق وإتيان مثل ذلك الممنوع منه، أي: لايجمع بين المنع والإتيان[6]؛ فإنّه: عارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلْتَ–عَظِيمُ هو صفة عار.

**والكوفيون يسمّون هذه الواو واو الصرف**[7] دفع الفعل إلى النّصب بدخولها عليه.

وإن لنا، **واوين ينجر مابعدهما** من الاستيفاء /44ب/

ويسمّى أحدهما، **واو القسم:** إنما تكون له عند حذف فعل القسم؛ فلا يقال: أقسمت والله، لكثرة استعمالها عن أصلها.

أعني: الباء[8] فظهر منه أنها لا تتعلق إلا بمحذوف. لا تستعمل في السؤال.

فلا يقال: والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني خَطأ للواقع عن درجة الباء، ولا تدخل إلا على الاسم الظاهر سواء كان: اسم الله –تعالى– **نحو:** والله أو غيره، نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَالتِّينِ**

---

(1) كلمتان مطموستان.

(2) كلمة مطموسة.

(3) هو أبو الأسود: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي، كان من سادات التابعين، صحب علي بن أبي طالب، وهو أول من وضع النحو، وأول من أسس العربية، ووضع قياسها، وله شعر جيد. توفي سنة تسع وستين. انظر: الشعر والشعراء 488 وطبقات النحويين واللغويين 21–26 ووفيات الأعيان 535/2 والأعلام 237/3.

(4) البيت من الكامل، واختلف في نسبته فهو للمتوكل الكناني في الأغاني 155/12 ولسان العرب (عظظ) 447/7 وخزانة الأدب 564/8 وكتاب جمهرة الأمثال 38/2، 411، 412 وللأخطل في الكتاب 41/3 ولأبي الأسود الدؤلي في شرح ابن عقيل 13/4، وأوضح المسالك 181/3 وشرح قطر الندى 77 وحاشية الصبان 1391/3 وبلا نسبة في الجنى الداني 156 ومجمع الأمثال 198/3 واللمع في العربية 189 والمغني 472.

(5) في المخطوطة: "وتوتي" تصحيف.

(6) انظر: شرح قطر الندى 76–77.

(7) كلمة مطموسة.

(8) وواو القسم في مثل : "والله" أبدلت عن الباء الإلصاقية في مثل : "أقسمت بالله" لما بينهما في المناسبة لفظاً ومعنىً عند حذف الفعل. انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 153.

﴿وَالزَّيْتُونِ﴾ [1] فواو القسم مع مجرورها هو "التّين" متعلق بمحذوف، وهو: أقسم، "والزيتون" بواو العاطفة معطوف على "التين".

**ويسمى ثانيها**[2] **واو رُبّ:** لها صدر الكلام على الأصحّ[3] هذا مذهب الكوفيين فإنّهم قالوا: إنّها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رُبّ، وجارة نفسها لصيرورتها بمعنى ربّ؛ فلا يقدّرون لها معطوفاً عليه؛ لأنّ ذلك تعسّف.

وأمّا عند سيبويه[4] أنّها للعطف، وليست بجارّة فإنْ لم يكن في ذيل الكلام فكونها للعطف ظاهر[5]، وإن كانت في أوّله فيقدّر لها معطوف عليه، ثم لاتدخل الّا على نكرة موصوفة، ولاتتعلق إلّا بمؤخّر كأصلها.

**كقوله:** أي كقول عامر بن الحارث[6]:

**وَبَلْدةٍ لَيْسَ لَهَا أَنِيسٌ إلا اليَعَافِير[7] وإِلا العِيسُ[8].**

اليعافير[9] جمع يعفور: هو ولد البقر الوحشية، العِيْس، بكسر العين وسكون الياء الإبل الأبيض، يقال في مفردها: أعيس.

فالمعنى: ربّ بلدة ليس لها ما يؤنس به إلّا أولاد البقر الوحشية، والا الآبال البِيض –بكسر الباء– ويجوز أن يكون الإنشاء متصلاً، ومنفصلاً.

(1) سورة التين 1/95.
(2) في المخطوطة: "ثمانيها" تصحيف.
(3) انظر: الإنصاف 376/1-377.
(4) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.
(5) انظر: الكتاب 128/3 وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 153.
(6) هو عامر بن الحارث بن كلفة وقيل كلدة، المعروف بــ جِرَان العَودِ أدرك الإسلام وسمع القرآن، واقتبس منه كلمات وردت في شعره. انظر: الشعر والشعراء 480 خزانة الأدب 18/10 والأعلام 250/3.
(7) في المخطوطة: "العيافير" تصحيف.
(8) البيت من الرجز، وهو لعامر بن الحارث في ديوانه 52 وفي الكتاب 263/1، 322/2 وأوضح المسالك 261/2 وحاشية الصبان 147/2 والكليات 921 وخزانة الأدب 121/4، 363/7، 258/9، 15/10 وبلا نسبة في الكواكب الدرية 395/2 ولسان العرب (كنس)198/6.
(9) في المخطوطة: "العيافير" تصحيف.

فبلدة [ ] [1] بالواو هي مع مجرورها متعلق بمقدر وهو ربّ[2]، وأنيس أم العيس [ ] [3] لها وليس مع مـــا عمل فيه في محل الجرّ على أنّه صفة بلدة، واليعافير مستثنى بحرف الاستثناء على أنهن [ ] [4] من الكل هو أنيس، وليس معطوف على اليعافير.

وإن لنا **واواً يكون ما بعدها:** من جهة الإعراب **على حسب ماقبلها غالباً:** جاءني زيد، وعمرو، وبزيد، وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً[5] بنصبه، ومررت[ ][6] من [ ] [7] لأنّ أبعدهما دون الآخر بخلاف جاء زيد، وعمرو [ ] [8] الفعل في أحدهما دون الآخر.

**وهي:** أي هذه الواو **واو:** النداء **العطف:** في اللغة: الإمالة وإن كانت هذه الواو وأخواتها تعمل [9] عمل المعطوف إلى المعطوف عليه سمّيتها عاطفة هذه الواو.

**لمطلق الجمع:** أي ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى أنه لايفهم هذا الترتيب منها وجودها، وحدها مثلاً إن قلت: جاءني زيد، وعمرو؛ فيكون محتملاً فيه التأخير[10] /45أ/ والتقديم فلزم الاحتياج إلى قرينة خارجية.

وإن لنا، **واواً**[11] **دخولها في الكلام كخروجها** بالنسبة إلى أصل المعنى **وهي:** أي الواو هذه **الواو الزائدة** لفائدة زائدة كالــواو في **نحو:** قوله –تعالى-: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [12] زم24 "فتحت" جواب إذا، "والواو" صلة جاءت لفائدة التأكيد، وكون الواو فيها زائدة ثابت.

---

(1) كلمة مطموسة.
(2) في المخطوطة: "مرت" تصحيف.
(3) كلمة مطموسة.
(4) كلمة مطموسة.
(5) في المخطوطة: "وعمراًو" تصحيف.
(6) جملة مطموسة.
(7) كلمة مطموسة.
(8) كلمتان مطموستان.
(9) "تعمل" زيادة مني ليستقيم بها المعنى.
(10) في المخطوطة: "التاخر" تصحيف.
(11) في المخطوطة: "واو" تصحيف.
(12) سورة الزمر 73/39.

**بدليل:** مجئ جزاء الشرط بدون الواو في **الآية الأخرى:** هي قوله –تعالى-: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [1] زم24 بدون الواو فإنّ بعض القرآن يفسّر بعضه، و"حتى" في الآيتين ابتدائية فلا محلّ لها لما بعدها.

**وقيل: إنّها:** أي الواو هذه ليست زائدة؛ بل **عاطفة:** على جاؤوها، وقيل: إنّها حاليّة، وقيل: إنّها بمعنى معه.

**والجواب:** للشرط على التقادير الثلاثة **محذوف:** للدّلالة على أن لهم ح[2] من الكرامة والتعظيم ما لا يحيط به الوصف، وأن أبواب الجنة تفسح لهم قبل مجيئهم منتظرين.

وقرأ[3] الكوفيون فتحت بالتّخفيف؛ **فالتقدير:** في الكلام **كان كيت وكيت:** وكيت في محلّ نصب[4] خبر كان.

وهو كناية: عن حديث أهل الجنة، وأحوالهم، وكيت الثاني معطوف على الأوّل، تمّت الوجوه للواو.

**وقول:** مبتدأ مضاف إلى **جماعة:** فيه تحقير لقائله قول **إنّها:** أي الواو في الآية الأولى، **واو الثمانية:** لأنّ أبواب الجنة ثمانية ألا ترى أنّها لم تجئ في الآية الثانية لكون أبواب جهنم[5] سبعة، **وإن منها:** أي من واو الثمانية الواو في قوله –تعالى-: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [6] كهف15 لأنّ فيها إيذاناً أي إعلاماً بأنّ السبعة عدد أيام، وأن [ ] [7] عدد مستأنفة مقول القول:

وقوله **لا يرضاه:** أي لايرضى عنه القائل **النحوي:** خبره أي عالم بالنّحو؛ فإنّ الواو على قاعدته في قوله –تعالى- ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [8] أو العطف، أو الحال، أو بمعنى مع، أو الزائدة مع

---

(1) سورة الزمر 71/39.

(2) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(3) قرأ الكوفيون، وهم عاصم وحمزة والكسائي: "فُتِحَتْ" و "فُتِحَتْ" بالتخفيف في الآيتين، وقرأ الباقون: بالتشديد. انظر: حجة القراءات 625.

(4) في المخطوطة: "النصب" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "الجهنم" تصحيف.

(6) سورة الكهف 22/18.

(7) كلمة مطموسة.

(8) سورة الزمر 73/39.

أنّها لم تدخل على عدد [ ] [1] في قوله –تعالى–: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [2] إمّا لعطف الجملة كأنّه قيل: هم سبعة وثامنهم كلبهم.

أو لعماله كأنه قيل: هؤلاء، وثامنهم كلبهم. فلا تكن الواو فيهما، واو الثمانية؛ لأنّها في استعمالهم ما جاءت إلا بعد إيذان بأنها تعداد سبعة وابتداء أو أمرٍ أيضاً[3].

فالابتداء يقتضي الانقطاع عما قبله، والعطف مثلاً [ ] [4] عدد.

وأمّا **القول به:** أي باثبات، واو الثمانية حال كونها في قوله –تعالى–:﴿**وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ**﴾[5] تو11 يعني أنّها هي[6] الواو في هذه الآية واو الثمانية.

**أقرب من** أي من: أن يقال أن الواو /45ب/ في ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [7] واو الثمانية لعدم دخولها على عدد، ومن القول في الواو في قوله –تعالى–: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [8] لجواز اجتماع الأوصاف المذكورة في هذه الآية في موصوف واحد مع أن الأقربية ثابت بالنسبة إلى الآية الأولى من وجه آخر، وهو دخولها على الثمانية في هذه الآية.

وأمّا **القول به:** أي بثبوت الواو **في** قوله– تعالى–: ﴿**ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً**﴾ [9] تح28 **ظاهر الفساد:** وجه الظهور من وجهين.

أما أولاً: كون "أبكاراً" مجتمعة مع "ثيبات" لا يمكن؛ لأنهما متضادّان.

---

(1) كلمة مطموسة.
(2) سورة الكهف 22/18.
(3) في المخطوطة: "أيض" تصحيف.
(4) كلمة مطموسة.
(5) سورة التوبة 112/9.
(6) "هي" زيادة مني ليستقيم بها المعنى.
(7) سورة الزمر 73/39.
(8) سورة الكهف 22/18.
(9) سورة التحريم 5/66.

وثانياً: أنّها دخلت في هذه الآية على التّاسع إذا ولي الصفات فيها ﴿[1] خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ﴾[2]، وأمّا التعبير في "والناهون" بالأقربية لإمكان الجواب بأنّ الواو فيها للعطف على ﴿الآَمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [3].

والغرض منه نقل جماعة دفع السؤال الذّي يرد عليه، وهو بأن يقال: لِمَ لا يجوز أن تكون الواو في ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [4] واو الثمانية وأن لا تكون زائدة، ولا عاطفة على مختار المصنّف ومحاكمة بين الأقوال؟

**النوع الثامن:** هذا آخر الأنواع للكلمات التّي يحتاج إليها المعرب.

**ما يأتي:** من الكلمات **على اثني عشر وجهاً:** بالاستقراء **وهو:** عائد إلى ما.

**ما:** أي كلمة ما، وهذه الوجوه جارية في ما بالاعتبار؛ **فإنها:** أي الما **على ضربين:** أي على نوعين من جهة الاستعمال.

النّوع الأوّل: أن تكون ما هذه **اسمية:** فتدل على معنى في نفسها.

**وأوجهها:** على تقدير اسميتها **سبعة:** الرضي[5] أشار.

قال: إن المطابقة بين المبتدأ والخبر لسبب واجبة أو اكتفاء بظاهر التأنيث.

أحدها أي أحد الوجوه هذه: أن تكون ما **معرفة تامة:** لعدم احتياجها إلى مثل الصّلة والصفة كما كانت في **نحو:** قوله –تعالى-: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [6] بق$_3$ على مذهب سيبويه[7] والكسائي؛ فإنّ "ما" في هذه الآية معرفة تامّة[8]، "ما" بمعنى: الشئ عندهما، "فما" هو الفاعل لكونه بمعنى ذي التام وهي [ ] [9] مخصوصة بالمدح.

---

(1) "لا" زائدة على الآية؛ لذا حذفتها.

(2) سورة التحريم 5/66.

(3) سورة التوبة 112/9.

(4) سورة الزمر 73/39.

(5) في المخطوطة: "رضي" تصحيف.

(6) سورة البقرة 271/2.

(7) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف

(8) انظر: الكتاب 155/3-156.

(9) كلمة مطموسة.

وأشار إليه بقوله **أي فنعم الشئ في إبداؤها:** وأمّا عند الفرّاء، وأبو علي: إنّها موصولة، وفاعلة لنعم، وصلتها محذوفة؛ لأنّ هي مخصوصة بالمدح أي نِعْم الذي فعله هي أي: الصدقات(1).

الإبداء في اللّغة: الاظهار، وقد يستعمل في الإعطاء، والثاني أنسب ههنا.

ويجوز ههنا أن تكون "ما" منصوباً على التمييز، أي: نعم شيئاً. هي الفاء جوابيّة.

**و**ثانيها أن تكون "ما" **معرفة ناقصة:** لاحتياجها إلى الصلة وغيرها.

**وهي: أي** هذه الما **الموصولة:** أي اسم لايتم إلّا بصلة، وعائدٍ وتستعمل فيما لايعقل غالبا **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ** مِنَ اللهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾ (2) ج29 فإنّ ذلك محقق مخلّد بخلاف ما /46 أ/ يتوهّم به في نفعهما "فما" فيه بمعنى الذي، "وخير" خبره.

فأشار إليه بقوله: أي الذي عند الله خير. "وما" عبارة عن الثواب، وقد تستعمل فيما يعقل نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا**﴾ (3) أي ومن بناها.

**و**ثالثها: أن تكون ما **شرطية:** أي نكرة متضمّنة بمعنى الشّرط؛ فتحتاج إلى الجملتين.

**نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ**﴾(4) بق2 ولو كان عالماً من الأزل، وفي التخصيص إشارة إلى عظم شأن الخير، وإلى ترغيب فعله على أن ذكر الشئ لا ينافي بما عداه، ثم "تفعلوا" فعل الشرط "يعلمه" جزاء الشرط، ويجوز في "من خير" النّصب في المحلّ على أن يكون تمييزاً من "ما" أو حالاً على أن تكون "من" زائدة، أو صفة لمصدر محذوف.

فالتقدير: أي شئ تفعلوا من خير، أو أي شئ تفعلوا قليلاً أو كثيراً أو ما تفعلوا فعلاً من خير على الترتيب.

**و**رابعها أن تكون ما **استفهامية:** أي نكرة متضمّنة بمعنى الاستفهام **نحو** قوله –تعالى–: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ**﴾ (5) ط16 وكان الله عالماً بما في يده، ولكن الحكمة من سؤاله إزالة الوحشة عن موسى –عليه السّلام– حتى لايخاف إذا صار ثعباناً، ويعلم أنّه معجزة عظيمة؛ "فما" مبتدأ

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 156.
(2) سورة الجمعة 11/62.
(3) سورة الشمس 91/ 5.
(4) سورة البقرة 197/2.
(5) سورة طه 17/20.

باعتبار اسميته في معنى الاستفهام، "وتلك" خبره، "وبيمينك" حال من معنى "تلك"؛ ليكون التنبيه عاملاً فيها.

وقيل: "تلك" اسم موصول، "ويمينك" صلته، أي: ما التي بيمينك.

ثم شرع في بيان أحوال ألفها للاختلاف فيها؛ فقال: **ويجب حذف ألفها:** أي ألف ما هذه لكثرة استعمالاتها **إذا كانت** ما **مجرورة:** بجارّ.

**نحو:** قوله –تعالى–: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [1] أي عن أي شئ يتساءلون "فما" مجرورة "بعن" متعلّق "بيتساءلون"، وحذف ألفها لكثرته، وفتحت الميم للدلالة؛ فقلبت النون لقرب مخرجهما، وأدغمت.

ونحو قوله –تعالى–: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [2] نم19 أي شئ يرجع المرسلون في حاله أي في حال سليمان –عليه السلام– الفاء [ ] [3] "بم" أصله بما متعلّق "بيرجع"، وقدمت "ما" فيهما مع أنّها مقارنة بحرف الجرّ؛ لتضمنها معنى الاستفهام.

**ولهذا:** ولأجل وجوب حذف الألف منها إذا كانت مجرورة **ردّ الكسائي على المفسرين قولهم:** في قوله –تعالى–: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [4]: يا22 أي: بأيّ شئ غفر لي ربّي بأن قال:

**إن ما** في هذه الآية ليست **استفهامية**، وإلّا فيجب حذف ألفها بسبب الجارّ[5]؛ لكن لم تحذف فتكون مصدرية أو موصولة أي: بالذي غفر لي ربّي، ويمكن الجواب بأنّه: لِمَ لا يجوز أن يكون حذفها اكثرياً؟

**وإنّما جاز:** عدم حذف الألف في، **نحو لماذا فعلت؟**

مع أن الحذف واجب بسبب الجار؛ **لأنّ ألفها:** أي ألف ما **صارت:** ههنا.

**حشواً:** هو في اللغة بمعنى ما في البطن.

وفي اصطلاح[6] أهل المعاني: هو الزائد المستغنى عنه. وفي اصطلاح أهل العروض: /46 ب/ هو الأجزاء المذكورة بين الصّدر والعروض، وبين الابتداء، والضرب من البيت.

---

(1) سورة النبأ 1/78.

(2) سورة النمل 35/27.

(3) كلمة مطموسة.

(4) سورة يس 27/36.

(5) انظر: المغني 393–394.

(6) في المخطوطة: "الاصطلاح" تصحيف.

مثلاً: إذا كان البيت مركّباً من مفاعيلن ثمان مرات[1]؛ فمفاعيلن الأوّل صدر، والثاني والثالث حشوه، والرابع عروض، والخامس ابتداء، والسادس حشو، والثامن ضرب.

وإذا كان مركّباً من مفاعيلن أربع مرات، الأوّل صدر، والثاني عروض، والثالث ابتداء، والرابع ضرب؛ فلا يوجد فيه الحشو.

ولكلّ واحد منها أحوال أربع على سبيل البدل، وإن أردت التفصيل فارجع إلى موضعه.

الابتداء في هذا الفنّ: أوّل جزء من المصراع الثاني، وفي النّحو: هو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، نحو: زيد منطلق.

وهذا المعنى عامل فيهما، ويسمّى الأوّل: مبتدأ ومسنداً إليه ومحدّثاً عنه، والثاني خبراً وحديثاً ومسنداً.

**بالتّركيب:** متعلق بصارت **مع ذا فأشبهت:** هذه الـــ ما بـــ **الموصول:** لفظاً في وجود الألف في الوسط، وإن كان الفرق بين المعنيين.

ولهذه المشابهة لم تحذف منها؛ فلا يرد، والسؤال عليه، فما: اسم متضمّنة بمعنى الاستفهام، وذا: اسم من أسماء الإشارة؛ وصارتا بعد التركيب بمعنى: أي شئ؟ ومتعلقها فعلت وجه التقديم سبق.

**وخامسها أن تكون ما تعجبية:** والتعجب: ما، وضع لإنشاء التي، وهو غير متصرف فلا يتغير إلى مضارع، وتأنيث، ومجهول؛ فيكون تناظر المفاعل، وعلى بناء اسم التفضيل لمشابهتهما في المبالغة والتأكيد.

**نحو:** قولك **ما أحسن زيداً**. فما: نكرة تامّة بقرينة قوله: ونكرة موصوفة، فما: مبتدأ وما بعـــدها خبره؛ فالتقدير: شئ حسن زيداً، وضمير الفاعل في حـــسن راجـــع إلـــى مـــا، هـــذا مـــذهب سيبويه[2][3]، وأمّا عند الفرّاء: استفهامية خبرها ما بعدها، أيضاً عند الأخفش موصولة[4] ومـــا بعدها صلتها، فالخبر محذوف، مثل: الممدوح، والتعظيم.

---

(1) في المخطوطة: "كما" زائدة لا يستقيم المعنى بها؛ لذا حذفتها.

(2) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.

(3) انظر: الكتاب 1/72-73.

(4) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 159.

وسادسها أن تكون ما **نكرة:** هي ما وضع لشئ لا غير[1] **موصوفة:** فلزم الاحتياج **نحو قولك: مررت بما معجب لك:** فما نكرة ناقصة في محل الجر بالباء، ومعجب صفتها، ولك معمول المعجب بسبب الاعتماد.

وأشار بقوله: **أي بشئ معجب لك:** أي ناقصة **ومنه** أي من النوع الأوّل: **ما في قولهم:** مَن قال **نِعْمَ، ما صنعت**[2]: فما: نكرة ناقصة؛ لكونها مميزة للضمير في نِعْم، ولاحتياجها إلى صفة. هي صنعت.

فأشار إليها بقوله: **أي نعم شيئاً صنعته.** هي في إتيان الضمير ههنا إشارة إلى محذوفية الممدوح.

وبهذا التفصيل ظهر وجه إفراد المثالين، واتحادهما من جهة، فلا يخطر ببالك كون الوجوه ثمانية.

**و**الوجه السّابع /47 أ/ لما التي كانت اسمية أن تكون **نكرة موصوفة بها:** أي كون ما: صفة لنكرة أخرى فهي لا تخلو[3] عن إفادة التحقير والتعظيم والتنوع.

مثال الأوّل: **نحو:** قوله –تعالى-: ﴿**مَثَلاً مَا بَعُوضَةً**﴾[4] بق$_1$ "فما" فيه نكرة في محلّ النصب على أنّها صفة "مثلاً".

**و**مثال الثاني، نحو **قولهم:** في المثل: "**لأمرٍ ما**[5] **جَدِعَ قصيرٌ أنفه**"[6].

الجدع في اللّغة بمعنى: القطع. وقصير[7]: اسم رجل، وهو قصير بن أسعد اللخمي[8]، وهو فاعل جدع، وأنفه بدل الاشتمال منه؛ فالمعنى لأمر عظيم قطع قصير أنفه؛ فأشار إلى تفسيرها بقوله **أي: مثلاً بالغاً في الحقارة:** هذا ناظر إلى الأوّل.

وأي: **لأمرٍ عظيمٍ:** هذا ناظر إلى الثاني.

ومثال الثالث: قعدت قعوداً ما، أي: من أنواع القعود، **وقيل: إن هذه:** ما هي موصوفة بها

(1) في المخطوطة: "بغير" تصحيف.

(2) القائلان هما: الأخفش والزجاج. انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 159.

(3) في المخطوطة: "لا تخلوا" تصحيف.

(4) سورة البقرة 26/2.

(5) "ما" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتتها.

(6) انظر: مجمع الأمثال 121/3 وخزانة الأدب 275/8، 320/9.

(7) في المخطوطة: "القصير" تصحيف.

(8) في المخطوطة: "اللمى" تصحيف. وهو قصير بن سعد بن عمرو اللخمي، يقال: إنّ قصيراً كان صاحب رأي ودهاء. انظر: الأعلام 199/5.

حرف؛ فلزم أن **لا موضع لها:** من الإعراب؛ لأنّ الإعراب من خواصّ الاسم والفعل، بل زيدت لإفادة[1] معنى التأكيد وغيره، أو المعوض عن المحذوف، ولكلّ وجهه.

**و**النّوع الثاني: أن تكون ما **حرفية:** فلا تدل على معنى في نفسها وأوجهها، أي أوجه ما حرفية: خمسة بالاستقراء؛ فصار مجموع النّوعين: اثنا عشر وجهاً.

أحدها: أن تكون ما **نافية:** فتدخل على المبتدأ والخبر؛ **فتعمل في:** طرفي **الجملة الاسمية:** هــذا صفة احتراز فيه.

**عمل ليس:** لمشابهتها به في النفي؛ يعني ترفع الاسم، وتنصب الخبر سواء كان معمولها معرفة أو نكرة.

وهذا العمل **في لغة الحجازيين:** واختار المصنف لغتهم؛ لأنّه على لغتهم[2] ورد القرآن **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**مَا هَذَا بَشَراً**﴾ [3]فما نافية بمعنى: ليس، "وهذا" في محلّ الرفع اسمها، "وبشراً" خبرها.

وأمّا بنو تميم: فلا يثبتون العمل فيها، ويقولون: الاسم، والخبر بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخولها.

**و**ثانيها: أن تكون ما **مصدرية:** حال كونها **غير ظرفية:** أي فلا تعرّض لها بمعنى الوقت، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ**﴾ [4]: ص$_{23}$ "فما" حرف مصدرية موصولة؛ فلا يحتاج من إلى عائد على الأصح[5].

"ونسوا" مع فاعل فيه صلتها، **أي: بنسيانهم إيّاه:** أي يوم الحساب.

**و**ثالثها: أن تكون ما **مصدرية ظرفية:** فح[6] تتعرض بمعنى الوقت، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿**مَا دُمْتُ حَيّاً**﴾ [7] مر$_{16}$، "فما" حرف موصولة، ومصدرية "ودام" فعل مــن الأفعــال[8] الناقــصة، واسمه متصل به، وخبره "حيّاً".

---

(1) في المخطوطة: "الإفادة" تصحيف.
(2) انظر: المغني 399، 776، 917.
(3) سورة يوسف 31/12.
(4) سورة ص 26/38.
(5) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 161.
(6) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: فحينئذٍ.
(7) سورة مريم 31/19.
(8) في المخطوطة: "أفعال" تصحيف.

ووضع "ما دام" لتعيين أمر بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها؛ بأن جعلت تلك المدّة ظرف زمان له.

فأشار إليه بقوله، **أي: مدة دوامي:** حيّاً.

**ورابعها:** أن تكون ما **كافة:** أي تمنع الفاعل **عن العمل:** رفعاً، ونصباً، وجرّاً سواء كان الفاعل هو فعل لا غير، لفظاً /47 ب/ أو تقديراً.

**وهي:** أي هذه ما منحصرة على **ثلاثة أقسام:** بالاستقراء.

القسم الأوّل: أن تكون ما **كافة:** أي مانعة للعامل **عن عمل الرفع:** في الفاعل.

**كقوله:** أي كما كانت في قول المرار[1]:

**صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا          وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ**[2]

فصددت: فعل خطاب للمرأة، ومعناه: الإعراض، والفاء في فأطولتِ: للعطف، هو فعل خطاب لها، والواو في وقلّما: للحال.

ويظهر باقي الإعراب من قوله **فقَلّ:** في البيت **فعل ماضٍ، وما كافة:** أي مانعة بقلّ في الظاهر؛ لأنّ الفعل من حيث [3] لا يوجد بلا فاعل.

**عن طلب الفاعل:** وعن العمل فيه بطريق الأولى.

**ووصال: فاعل فعل محذوف** وجوباً **يفسره:** أي يفسر المحذوف **الفعل المذكور، وهو:**

أي المذكور في البيت **يدوم:** وليس هذا من دأبه في هذا الكتاب؛ لكن بيّنه لردّ من قال: وصال مبتدأ، ويدوم: مع فاعله من تحته خبره، والفاعل راجع إلى المبتدأ، وعلى طول: متعلق بيدوم.

وأشار بهذا الردّ بقوله، **ولا يكون وصال: مبتدأ** ويدوم خبراً كما توهّمه البعض[4].

**لأنّ الفعل المكفوف:** بما عن طلب الفاعل **لايدخل الّا على الجملة الفعلية:** لا غير مع أن قلّما ههنا جرى بمنزلة حرف النفي، كقولك: قلّما يقول عمرو؛ فمعناه ما يقول.

---

(1) هو أبو حسان: المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، وقيل: أبو سعيد راوية بني أسد، من شعراء الدولة الأموية، ونسبته أشهر من اسمه، من تصانيفه: كتاب بني أسد وأشعارها. انظر: الشعر والشعراء وإنباه الرواة 9/3 والأغاني 324/10 وخزانة الأدب 288/4 وكشف الظنون 9/6 والأعلام 199/7.

(2) البيت من الطويل في المغني 403، 758، 768، وخزانة الأدب 245/1، 226/10، وبلا نسبة في الكتاب 31/1، 115/3 والمحتسب 96/1 ولسان العرب (طول) 412/11 (قلل) 564/11.

(3) في المخطوطة: "هو" زائدة لا يستقيم المعنى بها؛ لذا حذفتها.

(4) البعض هنا: سيبويه، انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 163.

وحاصل الردّ أنه لا يجوز كون وصال[1] مبتدأ[2]، وإلا فيلزم منه كون الجملة اسمية، ويلزم بها دخول الفعل المكفوف عن طلب الفاعل على الاسمية؛ فاللازم باطل لكونه مخالفا للمشهور، واللزوم [ ][3] بمثل هذا الفساد؛ فثبت كون يدوم وهو المذكور في البيت المفسر بيدوم مقدار قوله.

**ولم يكف:** بما كافة عن عمل الرفع **من الأفعال إلا** ثلاثة أفعال.

الأوّل، **قَلَّ:** مرّ مثاله. **والثاني طال:** نحو طالما آذيتك[4]. **والثالث كثر**[5] نحو: كثر ما فعلت.

إشارة إلى دفع توهم، وهو كون جميع الأفعال مكفوفةً[6] بما، أو التفصيل بعد الإجمال، ثم الفرق بين المكفوف، وغيره؛ فإنّ ما[7] متصل في المكفوف، ومنفصل في غيره، نحو: قلّ ما يضرب زيد. **والقسم الثاني:** أن تكون ما **كافة:** أي مانعة للعامل **عن عمل النصب:** هو علامة اسمه.

**وعن عمل الرفع:** وهو علامة خبره.

**وذلك:** المنع لها **في:** وقت لحوقها إلى **إنّ:** من الحروف المشبهة **وأخواتها:** أي أخوات إنّ منها؛ فلا تعمل في هذه الحروف في شئ على أفصح اللغات نحو: إنما زيد قائم، **ونحو:** قوله – تعالى–: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [8] فأشار به إلى اجتماعهما "الله" مبتدأ، و"إله" خبره، "واحد" صفته، وقد /48 أ/ تدخل هذه الحروف على الأفعال إذ لحقتها كافة؛ لأنها أخرجتها عن العمل؛ فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحاً للعمل، نحو: قوله –تعالى–: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ﴾ [9] مم28.

(1) في المخطوطة: "الوصال" تصحيف.
(2) انظر: المغني 403-404.
(3) كلمتان مطموستان.
(4) في المخطوطة: "آذنيتك" تصحيف.
(5) "كثر" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتها.
(6) في المخطوطة: "مكفوفاً" تصحيف.
(7) في المخطوطة: "الماء" تصحيف.
(8) سورة النساء 171/4.
(9) سورة الممتحنة 9/60..

**و**القسم الثالث: أن تكون ما **كافة:** أي مانعة للعامل، وهو ربّ، وكاف التشبيه على الأصحّ، والباء عند البعض[1].

**عن عمل الجرّ:** فتدخل ربّ بعد لحوق ما على الجملة الفعلية، **نحو:** قوله –تعالى–: ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾[2]: حج14 "الذين" الاسم[3] الموصول مع صلته في محلّ الرفع على أنّه فاعل "يودّ"، ولا عمل "لربّ"، وقد تكون "ما" زائدة؛ فتدخل على الاسم وتجرّه، نحو:

ربّما ضربة بسيف صقيل[4] ... ... ... ...

وأمّا إذا لم تكن ما زائدة لا تجرّه نحو[5]: ربّما زيد قائم.

**و**مثال مكفوفية كاف التشبيه **قوله:** أي الشاعر[6]:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي[7] يَوْمَ مَشْهَدٍ **كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ**[8]

الماجد: بمعنى عالي، والمراد من المشهد: محلّ الحرب، والكاف مكفوفة، وسيف: مبتدأ، ومضاف إلى عمرو، وتخن: مجزوم بلم، وفاعله في تخنه راجع إلى المبتدأ، ومفعوله ضمير متّصل به راجع إلى عمرو، ومضارب بالنصب: مفعول فيه لتخن أو بالرّفع: فاعل له، وضمير المتصل به راجع إلى السيف.

قال بعضهم: إذا لحقت إلى الكاف لاتكون كافة؛ بل تكون كافة مصدرية موصولة.

**و**الوجه الخامس لما حرفية: أن تكون ما **زائدة:** لفائدتها.

---

(1) انظر شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 164.

(2) سورة الحجر 2/15.

(3) في المخطوطة : "اسم" تصحيف.

(4) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغسانيّ، وهو صدر بيت وعجزه هو:

... ... ... ... بين بُصرى وطعنة نجلاء

وهو في الأصمعيات 152 والجنى الداني 456 وإيضاح شواهد الإيضاح 307/1 والمغني 183 وأوضح المسالك 65/3 وشرح شواهد المغني 404/1 وخزانة الأدب 582/9.

(5) "نحو:" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتها.

(6) هو نهشل بن حرّي بن ضمرة بن جابر، شاعر مخضرم بقي إلى أيام معاوية، وكان في جناح علي في حروبه. انظر: الشعر والشعراء 424.

(7) في المخطوطة: "يحذف" تصحيف.

(8) البيت من الطويل وهو في شرح شواهد المغني 502/1 وأوضح المسالك 68/3 والكواكب الدرية 442/2 والمغني 236، 408.

**وتسمّى هي:** أي ما هذه **وغيرها من الحروف الزائدة صلة:** أي وسيلة إلى فائدتها.

**وتأكيداً:** أي مقرراً ومقويّاً وفي تسميته وتمثيله تنبيه إلى ما سيجئ، نحو قوله –تعالى–: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ** ﴾ [1]: آل4 "الفاء" للتعقيب، "ورحمة" مجرور بالباء، و"ما" صلة ومؤكـدة، والجار مع المجرور: متعلق "بلنت"، "ومن الله" في محلّ الجرّ على أنّه صفة "رحمـة"، "ولنـت" فعل فاعل. ونحو قوله –تعالى–: ﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ** ﴾ [2] أي عن زمان قليل ﴿ **لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ** ﴾ [3] مو18 "وقليل" مجرور "بعن" هي متعلق "بيصبحن"، واللّام فيه جواب للقسم المحذوف ثـم صـار مجموع الكلمات إحدى وعشرين كلمة. والحال أن المصنف قال: وهي عشرون كلمة؛ لكن لعلّ أن لفظ إحدى سهو من قلم الناسخ.

---

(1) سورة آل عمران 159/3.
(2) سورة المؤمنون 40/23.
(3) سورة المؤمنون 40/23.

## الباب الرابع

## في الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة

**الباب:** الفرق بين الباب والفصل والكتاب؛ فإنّ الباب يستعمل فيما يقصد فيه بنوع واحد. يشتمل على أشخاص.

والفصل: قطعة من الباب مستقلة بنفسها منفصلة عن ما سواها.

والكتاب: يستعمل فيما يقصد فيه أنواع مختلفة فما يذكره المصنف يعدّ أنواعاً[1] مختلفة.

اللهم إلا أن يراد من الأنواع المختلفة نوع واحد باعتبار متعلقاتها، أعني بها: معرفة الإعــراب /48 ب/ أو التعبير من حيث هو.

**الرابع:** صفة باب – هذا آخر الأبواب التي حصر[2] المصنف رسائله فيها –

**في الإشارات:** جمع الإشارة: هي الثبات بنفس الصفة من غير أي سبق له الغلام.

وقيل: هي إعلان الأسرار بوجه يكشف عند أهل البصائر. والثاني ههنا أنسب.

**إلى عبارات:** جمع عبارة، وفي اللغة بمعنى: البيان.

**محرّرة:** أي مكتوبة بحسن التركيب، وعارية عن الخلل.

**مستوفاة:** للمقصود بلا نقصان.

**موجزة:** صفة ثالثة[3] لعبارات[4]، الإيجاز: أداء المقصود بأقل من العبارات المتعارفة[5].

**ينبغي:** لك أيها المعرب **أن تقول في، نحو ضُرِب:** بضم الضاد **من** قولك: **ضُرِب زيد: إنّــه** أي ضرب **فعل ماضٍ**[6]: ما **لم يُسم فاعله:** أي لم يُذكر فاعله لكونه واضــح الدلالــة للمقــصود،

---

(1) في المخطوطة: "أنواع" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "انحصر" تصحيف.

(3) في المخطوطة: "ثالث" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "بعبارات" تصحيف.

(5) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، 167.

(6) في المخطوطة: "ماضي" تصحيف.

ومستوفياً[1] له مع أن عبارته مختصرة[2].

**ولا تقل:** أيها الطالب: ضرُب: فعل ماضٍ **مبني لما:** أي للمفعول الذي **لم يُسمَ فاعلــه:** أي لــم يُذكر فاعله، قوله: **لما:** تقليل.

أو لا تقل **فيه:** أي في هذا المقول. **من التطويل:** فإنّ في هذا زيادتين من ذاك، **والخفاء:** لعــدم كونه واضح الدلالة للمقصود؛ بل يحتاج إلى تأمّل!

وينبغي لك **أن تقول في، نحو: زيد:** الذي هو بعض من ضرب زيد أنه **نائــب عــن الفاعــل:** المحذوف لكون هذا المقول، واضح الدلالة على المقصود مع إيجاز عبارته، ولعدم صدقه على، نحو: درهماً من حيث كونه مفعولاً ثانياً [ ] [3] علمت.

**ولا تقل:** إنه **مفعول ما لم يُسمَ فاعله:** أي مفعول فعل لم يذكر فاعله **لخفائه:** أي لخفــاء هــذا المقول في عدم كونه، واضح الدلالة أو لا[4] على المراد.

**وطوله: أي، ولطول** هذا عن ذاك من جهة الحروف، والكلمة مع أن الاختصار مطلوب.

**وصدقه:** أي ولصدق هذا **على نحو درهماً:** لأنّه يجوز أن يقال إنّ: درهماً مفعول ما لــم يــسم فاعله، ولا يجوز أن: درهماً نائب عن الفاعل المحذوف، ولأنّ المفعول الثاني من [ ] [5] بــاب علمت لايأتي على موقع للفاعل؛ لأنه مسند إلى المفعول الأوّل بإسناد تام. فلو أسند الفعل إليه، ولا يكون إسناد الفعل إلّا تاماً لزم كون المفعول الثاني مبتدأ، ومسنداً إليه معاً هو كون[6] كلّ من الإسنادين تامّاً بخلاف: أعجبني ضرب زيد. مع أن ضرباً فيه مسند، ومسنداً إليــه فــي حالــة واحدة؛ لأنّ أحد الإسنادين إسناد شبه الفعل، وهو المصدر، وإسناده غير تام بعضاً.

---

(1) في المخطوطة: "ومستوفا" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "مختصر" تصحيف.
(3) كلمة مطموسة.
(4) في المخطوطة: "أولاً" تصحيف.
(5) كلمة مطموسة.
(6) في المخطوطة: "كل تكون" زيارة لا يستقيم بها المعنى؛ لذا حذفتها.

**من:** قولك **أُعطي:** بضم الهمزة **زيد درهماً**، وفاعل أعطي محذوف[1]، وزيد: نائب منه، ودرهماً مفعول ثانٍ لأعطي.

وينبغي لك /49أ/ **أن تقول في:** حق **قد:** في، نحو: قد قام زيد، وقد يقوم عمرو، إنّه **حرف:** مستعمل **لتقليل زمن الماضي:** الزمن: يُطلق على الكثير والقليل من الأوقات، ويجئ جمعه أزمان، أو لتقريبه إلى الحال.

**ومستعمل لتقليل حدث:** الفعل **المضارع أو:** مستعمل **لتحقيق حدثيهما:** أي حدث الماضي، والمضارع.

ولا تقل: إنّها أي: كلمة قد تفيد، ونحوه؛ لأنّ مثل هذا لا يدل على المقصود بدلالة أوليّة؛ بل يحتاج إلى تفكير، وترك قوله، ولا تقل: ههنا اكتفاء بما سبق.

**وينبغي** لك أن تقول **في:** حق **لن:** إنه **حرف نصب:** ينصب المضارع، نحو: لن يضرب زيد.

قال الفراء: أصله لا أن أبدل الألف نوناً.

وقال الخليل: أصله، لا أن؛ فقصر كأيش في: أي شئ.

وقال سيبويه[2]: إنه حرف برأسه؛ فلا يكون مركباً عند سيبويه[3]، وعدم التركيب أصلي[4].

**وحرف نفي استقبال:** يعني معنى لن تعني: الاستقبال نفياً مؤكّداً لا مؤابداً كما قال المهلل[5] في[6] الاعتذار، وإلّا يلزم منه أن يكون في قوله –تعالى– : ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [7] يو13 تناقض لأنّ "لن" يقتضي التأبيد، ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي﴾ [8] الانتهاء.

(1) في المخطوطة: "فزيد نائب عنه، ودرهماً في فاعل أعطي محذوف" ، تكرار لا فائدة منه؛ لذا حذفته.
(2) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "سبويه" تصحيف.
(4) اختلف النحويون في لن؛ فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة، وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة، وأصلها: لا أن، حذفت همزة أن تخفيفاً. انظر: الجنى الداني. 270–271 والمغني 374 وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب لشيخ زاده 169.
(5) لم أقف على اسمه.
(6) في المخطوطة : "في" ساقطة؛ لذا أثبتها.
(7) سورة يوسف 80/12.
(8) سورة يوسف 80/12.

**وينبغي** لك أن تقول **في لم**: من، نحو: لم يكرم زيد عمراً[1] أنه **حرف جزم**: ينجزم مدخوله، ووضع **لنفي**: زمن **المضارع**: أي **وقلبه**: أي ولقلبه **ماضياً**:

**وينبغي** لك أن تقول **في أمّا**: من، نحو: أمّا زيد؛ فمنطلق. **المفتوحة** الهمزة- احترز بها عن المكسورة الهمزة- حرف عطف عند البعض.

**المشددة**: صفة، وصفة احترز بها عن كونها **حرف** [ ] [2] **شرط**: فتدخل على الجملتين؛ لكن يلزم حذف فعل الشرط هو يكن من شئ، وأقيم أمّا مقام فهي [ ][3] بين إفادة منها لئلا يلزم [ ][4] إلى حرف الشرط والجزاء، سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو: أمّا زيد فمنطلق أو معمولاً لما وقع بعد الفاء، نحو: أمّا يومَ الجمعة؛ فزيد منطلق.

**وحرف تفصيل** كما جملة المتكلم في الذكر، نحو قولك: جاءني أخوتك أمّا زيد فأكرمته، وأمّا عمر فأهنته، وأمّا بشر فأعرضت عنه.

**وظني** كانت لتفصيل المجمل وجب تكرار بأن حرف **توكيد**: لأنّ مثل هذا التفصيل يقرر الأمر.

**وينبغي** لك أن تقول **في أنْ**: بفتح الهمزة، وبسكون النون إنّها **حرف مصدري**: لكن مدخولها بعد دخولها بمعنى المصدر **تنصب المضارع**: بالفتحة، نحو: أريد أن تحسَّ التي. أو يحذف النون نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [5] بق$_2$.

**فينبغي** لك أن تقول **في**: حق **الفاء التي**: تجئ **بعد**: فعل **الشرط**: بالجواز إذا كان الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا أو كان بالوجوب هذا إذا كان الجزاء ماضياً مع قد /49 ب/ لفظاً، نحو: إن تزرني فقد زرتك، أو تقديراً نحو: فزرتك.

وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط في الماضي؛ فاحتاج إلى رابطة الفاء، أو إذا كان الجزاء جملة اسمية، أو أمراً، أو نهياً، أو دعاءً، أو استفهاماً، أو[6] مضارعاً منفياً بما أو لن إلى غير ذلك، كالتمنّي، والعرض.

---

(1) في المخطوطة: "عمراو" تصحيف.

(2) كلمة مطموسة.

(3) كلمة مطموسة.

(4) كلمة مطموسة.

(5) سورة البقرة 184/2.

(6) في المخطوطة: "أو" مكررة؛ لذا حذفتها.

وفي جميعها لا تأثير لحرف الشّرط في الجزاء؛ فاحتاج إلى الفاء **رابطة لجواب الشّرط:** بفعل الشرط. **ولا تقل:** إنّها **جواب الشرط كما يقولون:** أي كما يقول المعربون؛ فإنّ فيه تسامح.

فلزم الخفاء لأنّ **الجواب:** أي لأنّ جواب الشرط هو **الجملة بأسرها:** أي بأجمعها **لا الفاء وحدها:** لأنّ الجواب: ما يدل على حسن السكوت، والفاء: ما يدل على معنى في نفسها.

**وينبغي** لك أن تقول **في، نحو: زيد في قولك: جلست أمام زيد:** فاعلم: اختلف النّحاة في عامل المضاف إليه، قال بعضهم: إنه

**مخفوض**[1]: أي مجرور **بالإضافة: أي** بمعنى الإضافة، ويرد عليه فإنه إذ أردت به كون الاسم مضافاً[2] إليه؛ فهذا هو المعنى المقتضى.

وإذا[3] أردت به النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه؛ فينبغي أن يكون الفاعل في الفاعل، والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل؛ لكن هذا يخالف لما قالوا، ويمكن الجواب بمنع الجميع؛ ولذا قال: بالإضافة. وقال بعضهم: إنّه مجرور بالمضاف، وأشار إليه بقوله **أو بالمضاف: لأنّ** معنى كون الثاني مضافاً [4] إليه حاصل بوساطة الأوّل وهو الجار نفسه، هذا أولى عندهم.

وقال بعضهم: إنّه مجرور باللام[5] المقدرة إذ أصل غلام زيد، مثلاً:

غلام حصل لزيد؛ فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه بما أخبر الحرف، ويرد عليه بأنّه لو كان مقدّراً لكان غلام زيد نكرة، كقولك: لزيد غلام. ليس بصحيح[6].

**ولا تقل:** أيها المرشد فإنه **مخفوض**[7] **بالظرف:** وهو إمام فيه **لأنّ المقتضى للخفض:** أي لجر زيد في هذا المقام من جهة[8] كونه مضافاً[9] إليه.

---

(1) في المخطوطة: "مخفوظ" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "مضاف" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "وإذ" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "مضاف" تصحيف.
(5) في المخطوطة: "بلام" تصحيف.
(6) انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 173-174.
(7) في المخطوطة: "مخفوظ" تصحيف.
(8) في المخطوطة: "جهته" تصحيف.
(9) في المخطوطة: "مضاف" تصحيف.

**هو الاضافة:** عند من ذهب إلى المعنوي **أو المضاف:** هو الإمام ههنا عند من ذهب إليه.

**من حيث هو مضاف:** مع قطع النظر عن ثنائها هو النسبة من الظرفية وغيرها **لا المضاف من حيث هو ظرف:** ودم كونه من هذه لا بحيث كانت.

**بدليل:** أي بدلالة جرّ زيد من قولك: **غلام زيدٍ، وإكرام زيدٍ:** من المشتقات مع أن المضافين، أعني: غلام، وإكرام ليسا من الظروف.

**وينبغي لك أن تقول في الفاء من، نحو:** قوله-تعالى-: ﴿ **فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ** ﴾ [1] "صل" فعل[2] أمر من باب التفعيل، وفاعله مستتر فيه، فكون جملته إنشائية في الظاهر.

**فاء السببية** /50 أ/ لدلالتها على سببية ما قبلها لما بعدها، وهذه الفاء الفصيحة[3]: هي التي تتعلق بمحذوف وتربطه به، وإنما سميت هذه الفاء فصيحة؛ لإفصاحها أي إظهارها وإنبائها عن المحذوف، والفصيحة لاتنافي الجزائية كما لاتنافي العاطفة.

**ولا تقل:** إنها **فاء العطف:** تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة إلى[4] متبوعه يتوسط بينه، وبين متبوعه أحد الحروف العشرة هي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وإمّا، وأم، ولا، وبل، ولكن، وحتى[5] مثل: قام زيد، وعمرو؛ فعمرو تابع مقصود بنسبة[6] القيام إليه مع زيد.

**لأنه:** أي الشأن **لا يجوز:** عند من لم يذهب إلى التأويل، **ولا يحسن** عند من ذهب إليه[7].

**عطف:** البيان **الطلب:** هذا فاعل لا يحسن عند البصريين وفاعل لا يجوز، وعند الكوفيين **على الخبر ولا العكس:** أي لا يجوز أو لا يحسن عطف الخبر على الطّلب، يعني: لا يجوز، ولا يحسن عطف الجملة الإنشائية على الإخبارية لكمال الانقطاع بينهما في المعنى.

**وينبغي لك أن تقول:** -ذَكره للإيقاظ- **في الواو العاطفة:** من، نحو قولك: قام زيد وعمرو. إنّها **حرف عطف لمجرّد[8] الجمع.**

---

(1) سورة الكوثر 2/108.
(2) في المخطوطة: "فعل " ساقطة؛ لذا أثبتها.
(3) في المخطوطة: "فصيحة" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "بمجرد" تصحيف.
(5) ذكر القيصري تسعة حروف من العشرة، ونسي الحرف العاشر وهو : حتى.
(6) في المخطوطة: "بالنسبة" تصحيف.
(7) يقصد الشارح بـــ "عند من ذهب إليه" : سيبويه. انظر: شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده 174.
(8) في المخطوطة: "مع" تصحيف.

ولاتقل للجمع مطلقا كما هو المشهور؛ لأنّها قد تكون للجمع المقيد، نحو: جاء زيد، وعمرو قبله أو بعده أو معه.

ينبغي لك أن تقول **في حتى:** التي للعطف من قولك: مات كلّ أبٍ لي حتى آدم، ونحو: مات الأمراء حتى النّاس، أي: إنّها.

**حرف عطف للجمع والغاية:** أعم من أن تكون مطلقاً أو مع الترتيب فإنها تدل على أجزاء ما قبلها مترتبين في الذهن من الأضعف إلى الأقوى كما في المثال الأوّل، أو بالعكس كما في المثال الثاني.

**وينبغي** لك أن تقول **في ثم:** من نحو قولك: جاء بشر ثم عمرو.

إنها **حرف عطف للترتيب والمهلة:** يعني يقتضي الترتيب بين المعطوف، والمعطوف عليه على التراخي.

**وينبغي** لك أن تقول **في الفاء:** من، نحو قولك: جاء زيد فعمرو. إنها **حرف عطف للترتيب:** أي للجمع مع الترتيب بغير مهلة.

**والتعقيب:** أي تدل على التعقيب من غير تراخٍ.

**وإذا اختصرت:** أي إذا أردت الاختصار **فيهن:** أي في بقية حروف[1] العطف.

**فقل:** أيّها المقيد في: فعمرو، مثلاً: إنها **عاطف ومعطوف كما تقول:** في، نحو: بزيد. **جار ومجرور:** هذا تشبيه غير المشهور بالمشهور عند البصريين.

**وكذلك:** أي كما عبّرت في حروف[2] العطف **إذا اختصرت:** أي إذا أردت الاختصار **في، نحو:** قوله –تعالى–: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾[3]: ط16.

**وفي،** نحو قولك: **أنْ تفعلَ: فقل** إنهما **ناصب، ومنصوب:** هذا أخصر لك مما سبق.

---

(1) في المخطوطة: "الحروف" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "الحروف" تصحيف.

(3) سورة طه 91/20.

وينبغي لك /50 ب/ **أن تقول في إن المكسورة:** المشدّدة في، نحو قولك: إنّ خالداً قائم إنّها **حرف توكيد:** لدلالتها على معنى التحقيق فقط **تنصب الاسم، وترفع الخبر:** على مذهب البصريين، وإنّ هذه لا تفسّر معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة.

وإذا قلت: إن زيداً قائم، أفدت ما أفدت بقولك: زيد قائم، مع زيادة التأكيد.

**وتزيد:** أي ينبغي لك أن تزيد **في أنّ المفتوحة:** المشدّدة من، نحو قولك: أن عمراً[1] قائم؛ **فتقول:** في عقبه إنها **حرف توكيد مصدري:** هذا زائد على الأوّل.

**تنصب الاسم، وترفع الخبر:** وهي مع اسمها وخبرها في حكم المفرد، ولأجل هذا الفرق بينهما وجب الكسر في موضع يقتضي الجملة[2] ووجب الفتح في موضع يقتضي المفرد.

**واعلم أنّه:** أي الشأن **يُعاب:** من العيب فقُلبت الياء ألفاً **على الناس:** أصله: أناس؛ فحذفت الهمزة للتخفيف[3]، واللام فيه لاستغراق عن حقيقة.

**في صناعة الإعراب:** الصناعة في اللغة: فعالة من الصنع أو من الصنعة، وهي الحرفة.

وفي الاصطلاح: عبارة عن معرفة ما يُكتب بدوام المباشرة، والترداد في العمل؛ فظهر منه: أنّ في تصدّر كلامه بـــ واعلم تنبيه على دفع التردّد في الإعراب مقارناً بسمع المخاطب.

قوله **أن يذكر:** نائب عن الفاعل المحذوف ليُعاب **فعلاً** من، نحو: ضرب زيد، **ولا يبحث:** أي ولا يفتش **عن فاعله**[4]: إن لم يكن الفاعل هو ما نحو خلق المحذوف، ونحو: انبث النقل في الحقيقة، والمجاز بالنسبة إلى الاعتقاد.

**أو:** أن **يذكر مبتدأ ولا يتفحص:** وفيه تفنن؛ لأنه بمعنى التفتيش **عن خبره:** من موضع لكون الحرفية وإلا فلا عيب.

**أو** أن يذكر **ظرفاً أو** يذكر **مجروراً:** من الذي يحتاج إلى متعلق.

---

(1) في المخطوطة: "عمراو" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "الجمل" تصحيف.

(3) لسان العرب (نوس) 245/6.

(4) في المخطوطة: "فاعل" تصحيف.

**ولا ينبه إلى متعلقه:** راجع على سبيل البدل سواء كان المتعلق فعلاً أو ليس فعلاً **أو** أن يـذكر **جملة:** اسمية كانت أو[1] فعلية، و**لا يذكر لها محل من الإعراب:** سواء كان بالرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم.

**أم لا:** محل منه فإنّ في ذكره تخصيص لو به [ ] [2] الشبهه **أو**[3] أن يذكر **موصولاً:** سواء كان اسمياً أو ظرفياً.

**ولا يبين:** فيه نقص [ ] [4] أيضاً **صلته:** على الإطلاق **وعائده:** أي عائد الاسم[5] الموصول؛ فإنّ الموصول يتم بالصلة؛ فالذكر بالناقص نقص.

**ويعاب عليه أيضاً أن يقتصر في:** بيان **إعراب الاسم:** مثل: ذا أو الذي من، **نحو:** قولك: **قام ذا أو قام الذي على أن يقول:** في الأوّل ذا **اسم إشارة** فقط بدون ذكر فاعليه.

**أو** أن يقول في الثاني /51 أ / الذي **اسم موصول:** بدون ذكر فاعلية للضمير؛ فإنّ ذلك المعنى[6] فيهما **لا يقتضي إعراباً:** فلا يظهر كونهما في محلّ الرفع؛ لأنّ الاسم من حيث كونه اسم إشارة، واسم موصول لا يقتضي رفعاً وغيره.

**والصواب:** أي التعبير المناسب في مثل هذين المثالين **أنْ يُقال:** قام، وذا: اسم من أسماء الإشارة.

و**فاعل:** له أشار إليه بقوله **فاعل وهو اسم إشارة.**

**أو:** أن يقال، قام: فعل فاعله الذي وهو **اسم موصول:** فيحتاج إلى صلة، وعائد فيها.

**فإنّ قلت لا فائدة:** من الفوائد **في قوله:** أي قول الناس **في:** نحو **ذا:** من قام ذا **إنه:** أي ذا **اسم إشارة: بعد** قوله إنه فاعل؛ لأنّ المطلوب منه معرفة الإعراب؛ فقد حصلت من قوله، وإنه فاعل من غير احتياج إلى شئ آخر.

---

(1) "أو" زيادة من عندي ليستقيم بها المعنى.

(2) كلمة مطموسة.

(3) "أو" زيادة من عندي ليستقيم بها المعنى.

(4) كلمة مطموسة.

(5) في المخطوطة: "اسم " تصحيف.

(6) "فإن ذلك المعنى" ساقطة من المخطوطة؛ لذا أثبتها.

**بخلاف قوله:** أي الناس **في الذي:** من قولك قام الذي **إنه:** أي الذي **اسم موصول:** بعد قوله إنه فاعل. **فإنّ فيه تنبيهاً:** هذا اسم، أن خبره مقدّم **على:** متعلق تنبيهاً **ما يفتقر** أي ما يحتاج المعرب **إليه:** راجع إلى ما **من:** بيان لا **الصلة** الذي[1] **ومن العائد:** إليه؛ لأنّه اسم موصول فيحتاج التي.

وهذا التنبيه لازم فيه؛ **ليطلبهما:** أي الصّلة والعائد **المعرب** [ ] [2] فاعل ليطلب به للعطف؛ **ليعلم:** المعرب **أن جملة الصلة:** نحو أبوه قاعد، في قولك: قام الذي أبوه قاعد ما **لامحل لها:** من الإعراب وهذا السؤال يرد على قوله، وهو اسم إشارة بعد قوله.

والصّواب: أن يقال فاعل بالاختصار؛ فإنه مطلوب ولو كان ذلك المقول صحيحاً في نفسه.

**قلت:** في الجواب **بلى فيه:** أي ذكر ذلك المقول.

**فائدة:** بل فيه فائدتان في الظاهر.

**وهي** أي الفائدة الأولى **التنبيه:** أي الإعلام **إلى أن ما يلحق:** أي الضمير المستتر فيه عائد إلى ما والبارز إلى اسم إشارة.

**من الكاف:** بيان لما **حرف:** خبر إن ومضاف إلى **خطاب:** للتنبيه على حال المخاطب من الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وإنما جعلت حرفاً لامتناع، وقوع الظاهر موقعها، ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك نحو [ ] [3] ربك.

**لا اسم مضاف إليه:** لأنّ أسماء الإشارة من [ ] [4]، والمعرفة لاتضاف، والكاف هذه لا تكون[5] مضافاً إليه.

**والفائدة الثانية:** التنبيه **إلى أن الاسم الذي:** يقع **بعده** [ ][6] اسم الاشارة **في، نحو قولك: جاءني هذا الرجل.**

---

(1) في المخطوطة: "لالذي" تصحيف.

(2) كلمة مطموسة.

(3) كلمة مطموسة.

(4) كلمة مطموسة.

(5) في المخطوطة: "لا يكون" تصحيف.

(6) كلمة مطموسة.

الهاء في هذا: للتنبيه، وهي[1] تدخل[2] في أوائل أسماء الإشارة كما تدخل الكاف في آخرها.

**نعت:** خبر أن أي صفة؛ فإنّ هذا يدل على ذات مبهمة اسم الإشارة، والرجل يدل على ذات معينة ومخصوصة. /51ب/

الذات المعينة: بمنزلة معنى حاصل من الذات المبهمة، وإنْ لم يقصد دلالته على هذا المعنى لا يصحّ أن يقع صفة **أو** تنبيه اللفظ.

والاسم بعده **عطف بيان:** لهذا **على الخلاف:** بين النحاة **في** متعلق بالخلاف **المعرف بأل** قوله **الواقع:** حفظ المعرّف بأل **بعد اسم الإشارة:** مثل: الرجل ههنا.

وذهب بعضهم إلى أنه بدل عن اسم الإشارة.

**وفي** اسم المعرف بها الواقع **بعد أيها في، نحو:** قولك **يأيّها الرجل:** بتوسط أي مع هاء التنبيه بين حرف النداء، والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع التي للتعريف[3] بلا فاصلة، أعني: بأل[4] من الرجل.

والاختلاف [ ] [5] كالاختلاف في الأوّل؛ ولهذا أتى به ههنا بالتبعية، ثم هذان التنبيهان يقتضيان عدم الاختصار بالأولوية.

**وممّا** يعاب على الناس: أنْ يُقتصَر -بفتح الصّاد- من إعراب الاسم بأن **لا يبيَّن:** -بفتح الياء- **عليه:** أي على الاسم **إعراب،** والجار على **بأن تقول** متعلق بأن يتبين في نحو غلام من قولك جاءني غلام زيد.

إنّه **مضاف:** ولم يقل: غلام مرفوع لفظاً فاعل لجاء، ومضاف إلى زيد. **فإنّ المضاف:** من حيث إنه مضاف **ليس له إعراب مستقر: أي** معين **كما:** كان الإعراب المعيّن **للفاعل:** فإنّ له رفعاً.

**ونحوه:** من المبتدأ، والخبر، ونحوها: في التعين من المفعول، والحال، والتمييز، وخبر الأفعال[6] الناقصة، وغيرها.

(1) في المخطوطة: "وهو" تصحيف.
(2) في المخطوطة: "يدخل" تصحيف.
(3) في المخطوطة: "التعريف" تصحيف.
(4) في المخطوطة: "باوال" تصحيف.
(5) كلمة مطموسة.
(6) في المخطوطة: "أفعال" تصحيف.

و**إنما إعراب:** أي إعراب المضاف **بحسب:** أي باقتفاء **ما يدخل عليه:** من العوامل، مثلاً يقتضي جاء رفعه، ورأيت نصبه، وبا جرّه.

**فالصواب:** في التعيين **أن يقال:** إن غلام **فاعل:** جاء، ومضاف إلى زيد **أو:** أن يقال إنه **مفعول:** رأيت، ومضاف إلى زيد.

**أو نحو ذلك:** مثلاً إنّه مجرور[1] بباء في، نحو قولك: مررت بغلامِ زيد.

**بخلاف:** ذلك **المضاف إليه:** فلا يحتاج في نحو هذا التكلّف؛ **فإنّ له إعراباً مستقراً:** أي معيناً.

**وهو:** أي الإعراب المفضي إلى **الجر:** إذا كان الأمر كذلك أفاد قيل في حق زيد في المثال مثلاً إن معظم [ ][2] إذا كان السامع عالماً باليقين، **وينبغي** [ ][3] تنبيه بالإشارة في آخر الباب الثالث بقوله.

وتسمى هي [ ][4] إلى آخره **أنه يجتنب المعرب:** أي أن يحفظ المعرب [ ][5] **أن يقول في حرف موجود من كتاب الله:** بسبع، وتخصيص المعرب، والمذكر [ ][6] في هذا [ ][7] أنه أي هذا حرف نائب[ ][8] لأنه أي الشأن **يسبق** بسبب هذا [ ][9] **إلى الأذهان** [ ][10] قوله [ ][11] أن **الزائد** [ ][12]، ويرد عليه بأن يحمل إلا [ ][13] واللام في إلا [ ][14] إلى استغراق[ ][15]

(1) في المخطوطة: "مجرروراً" تصحيف.
(2) فقرة مطموسة.
(3) كلمتان مطموستان.
(4) كلمة مطموسة.
(5) كلمة مطموسة.
(6) كلمة مطموسة.
(7) كلمة مطموسة.
(8) كلمة مطموسة.
(9) كلمة مطموسة.
(10) فقرة مطموسة.
(11) كلمة مطموسة.
(12) فقرة مطموسة.
(13) كلمة مطموسة.
(14) كلمة مطموسة.
(15) كلمة مطموسة.

وينبغي [ ][1] **كلام الله تعالى** /52 أ/ **منزه عن ذلك:** الزائد الذي لا معنى له فإنه يقتضي [ ] [2] والله تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً [ ] [3] ينبغي بمعنى: يجب، ومراده بالحرف ما قارن بالـضمير لما قلّ، والحال **قد، وقع هذا الوهم:** الذي هو [ ] [4] النائب معنى أصلاً **للإمام فخر الدّين الرازي:** ومن جهته أن يقول: إنّه إذا صدر هذا التعبير من المتكلم فيه إنْ كان السامع عالماً بحقيقة الحال فيها، وإلا ويحتمل أن يعتقد أن الزائد[5] لا معنى له أصلاً.

فالأولى أن لا يعبّر كذلك دائماً.

ثم أراد تأييد مقوله **فقال:** ذهب **المحققون: أي** الفارقون بين الحق والباطل بالدليل من الأشاعرة. **على أن المهمل** هو اللفظ [ ] [6] الدال على معنى بالوضع **لا يقع:** أي لا يوجد **في كلام الله – تعالى–:** لعلوه عن ذلك.

**فقالوا: امّا** السؤل بـ **ما في قوله –تعالى–:** ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [7] **فيمكن:** دفعه بأن يقال في توجيه[8] لِمَ لا يجوز **أن تكون**[9]: كافية **استفهامية للتعجب؟**

**وأن** يكون **التقدير** في كلام القديم: **فبأي رحمة** [10] ثم أشار المصنف إلى ضعف هذا التوجيه فقال: انتهى كلام المحققين منقولاً عن الإمام.

**والزائد عند النحويين:** كما قلنا فإنّهم قالوا **معناه: أي** تعريف الزائد هو: **الذي لم يؤت به إلا لمجرّد التقوية، والتوكيد لا:** لكونه عبارة عن **المهمل:** فظهر من الاتفاق في عدم التعبير بالزائد بين المصنّف، وفخر الدّين الرازي، والمحققين من النحويين.

---

(1) كلمات مطموستان.
(2) كلمة مطموسة.
(3) كلمة مطموسة.
(4) كلمتان مطموستان.
(5) في المخطوطة: "الزائد" تصحيف.
(6) كلمة مطموسة.
(7) سورة آل عمران 159/3.
(8) في المخطوطة: "توجيهن" تصحيف.
(9) في المخطوطة: يكون" تصحيف.
(10) سورة آل عمران 159/3.

ولكن **التوجيه المذكور في:** صدد الجواب من طرفي المحققين في **الآية:** هي ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [1] بأن تكون "ما" استفهامية للتعجب **باطل:** أي ليس بمناسب **لأمرين:**

**أحدهما:** [ ] [2] أي أحد الأمرين لما تبين من ذاك التوجيه **أن ما الاستفهامية إذا خفضت:** بحرف الجر **وجب حذف ألفها:** أي ألف ما كما قالوا في، **نحو:** "ما" ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [3] ههنا ظهر أن ما في قوله -تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [4]، وإلا فيلزم حذف ألفها لكن لم يحذف ألف [5] "ما" كما ترى.

وأجيب من طرفيهم إذا [6] أردت الاتفاق في الحذف دائماً ليس بمسلم.

وإلا فيلزم البطلان بما لا يلزم عدم المناسبة؛ لأنّ يجوز كونهم صاحب مذهب في هذه المادة[ ] [7] ما فيه.

والأمر **الثاني:** في بيان عدم المناسبة **إن خفض أي رحمة:** حينئذ أي خبرها [ ] [8] الأمر الثاني **يشكل لأنّ:** خفض رحمة **لايكون بالإضافة** أي بإضافة [ ] [9] كون جرها بالإضافة لازم على توجيههم.

**إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف** [ ] [10]، وليس **إلا** تكون أي مضافاً **عند الجميع** أي جميع النحاة.

ويكون **كم** مضافاً إلى غيره **عند الزجاج** [11]: لكم هو العَرض الذي يقتضي الانقسام /52ب/ نهاية [ ] متصل أو منفصل لأنّ إضافته إما أن يشترك في حذف.

---

(1) سورة آل عمران 159/3.

(2) كلمة مطموسة.

(3) سورة النبأ 1/78.

(4) سورة آل عمران 159/3.

(5) "ألف" زيادة من عندي يستقيم بها المعنى؛ لذا أثبتها.

(6) في المخطوطة: "إذ" تصحيف.

(7) كلمتان مطموستان.

(8) جملة مطموسة.

(9) كلمتان مطموستان

(10) كلمتان مطموستان.

(11) انظر: الجني الداني 261 والمغني 245، 395.

ويكون كل منها نهاية حرف [ ] [1] آخر هو المتصل، ولا وهو المنفصل والمتصل، أمّا أفاد الذات يجتمع الأجزاء في الوجود، وهو المقيد بالمنقسم إلى الخطة، والسطح، والتخن، وهو الجسم التعلمي.

أو فإنّ الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد فقط كالعشرين، والثلاثين، والمعطوف ههنا المنفصل نهاية المنفصل للبدل تابع مقصور بما نسب إلى المتبوع **[ ]** [2].

**لأنّ المبدل من اسم الاستفهام** على تقدير كم **لا بدّ** أي لا فراق من أن.

**يقترن بهمزة الاستفهام:** ليعلم منها أن هذا بدل من اسم الاستفهام، وقد، وقعت في **نحو**، قولهم: **كيف أنت أصحيح أم سقيم؟**

صحيح بالهمزة بدل من كيف، ولو كانت [ ] [3] بدلا من ما يكون [ ] [4]، وضعف هذا لا يُراد ظاهر من تأييده أقوالهم.

**ولا** ويكون جزء من جهة كونها **صفة:** لما **لأنّ ما:** مطلقا **لا يوصف:** بشئ إذا **كانت شرطية:** وهذا استطرادي.

**أو** إذا كانت **استفهامية:** لعدم احتياجها عن إلى غيرها[5]، وضعف هذا ظاهر منه تقديم الاستطرادي.

**ولا** يكون جزءًا من جهة كونها عطف **بيان:** لما؛ **لأنّ ما لا يوصف:** على تقدير كونها استفهامية.

وح[6] **لا يعطف عليه:** أي على لفظ ما إذ لفظ ما في [ ][7] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾: [8] بل إشارة إلى الكلية الكبرى.

---

(1) كلمة مطموسة.

(2) جملة مطموسة.

(3) كلمة مطموسة.

(4) كلمة مطموسة.

(5) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.

(6) من اختصارات القيصري، ويقصد بها: حينئذٍ.

(7) كلمة مطموسة.

(8) سورة آل عمران 159/3.

والثاني أشبه **عطف البيان** لأنه تابع غير صفة توضح متبوعه، وما الاستفهامية لا تحتاج إلى موضح **كالمضمرات:** لأنها أعرف المعارف؛ فلا تحتاج إلى موضح، ويمكن الجواب بأنه لِمَ لا يجوز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما، ولم يحصل من أحدهما على الانفراد؟

فيصحّ أن يكون الأوّل أوضح من الثّاني.

ثم لما أثبت التعبير في الزائد بالصّلة والتأكيد أراد أن يبين الفرق بين الصلة والتأكيد بحسب الاستعمال.

فقال: **وكثير من المتقدمين:** العالمين المحققين الموفقين في العلوم العقلية والنقلية.

**يسمّون الزائد صلةً:** هذا تنبيه على كثرة التعبير بالصلة.

**وبعضهم:** من المتقدمين **يسميه مؤكداً:** هذا بعكس الأولى.

**وفي:** بيان **هذا:** /53أ/ **القدر:** من تحرير القواعد **كفاية:** أي تقدم احتياج إلى غيرها[1] **لمن تأمله:** فإنّ كمال الأمور كلها؛ بل نفسها يحصل بالتأمل والتفكر؛ ولهذا نبّه به في أول كتابه، وآخره.

اللام: في لمن حرف جر، ومَن: اسم موصول، تأمل: فعل فاعله مستتر فيه عائد إلى موصول، ومفعوله متصل به راجع إلى [ ][2] بفتح الياء.

والاسم[3] الموصول مع صلته في محلّ الجرّ باللام، والجارّ، والمجرور متعلق بكفاية، وفي محل النصب على أنّه مفعول غير صريح لكفاية.

اعلم: أن الفرق بين المفعول الصّريح، وغير الصّريح.

الصّريح: هو الذي يتعدى بالفعل إليه بنفسه لا بواسطة حرف[4] الجرّ، نحو: زيداً في: ضربت زيداً، وفي غير الصريح يتعدى بحرف الجرّ، نحو: زيد في مررت بزيد؛ فإنّه[5] يتعدى بفي

---

(1) في المخطوطة: "الغير" تصحيف.

(2) كلمة مطموسة.

(3) في المخطوطة: "واسم" تصحيف.

(4) في المخطوطة: "الحرف" تصحيف.

(5) في المخطوطة: "فإن" تصحيف.

يكون مفعولاً فيه غير صريح، وباللّام يكون مفعولاً له غير صريح. مثال المفعــول المطلــق: ضربت ضرباً[1].

ومثال الــ فيه: ضربته يومَ الجمعة.

ومثال إليه: مررت بزيد.

ومثال الــ معه: استوى الماء والخشبة، ثم المفعول له وفيه، وبه يكون صريحاً.

وغير صريح والمطلق لا يكون إلا صريحاً والــ معه لايكون إلا غير صريح.

قد تم ما في هذا من الكلام والله أعلم بحقيقة المرام، والصّلاة والسّلام على سيد الانام، وعلى آله الكرام وصحبه العظام، وعلى تابعيه إلى يوم القيام.

بكر بن علي القيصري: شارح الكلام، المدعو بموللي زاده بين الأنام.

مائة وسبعة وعشرون عام بعد الألف من هجرة من له الكرام.

**الحمد لله:** على التمام في اليوم الخامس من ربيع الأول الشهر الثالث من ذلك العام[2] .

بخط الفقير سليمان بن محمد صندقي غفر الله له، ولوالديه، وأحسن إليهما، وإليه

سنة 1129

---

(1) في المخطوطة: "ظرباً" تصحيف.

(2) في المخطوطة: "في ثلثة أشهر وخمسة أيام من ربيع الأول" تصحيف.

# الفهارس الفنية

## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

**ملاحظة: أرقام الصفحات المحصورة بين قوسين إشارة إلى أنها موجودة في قسم الدراسة.**

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| | **سورة الفاتحة (1)** | |
| 2 | ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ | (59)-62-73 |
| 7 | ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ | 64 |
| | **سورة البقرة (2)** | |
| 6 | ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ | 32 |
| 8 | ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ | 120 |
| 261 | ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾ | 156 |
| 30 | ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ | 24 |
| 71 | ﴿وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُونَ﴾ | 20 |
| 96 | ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ | 133 |
| 144 | ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ | 144 |
| 184 | ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ | 165 |
| 195 | ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ | 66 |
| 197 | ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ | 153 |
| 214 | ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا﴾ | 43 |
| 214 | ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ | (59)-100 |
| 254 | ﴿يَأَيُّهَا الذِيْنَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ | 29 |
| 254 | ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ | 58 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| 271 | ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ | 152 |
| 281 | ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾ | 26-(58) |
| | سورة آل عمران (3) | |
| 9 | ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لارَيْبَ فِيْهِ﴾ | 30 |
| 29 | ﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ | 111 |
| 59 | ﴿مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ﴾ | 43 |
| 59 | كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ | 44-43 |
| 142 | ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ﴾ | 146 |
| 159 | ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ | -174-161<br>176-175 |
| | سورة النساء (4) | |
| 9 | ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ | 132 |
| 28 | ﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ | 114 |
| 43 | ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ | 57 |
| 73 | ﴿لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ | 134 |
| 79 | ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾ | 66 |
| 123 | ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ | 120 |
| 171 | ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ | 159 |
| | سورة المائدة (5) | |
| 71 | ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ | 119-(60) |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| 117 | ﴿مَا قُلْتُ لَهُم إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ | 116 |
| 119 | ﴿هَذَا يَومُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾ | 23 |
| | سورة الأنعام (6) | |
| 119 | ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ | 140 |
| 132 | ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ | 66 |
| | سورة الأعراف (7) | |
| 12 | ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ | 106 |
| 59، 65، 73، 85 | ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ | 66 |
| 59 | ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾ | 141 |
| 86 | ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ | 86 |
| 95 | ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾ | 100 |
| 162 | ﴿كَانُوْا يَظْلِمُونَ﴾ | 20 |
| 172 | ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ | 82 |
| 176 | ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ | 130-126 |
| 186 | ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ | 27-(58) |
| | سورة الأنفال (8) | |
| 26 | ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ | 85 |
| 42 | ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ | 77 |
| 58 | ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ | 113 |
| | سورة التوبة (9) | |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| 6 | ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ | 111 |
| 112 | ﴿الآَمِرُونَ بِالمَعْرُوفِ﴾ | 152 |
| 112 | ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ | 151 |
| 124 | ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً﴾ | 123 |
| | سورة يونس (10) | |
| 10 | ﴿وَآَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ | 116-115 |
| 53 | ﴿قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّه لَحَقّ﴾ | 91 |
| 65 | ﴿وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إن العزّ للهِ جَمِيعاً﴾ | 34-33-(58) |
| 68 | ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ | 111 |
| 98 | ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آَمَنَتْ﴾ | 109-62-60 |
| | سورة هود (11) | |
| 3، 4 | ﴿عَذَابَ يومٍ كَبِيرٍ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُم﴾ | 30 |
| 25 | ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾ | 141 |
| 44 | ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ | 41-40 |
| 88 | ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ | 2 |
| 111 | ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ | 112-(62) |
| 123 | ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ | 66 |
| | سورة يوسف (12) | |
| 9 | ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾ | 76 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| | | 52-51 |
| | سورة الروم (30) | |
| 25 | ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تخْرُجُوْنَ﴾ | (57)-84-85 |
| 36 | ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إِذا هُمْ يَقْنُطُونَ﴾ | 27 |
| | سورة الأحزاب (33) | |
| 31 | ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ | (60)-121 |
| | سورة فاطر (35) | |
| 3 | ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ | 66 |
| 28 | ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾ | 5 |
| 41 | ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا نْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ | 112 |
| | سورة يس (36) | |
| 1 | ﴿يس﴾ | 50 |
| 2 | ﴿وَالقُرْآنِ الحَكِيمِ﴾ | 50 |
| 3 | ﴿إِنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ﴾ | 50 |
| 27 | ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ | 154 |
| 52 | ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ | 121 |
| | سورة الصافات(37) | |
| 7 | ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ | 35 |
| 8 | ﴿لا يَسّمّعُونَ إِلَى المَلأِ الأَعْلَى﴾ | 34 |
| 14 | ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ | 46 |
| 174 | ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُم حَتَّى حِينٍ﴾ | 93 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| | سورة الانفطار (82) | |
| 6 | ﴿يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ﴾ | 125 |
| | سورة المطففين(83) | |
| 15 | ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ﴾ | 103 |
| | سورة الانشقاق (84) | |
| 6 | ﴿يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ﴾ | 125 |
| | سورة الطارق (86) | |
| 4 | ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ | 113-90-(59) |
| | سورة الغاشية(88) | |
| 22 | ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ | 31 |
| 23 | ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ | 31 |
| 24 | ﴿ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ﴾ | 31 |
| | سورة الفجر (89) | |
| 16 | ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴾ | 101 |
| 17 | ﴿كَلَّا﴾ | 101 |
| | سورة الشمس (91) | |
| 5 | ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ | 153 |
| 9 | ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ | 138 |
| | سورة الليل (92) | |
| 1 | ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ | 83 |

## ثانياً: فهرس الأحاديث الشريفة

**ملاحظة: أرقام الصفحات المحصورة بين قوسين إشارة إلى أنها موجودة في قسم الدراسة.**

| مسلسل | الحديث | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | اتقوا النَّارَ ولو بشقِّ تَمْرة | **(63)-(64)-137** |
| 2 | اطْلُبوا العلمَ ولَوْ بالصِّينِ | **(64)-131** |
| 3 | أُمِرْتُ أنْ أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا لا إلهَ إلا الله | **(63)-3** |
| 4 | تَصدّقوا ولو بظلفٍ محرّقٍ | **(63)-(64)-137** |
| 5 | الدّنيا سجن المؤمن وجنة الكافر | **(63)-(64)-64** |
| 6 | سُئل رسولُ الله ﷺ عن الأنبياء -عليهم السّلام- فقال: "مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشْرُونَ ألفاً، قيلَ: فَكَم الرّسلُ؟ قال: ثلاثُ مائةٍ وثلاثةَ عشرَ | **(63)-(64)-97** |

## ثالثاً: فهرس الأمثال

**ملاحظة: أرقام الصفحات المحصورة بين قوسين إشارة إلى أنها موجودة في قسم الدراسة.**

| مسلسل | المثل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | أَكلُوني البرَاغِيث | 42-(71) |
| 2 | إِنْ كُنْتَ ذا طِبٍّ فَطِبَّ لِعَيْنَيْكَ | 10-(70) |
| 3 | عملتها عمل من طبّ لمنْ حبّ | 10-(69) |
| 4 | قال زيدٌ كلاماً: أطلبُ منكَ سَلاماً وتَذكرْني مداماً | 30-(70) |
| 5 | لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنفَه | 156-(70) |
| 6 | مَا أجَلَّنِي وَلا أَدَقَّنِي | 5-(70) |

## رابعاً: فهرس الأقوال

**ملاحظة: أرقام الصفحات المحصورة بين قوسين إشارة إلى أنها موجودة في قسم الدراسة.**

| مسلسل | القول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | أنهم يسّمّعون ولا يسمعون | (72)-34 |
| 2 | قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله تعالى -لعملناها | (72)-45 |
| 3 | لَوْ قَالوا: نَعَمْ؛ لَكَفَروا | (72)-82 |
| 4 | نِعْمَ العبدُ صهيب لو لم يَخْفِ اللهَ لم يعصِه | (63)- (71)-127-128-129 |
| 5 | والله أحلفُ لقدْ لعَمِري بِتُّ ساهراً | (72)- 144 |
| 6 | يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة | (71)- 4 |

## خامساً: فهرس القوافي

**ملاحظة: أرقام الصفحات المحصورة بين قوسين إشارة إلى أنها موجودة في قسم الدراسة.**

| مسلسل | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| 1- | نجلاء | عدي بن الرعلاء الغساني | الخفيف | 160 |
| 2- | سبسب | قيس بن الملوح وقيل الهذلي | الطويل | 132 |
| 3- | ويطرب | قيس بن الملوح وقيل الهذلي | الطويل | 132 |
| 4- | قريب | كعب بن سعد الغنوي | الطويل | 67 |
| 5- | مضاربه | نهشل بن حري | الطويل | (66)-(68)-160 |
| 6- | الدجا | ابن دُريد | الرجز | 64 |
| 7- | نشرحْ | القشيري وقيل العتيبي وقيل الثعلبي | الهزج | 86 |
| 8- | فافرح | القشيبي وقيل العتيبي وقيل الثعلبي | الهزج | 87 |
| 9- | محمداً | قيل لحسان بن ثابت | الطويل | (67)-96 |
| 10- | مخلداً | قيل لحسان بن ثابت | الطويل | (67)-96 |
| 11- | بفرصاد | عبيد بن الأبرص وقيل الهذلي | البسيط | (67)-144 |
| 12- | زياد | - | الطويل | 92 |
| 13- | لبيد | الشافعي | الوافر | (68)-107 |
| 14- | الأصاغرا | - | الطويل | 97 |
| 15- | مياسير | لعثير بن لبيد وقيل حريث بن جبلة | البسيط | 86 |
| 16- | العيس | جران العود | الرجز | 148 |
| 17- | الغضى | ابن دريد | الرجز | 64 |
| 18- | طالعا | - | الرجز | (66)-25 |
| 19- | مفزعا | هشام المري | الطويل | (66)-49 |
| 20- | الشفوف | ميسون بنت بحدل | الوافر | 135 |

| مسلسل | القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| 21- | أشكل | جرير | الطويل | (65)-35-36-<br>101-100 |
| 22- | قليل | المقنع الكندي | الكامل | 95 |
| 23- | ولا وصال | امرؤ القيس | الطويل | 141 |
| 24- | فتجملِ | عبد بن قيس بن خفاف | الكامل | 24 |
| 25- | يدوم | المرار الفقعسي | الطويل | 158 |
| 26- | عظيم | أبو الأسود الدؤلي | الكامل | 147 |
| 27- | وإعلان | - | البسيط | 122 |
| 28- | واقيا | - | الطويل | 104 |

## سادساً : فهرس الأعلام

**ملاحظة: أرقام الصفحات المحصورة بين قوسين إشارة إلى وجود ترجمة العلم فيها.**

| مسلسل | اسم العلم | الصفحة |
|---|---|---|
| 1- | إبراهيم – عليه السلام – | 46-2 |
| 2- | إبراهيم بن السري (الزجاج) | 175-98-84-(36) |
| 3- | إبراهيم بن أبي عبلة | (73) |
| 4- | إبراهيم بن محمد الإسفرائني (الفاضل عصام الدين) | (55) |
| 5- | أبي بن كعب | (109) |
| 6- | أحمد بن محمد (ابن الصاحب) | (18) |
| 7- | أحمد بن يحيى (ثعلب) | (51) |
| 8- | آدم – عليه السلام – | 168-43 |
| 9- | إسرافيل – عليه السلام- | 100-84 |
| 10- | إسماعيل بن حماد (الجوهري) | (80) |
| 11- | امرؤ القيس بن حجر (امرؤ القيس) | 141 |
| 12- | أبو بكر بن الحسن (ابن دُريد) | 64 |
| 13- | بكر بن علي القيصري | 178-2 |
| 14- | بشير بن مروان | (122) |
| 15- | ثابت بن جابر (تأبط شراً) | (8) |
| 16- | جبرائيل – عليه السلام – | 100 |
| 17- | جرير بن عطية الخطفي (جرير) | (35) |
| 18- | الحسن بن أحمد (أبو علي الفارسي) | (6) – 41-122- 153-93-88 |
| 19- | الحسن بن علي – رضي الله عنهما- | (52) |
| 20- | الحسن بن يسار (الحسن البصري) | (73) |
| 21- | حمزة بن حبيب الزيات (حمزة) | (51) |
| 22- | الخليل بن أحمد الفراهيدي (الخليل) | (98)- 124-164 |

| مسلسل | اسم العلم | الصفحة |
|---|---|---|
| 23- | زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم) | (129) |
| 24- | سعيد بن مسعدة (الأخفش) | (38)- 68-74-81-<br>91-98-109-155 |
| 25- | سليمان – عليه السلام – | 154 |
| 26- | سليمان بن محمد الصندقي | 178 |
| 27- | سهل بن محمد (أبو حاتم) | (102) |
| 28- | شريح بن يزيد (أبو حيوة) | (33) |
| 29- | صالح – عليه السلام- | 107 |
| 30- | صهيب بن سنان (صهيب الرومي) | (127)- 128-129 |
| 31- | الضحاك بن مزاحم (الضحاك) | (4) |
| 32- | ظالم بن عمرو (أبو الأسود الدؤلي) | (147) |
| 33- | عامر بن الحارث (جران العود) | (148) |
| 34- | عبد الغفور بن صلاح (عبد الغفور) | (145) |
| 35- | عبد القاهر بن عبد الرحمن (الجرجاني) | (61) |
| 36- | عبد الله بن سلمة (الهذلي) | 143 |
| 37- | عبد الله بن جعفر (ابن درستويه) | (36)- 98 |
| 38- | عبد الله بن عباس (ابن عباس –رضي الله عنهما-) | (34) -45-82 |
| 39- | عبد الله بن أبي قحافة (أبو بكر الصديق – رضي الله عنه-) | (52) |
| 40- | عبد الله بن مسعود (ابن مسعود – رضي الله عنه- ) | (45)- 109 |
| 41- | عبد الله بن يوسف بن هشام جمال الدين (ابن هشام الأنصاري) | 4 |
| 42- | عثمان بن جني (أبو الفتح) | (146) |
| 43- | عثمان بن عمر (ابن الحاجب ) | (6)- 91 |
| 44- | عثير بن لبيد | (86) |
| 45- | عزرائيل | 100 |
| 46- | علي بن حمزة (الكسائي) | (39)- 51- 102- 106-<br>109- 152- 154 |

| مسلسل | اسم العلم | الصفحة |
|---|---|---|
| 47- | علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- | (52) |
| 48- | علي بن عيسى (الرماني) | (69) |
| 49- | علي بن مؤمن الحضرمي (ابن عصفور) | (68)- 140 |
| 50- | علي بن محمد (الهروي) | (108) – 109- 110 |
| 51- | عمر بن الخطاب | 128-130 |
| 52- | عمر بن محمد (الشلوبين) | (48) -49 |
| 53- | عمرو بن عثمان (سيبويه) | (4)- 17-25-36-38- 68-74-88-93-124- 143-146-148-152- 155-164 |
| 54- | عمرو بن هشام (أبو جهل) | (103) |
| 55- | عيسى – عليه السلام – | 116 |
| 56- | قصير بن أسعد اللخمي | (156) |
| 57- | محمد – صلى الله عليه وسلم – | 2-42-96-111 |
| 58- | محمد بن أحمد (ابن الطاهر) | (69) |
| 59- | محمد بن أحمد (ابن هشام اللخمي) | (136) |
| 60- | محمد بن إدريس (الشافعي) | (96)- 106 |
| 61- | الشيخ أبي محمد بن أسعد الشافعي (اليافعي) | (53) |
| 62- | محمد بن الحسن (الرضي) | (46)- 115-142- 152 |
| 63- | محمد بن الدماميني (الدماميني) | (54) |
| 64- | محمد بن السري (ابن السراج) | (38) |
| 65- | محمد بن عمر (فخر الدين الرازي) | (118)174 |
| 66- | محمد بن مالك (ابن مالك) | (47)- 91- 95-136 |
| 67- | محمد بن محمد (ابن نباتة) | 18 |
| 68- | محمد بن يحيى (ابن هشام الخضراوي) | (95) |
| 69- | محمد بن يزيد (المبرد) | (84)- 92 |

## سابعاً: فهرس القبائل والأماكن والبلدان والفرق

## ثامناً: فهرس الكتب الواردة في المتن

| مسلسل | اسم الكتاب | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| 20- | **شرح مغني اللبيب** | **54** |
| 21- | **مفاتح الألباب** | **30** |
| 22- | **المفتاح** | **61** |
| 23- | **المفصل في النحو** | **14-145** |
| 24- | **المقرب** | **55** |

## تاسعاً: فهرس مصادر البحث والتحقيق

1- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للعلامة أحمد بن محمد البنا (ت1117هـ) – تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل- عالم الكتب – الطبعة الأولى- بيروت 1407هـ – 1987م.

2- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير (ت 630هـ) – إشراف مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر 1423-2003م.

3- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) – دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى- بيروت 1415هـ – 1995م.

4- الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت216هـ) – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف- الطبعة الرابعة – القاهرة.

5- الإعراب عن قواعد الإعراب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) –

النسخة الأولى: تقديم وتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي – دار الفكر- الطبعة الأولى 1390هـ- 1970م.

النسخة الثانية: دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد الدايم – مكتبة الزهراء – الطبعة الأولى- القاهرة.

6- الأعلام، لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الخامسة – بيروت 1980م.

7- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (ت356هـ)- تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء بإشراف عبد الستار أحمد فرج- دار الثقافة – الطبعة الثامنة- بيروت 1410هـ – 1990م.

8- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن بن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – القاهرة – مؤسسة الكتاب الثقافية بيروت 1406هـ – 1986م.

9- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد 1982م.

10- أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، لمحمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة (ت819هـ) تحقيق ودراسة نادي حسين عبد الجواد 1404هـ - 1984م، وهي رسالة ماجستير في قسم اللغويات في جامعة الأزهر- القاهرة.

11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة السادسة 1394هـ - 1974م.

12- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي من علماء القرن السادس الهجري - دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى- بيروت 1408هـ - 1987م .

13- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ) - تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح - دار الحديث - الطبعة الأولى - القاهرة 1413هـ - 1992م.

14- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ) - تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري - الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.

15- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت.

16- البيان لتفسير آي القرآن، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الدمشقي المعروف بابن تيمية (ت 728هـ)- جمع ودراسة وتحقيق وتخريج الدكتور أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي - دار الطحاوي 1424هـ.

17- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، للعلامة صديق بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت1307هـ) - مكتبة دار السلام - الطبعة الأولى 1416هـ- 1995م.

18- التركية من غير معلم، حسين شمس- دار العلم للملايين- الطبعة الثانية عشرة 1986م.

19- التلخيص في علوم البلاغة، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (739هـ)- ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي- دار الفكر العربي.

20- تفسير التحرير والتنوير، للإمام محمد الطاهر بن عاشور – دار سُحنون- تونس.

21- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت725هـ)- دار الفكر 1399هـ - 1979م.

22- تفسير الضحاك (ت 105هـ) دراسة وتحقيق الدكتور محمد شكري الزاويتي – دار السلام – الطبعة الأولى- القاهرة 1419هـ - 1919م.

23- جامع بيان العلم وفضله، ليوسف بن عبد البر النمري (ت 463هـ) – دار الكتب العلمية.

24- جمهرة الأمثال، لأبي الهلال العسكري (ت395هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش – دار الجيل – الطبعة الثانية- بيروت 1408هـ - 1998م.

25- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – دار الآفاق الجديدة- الطبعة الثانية – بيروت 1403هـ - 1983م.

26- حاشية الحموي على شرح القواعد لمحمد بن عبد العزيز الحموي – دراسة وتحقيق خضر عبد الرحمن الأسطل – 1427هـ - 2006م، وهي رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بغزة.

27- حاشية الصبان على شرح الأشموني – دار الفكر – بيروت 1430هـ - 2009م.

28- حجة القراءات، للإمام أبي زرع عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة – تحقيق سعيد الأفغاني – الطبعة الخامسة 1418هـ - 1997م.

29- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى 1387هـ -1968م.

30- حواشي جلال الدين المحلى على قواعد الإعراب – دراسة وتحقيق عبد الفتاح فؤاد بدوي- 1429هـ - 2008م، وهي رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بغزة.

31- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مطبعة المدني- الطبعة الثانية- مكتبة الخانجي القاهرة 1409هـ- 1989م.

32- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ) – تحقيق محمد علي النجار – دار الهدى – بيروت.

33- دائرة المعارف الإسلامية، أصدرها بالعربية أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس، وراجعها الدكتور محمد مهدي علام.

34- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، للمقريزي (ت هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور محمد كمال الدين عز الدين علي – عالم الكتب – الطبعة الأولى 1412هـ- 1992م.

35- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) – دار الجيل – بيروت.

36- الدر النظيم في خواص القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليمني اليافعي الشافعي (ت768هـ)- دار الكتب – الطبعة الثانية- بيروت 1424هـ- 2004م.

37- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت474هـ)- علق عليه محمود محمد شاكر- مكتبة الخانجي- الطبعة الثالثة- القاهرة 1413هـ- 1992م.

38- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت799هـ) – دراسة وتحقيق مأمون بن محي الدين الجنان – دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى – بيروت 1417هـ- 1996م.

39- ديوان ابن دريد وشرح مقصورته للخطيب التبريزي، قدم له ووضع فهارسه راجي الأسمر- دار الكتاب العربي- الطبعة الأولى 1415هـ- 1995م.

40- ديوان الشافعي، للإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) – جمع وتحقيق ودراسة الدكتور مجاهد مصطفى بهجت – دار القلم – دمشق.

41- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح الدكتور حسين نصار – مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأولى- مصر 1377هـ - 1957م.

42- ديوان مجنون ليلى، شرح عدنان زكي درويش – دار صادر – بيروت 1414هـ – 1994م.

43- ديوان امرئ القيس، شرحه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع- دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت.

44- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – دار التراث- الطبعة الثانية- القاهرة 1399هـ - 1979م.

45- الرواية والاستشهاد باللغة، للدكتور محمد عيد – عالم الكتب – الطبعة الثانية- القاهرة 1976م.

46- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت597هـ) –

النسخة الأولى: حققه وكتب هوامشه محمد بن عبد الرحمن عبد الله وخرّج أحاديثه أبو هاجر السعيد بن بسيوني زعلون – دار الفكر – الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

النسخة الثانية: المكتب الإسلامي- دار ابن حزم- الطبعة الأولى الجديدة- بيروت 1423هـ - 2002م.

47- السنن الكبرى للنسائي، لعبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت303هـ) – تحقيق حسن عبد المنعم شلبي – دار النشر – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى- بيروت 1421هـ - 2001م.

48- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ) – تحقيق بشار عواد معروف – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.

49- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف – دار الفكر للطباعة والنشر.

50- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ)- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

51- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد – دار الاتحاد العربي – الطبعة الثالثة.

52- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ)- تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون- هجر- الطبعة الأولى- الجيزة - 1410هـ- 1990م.

53- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري عيسى البابي وشركاه- دار الكتب العربية.

54- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي - نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون - دار الجيل - الطبعة الأولى- بيروت 1411هـ- 1991م.

55- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ) - تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر - جامعة قاريونس- ليبيا 1398هـ- 1978م.

56- شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

57- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت698هـ)- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الطلائع.

58- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى- الطبعة الحادية عشر- مصر 1383هـ - 1963م.

59- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحمد مصطفى القوجي المعروف بشيخ زاده (ت950هـ) - دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة - دار الفكر المعاصر ودار الفكر - الطبعة الأولى- بيروت - دمشق 1418هـ - 1997م.

60- شرح مقصورة ابن دريد، للخطيب التبريزي - تحقيق الدكتور فخري الدين قباوة - مكتبة المعارف - بيروت- 1414هـ - 1994م.

61- شعراء أمويون، للدكتور نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.

62- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ) - تحقيق وضبط النص الدكتور مفيد قميحة وراجعه الأستاذ نعيم زرزور - دار الكتب العامة - الطبعة الثانية - بيروت 1405هـ - 1985م.

63- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبـي نـصر إسـماعيل بـن حمـاد الجـوهري (ت398هـ)- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعـة الثانيـة- بيروت 1399هـ - 1979م.

64- صحيح البخاري الجامع الصحيح المختصر، لأبي عبد الله محمد بن إسـماعيل البخـاري (ت256هـ) - تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة - الطبعة الأولى 1422هـ.

65- صفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني - دار السلام - الطبعـة الأولـى 1416هـ - 1996م.

66- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت893هـ) - مكتبة الحياة - بيروت.

67- طبقات الشافعية، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي (ت771هـ) - إعداد مصطفى عبد القادر أحمد عطا - دار الكتب العلمية - بيـروت لبنـان - الطبعـة الأولى 1420هـ - 1999م.

68- طبقات المفسرين ، لمحمد بن علي بن أحمدالداودي (ت945هـ) - تحقيق علـي محمـد عمر - مركز تحقيق التراث بدار الكتب- مكتبة وهبة- الطبعة الثانية- القاهرة 1415هـ - 1994م.

69- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت379هـ ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة.

70- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للإمام محمد بن أحمـد الحـسيني الفاسـي المكـي (ت832هـ) - تحقيق فؤاد سيد وزملائه- مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانيـة- بيـروت 1406هـ - 1986م.

71- العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج، لعبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعـات الإسلامية - الطبعة الثانية- حلب 1403هـ - 1983م.

72- غاية النهاية في طبقات القراء ، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)- عُنـي بنشره ج. برجستراسر - دار الكتب العلمية- الطبعة الثالثة- بيروت 1402هـ - 1982م.

73- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، لزين العابدين إبراهيم الشهير بابن نجيم المصري (ت970هـ)- شرح أحمد بن محمد الحنفي الحموي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1405هـ- 1985م.

74- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي - دار الفكر - الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م.

75- القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ) - ضبط وتوثيق الأستاذ يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر - بيروت 1415هـ - 1995م.

76- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ) - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - عالم الكتب - بيروت.

77- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ـ538هـ) - دار الفكر.

78- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة (ت 1067هـ) - إشراف هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر- بيروت 1414هـ - 1994م.

79- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094هـ) - أعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان دروس ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية- بيروت 1413هـ - 1993م.

80- لسان العرب، للعلامة أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت711هـ)-

النسخة الأولى: دار صادر- بيروت.

النسخة الثانية: حققه وعلق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر وراجعه عبد المنعم خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.

81- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) - تحقيق حامد المؤمن - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية 1405هـ - 1985م.

82- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت518هـ)- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الجيل – بيروت 1416هـ – 1996م.

83- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط أو ما يُسمى بشروح الشافية ، للعلامة الجار بردي – عالم الكتب – بيروت.

84- المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) – تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي – القاهرة 1420هـ- 1999م.

85- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للعلامة علي بن سلطان محمد القاري- دار الفكر- الطبعة الأولى- بيروت 1422هـ – 2002م.

86- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ) – إشراف الدكتور يوسف المرعشلي – دار المعرفة – بيروت.

87- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)- تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى- بيروت 1422هـ- 2001م.

88- معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ) – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى- بيروت 1993م.

89- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ)- تحقيق فريد عبد العزيز الجندي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى-بيروت 1410هـ – 1990م.

90- معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، لمصطفى عبد الكريم الخطيب- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى- بيروت 1416هـ – 1996م.

91- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث – بيروت.

92- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – مكتبة المثنى – بيروت.

93- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)- تحقيق الدكتور مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني – دار الفكر- الطبعة الخامسة- بيروت 1979م.

94- مفردات ألفاظ القرآن ، للعلامة الراغب الأصفهاني (ت425هـ)- تحقيق صفوان عدنان داوودي- دار القلم – الدار الشامية – الطبعة الأولى- دمشق- بيروت 1412هـ - 1992م.

95- المفصل في علم العربية، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) دار الجيل- الطبعة الثانية – بيروت.

96- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ) – دار الفكر – الطبعة الأولى 1419هـ- 1998 م.

97- منهل الواردين شرح رياض الصالحين، للإمام الحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ) – ضبط الأصل ووضع الشرح والفهارس الدكتور صبحي الصالح – دار العلم للملايين- الطبعة التاسعة- بيروت 1981م.

98- الموسوعة العربية الميسرة، ش–ي- دار النهضة – لبنان.

99- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ) – تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم – مطبعة ابن سينا – القاهرة.

100- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (1339هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت- 1413هـ - 1992م.

101- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي – الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية 1402هـ - 1982م.

102- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني (ت809هـ) – حققه وعلق عليه عادل نويهض.

103- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت 681هـ) – الفهارس العامة إعداد وداد القاضي وعز الدين أحمد موسى بإشراف الدكتور إحسان عباس – دار صادر- بيروت.

104- www.almaany.com

## عاشراً: فهرس الموضوعات والمحتويات